

الملف الصحفي اليومي

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
العدد (228)





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
59	هيئة حقوق الإنسان
74	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
146	قضية سيول جدة
170	حقوق الإنسان في العالم

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان تستغرب الجلد والسجن بحق طالبة المتوسطة

المصدر: جريدة الوطن السبت 01-1431 - 8 هـ الموافق 01-2010-23 م العدد 3399 - السنة العاشرة
133542&id=3403http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

الرياض: الوطن

استغربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الحكم الصادر من محكمة الجبل مؤخرًا على طالبة في المرحلة المتوسطة بالجلد تسعين جلدة والسجن شهرين، إثر اعتدائها على مديرة المدرسة، وذلك بضربها على رأسها بكوب زجاجي، احتجاجاً على مصادرة جوالها من قبل المديرية وتحويلها من الدراسة النهارية إلى المنازل.

وقال نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان لـ"الوطن": إنه على الرغم من أن الجمعية تتجنب التعليق على الأحكام القضائية، إلا أن هذا الحكم على طالبة لا تزال في سن الطفولة يعد محل استغراب، وكان الأولى النظر في عقوبة غير الجلد والسجن اللذين سيتركان آثاراً نفسية خطيرة دائمة عليها، كما أن النص على تطبيق عقوبة الجلد في المدرسة وأمام الطالبات يتعارض كلية مع رسالة المدرسة التربوية ويحولها إلى مؤسسة عقابية. ودعا الخثلان محكمة الاستئناف إلى إعادة النظر في الحكم والبحث في حكم بديل له طابع تربوي وليس عقابياً.

الختلان ل "الرياض": مكان العقوبة يتعارض مع رسالة المدرسة التربوية ويحولها لمؤسسة عقابية

جمعية حقوق الإنسان تدعو لإعادة النظر في جلد طالبة 90 جلدة وسجنها شهرين

المصدر: جريدة الرياض السبت 23 يناير 2010
http://www.alriyadh.com/article23/01/2010/html492137

الرياض - محمد الغنيم

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس محكمة الاستئناف إلى إعادة النظر في الحكم الصادر على طالبة في المرحلة المتوسطة (بالجلد 90 جلدة والسجن شهرين) على خلفية تعديها على مديرة المدرسة، وطالبت الجمعية بالبحث في حكم بديل له طابع تربوي وليس عقابي .

وقال نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الختلان إن الجمعية تتجنب التعليق على مجمل الأحكام القضائية إلا أن مثل هذا الحكم على طالبة لا تزال في سن الطفولة يعد محل استغراب وكان الأولى النظر في عقوبة غير الجلد والسجن اللذان سيتركان أثارا نفسية خطيرة دائمة عليها، كما أن النص على تطبيق عقوبة الجلد في المدرسة وأمام الطالبات يتعارض كلية مع رسالة المدرسة التربوية ويحولها إلى مؤسسة عقابية .

وأكد الختلان في تعليقه ل"الرياض" على هذه القضية أن جمعية حقوق الإنسان رغم ذلك ترفض أي تجاوز من قبل الطلبة او الطالبات على المعلمين أو المعلمات مهما كانت المبررات .

إلى ذلك لا تزال وكالات أنباء وقنوات فضائية وصحف وشبكات إخبارية عالمية تتناقل الحكم الذي أصدرته محكمة الجبيل مؤخرا بحق طالبة تدرس بالمرحلة المتوسطة بالسجن شهرين والجلد تسعين جلدة لتعديها بالضرب على مديرة المدرسة لمصادرتها هاتفها المحمول المزود بكاميرا واختيار مديرة المدرسة تنفيذ هذا الحكم داخل المدرسة وسط ردود فعل واسعة بين مختلف الجهات الحقوقية حول طبيعة هذا الحكم وانعكاساته على الطالبة وزميلاتها وتساءل تربويون لماذا لا تكون معالجة مثل هذه القضية من قبل إدارة التعليم بحكم الاختصاص ونظراً لحدثة سن الطالبة فيما قالت بعض الجهات في تعليقه على الحكم أنه ربما تكون الطالبة المراهقة قد أخطأت ولكن ليس لهذا الحد الذي تعاقب به بالسجن شهرين والجلد تسعين جلدة وحتى على افتراض وجود مخالفة بهاتفها المحمول إلا أن ذلك لا يستدعي هذا الحد من العقوبة وأمام زميلاتها على حد قولهم.

مسؤول كبير في وزارة الشؤون الاجتماعية لـ عكاظ: مكاتب لحقوق الإنسان في

دور الرعاية (أمر غير معقول)

الادعاء العام يطلق دائرة للتحقيق في قضايا فتيات دور الرعاية

وفتيان الملاحظة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 23 يناير 2010

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20100123328416/Con20100123>

فهد الذيابي - الرياض، أحمد العطوي - تبوك، سلمان السلمي - مكة المكرمة علمت «عكاظ» أن هيئة التحقيق والإدعاء العام دشنت العمل رسميا في دائرة الأحداث داخل دور الرعاية الاجتماعية، لاستجواب الفتيات دون الـ 30 عاما والفتيان دون الـ 18 عاما داخل الدور حفاظا على خصوصية أوضاع النزلاء خصوصا الإناث منهم. من جهته، كشف مصدر رفيع في وزارة الشؤون الاجتماعية عن صدور تعليمات رسمية من إمارات المناطق تلزم أولياء الأمور باستلام الفتيات من الدور ومعاملتهم بالحسنى بعد ملاحظة تجاهل عدد كبير منهم تسلمهن. واستبعد المصدر ذاته، إنشاء مكاتب لحقوق الإنسان داخل دور الرعاية بعد حادثة شغب دار الفتيات في مكة المكرمة، إذ يعد أمرا غير معقول ولن يناقش مستقبلا. وأوضح أن اختصاص هيئة حقوق الإنسان في هذا الجانب يقتصر على الاستفسار عن حال النزلاء فيما تعمل هيئة الرقابة والتحقيق بدورها الرقابي والتفتيشي. وفي سياق آخر، استقبلت دار الحماية الاجتماعية في تبوك الثلاثاء الماضي ثلاث حالات محولة من مديرية الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة. وحاولت «عكاظ» بدورها أن تلتقي الحالات الثلاثة إلا أن مدير مكتب المتابعة الاجتماعية في منطقة تبوك أحمد عواد الجوهري، طلب خطابا يتضمن الأسئلة المراد محاوره النزليات بها، تمهيدا لرفعها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لأخذ الأذن أو الرضا من الوزارة حسب الأنظمة والتوجيهات بخصوص هذا الأمر.

من جهة أخرى علمت «عكاظ» أن تقارير ثلاث جهات رقابية، وهي هيئة التحقيق والإدعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق وجمعية حقوق الإنسان، جاءت متطابقة من حيث الملاحظات والمشاهدات المسجلة في التحقيق في قضية شغب دار الرعاية للفتيات في مكة المكرمة.

وتلخصت ملاحظات الجهات الرقابية الثلاث في سوء المبنى وعدم صلاحيته، سوء التغذية المقدمة للنزليات، سوء الرعاية الصحية، البطء الشديد في تنفيذ إجراء ملفات النزليات من قبل المؤسسة، قلة التجاوب من الإدارة في إنهاء إشكالية الفتيات اللاتي رفضت أسرهن تسلمهن، إضافة إلى تعرضهن للضرب من مديرة الدار وبعض الاختصاصيات والمراقبات.

ورصدت تقارير الادعاء العام والرقابة وحقوق الإنسان؛ سوء النظافة، شح الملابس المقدمة للنزليات، عدم معالجة مشكلات الفتيات وحلها بالشكل السليم، التفتيش المستمر بشكل غير لائق، قلة وقت الزيارة المخصص، وعدم وجود أماكن للخلووة الشرعية للفتيات المتزوجات، إذ يتم نقلهن إلى السجن العام لهذا الغرض.

وأوضح لـ «عكاظ» رئيس جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية سترفع تقريرها إلى إمارة المنطقة اليوم، مؤكدا استمرار متابعتهم للوضع داخل الدار بصورة دائمة. من جهتها، أبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة أن هيئة الرقابة والتحقيق شارفت على الانتهاء من تقريرها وستنتهي منه بعد زيارة الدار للتحقيق مع النزليات والاختصاصيات والمراقبات في الدار اليوم.

استبعاد مراقبات وأخصائيات على علاقة بشغب دار فتيات

مكة

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 يناير 2010
/madina217975http://www.al-madina.com/node/

علي الزهراني - مكة المكرمة
أكد مصدر مسؤول في لجنة التحقيقات الخماسية في شغب نزيلات دار الفتيات بمكة ان تقرير اللجنة اوصى باستبعاد عدد من المراقبات والاختصاصيات لعلاقتهم باحداث الشغب وزيادة عدد الكوادر الوظيفية واطلاق حزمة من البرامج تقوم على تعزيز كرامة النزيلات ودعمهن نفسياً ومعنوياً. وقال المصدر لـ «المدينة» ان التقرير اقترح ايضا اجراء تعديلات جذرية بهدف إيجاد حلول أساسية للمشكلة مع التركيز على الكوادر الوظيفية والبرامج والأنشطة والتأهيل إضافة إلى إكمال المبنى وتأتيته ليكون مكاناً صالحاً لا خانقاً مما يزيد الضغوط على النزيلات . كما أوصت اللجنة بضرورة زيادة التأهيل فيما يخص العاملات بما يؤدي إلى تكوين علاقات حسنة ومرنة بين العاملات من جهة والنزيلات من جهة أخرى وبما يؤدي إلى المرونة وترميم العلاقة وعدم التنازع الإداري.
من جانبه قال الدكتور علي الحناكي مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة : إنه لا علاقة له بأوضاع دار الفتيات وأن الجهة المسؤولة عنها مباشرة هي الإشراف النسوي بمكة المكرمة. وأضاف : لم أدخل هذه الدار يوماً في حياتي مشيراً إلى أنه ومن معه من أعضاء لجنة التحقيق حياذيون معنيون بنقل الحقائق والتوصيات المناسبة لها.
وأشار الى أنه لم يكن هو ولا أعضاء لجنته طرفاً مقابلاً لجمعية حقوق الانسان. وقال «كنت أطالب بالألا نربك أعمال اللجان ببعض التسريبات وأنا مع نشر ثقافة حقوق الانسان، ولا زلت أطالب بدور إعلامي موجه وبكتابات اجتماعية تسهم معنا في زيادة الوعي داخل الأسر لأن هذه مشكلتنا الحقيقية».

باحثة سعودية ترفع لمجلس الشورى مبادرة لمنع تزويج القاصرات

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 يناير 2010
/madina217766http://www.al-madina.com/node/

علياء الناجي - الرياض

قدمت باحثة سعودية وعضوة في الجمعية العلمية السعودية للسنة النبوية لمجلس الشورى مبادرة لمنع تزويج القاصرات في المملكة وقدمت 11 سبباً لتدعيم مبادرتها التي تطالب المجلس بمناقشتها بجدية لوقف ما أسمته «ظاهرة تزويج القاصرات» التي انتشرت بشكل كبير في المجتمع السعودي» وأخرها قضية «رشا» طفلة العاشرة التي زوجها والدها لرجل في الثمانين من عمره . وتقول صاحبة المبادرة فوزية الخليوي لـ"المدينة" ان تزايد عدد الحالات يعد إنذاراً مبكراً لانتهاك الطفولة التي تعد من أصعب السلوكيات البشرية التي لا تتطلب رعاية الوالدين فحسب بل رعاية المجتمع بأكمله. وأسردت في مبادرتها عدداً من الحالات التي وقعت مؤخراً منها احباط الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان زواج طفلة صغيرة في الحادية عشرة من عمرها من رجل أربعيني متزوج بعدما استنجد أشقاؤها بالجمعية مطالبين بوقف الزواج الذي يصير عليه والدهم . وطالعتنا الصحف عن خبر مفاده ان طفل سعودي في الحادية عشرة عقد زواجه على ابنة عمه التي تصغره بسنة واحدة . وازافت ان هناك اخباراً واردة تؤكد اتساع نطاق ظاهرة تزويج القاصرات منها : طفلة الخامسة ابتدائي تعود لحضن زوجها الثماني بعد أن استعادها والداها من عمته التي أخفتها 10 أيام ، و هروب عروس مراهقة من زوجها الستيني في المدينة المنورة ، و رفض قاضي في عنيزة فسخ عقد زواج طفلة الثماني سنوات من زوجها و حكم بجواز زواجها وأحقيتها في الاعتراض إذا بلغت.

و اشارت الى انه من المؤسف توسع ظاهرة تزويج الصغيرات في الدول العربية ، إما بسبب العادات والتقاليد، أو بسبب الوضع المادي المتردي للأسر الفقيرة التي ترغب بالتخلص من أحد أفرادها بطريقة شرعية، واطلباً للكسب المادي ، او حفاظاً على الشرف . ويختلف الحد الأدنى للزواج في بعض الدول الإسلامية، فيُحدد السن الأدنى للزواج بـ 18 عاماً للشباب و16 عاماً إلى الفتاة في مصر والمغرب والباكستان، كما رفع سن الزواج في سوريا بالنسبة للمراهقة إلى 15 عاماً بعد أن كانت 13 عاماً والمراهق إلى 17 عاماً بعد أن كان 15 عاماً. واوردت الباحثة في مبادرتها الأدلة الشرعية على ضرورة منع زواج الصغيرات:

(1) الإجماع في تزويج الصغيرات لم ينعقد :

يقيناً لمخالفة علماء من السلف والخلف، يقول الإمام الغزالي في (المستصفى): (إذا خالف واحد من الأمة أو اثنان لم ينعقد الإجماع)، ومن علماء السلف المخالفين لتزويج الصغيرة ابن شبرمة وهو من وصفه صاحب (تهذيب الكمال) بأنه الكوفي القاضي فقيه أهل الكوفة وعدّه في التابعين.

(2) الآية الكريمة { وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مَنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا } الطلاق 4 ، وبالتحديد (وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ) مختلف في دلالتها هل تعني (الصغيرة) أم (البالغات اللاتي تأخر عنهن الحيض أو انقطع عنهن لعدة أو لم يأتهن الحيض بالكلية ، ومن المفسرين الذين ذكروا ذلك أبو حيان الأندلسي، والألوسي في (روح المعاني)، والسعدي، وسيد قطب، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال- (أي القطعي) وجاز فيه الخلاف بلا إنكار.

(3) قول النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم لأبي بكر ولعمر بن الخطاب رضي الله عنهما عندما جاءا لخطبة فاطمة رضي الله عنها: (إنها صغيرة) فخطبها علي رضي الله عنه فزوجها له رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم. رواه النسائي (وصححه الألباني).

ونقل ابن حجر رواية في تمييز الصحابة عن أبو عمر عن عبيد الله الهاشمي أنها ولدت والنبي صلى الله عليه وسلم ابن 41 سنة قبيل البعثة بقليل وهي أسن من عائشة بنحو خمس سنين ، فعليه يكون عمرها عندما تزوجت من علي بن ابي طالب كان (21) عاماً حسب رواية لابن حجر أو (18) عاماً حسب روايات أخرى.

(4) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم- قال: لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا يا رسول الله: وكيف إذن؟ قال: أن تسكت " متفق عليه ، ولا يتأتى الإذن تصريحاً أو تلميحاً أو استلهاماً من السكوت إلا من راشدة وكبيرة ، والصغيرة ناقصة أو فاقدة أهلية فأنى لنا أنستأذنها أو لإذنها أن يكون معتبراً !!

(5) رد الرسول صلى الله عليه وسلم زواج الكارهة، فعن عكرمة عن ابن عباس "أن النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهم، وهما كارهتان، فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحهما" أخرجه الدار قطني، وعن خنساء قالت: أنكحني أبي وأنا كارهة، وأنا بكر، فشكوت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: لا تنكحها وهي كارهة. / رواه النسائي في الكبرى، ج3 ص282، أحمد في مسنده، ج2 ص434.

(6) قول الرسول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: (والمرأة رابعة في بيت زوجها ومسئول عن رعيتها) مسلم (1829). وأنى لطفلة صغيرة بحاجة إلى من يتحمل مسؤوليتها أن تكون مسؤولة لزوجها عن البيت وشؤونه، والأولاد وتربيتهم، وكما تريد تنشئ أطفالها ويصدق فيها قول الشاعر:

الأم مدرسة إذا أعددتها

أعددت شعباً طيب الأعراق.

(7) الخلاف في الاستدلال بحديث عائشة :

هناك خلاف بين المؤرخين في سن عائشة رضي الله عنها عند زواجها، وثانياً: هناك من يرى أن ذلك كان قبل قوله صلى الله عليه وسلم (لا تُنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تُنكح البكر حتى تستأذن، قالوا يا رسول الله وكيف إذن؟ قال أن تسكت)، وثالثاً: هناك من يرى ذلك من خصوصيات رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي خص بزواج 12 امرأة وغير ذلك من الخصوصيات،

رد الشيخ ابن عثيمين رحمة الله في حديث تزويج عائشة :

"و جاء في سياق رده عندما قال رحمه الله "والاستدلال بقصة عائشة فيه نظر ، ووجه النظر أن عائشة زُوِّجَتْ بأفضل الخلق -صلى الله عليه وسلم- وأن عائشة ليست كغيرها من النساء ، إذ أنها بالتأكيد سوف ترضى وليس عندها معارضة ، ولهذا لما خُيرت -رضي الله عنها- حين قال لها النبي - صلى الله عليه وسلم - : (لا عليك أن تستأمرى أبويك) ؛ فقالت : إني أريد الله ورسوله ، ولم ترد الدنيا ولا زينتها " ووضح هذا في كتابه شرح زاد المستنقع باب النكاح عند شرحه لحديثه صلى الله عليه الصلاة والسلام: «استأمرى أبويك في هذا وشاوريه»، فقالت: يا رسول الله أفي هذا أستأمر أبوي؟! إني أريد الله والدار الآخرة " فقال ابن عثيمين " فمن هذه حالها لو استؤذنت لأول مرة أن تتزوج الرسول صلى الله عليه وسلم هل تقول: لا؟! يقيناً لا، وهذا مثل الشمس، فهل في هذا الحديث دليل لهم؟! ليس فيه دليل " انتهى كلامه رحمه الله.

ويؤكد ابن عثيمين شرعية منع هذا الزواج ولو كان مباحاً فيقول: «ولا مانع من أن تمنع الناس من تزويج النساء اللاتي دون البلوغ مطلقاً، فهذا هو عمر -رضي الله عنه- منع من رجوع الرجل إلى امرأته إذا طلقها ثلاثاً في مجلس واحد، مع الرجوع لمن طلق ثلاثاً في مجلس واحد كان جائزاً في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم- وأبي بكر وستين من خلافته، والراجح أنها واحدة.

(9) الناحية الطبية

القاعدة الشرعية تقضي بأنه (لا ضرر ولا ضرار) و(الضرر يزال) وعلماء الطب الموثوق بهم يؤكدون يقينية الأضرار الصحية التي تتعرض لها الصغيرة إذا حملت (الحمل المبكر) وأصدرت اللجنة الوطنية الطبية، المختصة بدراسة الآثار الصحية المترتبة على زواج صغار السن، تقريراً شرحت فيه الآثار السلبية لزواج القاصرات من مختلف الجوانب، وشددت اللجنة على أن زواج القصر يؤثر بشكل سلبي على الصحة النفسية للأطفال، الذين هم ثمرة ذلك الزواج، فهم قد يشعرون بالحرمان نتيجة عدم قيام الأم القاصر بدورها كام ناضجة، كما يؤدي إلى تأخر النمو الجسدي والعقلي وزيادة مخاطر الإصابة بالشلل الدماغي، والإصابة بالعمى والإعاقات السمعية.

وخلصت اللجنة إلى أن زواج القصر هو أحد العوامل الرئيسة التي تساعد على ظهور مشكلات صحية ونفسية، ما يؤدي إلى زيادة الأمراض في الأسرة والمجتمع، وهو ما يشكل كذلك عبئاً اقتصادياً على النظام الصحي.

وفي تقرير "وضع الأطفال في العالم 2009" الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف في كل عام يموت أكثر من 500 ألف امرأة في جميع أنحاء العالم خلال الحمل أو بسبب مشكلات الولادة . 70 الفا من هذه الوفيات تحدث بين الفتيات المراهقات والشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاماً، الفتيات اللواتي أنجبن قبل سن 15 عاماً يكن

عرضة للوفاة أثناء الولادة بمقدار 5 أضعاف من النساء في العشرينيات من العمر، مشكلة البلوغ المبكر: يكون البلوغ المبكر عند الفتيات أكثر حدة حتى انه شوهد لدى طفلة عمرها ثلاث سنوات ونصف مثل هذا البلوغ يؤدي إلى التعجيل في نمو الفتيات بحيث تنضج الأثداء بشكل كامل في سن التاسعة ويصبحن تحت تأثير مثل هذه المسائل يبدو البلوغ المبكر وكأنه مرض يؤثر على النمو والتكامل وهو ناتج عن الغدد فأورام المبيض تشاهد حتى لدى البنات الصغيرات في بعض الأحيان ومثل هذه الفتيات لا تتولد لديهن رغبة جنسية حتى بعد الزواج ويتصفن بالبرود والخمول حتى انهن قد لا ينجبن أسبابه لدى الفتيات :

- بسبب ضرر أو إصابة تعرض لها الدماغ فيؤدي للإثارة الجنسية
-فعالية الشديدة والإفرازات الكثيرة للغدة النخامية التي تؤدي للتمهيد لإثارة إفراز هرمون الفولكلول.
- تورم المبيض والذي يخرج الفتاة عن حالتها الطبيعية فتلاحظ الأجزاء المتورمة داخل المبيض وقد أصبحت إحداهن فوق الأخرى .

وقد يلعب الدور الوراثي ، أو كون المنطقة حارة فقد نُقل عن الشافعي قوله: " رأيت باليمن بنات تسع يحضن كثيراً" (11) الناحية الاجتماعية:

أظهرت نتائج أحدث المسوح السكانية في المملكة العربية السعودية التي أجريت عام 2007، أن نسبة العنوسة بلغت 2.6%، أي أن فتاة بين كل 16 فتاة سعودية يمكن تصنيفها ضمن سن العنوسة. وصنفت النتائج باعتبار أن العوانس هن اللواتي بلغن من العمر أكثر من 30 عاما دون أن يتزوجن، لأن احتمال الزواج بعد هذه السن يصبح ضعيفا، وقد المسح عدد العوانس بالمملكة بما يزيد على 180 ألف فتاة.

مبادرة لعدم تزويج الصغيرات رفعت للشورى وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 23 يناير 2010
http://www.al-jazirah.com/ln109128.htm

(الجزيرة) - ماجدة السويح

بعد تزايد تزويج الصغيرات تم رفع مبادرة حول منع تزويج الصغيرات لمجلس الشورى، وقد تم تسليمها إلى رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة طلال بكري، كما تم إرسال نسخة منها إلى جمعية حقوق الإنسان، وأوضحت الأستاذة فوزية بنت منيع الخليوي عضو الجمعية العلمية السعودية للسنة النبوية ل(الجزيرة) إن ما حدث مؤخراً من توسع في تزويج الصغيرات في السعودية، اللواتي بدأت أخبار تزويجهن تتزايد في الصحف، هو ما دفعها لإطلاق هذه المبادرة، فزواج الصغيرات يعد إنذاراً مبكراً لانتهاك الطفولة التي تتطلب رعاية الوالدين ورعاية المجتمع بأكمله.

ومع أن تزويج الرجل صغيرته أو وليته صحيح شرعاً، لكن نظراً للفساد المترتبة على هذا الزواج غير المتكافئ، كالأضرار الطبية والنفسية والاجتماعية، ولوجود أدلة شرعية صريحة مخالفة لتزويج الصغيرة، فترى منعه. وبينت الخليوي أن ظاهرة تزويج الصغيرات توسعت في الدول العربية، إما بسبب العادات والتقاليد، أو بسبب الوضع المادي المتردي للأسر الفقيرة التي ترغب بالتخلص من أحد أفرادها بطريقة شرعية، أو طلباً للكسب المادي، أو حفاظاً على الشرف. ويختلف الحد الأدنى للزواج في بعض الدول الإسلامية، فيُحدد السن الأدنى للزواج ب (18) عاماً للشباب، و (16) عاماً للفتاة في مصر والمغرب والباكستان، كما تم رفع سن الزواج في سوريا بالنسبة للفتيات إلى (15) عاماً بعد أن كانت (13) عاماً، والفتى إلى (17) عاماً بعد أن كان (15) عاماً. فموضوع زواج الصغيرة من الأمور المنتشرة في الدول العربية، ولا يقتصر على بلد دون آخر، وبحسب دراسة ميدانية حديثة أعدها مركز دراسات المرأة والتنمية بجامعة صنعاء تبلغ نسبة الإناث اللواتي تزوجن قبل سن الخامسة عشرة إلى 52%، وفي الأردن كشفت دراسة أن حالات الزواج المبكر في المملكة الأردنية تشكل ما نسبته 14%.

وفي سوريا بحسب المسح العنقودي لعام 2006، إن النساء اللواتي تزوجن قبل سن 18 عاماً فقد بلغت نسبتهن 17.7%، وفي دراسة ميدانية حديثة تم إجراؤها في إحدى قرى الجزيرة، بمصر، وجد أن 45.8%. وأكدت الخليوي أن هناك أدلة شرعية تؤكد ضرورة منع زواج الصغيرات، فالإجماع في تزويج الصغيرات لم ينعقد، يقيناً لمخالفة علماء من السلف والخلف. يقول الإمام الغزالي في (المستصفى): (إذا خالف واحد من الأئمة أو اثنان لم ينعقد الإجماع)، ومن علماء السلف المخالفين لتزويج الصغيرة ابن شبرمة وهو من وصفه صاحب (تهذيب الكمال) بأنه الكوفي القاضي فقيه أهل الكوفة وعدّه في التابعين.

والأصم وعثمان البتي، وحجتهم: أنه لا يُزَوَّج الصغير والصغيرة حتى يبلغا لقله تعالى { حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ }، فلو جاز التزويج قبل البلوغ لم يكن لهذا فائدة، ولأنه لا حاجة بهما إلى النكاح لأن مقصود النكاح طبعاً هو قضاء الشهوة وشرعاً النسل والصغر ينافيهما، ثم هذا العقد يعقد للعمر وتلزمهما أحكامه بعد البلوغ فلا يكون لأحد أن يلزمهما ذلك إذ لا ولاية لأحد. إضافة إلى أن هناك من يشدد في دعوى ثبوت الإجماع كالإمام أحمد بن حنبل الذي يرى (أن من ادعى الإجماع فقد كذب، وما يدرية لعل الناس اختلفوا)، وهناك أدلة شرعية أخرى تثبت ذلك.

وحول الخلاف في الاستدلال بحديث عائشة ذكرت أ. فوزية: «أولاً هناك خلاف بين المؤرخين في سن عائشة رضي الله عنها عند زواجها، وثانياً هناك من يرى أن ذلك كان قبل قوله صلى الله عليه وسلم (لا تُنكحُ الأيمُ حتى تُسْتَأْمَرَ، ولا تُنكحُ البكرُ حتى تُسْتَأْدَنَ، قالوا يا رسول الله وكيف إذن؟، قال أن تُسَكَّتْ)، وثالثاً هناك من يرى ذلك من خصوصيات رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي خُصَّ بزواج (12) امرأة وغير ذلك من الخصوصيات، ومن هؤلاء الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في حديث تزويج عائشة: «جاء في سياق رده عندما قال -رحمه الله- «والاستدلال بقصة عائشة فيه نظر، ووجه النظر أن عائشة زُوِّجَتْ بأفضل الخلق -صلى الله عليه وسلم- وأن عائشة ليست كغيرها من النساء، إذ إنها بالتأكيد سوف ترضى وليس عندها معارضة، ولهذا لما خُيرت -رضي الله عنها- حين قال لها النبي -صلى الله عليه وسلم-: (لا عليك أن تستأمرى أبويك)؛ فقالت: إني أريد الله ورسوله، ولم ترد الدنيا ولا زينتها»، ووضح هذا في كتابه (شرح زاد المستقنع) باب النكاح عند شرحه لحديثه صلى الله عليه الصلاة والسلام: (استأمرى أبويك في هذا وشاوريهما)، فقالت: يا رسول الله

أفي هذا أستأمر أبواي؟! إني أريد الله والدار الآخرة». فقال ابن عثيمين «فمن هذه حالها لو استؤذنت لأول مرة أن تتزوج الرسول صلى الله عليه وسلم هل تقول: لا؟! يقيناً لا، وهذا مثل الشمس، فهل في هذا الحديث دليل لهم؟! ليس فيه دليل» انتهى كلامه رحمه الله.

ويؤكد ابن عثيمين شرعية من ع هذا الزواج ولو كان مباحا فيقول: «ولا مانع من أن نمنع الناس من تزويج النساء اللاتي دون البلوغ مطلقاً، فهذا هو عمر -رضي الله عنه- منع من رجوع الرجل إلى امرأته إذا طلقها ثلاثاً في مجلس واحد، مع الرجوع لمن طلق ثلاثاً في مجلس واحد كان جائزاً في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم- وأبي بكر وسنتين من خلافته، والراجح أنها واحدة».

وحذرت من تزويج الصغيرات لما لهذا الزواج من أضرار صحية واجتماعية ونفسية، «القاعدة الشرعية تقضي بأنه (لا ضرر ولا ضرار) و(الضرر يزال)، وعلماء الطب الموثوق بهم يؤكدون يقينية الأضرار الصحية التي تتعرض لها الصغيرة إذا حملت (الحمل المبكر) وأصدرت اللجنة الوطنية الطبية، المختصة بدراسة الآثار الصحية المترتبة على زواج صغار السن، تقريراً شرحت فيه الآثار السلبية لزواج القاصرات من مختلف الجوانب، وشددت اللجنة على أن زواج القصر يؤثر بشكل سلبي على الصحة النفسية للأطفال، الذين هم ثمرة ذلك الزواج، فهم قد يشعرون بالحرمان نتيجة عدم قيام الأم القاصر بدورها كأم ناضجة، كما يؤدي إلى تأخر النمو الجسدي والعقلي وزيادة مخاطر الإصابة بالشلل الدماغي، والإصابة بالعمى والإعاقات السمعية. وخلصت اللجنة إلى أن زواج القصر هو أحد العوامل الرئيسية التي تساعد على ظهور مشكلات صحية ونفسية، ما يؤدي إلى زيادة الأمراض في الأسرة والمجتمع، وهو ما يشكل كذلك عبئاً اقتصادياً على النظام الصحي».

وأضافت: تقرير «وضع الأطفال في العالم 2009» الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف في كل عام يموت أكثر من (500) ألف امرأة في جميع أنحاء العالم خلال الحمل أو بسبب مشكلات الولادة، (70) ألفاً من هذه الوفيات تحدث بين الفتيات المراهقات والشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين (15-19) عاماً، فالفتيات اللواتي أنجبن قبل سن (15) عاماً يكن عرضة للوفاة أثناء الولادة بمقدار (5) أضعاف من النساء في العشرينيات من العمر. وبينت الخليوي أن البلوغ المبكر عامل مساعد في تزويج الصغيرات لأنه يؤدي إلى التعجيل في نمو الفتيات بحيث تنضج الأثداء بشكل كامل في سن التاسعة، وبصحن تحت تأثير مثل هذه المسائل، لذا يُستحسن النظر طبيياً في مسألة البلوغ المبكر عند الفتيات لإمكانية حدوثه قبل أوانه، حتى أنه شوهد لدى طفلة عمرها ثلاث سنوات ونصف.

البنك الدولي: نسبة العاملين من الأطفال في السعودية صفر

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 23 يناير 2010
html337892/article_23/01/2010http://www.aleqt.com/

فهد الغيثي من الرياض
كشف تقرير للبنك الدولي أن أعداد العاملين من الأطفال في السعودية سجلت صفراً، وذلك وفقاً لما صرح به الدكتور عبد الواحد الحميد نائب وزير العمل خلال لقاء جمعه مع عدد من الإعلاميين، إذ أوضح أن الوزارة حصلت على نسخة من التقرير، الذي جاء فيه خلو السعودية من العاملين من الأطفال، في الوقت الذي سجلت فيه دول مختلفة أرقاماً حول عمالة الأطفال.

وهنا، أكدت وزارة العمل أن تشغيل الأحداث تشترك في مسؤولية محاربه جهات عدة، منوهة في الوقت ذاته رفضها المطلق لعمل تلك الفئة من الناس، مبينة أن محاربتها ليس من أجل عمل الحدث فحسب، وإنما من أجل المحافظة عليه كإنسان في المقام الأول.

وكان الدكتور مفرج الحقباني وكيل وزارة العمل للتخطيط والتطوير، قد أوضح ذلك في وقت سابق، مبيناً أن وزارة العمل ترى أن تشغيل الأحداث مرفوض مطلقاً، وذلك وفقاً لنظام العمل سواء محلياً أو عالمياً، مبيناً أن مسؤولية محاربة عمل الأطفال تقع على عاتق جهات عدة، وذلك ليس من أجل عمل الحدث فحسب، وإنما من أجل المحافظة عليه كإنسان في المقام الأول، مؤكداً في الوقت ذاته وجود جولات تفتيشية للحد من مخالفات نظام العمل بما فيها تشغيل الأحداث.

ولفت الحقباني إلى أن تشغيل الأحداث مخالف لقوانين وأنظمة منظمة العمل الدولية وكذلك نظام وزارة العمل السعودية. وفي موقف سابق للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أطلقت تحذيراً من تشغيل بعض الأطفال، وحرمانهم من ممارسة طفولتهم، محذرة أرباب العمل المتورطين في تشغيل الأطفال من العقوبات التي حددها نظام العمل.

وفي هذا السياق، قال الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان، أن نظام العمل حظر تشغيل الأطفال ومنع المؤسسات والشركات من القيام بذلك وقصر ذلك على التدريب للأطفال عندما يبلغون سنًا معينة، وإحاقهم ببرامج تدريبية، أما العمل سواء في أعمال شاقة أو غير ذلك فهذا لا يجوز، مشدداً على أنه لا يجوز تشغيل الأطفال في أعمال شاقة مهما كانت الظروف.

وأبان القحطاني الفرق بين تشغيل الأطفال وعملهم في نطاق الأسرة، قائلاً: «ينبغي النظر في ظروف عمل الأطفال في مثل هذه الحالات هل هو بمقابل وعقد وخاضع لظروف العمل فهذا مخالف وانتهاك لحقوق الطفل، وفي حالة كان العمل تطوعياً أو تدريبياً أو عملاً داخل نطاق الأسرة فهذا لا يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان، لأنه يخضع للعلاقات الأسرية وليس هناك إجبار للطفل على ممارسة العمل وتكون طبيعة العمل اختيارية.

وعن السن المسموح بها للعمل قال القحطاني «المفترض أن يبلغ من يلتحق بالعمل 18 سنة، على الرغم من أن هناك إشكالية في تحديد السن 17 أو 18»،

وعن مدى انتشار حالات تشغيل الأطفال، قال: «في المملكة لا تشكل ظاهرة، وتشغيل الأطفال محدود جداً، وبالنسبة للسعوديين ما يحدث حالات فردية وغالباً الحالات الموجودة لبعض المقيمين.»

وأشار إلى أن جمعياته تتحرك إذا رصدت مثل هذه الحالات، أو تلقت بلاغات عنها، وتنسق مع وزارة العمل لمنع ذلك، وينتظر المشغلين للأطفال عقوبات حددها نظام العمل تتضمن غرامات وجزاءات متدرجة ويتحدد ذلك وفقاً لكل قضية.

في حين، أكدت المادة 162 من نظام العمل في السعودية منع تشغيل الأحداث الذين لم يبلغوا الـ 15 من أعمارهم، فيما حدد النظام ضوابط صريحة وواضحة لتنظيم تشغيل من هم في سن 15 إلى 18 سنة لحمايتهم من الاستغلال والمخاطر المهنية.

ويشكل عمل الطفل في سن مبكرة تهديداً مباشراً لسلامته وصحته ورفاهيته ويقف حجرة عثرة أمام تلقيه التعليم المدرسي الذي من شأنه أن يوفر له مستقبلاً أفضل.

ووفقاً لتقرير منظمات دولية مختصة في الشأن العمالي فإن آفة عمالة الأطفال تصيب طفلاً واحداً من كل ستة أطفال في العالم.

مسلسل نزيلات دار الرعاية: الشقيقتان المحتجرتان بغير حق نقلتا إلى تبوك!

المصدر: جريدة الحياة الخميس، 21 يناير 2010
99813 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

وُلد ما نشرته «الحياة» أخيراً حول احتجاز نزيلات غير متورطات في قضايا جنائية داخل أروقة دار الرعاية الاجتماعية للفتيات في مكة المكرمة ردة فعل «مفاجئة»، إذ نقلت شقيقتان (ع ع) و(ه ه ع) أول من أمس إلى دار الحماية في منطقة تبوك! بعد أن فضلت إدارة الدار إبعادهما عن مجريات سلسلة التحقيقات التي تعكف الأجهزة الحكومية عليها حالياً، خصوصاً بعد تدخل جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة للتقصي عن أوضاع الدار الداخلية، والتأكد من وجود نزيلات من ضحايا العنف الأسري، محتجرات داخل الدار.

وأكد المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف لـ«الحياة» أن الجمعية بدأت التحقق من الأمر بعد ورود المعلومة من أكثر من مصدر، لافتاً إلى ضرورة إحالة الشقيقتين «من البداية إلى دار حماية لا إلى دار عقاب يناط بها تنفيذ الأحكام القضائية». وشدد على أن احتجاز الفتيات داخل دار الرعاية يؤكد «وجود إشكالية واضحة، لو ثبت ذلك حقاً». مشيراً إلى أن التحقيقات التي تعكف جهات رسمية على إجرائها حالياً ستكشف خبايا معاناة الفتيات، وتحدد المسؤول عنها، وربما تأخذ بشهادتيهما في الأحداث الأخيرة.»

وعلى خط مواز، قالت النزيلة (ع ع) في حديثها إلى «الحياة»: «إنها وشقيقتها أمرتا بالتوجه إلى المطار لنقلهما إلى دار الحماية في منطقة تبوك التي وصلنا إليها أول من أمس»، مشيرة إلى خوفها من التهديدات التي تلقتها من القائمات على الدار بتسليمها وشقيقتها إلى إختها، خصوصاً أنهما لجأتا إلى دار الحماية نتيجة ما تعرضن له من عنف وتحرش من قبل أشقائهما. وكشفت (ع ع) لجوءها قبل أكثر من عام إلى إحدى المدارس المتوسطة وشقيقتها (ه ه ع) في منطقة تبوك، وهي تحمل سلاحاً رشاشاً لحمايتهما، احتجاجاً على ما تعانيه وشقيقتها من تعنيف أشقائهما وإطلاقهم النار عليهما وعلى والدتهما، إلا أنهما ما لبثتا أن سلّمتا إلى إختها من جديد، إلا أن عودة الأشقاء لتعنيفهما أجبرهما على الهروب مجدداً، واللجوء إلى الجهات الرسمية لحمايتهما هذه المرة. واتهمت (ع ع) إحدى مسؤولات دار الرعاية في مكة المكرمة بممارسة «أمور خادشة» مع بعض النزيلات، مطالبة بالرجوع إلى اعتراف إحدى النزيلات للجنة التحقيق والادعاء العام وتدعى (ف أ) عن تعرضها لممارسات غير أخلاقية.

ونفت (ع ع) اتهام الدار للنزيلات بتهجمهن على مكتب المراقبات وإتلاف المحاضر التي تدعي أنها تدينهن، مؤكدة أن الاختصاصية الداخلية (س ب) وإحدى المراقبات قامتا بذلك العمل، وعند اكتشاف الفتيات لهما ادّعتا تهجم النزيلات على مكتب المشرفات وإتلاف المحاضر، وطالبت (ع ع) وشقيقتها (ه ه ع) بدخول حقوق الإنسان لإنقاذ أختها غير الشقيقة التي لم تتجاوز 11 عاماً والتي تعرضت للحرق وقص الشعر من قبل إختها، وناشدتا الجهات الرسمية التدخل للحؤول دون تسليمهما لأشقائهما حماية لحياتهما.

60 نزيلا يمتنعون عن الطعام في إصلاحية مكة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس، 21 يناير 2010
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20100121328215/Con20100121>

علمت «عكاظ» أن 60 نزيلا في إصلاحية مكة المكرمة شرعوا في التوقف عن تناول الطعام احتجاجا على عدم تنفيذ مطالبهم المتمثلة في تغيير الطعام وتوفير وسائل الاتصالات مساواة بنظرائهم في السجون الأخرى. وأبلغت مصادر مطلعة «عكاظ» أن المضربين عن الطعام اتصلوا بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة للمطالبة بالسماح لهم الاتصال بخصومهم لإيجاد حل بديل عن السجن، وطلب تغيير نوع الطعام المقدم داخل الإصلاحية. وكلفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مستشارا قانونيا من أعضائها لتولي متابعة الشكوى المقدمة من السجناء، والوقوف على الوضع مع القيادات داخل سجن الإصلاحية



الزايدي : الفراغ سبب العصيان بدار فتيات مكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 21 يناير 2010
<http://www.al-madina.com/node/217324>

قال سليمان بن عواض الزايدي عضو مجلس الشورى وعضو جمعية حقوق الانسان: إن «الفراغ» سبب العصيان الذي حدث بين فتيات دار الرعاية في مكة المكرمة . وأشار إلى أن ما حدث بداخل دار الفتيات نهاية الاسبوع يجب ان يكون له حلول جذرية اهمها عدم اغفال الجانب النفسي والاثرائى من خلال ايجاد برامج اثرائية يومية للفتيات في داخل الدار . وطالب الدار بان تضع برنامجا تربويا واجتماعيا واثرائيا يستوعب اوقات بنات الدار ويقضي على الفراغ اليومي . واضاف انه يجب وضع حلول عاجلة لمشكلة الدار لعدم تكرار المشكلة مرة أخرى ثم يجب اعادة تأهيل الفتيات خاصة أنهن وقعن في مشكلات من خارج الدار ولا بد ان يصلن الى المكان الاكثر أمنا وان لا تنتقل مشكلاتهن من الخارج الى الداخل لانهن فتيات صغيرات في السن لا يتحملن كل هذه الاسقاطات والضغوط النفسية خارج الدار فما بالكم في الداخل . ودعا الى ان تتوسع في البحث في الجانب النفسي للنزيلات لتفريغ الشحنات التي تختزلها مشاعر النزيلات ولا تتسع دائرة الجنوح مثل ما حصل من عصيان وافتعال المشاكل والعبث في الممتلكات . واختتم بقوله ان الجمعية رصدت من خلال الفريق النسوي العديد من المشكلات وتم الرفع بها للوزارة لتتبع الملاحظات ومحاولة حلها وتصحيح الاوضاع .

المنيح لـ عكاظ : زواج القاصرات يقوض بناء الأسر المسلمة حقوق الإنسان تنتظر رد كبار العلماء لتحديد سن الزواج

المصدر: جريدة عكاظ الخميس، 21 يناير 2010
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20100121327999/Con20100121>

في الوقت الذي مازالت فيه هيئة حقوق الإنسان في انتظار رد هيئة كبار العلماء لإصدار فتوى لتحديد سن زواج القاصرات بعد رفعها عدة خطابات بهذا الشأن من الهيئة منذ سنتين، فإن عضو هيئة كبار العلماء المستشار في الديوان الملكي الشيخ عبد الله المنيع يرفض مقارنة زواج القاصرات المنتشرة في الفترة الأخيرة بزواج عائشة، رضي الله عنها، من النبي صلى الله عليه وسلم وهي في التاسعة من عمرها، مبينا أن أبي بكر، رضي الله عنه، عندما أُرِد أن يزوج عائشة لم يجد أفضل من الرسول صلى الله عليه وسلم لتزويج ابنته، مشيرا إلى أنه «لا يمكن أن يقاس تزويج الأطفال اليوم بزواج أمنا عائشة رضي الله عنها؛ لعدم تطابق الشروط والمناخ».

وأكد المنيع في حديثه لـ «عكاظ» أن زواج الأطفال أو القاصرات تترتب عليه مضار نفسية واجتماعية، مطالباً العلماء والدعاة القيام بواجبهم بالنصح والتوعية بخطورة مثل هذه الزيجات والمضار العديدة المترتبة عليها والتي تؤدي إلى تقويض بناء الأسر المسلمة. موضحاً أنه «ينبغي لأولياء الأمور أن يتقوا الله في أطفالهم ولا يقدموا على تزويجهم وهم ما زالوا صغارا؛ لأن الزواج مسؤولية ومن الخطأ تحميل الطفلة مسؤولية أكبر منها، وبالتالي تترتب على هذا الزواج مضار نفسية واجتماعية عديدة، لذلك ينبغي أن تؤجل الزيجة حتى تبلغ الزوجة وتنضج عقليا وبدنيا وتستطيع تحمل المسؤولية».

رصد الحالات
كما أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ترصد حالات زواج القاصرات، وتتدخل في حالة كان الزواج يمثل خطورة، وهو ما يوضحه رئيس الجمعية الدكتور مفلح الفحطاني، الذي يبين أن دور الجمعية الحصول على تشريع يمنع ويجرم تزويج أي طفل يقل عمره عن الـ 18 من عمره. وأكد الفحطاني أن الجمعية تدعم الدراسات البحثية التي تجريها لجنة الأسرة، كما شاركت في إعداد مشروع نظام حماية الطفل وتعمل على إقراره، وهذا النظام ينص على أن كل من لم يتجاوز الـ 18 من عمره ويدخل في حكمه الجنين في مرحلة الحمل هو طفل، وبالتالي فإن أي عقد أو إجراء قانوني لا يعتبر به ما لم يبلغ الـ 18، إضافة إلى التأكيد على ما قرره الشريعة الإسلامية من أحكام لحماية الطفل والمحافظة عليه من كل أشكال الإساءة والإهمال، هناك مشروع نظام في مجلسي الشورى والوزراء ويهتم بحل مشاكل الأطفال ومراعاة مصالحهم. وكان عدد من العلماء قد استنكروا ظهور حالات تزويج بنات صغيرات من كبار في السن وكان آخرها قصة فتاة بريدة التي لم تتجاوز الـ 12 عاما التي خرجت لوسائل الإعلام مطالبة بإنقاذها من هذا الزواج، حيث طالب المستشار في الديوان الملكي الشيخ عبد المحسن العبيكان بضرورة وضع نظام يمنع تزويج الفتيات دون سن الـ 18، مع عدم السماح بتجاوز هذا الحد إلا في استثناءات نادرة من قبل القضاة أو موافقة المقام السامي.

الحناكي : حقوق الإنسان مطالبة بعدم نشر غسيل المؤسسات الاجتماعية في الصحف

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 21 يناير 2010
/madina217326http://www.al-madina.com/node/

دعا مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور علي بن سليمان الحناكي جمعية حقوق الإنسان إلى عدم نشر ما يجري من إشكالات داخل دور و فروع المؤسسات الاجتماعية عبر الصحافة لأنها ليست ميدانا لنشر غسيل الفروع أو مشاكلها . وأضاف في حوار لـ المدينة : كان يتعين على الجمعية أن ترسل هذه الملاحظات إلى مدير الشؤون الاجتماعية أو الوزير أو سمو أمير المنطقة وسمو النائب الثاني أو المقام السامي مشيرا إلى ان أي تقرير تعده جمعية حقوق الإنسان أو أي جهة أخرى فان وزارة الشؤون الاجتماعية تثق به وبمصداقيته و تفرح به لأنه يساعدنا على تحسين الوضع داخل الفروع أو في مؤسسة رعاية الفتيات بمكة إذا تم التحقق من هذه الملاحظات خاصة فيما يتعلق بسوء المعاملة لافتا إلى ان الإعاشة ممتازة ولا توجد بها إشكالية .

وأضاف : نحن مع نشر ثقافة حقوق الإنسان ومع الجمعية و نثق ان منسوبي الجمعية قد يكونون أكثر حرصا و ولاء و انتماء منا في موضوع الإنسان السعودي مشيرا إلى ان وزارة الشؤون الاجتماعية و منذ إنشائها قبل (50) عاما ترعى المعنبيين و المعنفين و الأيتام و المعوقين و الأرامل و المطلقات قبل إنشاء الجمعية . ولفت الى وجود بون شاسع بين فروع و مؤسسات الوزارة الحالية و ما بينها قبل عشرين عاما من حيث تطور الخدمات و التحديث سواء في الفروع أو البرامج و الأنشطة مشيرا إلى ان الإعلام ساهم في تضخيم القضايا الاجتماعية داخل هذه الدور و ركز على السلبيات و تناسى الإيجابيات مما سبب إزعاجا للمسؤول و إشغالا له .

وعن العقوبات التي قد تطال المتورطين في هذه الأحداث إذا ثبت ان هناك عنفا أو شدة أو تعنيفا لفظيا قال الحناكي لـ المدينة : من الممكن ان يلفت نظر الموظفة أو المراقبة أو المديرية إضافة إلى انه سيكون من ضمن الإجراءات احتساب الأجر من الله سبحانه و تعالى من حيث التعامل الأمثل مع هؤلاء النزليات و بالحسنى و ان يتم النظر إلى الجوانب المشرفة في شخصية الفتاة و تشجيعها على السلوك الحسن لافتا إلى ان الجميع بشر و الرجوع للحق فضيلة و الجميع ليسوا ملائكة حتى لا يخطئون . و اشار إلى انه سيتم إلحاق الأخصائيات و المراقبات بدورات تدريبية من خلال مركز التدريب و البحوث في الوزارة لاسيما في المهارات الحياتية و فن التعامل مع الآخرين و كيفية التواصل مشددا على اهمية أن تتفهم العاملات ان هذه المؤسسة الاجتماعية من المفترض ان تكون مكانا ينشر المحبة و التسامح وان يعطى كل ذي حق حقه فإذا أخطأت إحدى الفتيات يجب ان تحرم من مزاوله بعض الأنشطة أو من الزيارة بدلا من استخدام عبارات التوبيخ و التفرغ .

ضعف الرقابة

وحول ضعف الدور الرقابي وبعض المشكلات الأخرى التي أدت إلى كثرة حوادث الدور في منطقة مكة المكرمة قال ان الشؤون الاجتماعية تتعامل مع بشر جاءوا بقضايا مختلفة و تم إصدار أحكام نافذة من قبل القضاة لذا يتعين تنفيذها بمتابعة من أمانة المنطقة ووزارة الداخلية مشيرا إلى حرص الوزارة على تحسين لائحة الرعاية المثلى للإصلاح و التهذيب و التوجيه و ان يتم استثمار أوقات الفراغ لدى الشباب و الفتيات في هذه الدور بما يعود عليهم بالنفع و الفائدة بعد انقضاء محكوميتهم .

وتساءل هل سمعتم بقضايا عنف أو أحداث في دور المسنين أو المعاقين ؟ بالطبع لا نظرا لاختلاف مسببات دور الأحداث سواء للفتيات أو الشباب من حيث ضعف التنشئة الاجتماعية و اضطراب في السلوك و غفلة من الأسرة و وجود فجوة بين الفتاة و أسرته مشيرا إلى ان أحداث العنف ليست مقتصرة على منطقة مكة المكرمة فقط بل من الممكن ان تحدث في الرياض أو الشرقية أو الشمال . ولفت إلى حرص الوزارة على تلافي مثل هذه الإشكاليات من خلال زيادة برامج الرعاية و تدريب منسوبيها و إيجاد دعم و حوافز لمن يتعامل مع هذه الفئات الصعبة .

الاستغناء عن ضابط الاتصال
وردا على سؤال حول إمكانية الاستغناء عن ضابط الاتصال أو نقله قال مدير الشؤون الاجتماعية ضابط الاتصال رمزي القرشي لديه خبرات متراكمة في التعامل مع أسر النزليات و إقناع أولياء الأمور باستلام بناتهم بعد انقضاء المحكومية وله علاقات جيدة مع الشرطة و السجن و العمد و القطاعات الحكومية الأخرى مشيرا إلى ان أحدا من الموظفين لن يضر إلا وفق النظام ووفق ما يظهر للجنة التحقيق .

وأشار إلى إمكانية اللجوء بعد نتائج التحقيق إلى ما يعرف بنظام التدوير الوظيفي بحيث يتم نقل المدير أو الأخصائي أو الموظف بعد مضي أربع سنوات أو ست إلى مكان آخر لأن هذا النقل يثري التجربة و يتيح للفرع الحصول على نشاط جديد وآخر بدلا من الرتابة و الملل موضحا ان موضوع التدوير الوظيفي مبدأ من مبادئ علم الإدارة و يمكن ان ينفذ في هذه الدار أو الفروع الأخرى . وأشار إلى ان الملاحظات التي تم رصدها داخل الدار تمت المبالغة فيها بصورة كبيرة و ساهم الإعلام في تضخيمها خاصة فيما يتعلق بقيام ضابط الاتصال بتصوير الفتيات بجواله نظرا لاعتماد البعض على إفادة النزليات و هن من المحكومات في قضايا جنائية وقد يجانبين الصواب فيما يقلنه .
تنازع سلبي

ولم يخف الدكتور الحناكي ان يكون هناك تنازع سلبي بين الأخصائيات و المديرية أو بين المراقبات مما ساهم في حدوث حالة الشغب التي حدثت مؤخرا خاصة و ان الدار كان يوجد بها قرابة (200) نزيلة قبل فترة و لم تحدث فيها أحداث مثل التي حصلت الأسبوع الماضي مشيرا إلى ان الشؤون الاجتماعية سوف تتخذ الإجراءات اللازمة و الكفيلة لضمان عدم حدوث هذه الحالات مرة أخرى . وأشار إلى ان الأحداث التي شهدتها الدار مؤخرا قد تعجل بالانتهاء من عملية الترميم مشيرا إلى انها قد تكون سببا في تضيق الأنشطة و البرامج التي تنفذ داخل الدار .

بحجة منعها من الأكل وتعرضها للضرب خادمة آسيوية تجرم على كفيلتها بالساطور

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 22 يناير 2010
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100122328325.htm201001

حاتم المسعودي - مكة المكرمة

تكشفت خيوط الجريمة التي أقدمت عليها الخادمة الآسيوية موريتا (42 عاما) بقتلها عجوزا في الرابعة والسنتين من عمرها في مكة المكرمة الأسبوع الماضي، بعد أن سددت لها بساطور حاد وسكين ضربات وطعنات قاتلة في رأسها ورقبتها والترقوة أعلى الكتف الأيمن واليد أثناء أدائها صلاة الضحى في منزلها في مخطط الخالدية. القضية التي هزت العاصمة المقدسة والرأي العام ستنظرها المحكمة العامة الأسبوع المقبل، بعد أن مثلت الجانية جريمته أمام محققي هيئة التحقيق والادعاء العام. وبدأت تفاصيل الجريمة تتضح حينما خرجت الخادمة القاتلة من منزل في حي الخالدية، ووقفت على الطريق تلح على سيارة «خصوصي» بالتوقف، وطلبت من السائق إيصالها على وجه السرعة إلى حي المنصور، وأثناء السير في طريقه لاحظ عليها الارتباك، فأدرك أنها تخفي شيئا لا يمكن كشفه إلا عن طريق الجهات الأمنية، فسلمها إلى شرطة المنصور التي تولت التحقيق معها، لتتكشف جريمة قتل بشعة نفذتها بحق المرأة التي كانت تعمل لديها في المنزل، فيما تلقت الجهات الأمنية في هذه الأثناء بلاغا عن حادثة قتل في الخالدية، وانتقلت إلى مسرح الجريمة ورفعت الأدلة الجنائية البصمات ونقلت القتيلة إلى ثلاجة الموتى لإكمال التحقيق، لا سيما أن المصادر ذهبت إلى أن هناك شبهة في تورط آخرين في تحريض الخادمة على القتل.

وعن دوافع الخادمة لارتكاب جريمة القتل، تقول: تعرضت للضرب وعجزت عن أخذ مستحقاتي المتأخرة، وأمام هذه الضغوط قررت الهرب فاصطدمت بصعوبة الخروج من المنزل كون الباب مغلقا والنوافذ محكمة الإغلاق، فلم أجد حلا سوى التخلص من ربة المنزل حال خروج ابنتها إلى العمل، بضربها وأخذ مفتاح الشقة لأتمكن من الهرب. وبحسب أقوالها، إن دافع القتل هو الانتقام من المرأة التي كانت تمارس معها القسوة أثناء عملها في المنزل، حيث بدأت شرارة الغضب بعد أن منعتها من إعداد وجبة لتناولها قبل الحادثة بيوم واحد، وكانت تغلق باب الشقة وتمنعها من الخروج خوفا من لجونها للهرب، بينما ابنتها الكبرى تحمل المفتاح الآخر للشقة وأثناء ذهابها إلى عملها تغلق الباب من الخارج. وأوضحت الجانية خلال التحقيق في قسم شرطة المنصور أنها قررت الانتقام بعد أن أخذت المرأة المقتولة توقيعها على ورقة بيضاء ما أثار غضبها، مبينة في محضر التحقيق أنها تعرضت للضرب والمعاملة القاسية من كفيلتها. وبيّنت مصادر أن القتيلة حاولت الاستغاثة بمن ينفذها من الموت، فاتصلت بابنتها لكنها لم تجب على الهاتف، فاتصلت بالسائق الذي ينقل ابنتها، وأخبرته بأنها ستموت بعد أن اعتدت عليها الخادمة بالضرب، فأبلغ السائق ابنتها التي عادت من مقر عملها إلى المنزل على الفور لتجد أمها قد فارقت الحياة، فاستتجبت بالجيران الذين أبلغوا الجهات الأمنية بالحادث. وقال جار القتيلة: «ربة المنزل كانت ترغب في ترحيلها إلى بلدها، بينما كانت الخادمة تصر على البقاء للعمل في المملكة»، موضحة أن الخادمة على كفالة ابنها الأكبر وتعمل مع الأسرة لمدة تجاوزت عاما وثلاثة أشهر، مضيفا أنه في يوم الحادث تلقت زوجته اتصالا من ابنة القتيلة تطلب منها النزول إليها، وبعد اكتشاف ما حدث، اتصلت بدوري على الجهات الأمنية وأبلغتهم عن الحادث.

من جهته، أكد الناطق الإعلامي في شرطة العاصمة المقدسة الرائد عبد المحسن الميمان أن الخادمة الإندونيسية حضرت إلى شرطة المنصور وعلى ملابسها آثار دماء، وبالتحقيق معها اتضح قتلها مخدومتها، واعترفت بطعنها المجني عليها بسكين عدة طعنات في العنق وضربها بساطور، مشيرا إلى أن ملف القضية حول إلى هيئة التحقيق والادعاء العام دائرة الاعتداء على النفس.

حقوق الإنسان

إلى ذلك، يعلق الدكتور حسين الشريف رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة قائلاً: «ما حدث ردة فعل متوقعة من الخادمة نتيجة القسوة التي ادعت أنها كانت تتعرض لها داخل المنزل، ونسعى في الجمعية إلى حفظ حقوق الكفيل ومكفوله وفقاً للدراسة التي أعدتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي نسعى إلى تطبيقها على أرض الواقع بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص».

من منظور نفسي للجريمة، أوضحت المختصة في الشؤون النفسية رانيا عبد العزيز أن التحليل المبدئي للجريمة لا يوحي بمعاناة القاتلة من مرض نفسي، مرجحة أن العلاقة المتوترة بين الخادمة والقتيلة، قد تكون دفعتها لارتكاب الجريمة، والشاهد على ذلك وجود دوافع جنائية قوية بتوافر أطراف الجريمة كاملة، مؤكدة ألا علاقة للأمور النفسية بالجريمة والدوافع فيها اجتماعية، خصوصاً أن العلاقة متوترة بين الطرفين وأن هناك تخطيطاً من قبل الجانية للقتل.

من جانبه، أوضح الأخصائي الاجتماعي أستاذ الصحافة والإعلام في جامعة أم القرى الدكتور خالد سابق أن الضغوطات النفسية والاجتماعية الواقعة على الخادمة ولدت لديها نوعاً من الانفجار النفسي، مشيراً إلى أن الإقدام على القتل عائد إلى ضعف الوازع الديني وانعدام الثقافة، مشيراً إلى أن الشريعة الإسلامية تحث على المعاملة الحسنة للعمال الذين يكفلهم الشخص، لأنهم (العمال) يعدون في موقف الضعف من لحظة دخولهم وحتى خروجهم، كاشفاً أن أحداث القتل والسرقة أو الهروب من الكفيل أثبتت الدراسات أنها عائدة لسوء المعاملة وتأخير الحقوق المالية التي يبحث عنها العامل، ولولاه لما ترك بلده.

ضرب النزيلات على وجوههن حتى يسقطن على الأرض..

وإيقافهن 6 ساعات وبعضهن حوامل

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 22 يناير 2010
/madina217608http://www.al-madina.com/node/

فجرت مسؤولة من داخل دار الفتيات بمكة المكرمة (تحتفظ "المدينة" باسمها) على خلفية أحداث الشغب الأخيرة حقائق مثيرة لأقصى درجة تتعلق بسوء المعاملة داخل الدار وما تلقاه النزيلات من قسوة وشدة تصل إلى درجات قد لا يتخيلها أحد.

في البداية قالت: إن البنات يتعرضن إلى أنواع من التعذيب ومن ذلك الضرب على الوجه وبشدة وقوة إلى إن تسقط البنات أحياناً على الأرض ويشمل الضرب بمساطر الخشب حتى تتكسر المسطرة على يد البنات. وأضافت عندما يكون هناك ضرب أحاول التهرب لاني لا أستطيع احتمال الموقف والخطأ مهما كان لايمكن أن يبرره مثل هذه الدرجة في القسوة «على حد قولها».

وأضافت أن من أنواع العقاب الأخرى إيقاف النزيلة ست أو سبع ساعات ولا يراعين ظروف النزيلة التي قد تكون حاملاً، ومن ذلك أيضاً تأنيب الفتيات بألفاظ نابية كتوبيخ الفتاة على أنها (ليست شريفة) وذلك إشارة إلى قضاياهن . وأضافت المسؤولة (قالت إن لها في دار الفتيات أكثر من تسع سنوات تقريباً): أنه خلال هذه الفترة شاهدت الكثير من المواقف الظالمة والقاسية التي تعرضت لها النزيلات. وعن الطعام أوضحت أن هناك سوءاً في هذه الناحية فالاشتراطات الصحية لا تكاد تكون متوفرة وهناك حشرات وسوء نظافة والأكل أحياناً تأخذه النزيلات في كاسات «بحسب قولها» وبعض المواقف «كما نقول هذه المسؤولة» لا تراعي الشعور الإنساني للنزيلات، مؤكدة أن نزيلة مريضة حدث لها تشخيص خاطئ فصاحت مديرة المؤسسة داخل العنبر الذي تسكن فيه «ابن البنات التي عندها كبد وبائي»؟؟ مما جعل النزيلات يتجنبنها وأصبحن في حالة خوف منها لان المرض معد، حتى أصبحت البنات محطمة نفسياً ليتم بعد شهور اكتشاف إن التشخيص كان خاطئاً، مؤكدة أنه في المجال العلاجي لا تواجه الحالات المرضية للنزيلات باهتمام ودائماً ما تهمل أمراض النزيلات بدواعي انها نفسية نتيجة لظروف سجن ومحكوميات النزيلات. وعللت هذه المسؤولة عدم الرفع عن مثل هذه المعاملات السيئة «على حد وصفها» الى المسؤولين عن الشؤون الاجتماعية لمعالجتها واتخاذ الحلول المناسبة لها الى عدم حدوث أي استجابة وان هناك شكوى بمعدل كل شهر تقريباً لا يصل صوت النزيلات للوزارة. وأشارت هذه المسؤولة الى إن يوم الاربعاء 27 من الشهر الماضي يمثل تاريخاً جيداً للنزيلات حين زار ثلاثة من اعضاء هيئة التحقيق وحقوق الإنسان وبدأت اللجنة في الاستماع لصوت النزيلات. واختتمت هذه المسؤولة تصريحها بقولها: انا لست ضد احد ولا اريد سوى تحقيق شيء واحد هو «إبراء ذمتي امام الله مما اعرفه»، مشيرة الى املها في إن تكون هذه الاحداث صفحة جديدة للالتفات الى ما يجري داخل هذه المؤسسات الاجتماعية.

هروب متعاوني حقوق الإنسان بمنطقة مكة احتجاجا على

التهميش

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 22 يناير 2010
<http://www.al-madina.com/node/madina217583>

محمد القشيري-جدة

كشف عضو في فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة عن هروب شبه جماعي للأعضاء المتعاونين احتجاجا على ما وصفوه بـ "تطنيش وتهميش" بعض الأعضاء لدورهم وتجبير النجاح لفئة محددة على حساب أخرى، وأن بعض الأعضاء المؤسسين ممن يملكون مناصب قيادية يعتبرون الجمعية ملكا لهم - حسب إفادة العضو - حيث تقلص عدد الحضور للاجتماعات الشهرية والجولات الميدانية من 26 عضوا عند تأسيس الفرع قبل خمس سنوات إلى أربعة أعضاء فقط بما فيهم رئيس الفرع. وأشار المصدر إلى أن بعض الاعضاء رفعوا أسماءهم لهيئة حقوق الانسان (الجهة الحكومية) بهدف الإضمام لها والتعاون معها بدلا من الجمعية (الاهلية المستقلة). وأفاد أن دور الأعضاء المتعاونين إقتصرت منذ انضمامهم لعضوية الجمعية على مرافقة رئيس الفرع في الزيارات الميدانية والمشاركة في مناقشة بعض الأمور البسيطة، فيما يتم استبعادهم عن الفعاليات والاجتماعات الكبيرة كالتصويت ومناقشة الميزانية واستثمارات الجمعية في العقارات وغيرها من الموضوعات الهامة، مبينا أن المبادرات التي يرفعها أعضاء متعاونون يتم التقليل من شأنها من رئيس الفرع، علما بأن بعض هذه المبادرات عن حلول مقترحة لتفعيل عملية التوعية والتواصل مع أصحاب القضايا، الأمر الذي أدى إلى عزوفهم عن الحضور للجمعية، مفضلين التطوع في جمعيات أخرى رغم أن بطاقات عضويتهم ما تزال سارية.

وبين العضو أنه تم تسجيل 26 عضوا بفرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة خلال العام الاول من افتتاحها قبل خمس سنوات، كانوا جميعهم يحضرون ويشاركون في أعمالها وفعاليتها، وتقلص العدد تدريجيا ليقصر عدد المشاركين في الاجتماعات الشهرية والزيارات الميدانية خلال العامين الماضيين إلى أربعة أشخاص فقط هم رئيس الفرع الدكتور حسين الشريف وثلاثة أعضاء متعاونون أحدهم يعمل في شركة الكهرباء، والثاني صحفي متعاون خصص لتغطية مناسبات الجمعية، والأخير محام. وزاد: كما أن عملية الانضمام للجمعية كأعضاء متعاونين تخضع لمعايير مختلفة بإعطاء الأولوية للاقارب، دون اعتبار لمصلحة الجمعية وكيفية الاستفادة من المتقدمين في تخصصات مهمة ومفيدة. وفي ذات الاتجاه أفاد موظف يعمل إداريا بالجمعية أنه تتم مخاطبة الاعضاء المنتسبين للجمعية (26 عضوا) أسبوعيا وشهريا لحضور الجلسات والمشاركة في الجولات الميدانية، إلا أن الحضور يقتصر على ثلاثة أو أربعة أعضاء فقط. إعلاميون يستنكرون احتكار أخبار الجمعية لصحيفة واحدة

أرجع عدد من الصحفيين انقطاعهم عن التواصل مع الجمعية وتغطية نشاطاتها، إلى تعيينها عضوا متعاونيا يعمل صحفيا للتنسيق مع الإعلاميين، لافتين إلى أن هذا العضو يعتمد احتكار تغطية ومتابعة فعاليات الجمعية لمصلحة الصحيفة التي يتعاون معها دون غيرها، مؤكداين أن ذلك يتنافى ما تنادي به الجمعية بضرورة فتح المجال للإعلاميين في الدوائر الحكومية، فكيف بجهة معنية بحقوق الإنسان.

ووصفت رئيسة التحقيقات بصحيفة الحياة منى المنجودي تعامل فرع الجمعية مع الإعلاميين بالسيئ، وأضافت: عند مخاطبتنا لرئيس الفرع مستفسرين عن سبب احتكار أخبار الجمعية لهذه الصحيفة أخبرنا بأنه على أتم الاستعداد للتعاون والرد على أي استفسار، إلا أنه غير متعاون في الواقع، رغم التجاوب الكبير من فرع الجمعية بالرياض، وهو ما جعلني أقوم بتوجيه جميع الاستفسارات لعدد من الاعضاء المؤسسين بفرع الرياض ولهيئة حقوق الانسان، رغم وجود فرع في منطقة مكة المكرمة. وقال الصحفي احمد الهلالي المحرر بصحيفة الحياة: إن جميع الصحفيين يواجهون صعوبة في التواصل مع الجمعية، ومن ذلك عدم التجاوب معي شخصيا خلال الجولات الاخيرة للجمعية بشأن كارثة السيول، خاصة

من قبل رئيس الفرع الدكتور حسين الشريف، دون أن أجد سببا واضحا لذلك!! مشيرا إلى أن هناك كثيرا من القضايا ذات الطابع الانساني لي ولعدد من الزملاء سواء بالصحيفة او بالصحف الاخرى، والسبب يرجع إلى احتكار التغطيات والايخبار الصحفية لصحيفة واحدة.

اللائحة غير متاحة والشريف لا يجيب !!

”المدينة“ حاولت الحصول على اللائحة التي تنص على حقوق المتعاونين إلا أن ذلك تعذر، سواء بالموقع الالكتروني او عن طريق بعض المتعاونين الذين أكدوا انهم لم يطلعوا عليها ولم يحصلوا على نسخة منها. كما حاولت ”المدينة“ الاتصال برئيس الفرع حسين الشريف لأخذ رأيه ولكن تعذر الرد .

القحطاني : العضو المتعاون له حقوق وواجبات حسب اللائحة

أفاد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن العضو المتعاون له حقوق وواجبات حسب لائحة الأعضاء المتعاونين ونرحب بمشاركتهم في الجمعية، ونحن نحث على تفعيل دورهم والتشجيع على مشاركة أعضاء جدد. أما ما يتعلق بالشكاوى لأعضاء المتعاونين فقد يكون ذلك متعلقا بدور رئيس الفرع في منطقة مكة المكرمة، ولا بد من مشاركة الأعضاء خاصة في الاجتماعات الشهرية وغيرها من الفعاليات، ولكن شريطة أن تكون ضمن اللائحة المحددة لدور العضو المتعاون أو الجديد.

د. سهيلة: دراسة أوضاع المتعاونين

الدكتورة سهيلة العابدين العضو المؤسس بجمعية حقوق الانسان قالت : إنها ستترفع مقترحا الشهر المقبل لدراسة اوضاع المتعاونين وتحديد كيفية الاستفادة من مبادراتهم حسب تخصص كل منهم وعدم تجاهلهم خاصة وأنهم بادروا بالانضمام للجمعية بدون مقابل. وفي ما يتعلق بعدم التجاوب مع الاعلاميين قالت : هذا ليس من سياسة الجمعية بل على العكس هي من اولوياتها بهدف إيصال التوعية بالحقوق لجميع المواطنين والمقيمين، وهذا الاجراء يقدم من قبل الاعلاميين ومن الصحف بدون مقابل، فكيف يتم الاحجام عن التعامل معها سواء من قبل الاعضاء او من رئيس الفرع.

محامون: نعمل بلا مقابل وترفض عضويتنا

استنكر عدد من المحامين رفض انضمامهم لعضوية الجمعية رغم تقديم طلباتهم مبدين رغبتهم في خدمة أهدافها لوجه الله تعالى وترافعهم بالفعل في قضايا أحييت إليهم من الجمعية دون أي مقابل.

المحامي والمستشار القانوني نبيل قملو قال : تقدمت بطلب للجمعية للانضمام إلى عضوية فرع المنطقة ولم يخاطبني أحد بهذا الشأن حتى الآن رغم مبادرتي بالترافع في قضية أسرية أرسلت لي من قبل الجمعية بدون مقابل.

و ذات الشيء حدث مع المحامية نشوى فراج وإحدى زميلاتها بتجاهل طلبهما الانضمام للجمعية كمتعاونتين بالقسم النسائي لتقديم إستشارات في القضايا الاسرية، رغم أنهما تبرعنا بتقديم إستشارات مجانية في أحد مكاتب المحاماة.

وقال المحامي ياسر خوجة العضو المتعاون مع الجمعية: كان دورنا بهدف التطوع لوجه الله تعالى، ومتى رغبت الجمعية في مساندها فأنا على أتم الاستعداد.

وعن سبب عدم حضوره للزيارات الميدانية لرصد ملاحظات الجمعية حول كوارث سيول جدة، قال: ”يرجع السبب إلى عدم تواصلهم معي عبر الرسائل الالكترونية لتعطل جهاز الحاسب الآلي المسؤول عن إرسال مواعيد الزيارات الميدانية حسب ما أكدوا لي

عمال يعانون الاضطهاد النفسي والمعنوي.. بعد بذلهم الغالي والنفيس للحصول على عمل شريف.. فوجدوا أنفسهم ضحايا لسماسرة التأشيرات اشترؤا.. ذاهم!

المصدر: جريدة شمس الاربعاء العدد 1470 / 20-01-2010
85413 http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=

الرياض - أحمد المطيري وراكبان المغربي
”أنصفونا.. فما نريده هو أن نحس بإنسانيتنا.. لنا مشاعر وأحاسيس لا يحترمها ولا يعترف بها أحد، كرامتنا تطوها أقدام مستغلة، وأخرى لا تعرف الرحمة والإحسان“.. هذا هو صوت الكثير من العمال الذين وقعوا ضحية بيع تأشيرات للأسف، إن بعض من يقف خلفهم هم من أبناء هذا البلد؛ فبعضهم أصبحوا سماسرة دون النظر إلى ما يسببه ذلك من مخاطر على البلد.

بيع التأشيرات تجارة رائجة يلجأ إليها البعض لاستغلال حاجة مواطنين من دول أخرى إلى العمل؛ لتوفير تأشيرات لهم مقابل مبالغ مادية تتراوح بين عشرة آلاف و 20 ألف ريال للتأشيرة الواحدة، وقد يتم الاتفاق مع الكفيل بالحصول على مبلغ مقطوع مقابل توفير التأشيرة، على أن يتركه يعمل بحرية في أي مجال يريده. وقد يستغل بعض الكفلاء مكفولهم ويطلبون منهم مبالغ شهرية مقابل توفيرهم الغطاء القانوني لوجودهم بالسعودية، أو يستغلونهم لطلب أموال لدى احتياج المكفول إلى قضاء أي معاملة حكومية تتطلب موافقة الكفيل؛ الأمر الذي دفع بعض الناشطين في منظمة حقوق الإنسان إلى اعتبار الاتجار بالتأشيرات نوعاً من أنواع الاتجار بالبشر.

ضحية نصب

محمد إقبال، هندي الجنسية، أحد ضحايا بيع التأشيرات، يقول: ”قدمت إلى السعودية عن طريق شراء تأشيرة من أحد أبناء جدتي بمبلغ باهظ الثمن، ووعدني بأن يضمن لي العمل، وبعد وصولي لم أجد عملاً، بل فوجئت بأن الكفيل يطالبني بمبلغ مالي كل شهر، والمؤسف أنني اكتشفت متأخراً أنني اشتريت التأشيرة بمبلغ يفوق ثمنها الحقيقي بمراحل“.
أما كريم الدين خان، باكستاني الجنسية، فيكشف معاناته، قائلاً: ”اشتريت تأشيرة من أحد الآسيويين بمبلغ مؤجل، أسدده من خلال عملي تحت إدارته مجاناً حتى أنهى تسديد قيمة تأشيرتي، مع عوده بإطلاق سراحي بعد أن أنهى قيمتها من عملي عنده، والآن مضى عليّ وقت طويل بعد أن أنهيت الاتفاقية، ولكنه لم يترك سبيلي؛ حيث يهددني بتسليمي إلى الشرطة وعدم تجديد إقامتي؛ حيث إنه المتصرف من بيعه لمئات التأشيرات التي يقدمها له كفيله مقابل مبلغ من المال“.

استغلال جنسي

ويشير سفيان حنضل، يماني الجنسية، إلى تعرضه لاضطهاد نفسي خلال السنوات التي يعمل فيها في السعودية على يد أشخاص من أبناء جلدته، ويقول: ”أعمل 14 ساعة يومياً، ولا أعرف طعماً للراحة أبداً، كما أنني تعرضت لاستغلال جنسي لحظة وصولي إلى السعودية من قبل الأشخاص الذين أحضروا لي التأشيرة، وعند قدومي كان الترتيب بيني وبينهم أن أحضر للعمل في مطعم، لكنني اكتشفت أن ذلك حلم، ووجدت نفسي في أعمال مختلفة وشاقة أقوم بها مقابل تلك التأشيرة التي ندمت على شرائها بمقابل ضخم جداً“.

ويقول إكرام خان، باكستاني الجنسية إنه عانى كثيراً منذ حضوره إلى البلد بسبب الاستغلال الكبير الذي تعرض له، ويضيف: ”دفعتم مبلغاً ضخماً يساوي 14 ألف ريال مقابل الحضور إلى السعودية والعمل فيها، وكان أملي أن أجد فرصة

عمل شريفة أفق منها على نفسي وأولادي، لكنني اكتشفت أنني مستغل، ولا أتقاضى راتباً منتظماً، وأقوم بأعمال كثيرة وبلا فائدة“.. ويستطرد: “اشتريت التأشيرة من أحد أقاربي لكنني اكتشفت بعد ذلك أنني أصبحت ضحية“.

مهنة دينية

لم يخف متعب الرخيمي تخوفه الشديد من انتشار ظاهرة اضطهاد العمالة الأجنبية وظلمهم بعد بيع التأشيرات لهم، قائلاً: “هذه مهنة دينية وكسب بالحرام، وتعود على الوطن عموماً بالفساد الكبيرة من جراء بقاء كثير من هذه العمالة دون عمل فيضطرون إلى مزاوله مهن غير شرعية ومخالفة الأنظمة والقوانين، وأتمنى أن يعي المواطن أولاً المسؤولية الملقاة على عاتقه. فمن واجبنا جميعاً حماية وطننا أولاً وأنفسنا ومجتمعنا ثانياً“.

وعزا يوسف ماجد المطيري انتشار هذه الظاهرة إلى جهل بعض أفراد المجتمع بخطورة هذه المهنة وعواقبها المستقبلية الوخيمة، وقال: “لا يمتن هذه المهن إلا دنىء النفس وضيق الأفق الذي لا يعي أهمية وطنه ومجتمعه؛ حيث طغت عليه النظرة المادية البحتة، فأصبح همّ الحصول على المال بأي شكل وأي طريقة دون مراعاة لدينه ووطنه ومجتمعه“.

اتجار بالبشر

واقع بيع التأشيرات يفرز كثيراً من السلبيات على صعيد الحقوق المدنية والأمن الاجتماعي؛ ولذلك فإن خطورتها تبدو واضحة أنها مما لا يدركه تجار هذه (البضاعة) التي حينما يتم تصنيفها ضمن الاتجار بالبشر فإنها تعني ارتكاب جريمة تعاقب عليها التشريعات الوطنية، إلى جانب عقوباتها في الأنظمة الدولية.

البداح:

تغريم وعقاب المتاجرين بالتأشيرات.. مطلب

من جانبه طالب سعد البداح رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام بإنزال أقسى العقوبات بحق من يثبت متاجرته بالتأشيرات، مؤكداً أن هذه العملية عبارة عن غش وخداع، إضافة إلى أنها غير نظامية وفيها إساءة كبيرة إلى البلاد، وكذلك إساءة إلى نشاط الفرد والحركة الاجتماعية عموماً، وقال: “أتمنى محاكمة من يثبت امتنانه ببيع التأشيرات، وفرض عقوبات صارمة بحق، إضافة إلى منعه من الاستقدام مجدداً“.

70% من التأشيرات تذهب للقطاع الخاص

تشير الإحصاءات إلى أن وزارة العمل أصدرت أكثر من 1.7 مليون تأشيرة في العام 2007 بزيادة بلغت 34 في المئة مقارنة بالعام الذي قبله، وبلغ نصيب القطاع الخاص من تلك التأشيرات أكثر من 1.2 مليون تأشيرة، بما يمثل أكثر من 70 في المئة من إجمالي التأشيرات، في حين مُنح القطاع الحكومي نحو 52 ألف تأشيرة، والعمالة المنزلية أكثر من 445 ألف تأشيرة.

ويعزو المختصون ارتفاع نسبة الاستقدام إلى انتشار هذه التجارة في المجتمع؛ ما يرفع معدلات الجريمة والفساد في المجتمع نظير عدم حصول بعض المكفولين على عمل يوفر لهم لقمة العيش، إضافة إلى سداد مستحقات الكفيل. مطالبات بتجريم بيع التأشيرات واضطهاد العمالة ناشطة حقوقية تتهم 4 وزارات بالتسبب في تفاقم المشكلة.

الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان طالبت بفتح ملفات تحقيق مع وزارة التجارة ووزارة الصناعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة العمل؛ لتسهيلها مهمات الاتجار بالبشر؛ من خلال عدم مراقبتها للسجلات والمنشآت المستقدمة للعمالة التي تتحايل على النظام من خلال وضع مواقع وهمية للحصول على التأشيرات المطلوبة ثم إغلاقها، والبدء في أعمالهم غير القانونية وبيع التأشيرات على الأيدي العاملة في الخارج بمبالغ محددة، والعمل على تحديد مبلغ مقطوع يقدمه العامل شهرياً للكفيل.

وأوضحت: “هذه الجهات أساءت إلى سمعة السعودية؛ من خلال التقارير الحقوقية الدولية التي صدرت أخيراً وترصد وجود ممارسات لبيع البشر في السعودية واضطهاد العمالة مادياً ونفسياً وجنسياً“، مؤكدة على ضرورة استحداث مراقبين يعملون على التأكد المستمر من نظامية المنشأة وبقائها مفتوحة.

وذكرت في حديث مع “شمس“ أن هذه التجاوزات أسهمت في رفع أجور الأيدي العاملة في السعودية؛ من خلال سعيهم لتوفير متطلبات الكفاءة والحصول على أعلى دخل شهري، مشيرة إلى أن هذا التسبب أسهم في تجاوز العمالة وقلة جودة أعمالهم؛ ليعاود المستفيد من خدماتهم الكرة مجدداً، وهذا يكلف المواطن مبالغ إضافية.

وأوضحت الدكتورة سهيلة أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتبنى مشروع إلغاء الكفيل وإسناد المهام لشركات ذات علاقة يتم من خلالها استئجار الأيدي العاملة حسب الحاجة، مضيفاً أن عدة لقاءات مع مسؤولين في وزارة العمل السعودية تمت بهذا الشأن.

وذكرت أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلقت شكاوى كثيرة من العمالة ضد كفلائهم، يحتوي مضمون غالبها على خلافات واضطهادات، مشيرة إلى أن عدد القضايا ليس متوافراً لديها في الوقت الحالي.

وتتفق منى الشافعي الناشطة الحقوقية والاجتماعية مع الدكتورة سهيلة، وتوضح أن الاتجار بالتأثيرات ما هو إلا نوع جديد من أنواع الاتجار بالبشر، وتقول: "الاتجار بالبشر جريمة كبرى، وكثير من الوافدين إلى البلاد بصورة غير شرعية يُستغلون بطريقة مخيفة، حيث يأتون من بلادهم وهم ضحايا استغلال أصلاً؛ إذ يتعرض أحدهم لعملية نصب من خلال شرائه للتأشيرة، وعند القدوم إلى السعودية يتعرض لاستغلال واستدراج بصور مختلفة؛ منها الاستغلال الجنسي، والعمل الإجباري، وغيرهما"، وتشير إلى أن هناك اتفاقية دولية لحظر الاتجار بالبشر واستغلال الآخرين من خلال هذه التجارة. من جانب آخر، يرى جاسم العطية عضو لجنة المحامين في الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية أن بيع التأشيرات لا يدخل ضمن الاتجار بالبشر، وإنما يعد استغلالاً لجهود العاملين، محذراً من الزج بالعمالة في سوق العمل دون تحديد الأهداف، ومن تقديم أوراق منافية للواقع، وهو ما يعد مخالفة صريحة يعاقب عليها نظام الإقامة الطرفين الكفيل والمكفول.



مسؤولين في لست وحدك

المصدر: جريدة عكاظ السبت 23 يناير 2010
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20100123328484/Con20100123>

معتوق الشريف - جدة

تستضيف إذاعة جدة الساعة العاشرة من مساء اليوم عبر برنامجها (لست وحدك)، أربعة مسؤولين للرد على استفسارات قضايا المواطنين والإجابة على ملاحظاتهم.

وأوضح لـ«عكاظ» معد ومقدم البرنامج سعود الجهني «أن البرنامج الذي يبيت منذ بداية الدورة الإذاعية الحالية، يساهم في حل كثير من القضايا»، معتبراً أن البرنامج جسر تواصل بين المواطن والمسؤول.

وضيوف الحلقة الجديدة: مدير عام السجون اللواء الدكتور علي الحارثي، المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف المكرمة، أمين عام اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم محمد الزهراني، ومدير شرطة جدة اللواء علي السعدي. ويجيب الضيوف على قضايا المساجين وعدد من قضايا المتصلين التي ترد للبرنامج على الهاتف المجاني 8002442828، وهاتف البرنامج النقال 0562396000.

وتشهد الحلقة الإعلان عن اتصالات وردت من مسؤولين ومواطنين تبينوا قضايا الحلقة الماضية. البرنامج من إخراج محمد متعب الغامدي، متابعة وإشراف مديرة البرنامج الثاني دلال عزيز ضياء ومدير عام إذاعة جدة الدكتور عبد الله الشائع

الشورى لـ عكاظ: لا فراغ نظاميا في قضايا العنف الأسري وقف نقل نزيلات دار الرعاية حتى انتهاء التحقيقات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 يناير 2010
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20100124328589/Con20100124>

سلمان السلمي - مكة المكرمة، نواف عافت - الرياض
تدخلت إمارة منطقة مكة المكرمة، وأبلغت المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية بعدم نقل النزيلات في دار الرعاية في مكة المكرمة إلا بعد انتهاء التحقيقات.
وشددت الإمارة على ضرورة منع تحويل أو نقل أي من النزيلات إلى دور الرعاية في مناطق المملكة الأخرى حتى انتهاء التحقيقات من قبل اللجان التي شكلت، وبحسب مصادر «عكاظ» داخل الدار، فإن اللجنة التي وجه بتشكيلها أمير منطقة مكة المكرمة ستبدأ أعمالها غدا بعد أن تلقت نتائج التحقيقات من جهات أربع من بينها هيئة التحقيق والادعاء العام، الرقابة والتحقيق، هيئة حقوق الإنسان، والشؤون الاجتماعية.
وأكدت المصادر أن مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور على الحناكي، التقى نزيلات الدار لدى مشاركته في لجنة التحقيقات، وأبلغهن بصدور توجيهات من إمارة المنطقة تنص على عدم تحويل أو نقل أية نزيلة من نزيلات دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة لأية جهة حاليا حتى تنتهي إجراءات التحقيق.
وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية حولت نحو 12 نزيلة إلى دور أخرى في مناطق مختلفة، لاحتواء أعمال الشغب التي شهدتها الدار ولضمان عدم تكرار ذلك.
وفي الوقت الذي أكد مراقبون أن إبعاد النزيلات كان بهدف التعقيم على لجان التحقيق، بررت الوزارة إجراءها بأنه لاحتواء الموقف «وأنها على استعداد لإحضار النزيلات إذا طلبت لجان التحقيق».
وفي شأن متصل، أكد لـ«عكاظ» رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى الدكتور طلال بكري، أنه لا يوجد فراغ نظامي في قضايا العنف الأسري وضد الأطفال، إذ أن المحاكم وهيئة وجمعية حقوق الإنسان تعالج هذه القضايا.
وأوضح بكري أن اللجنة تدرس حاليا نظامي حماية الطفل والحماية من الإيذاء، إذ ستنتهي منها في السنة الثانية لدورة مجلس الشورى نظرا إلى أن الأولى ستنتهي الشهر الجاري.
وأفاد رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية أن اللجنة تستقبل شكاوي عدد من حالات العنف الأسري وضد الطفل، مشيرا إلى أن الحالات الموجودة لدى حقوق الإنسان تعتبر قليلة مقارنة بعدد السكان في المملكة.
ورأى بكري أن ضرورة معالجة هذه القضايا عن طريق حلول جذرية والنظر للمسببات، إذ أن المجتمع يعيش حالة مرتبكة بسبب وجود فئات كبيرة من الوافدين وغلاء المعيشة والبطالة والمخدرات.

..ويتسلم تقرير حقوق الإنسان عن شغب دارالفتيات

المصدر: جريدة اليوم الأحد 24 يناير 2010
1&G=732406&I=13372http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

عمر المطيري - جدة
رفعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقريرها النهائي إلى أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل أمس عن أحداث دار الفتيات في مكة المكرمة.
اشتمل التقرير على جميع الملاحظات التي رصدتها الجمعية الوطنية منذ عام 1428 هـ والملاحظات التي تم تسجيلها بعد وقوع حالات الشغب في الدار، أوضح ذلك مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف مشيراً إلى أن جميع الملاحظات التي تم رصدها بعد وقوع حالات الشغب لا تختلف عن الملاحظات التي صدرت من الجمعية الوطنية خلال زيارتها لدار الفتيات قبل ثلاث سنوات. حيث توقعت الجمعية حدوث مثل هذه الأمور في حالة عدم تجاوز الشؤون الاجتماعية في معالجة الوضع.
وأشار إلى أن الجمعية حالياً تتابع ما قامت به لجنة التحقيق من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بما يتعلق بنقل بعض الفتيات إلى مناطق مختلفة حيث تدرس الجمعية هذا القرار وفي حالة وجد إنه مخالف لحقوق الإنسان ستتم مطالبة الشؤون الاجتماعية بالتراجع عنه.
وأشار إلى أن الجمعية الوطنية تدرس السند النظامي لمثل هذه القرارات مشيراً إلى أن الجمعية طالبت في السابق ومازالت تطلب في الوقت الحالي إيجاد دور ضيافة للنزيلات اللاتي رفضت أسرهن استلامهن والقيام بتدريبهن وتزويجهن عن طريق دار الضيافة وتوظيفهن وعدم تركهن بهذه الحالة في دار الفتيات.
وقال إن الجمعية سبق وان طالبت سابقاً بإيجاد دور الضيافة لدمج المرفوضات من قبل أسرهن في المجتمع وتعليمهن وتوظيفهن وعدم تركهن بهذا الوضع

20 بالمائة من القضايا التي استقبلتها حقوق الإنسان عمالية حقوق الإنسان ومكتب العمل يبحثان قضايا عمال الشرقية

المصدر: جريدة اليوم الاحد 24 يناير 2010
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=1&G=732421&I=13372

قال المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية الدكتور عبد الجليل السيف: إن الفرع استقبل العام الماضي 537 قضية منها 20 بالمائة قضايا عمالية. جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد الفرع الى مكتب العمل بالمنطقة الشرقية التقى فيها مدير عام مكتب العمل بالمنطقة أحمد بن سالم العبيد ومدراء الأقسام لبحث المشاكل والقضايا العمالية التي ترد للجمعية ومحاولة إيجاد طريقة للتعامل معها وحلها.

واستعرض السيف مهام فرع الجمعية بالمنطقة وما يقدمه من خدمات والإحصائيات المتعلقة بالقضايا العمالية منوها الى ان من بين الشكاوى التي تناولها الفرع هي معاناة بعض العمال من طول الإجراءات وعدم البت السريع بقضاياهم وتمد كفاءة أو من ينوب عنهم عدم الحضور في المواعيد المحددة مما يطيل أمد القضية. وتناول الاجتماع العديد من القضايا التي يتعرض لها العمال وأهمية منحهم حقوقهم وأهمية توفير كتيبات صغيرة تتضمن نظام العمل لتوزيعها على العمال ليعرفوا حقوقهم و توزيعه كذلك على الشركات والمؤسسات. كما تناول اللقاء قضايا التأمين الصحي والعمل بظروف عمل صعبة لا تتوافر فيها وسائل السلامة. وتطرق مدير مكتب العمل الى كيفية استقبال الشكاوى وحرص المديرية على سرعة الإنجاز منوها الى العديد من القضايا وسبل حلها والتنسيق بين مكتب العمل وإدارة الوافدين لحل النزاعات بين أصحاب العمل والعمال بشفافية وعدالة مؤكدا بأن التأمين أصبح إلزامياً لجميع الشركات والمؤسسات التي يزيد عمالها عن (50) عاملاً. ولفت الى قيام قسم التفتيش بجولات تفتيشية على الشركات للتأكد من تطبيق الأنظمة والتعليقات. وأشار رئيس الهيئة الابتدائية للخلافات العمالية إبراهيم عبدالله الحمود الى طريقة التقاضي، ومرآه منذ استقبال القضية المشكلة ولحين حلها.

وضم الوفد الدكتور عبد الرحمن الحريري والمهندس محمد الجبران، و مدير فرع الجمعية جمعة الدوسري ، والباحث ومشرف قسم الرجال عبدالعزيز الدوسري، فيما شارك في اللقاء من مكتب العمل عبدالعزيز المرهون مساعد المدير العام للدعاوى والتفتيش، ومحسن منصور الناصر رئيس قسم التفتيش، و إبراهيم عبدالله الحمود رئيس الهيئة الابتدائية لقضايا الخلافات العمالية.

عبر احضارهن واستعراض روايات القبض عليهن.. (والاجتماعية) تحقق مع المديرية استخدام نزيلات (مكة) في المحاضرات التوعوية والوعظية بالمدارس

المصدر: جريدة شمس السبت العدد 1473 / 23-01-2010
85853http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=

أفادت المعلومات التي تحصلت عليها لجنة التحقيق التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بحالة نزيلات دار رعاية الفتاة بمكة، بأن مديرة الدار "أرغمت" فتيات من النزيلات على مرافقتها أثناء تقديم محاضرات ومواعظ في عدد من المدارس والكلبات في مكة. وأشارت المعلومات إلى أن استخدام النزيلات يأتي في إطار تحذير فتيات المدارس من تكرار ما فعلته نزيلات الدار من تصرفات أدت بهن إلى الدار. وقالت النزيلات إن خصوصيتهن انتهكت أكثر من مرة عبر هذه الطريقة؛ حيث تجبرهن مديرة الدار على الحديث عن مشاكلهن أمام العشرات من الفتيات الغربيات. وقالت النزيلات إن هذه الحالة دفعت عددا من نزيلات الدار إلى الانتحار، كما أنها السبب في هرب إحدى النزيلات التي لم توافق على أخذها وعرضها أمام طالبات مدارس لياخذن العبرة منها، وفضلت الهرب على هذا الموقف. من جهة أخرى، توعدت لجنة إصلاح ذات البين النسائية بمكة المكرمة بتصعيد شكاواها على خلفية رفض إدارة دار رعاية الفتيات تمكينهن من التقاء نزيلات الدار بعدما كلفت الدكتورة نور قاروت رئيسة لجنة إصلاح ذات البين النسائية تشكيل لجنة برئاسة رئيسة مجلس الإدارة وعضوية كل من الدكتورة زينب صديق رئيسة إدارة الشؤون الأسرية ودلال كعكي رئيسة شؤون الأزواج وهناء موصلي رئيسة شؤون المطلقات ونجلاء المزروع رئيسة المكتب الاستشاري. وأشارت الدكتورة نور قاروت رئيسة لجنة الإصلاح النسائي لشمس، إلى أن اللجنة تهدف إلى إيصال برامجها الدينية والثقافية والترفيهية للنزيلات في ظل ما عصف بهن من مستجدات تشهدها الدار وخشية ترسيخ مساوئها في نفوسهن. استنكرت إصرار إدارة دار الرعاية على عدم السماح لعضوات اللجنة بدخول الدار والتقاء الفتيات. ومن جانب آخر في السياق ذاته، علمت "شمس" أن وزارة الشؤون الاجتماعية تجري التفاوض مع إحدى الشخصيات العاملة لديها من ذوات الكفاءة والمهنية؛ وذلك تمهيدا لإحلالها خلفا للمديرة الحالية للدار، في الوقت الذي شرعت فيه المديرية الحالية في الاتفاق مع أحد القانونيين للمرافعة عنها تجاه الاتهامات المقدمة بحقها وتشمل محاولتها الاعتداء بالضرب على باحثة قانونية تابعة لجمعية حقوق الإنسان أثناء وجودها مع لجنة الجمعية للتحقيق في أوضاع الشغب عند انبعاثه. وكان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أشار إلى تعرض لجان حقوق الإنسان للمضايقات، لكنه أكد أن الجمعية عند اتصالها بمسؤولي تلك الجهات التي وقفت ضد أعضاء وعضوات جمعية حقوق الإنسان فإنهم يتدخلون على الفور.

حقوق الإنسان تستنكر الإجراءات الأمريكية ضد السعوديين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 يناير 2010
<http://www.al-madina.com/node/madina218311>

جابر المالكي - الرياض

انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي فرضتها السلطات الأمريكية على المسافرين القادمين من المملكة واعتبرتها تعسفية وتمس كرامة وحرية الإنسان وتخالف بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على عدم جواز التمييز بين الناس بسبب الجنس أو الجنسية. ودعت السلطات الأمريكية إلى إعادة النظر في تلك الإجراءات بما يضمن عدم التعدي على كرامة المواطنين السعوديين وحريتهم أو الانتقاص من إقامة شعائرهم الدينية.

يذكر أن واشنطن أعلنت في وقت سابق تطبيقها تدابير أمنية أكثر صرامة على مسافرين دوليين يتوافدون إليها من أربع عشرة دولة بينها المملكة بعد محاولة إرهابية فاشلة لتفجير طائرة ركاب في ديترويت تبناها تنظيم القاعدة. وقالت إدارة سلامة النقل بواشنطن إن المسافرين القادمين، من تلك الدول سيخضعون لمسح أمني معزز إجبارياً، مثل التفتيش الذاتي، وتفتيش الأمتعة بدقة.

حقوق الإنسان: إجراءات تفتيش الركاب تعسفية وتحط من كرامة الإنسان وحرية

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 25 يناير 2010
<http://www.al-jazirah.com/htm8/fr100496>

الجزيرة - الرياض:

وصفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إجراءات التفتيش التي فرضتها السلطات الأمريكية على المسافرين القادمين من المملكة بالإجراءات التعسفية، مشيرة إلى أنها تمس بكرامة وحرية الإنسان وتخالف بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على عدم جواز التمييز بين الناس بسبب الجنس أو الجنسية. وقالت الجمعية في بيان لها أمس: إن الإجراءات الأمنية ضد المسافرين القادمين من 14 دولة بينها المملكة مخالفة واضحة لحقوق الإنسان ولا تبرر سعي السلطات الأمريكية للمحافظة على أمن بلادها، مؤكدة أن ما يصدر من خارجين عن القانون من جنسية أو أخرى لا يستلزم اتخاذ إجراءات تمس بحرية جنسية بعينها بسبب هذا التصرف. ودعت الجمعية السلطات الأمريكية إلى إعادة النظر في تلك الإجراءات بما يضمن عدم التعدي على كرامة المواطنين السعوديين وحريتهم أو الانتقاص من إقامة شعائرهم الدينية.

استياء من الإجراءات الأميركية تجاه المسافرين السعوديين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 يناير 2010
101169http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

عمت حال من الاستياء الأوساط الحقوقية السعودية، بعد وضع السلطات الأميركية المسافرين القادمين إليها من المملكة ضمن قائمة تضم أيضاً رعايا 13 دولة أخرى سيجري تشديد الإجراءات بحقهم. وأكد عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المشرف على مركز النشر والإعلام الدكتور عثمان المنيع لـ «الحياة» أن هيئته تتابع بحرص جهود وزارة الخارجية السعودية واهتمامها الكبير بالإجراءات التي فرضتها السلطات الأميركية على المسافرين القادمين من المملكة، مشيراً إلى أن وزارة الخارجية السعودية على اتصال مع نظيرتها الأميركية للتأكد من تلك الإجراءات في ما يخص المواطنين السعوديين.

ولفت إلى أن هيئة حقوق الإنسان لن تتردد في القيام بواجبها في حال تلقيها أي شكوى من أي مواطن سعودي بخصوص تلك الإجراءات سواء من داخل المملكة أو خارجها. وقال المنيع: «لمسنا في هيئة حقوق الإنسان اهتماماً كبيراً من وزارة الخارجية بهذا الأمر، وهناك اتصالات بين الجهات المعنية في البلدين بخصوص تلك الإجراءات، وإذ نتابع هذا الاهتمام نتق بحرص وزارة الخارجية على مصلحة المواطنين وضمان حقوقهم، وبدورنا لن نتردد في عمل أي شيء يهم حقوق المواطن داخل المملكة وخارجها.»

من جهتها، أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس بياناً، استنكرت من خلاله الإجراءات الأميركية، ووصفت الجمعية تلك الإجراءات بالتعسفية والتي تمس كرامة وحرية الإنسان وتخالف بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على عدم جواز التمييز بين الناس بسبب الجنس أو الجنسية، وهو ما خالفته السلطات الأميركية بحسب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، باتخاذها إجراءات ضد المسافرين القادمين من 14 دولة من بينها السعودية. وأضافت أن سعي الولايات المتحدة للحفاظ على أمنها لا يبرر لها اتخاذ إجراءات تمس بحرية جنسية بعينها بسبب ما قد يصدر عن أناس يحملون هذه الجنسية أو تلك من الخارجين عن القانون.

وطالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السلطات الأميركية في بيانها بإعادة النظر في تلك الإجراءات بما يضمن عدم التعدي على كرامة المواطنين السعوديين وحريةهم أو الانتقاص من إقامة شعائهم الدينية. وأعربت معظم الدول الـ 14 التي صنفتها القائمة الأميركية ما بين دول راعية للإرهاب وأخرى محل اهتمام الإرهابين عن استيائها بشكل رسمي من وجود اسمها ضمن القائمة، وبينما جاءت احتجاجات تلك الدول عن طريق وزارات خارجيتها تولى وزراء الإعلام في دول أخرى توضيح استيائهم الشديد مع التهديد بإمكان معاملة الرحلات القادمة من الولايات المتحدة إلى أراضيها بالمثل. ولم تقتصر الإجراءات على التفتيش الذاتي وتفتيش الحقائق واجتياز عمليات فحص متقدمة للكشف عن المتفجرات، أو التصوير بالأشعة، بل أعلنت السلطات الأميركية بحسب تقارير صحافية عن إضافة إجراءات أخرى إلى تلك القائمة، لتشمل منع المسافرين من دخول دورات المياه قبل ساعة من وصول الطائرة، وعدم السماح لهم في الوقت نفسه باستخدام الأغذية، وتعطيل الخرائط الإلكترونية في شاشات الطائرة التي تحدد مسارها، وهو ما جعل بعض السعوديين يتخوفون من إمكان منع السلطات الأميركية للصلاة على متن طائرات الخطوط السعودية المتوجهة إلى الولايات المتحدة، أو منعهم من القيام من مقاعدهم طوال الرحلة، وذلك في حال ظلت قائمة الإجراءات الاحترازية الأميركية مفتوحة وقابلة للإضافة كما حصل أخيراً.

حقوق الإنسان: الإجراءات تمس الكرامة ونطالب بإعادة النظر تفتيش السعوديين جسدياً في المطارات الأمريكية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 يناير 2010

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20100125328954/Con20100125>

«هل لك أية علاقة بتنظيمات إرهابية مثل القاعدة وحزب الله وجيش المجاهدين؟» سؤال ضمن قائمة طويلة من الاستجوابات للطلاب السعوديين حال وصولهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مع إجراءات تفتيش تصل حد المساس بالكرامة - على قول المبتعثين.

التشديدات الأمنية التي وضعتها السلطات الأمريكية أخيراً على القادمين من دول معينة منها المملكة، طالت العائدين من الإجازات السنوية، حتى الذين خلت سجلاتهم من أية مخالفة أمنية، مثل طالب العلوم السياسية والعلاقات الدولية فهد الجبر الذي تعرض إلى تفتيش شخصي معقد في مطار ديترويت - على حد وصفه.

وقال الجبر الذي قضى أربعة أعوام بسيرة حسنة ومشاركة في أنشطة اجتماعية «استجوبني خمسة محققين، ثلاثة مدنيين وعسكريين، وطرحوا أسئلة مستفزة، من بينها سؤالي عن علاقتي بتنظيمات إرهابية، وأصعب ما كان في الأمر هو التفتيش الشخصي بطريقة مهينة وغير إنسانية».

وأشار الطالب السعودي إلى أن جميع ملفاته الشخصية في كمبيوتره المحمول (لاب توب) نسخها المحققون دون إذن، مستغرباً عدم اعتذار المحققين أو موظفي التفتيش.

وفي حالة الطالب فارس أبا الخيل، يقول إنه بقي في المطار عند وصوله الولايات المتحدة 5 ساعات وأفرغت حقائبه وجميع أمتعته، مؤكداً أن «المفتشين أخرجوا جميع ملابسني وفتشوها قطعة قطعة، ومرروني على أجهزة إشعاعية أكثر من مرة».

وقوبلت التشديدات الأمريكية الأخيرة باستهجان المسافرين السعوديين ومنظمات المجتمع المدني آخرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي أصدرت بياناً أمس استنكرت فيه طرق التعامل مع المسافرين السعوديين إلى الولايات المتحدة.

واعتبرت الجمعية الإجراءات «تعسفية وتمس كرامة وحرية الإنسان وتخالف بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على عدم التمييز بين الناس بسبب الجنس أو الجنسية».

ودعت الجمعية السلطات الأمريكية إلى إعادة النظر في تلك الإجراءات بما يضمن عدم التعدي على كرامة المواطنين السعوديين.

حقوق الإنسان تستنكر الإجراءات الأمريكية على المسافرين

السعوديين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 10 صفر 1431 - 25 يناير 2010 العدد 3405 - السنة العاشرة
133704&id=3405http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

الرياض: الوطن

أعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن استنكارها وبشدة للإجراءات التي فرضتها السلطات الأمريكية على المسافرين القادمين من السعودية، مشيرة إلى أن هذه الإجراءات تمس بكرامة وحرية الإنسان وتخالف بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

واعتبرت الجمعية في بيان لها أصدرته أمس، أن هذه الإجراءات تعسفية وتخالف بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على عدم جواز التمييز بين الناس بسبب الجنس أو الجنسية، مؤكدة أن هذا ما خالفته السلطات الأمريكية باتخاذ إجراءات ضد المسافرين القادمين من 14 دولة من بينها السعودية. ولفتت إلى أن ذلك لا يبرر للسلطات الأمريكية سعيها للمحافظة على أمن بلادها واتخاذ إجراءات تمس بحرية جنسية بعينها بسبب ما قد يصدر من أناس خارجين عن القانون. ودعت الجمعية في بيانها السلطات الأمريكية إلى إعادة النظر في تلك الإجراءات بما يضمن عدم التعدي على كرامة المواطنين السعوديين وحرمتهم أو الإنتقاص من إقامة شعائرهم الدينية.



إمارة مكة تبدأ التحقيق بجائحة فتيات مكة اليوم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 يناير 2010
/madina218563http://www.al-madina.com/node/

عبدالله الدهاس- مكة المكرمة

تبدأ لجنة من امانة منطقة مكة المكرمة صباح اليوم (الاثنين) اجراء تحقيقاتها في حادثة" مؤسسة رعاية الفتيات" بمكة المكرمة التي شهدت أحداث شغب قبل نحو عشرة أيام. وعلمت «المدينة» أن اللجنة اطلعت على التقارير التي أعدتها لجان التحقيق التي شكلتها وزارة الشؤون الاجتماعية وكذلك الاطلاع على تحقيقات هيئة التحقيق والادعاء العام والاطلاع كذلك على تقرير جمعية حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تصدر لجنة الإمارة مريياتها حيال الحادثه . وكانت اللجنة الخماسية المكلفة بالتحقيق في قضية النزيلات قد أوصت بتشكيل لجنة نسائية مستقلة وخاصة في الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة تكون مكلفة لمتابعة الإشراف على الجانحات في الدور والمؤسسات الاجتماعية ومتابعة أوضاعهن وحل مشكلات النزيلات أو لا بأول إضافة إلى القيام بالجولات الميدانية.

بسبب إجراءات التفتيش المشددة التي فرضتها عليهم في مطاراتها (حقوق الإنسان) تطالب أمريكا باحترام كرامة المواطن السعودي

المصدر: جريدة شمس الاثنين العدد 1475 / 25-01-2010
85996http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=

الرياض - راكان المغيري
استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة إجراءات التفتيش المشددة والتعسفية التي فرضتها السلطات الأمريكية في مطاراتها على رعايا السعودية والقادمين منها، إلى جانب 14 دولة أخرى، واعتبرتها تمس بكرامة الإنسان. ودعت الجمعية في بيان لها أمس، إلى إعادة النظر في تلك الإجراءات بما يضمن عدم التعدي على كرامة المواطنين السعوديين وحرمتهم أو الانتقاص من إقامة شعائرهم الدينية. وقالت: إن تلك الإجراءات تخالف بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على عدم جواز التمييز بين الناس بسبب الجنس أو الجنسية. مشيرة إلى أن سعي السلطات الأمريكية للمحافظة على أمن بلادها لا يبرر لها اتخاذ إجراءات تمس دول معينة بحجة أن بعض مواطنيها خارجون عن القانون. وأوضح الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية أن البيان يأتي إيضاحاً لموقف الجمعية من هذا القرار، مشيراً إلى أنه ليس هناك توجه إلى تصعيد هذا القرار إلى جهات حقوقية دولية.
وقال: "تم إصدار هذا البيان لإيصاله إلى السفارة الأمريكية في السعودية ليعين مدى عدم رضا الجهات الحقوقية في السعودية عن هذه الإجراءات التي تعتبر تجاوزاً لحقوق الإنسان وتخالف بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". ورفض الخثلان الإفصاح عن نية الجمعية تدوين هذه الملاحظات في تقاريرها السنوية الصادرة.
وفي جانب آخر، رفض مسؤولون في هيئة حقوق الإنسان السعودية الإفصاح عن موقف الهيئة من هذا القرار، وأشارت مصادر إلى عدم نية الهيئة إصدار بيان مماثل لما أصدرته الجمعية حول الإجراءات الأمريكية، في الوقت الراهن.
يذكر أن القرار استهدف إلى جانب السعودية، كلاً من: كوبا، وإيران، والسودان، وسوريا، وأفغانستان، والجزائر، ولبنان، وليبيا، والعراق، ونيجيريا، وباكستان، والصومال، واليمن. وشدد على مرور رعايا تلك الدول أو القادمين منها على أكثر من نقطة تفتيش والتأكد من جوازات السفر مراراً وتكراراً، والمرور بجهاز الاسكانر (كاشف الجسم) عند الوصول إليها، بالإضافة إلى إجراءات أخرى



حقوق الإنسان تطالب الشؤون الاجتماعية بمسوغات إيداع الشقيقتين دار الرعاية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 26 يناير 2010
101700http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

كشف المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف رفع الجمعية للشؤون الاجتماعية لإيضاح ما استندت إليه في إيداع الشقيقتين (ع ع) و(ه ع) دار الرعاية الاجتماعية من دون ذنب اقترفته والتي كانت «الحياة» أشارت إليه أخيراً.

وأوضح الدكتور الشريف لـ«الحياة» أن الجمعية زودت هيئة التحقيق والادعاء العام بصورة من خطاب الإيضاح الذي رفع إلى الشؤون الاجتماعية والذي طالبت فيه الجمعية بإيضاح أسباب نقل الشقيقتين إلى منطقة تبوك، مشيراً إلى أنهم يسعون لمعرفة ما إذا كان الإجراء اتخذ بناء على توجيه من لجنة التحقيق، «وما إذا كانت الشقيقتان نقلتا بناء على موافقتهم من عدمها.

وقال الشريف: «إن الجمعية تنتظر رد الشؤون الاجتماعية على تلك الإيضاحات، لاسيما وأن المعلومات التي وردت للجمعية من أكثر من مصدر توضح أن الفئتين أودعتا الدار من دون قضية، وإنما نقلتا من منطقتهم إلى الدار نتيجة مشكلات وعنف أسري»، لافتاً إلى أن تقرير لجنة التحقيق والادعاء العام حول الملاحظات التي أشار إليها التقرير كانت مطابقة إلى حد كبير مع ملاحظات جمعية حقوق الإنسان.

وأكد استمرار الجمعية في متابعة قضية دار الرعاية الاجتماعية في مكة، موضحاً أن الجمعية تنتظر تقارير اللجان المشكلة والتي تبحث المشكلة، «ومنها لجنة التحقيق التابعة لإمارة منطقة مكة المكرمة والتي بدأت أعمالها في التحقيق حول قضية الدار.»

وشدد الدكتور الشريف على أهمية الصحافة في تناول القضايا التي تهم المجتمع، « والتي يجب إيصالها للرأي العام»، لافتاً إلى أنهم لا يبحثون عن الصحافة للتشهير بأي جهة، «ولكن الإعلام هو من يبحث عن المعلومة من مصادرها ويتواصل مع الجهات ذات العلاقة.»

وأضاف: «إن أول المبادئ لدى جمعية حقوق الإنسان هو الشفافية والوضوح في إعطاء المعلومة، طالما كانت موثقة، ونحن في جمعية حقوق الإنسان لا نتحدث إلا عن آرائنا ومواقفنا ونشاطاتنا وفق ما تم التأكد منه من واقع الزيارات الميدانية، وهذا معروف في جميع دول العالم»، مفيداً أن الإعلام هو أحد أهم الوسائل التي تستخدمها هيئات وجمعيات حقوق الإنسان.

دار فتيات مكة المكرمة حائرة بين حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 26 يناير 2010
1&G=732767&I=13374http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

عمر المطيري – جدة

أكد مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي لـ (اليوم) أن اللجنة الخماسية التي تم تشكيلها من وزير الشؤون الاجتماعية بشأن مشكلة دار الفتيات بمكة أنهت أعمالها ورفعت تقريرها النهائي لوزير الشؤون الاجتماعية يوم الأربعاء الماضي وأن الشؤون الاجتماعية تنتظر توجيهات الوزير بما يتعلق بوضع دار الفتيات . وحول ما ذكرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن وضع دار الفتيات ومطالباتها بحل مشكلتها منذ ثلاث سنوات قال الحناكي: ليس لدي أي تعليق على ما ذكرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة . مشيراً إلى أن ما حدث تم التعامل معه بموجب ما تقتضيه التعليمات وهناك متابعة من قبل أمير منطقة مكة المكرمة . لمعرفة الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة ومعالجة الوضع بما في ذلك بعض الفتيات المنتهية محكوميتهن وعدم تقبل أسرهن لهن . الجدير بالذكر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رفعت تقريرها النهائي إلى أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل عن أحداث دار الفتيات في مكة المكرمة.

واشتمل التقرير على جميع الملاحظات التي رصدتها الجمعية الوطنية منذ عام 1428 هـ والملاحظات التي تم تسجيلها بعد وقوع حالات الشغب في دار الفتيات.

وقال مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف: إن جميع الملاحظات التي تم رصدها بعد وقوع حالات الشغب لا تختلف عن الملاحظات التي صدرت من الجمعية الوطنية خلال زيارتها لدار الفتيات قبل ثلاث سنوات .

حيث توقعت الجمعية حدوث مثل هذه الأمور في حالة عدم تجاوب الشؤون الاجتماعية في معالجة الوضع . وأشار إلى أن الجمعية حالياً تتابع ما قامت به لجنة التحقيق من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بما يتعلق بنقل بعض الفتيات إلى مناطق مختلفة حيث تدرس الجمعية هذا القرار وفي حالة وجد أنه مخالف لحقوق الإنسان سوف يتم مطالبة الشؤون الاجتماعية بالتراجع عن هذا القرار . مشيراً إلى أن الجمعية الوطنية تدرس المستند النظامي لمثل هذه القرارات مع مطالبة الجمعية بإيجاد دور ضيافة للنزيلات التي رفضت أسرهن استلامهن والقيام بتدريبهن وتوجيهن عن طريق دار الضيافة وتوظيفهن وعدم تركهن بهذه الحالة في دار الفتيات.

ناقصات.. رعاية

المصدر: جريدة شمس الاثنين العدد 1475 / 25-01-2010
86003 http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=

كشفت تداعيات ما حدث أخيراً، في دار رعاية فتيات مكة المكرمة التي أعلن عدد من نزيلاتها رفضهن للمعاملة السيئة التي يجدها بالداخل، كثيراً من أوجه القصور في أنظمة المعالجات السلوكية والإدارية المؤهلة للنزلاء وتحسين أوضاعهم النفسية ليصبح لمثل تلك الجهات الحاضنة دور للتأهيل قبل العقاب.

وقد أجمع عدد من ذوي الاختصاص والمختصات على ضرورة التدخل العاجل، والتأكد من عدم وجود أي أوجه قصور في المتابعة والتأهيل، مطالبين في الوقت نفسه بالمراقبة المستمرة وعلى الدوام من قبل لجنة عليا للمتابعة وعن كثب للمهام والخدمات المقدمة من قبل القائمين عليها لنزلاء تلك الدور، وحصراً أية تجاوزات قد تظهر في حينه وبترها بعد الوقوف على أسبابها ومعرفة مواطن مسيبتها، مستشهدين بأحداث الشغب التي جرت فصولها بالدار مؤكداً أن ذلك بمنزلة ناقوس خطر يوجب الاستماع لأبواقه، وكشف الأخطاء التي اكتنفته وتصحيحها للارتقاء بها للأفضل.

ضعف الرقابة

أرجع الدكتور حاتم بن عارف الشريف، عضو مجلس الشورى أسباب تدني خدمات دور الرعاية والملاحظة وما يتبع لها في مثل ذلك، إلى ضعف مستوى الجهات الرقابية المعنية بمتابعة ومراقبة كافة ما يتعلق بهذه الدور والكشف عن أخطائها مسبقاً حتى يتم تدارك استقاله، وبالتالي حصرها وإيجاد طرقها العلاجية الملائمة والكفيلة بما قد يتناسب مع ما هو مأمول منها. وأشار الشريف إلى أهمية عدم إغفال جانب الطب النفسي من داخل دور الرعاية وأهمية تواصلهم مع نزلاء تلك الدار، ومتابعة الصحة النفسية لكل نزيل من باب التأهيل لاستيعاب أجواء الدار، ومن ثم التأقلم معها حتى يسهم في التفاعل مع البرامج الإصلاحية والتهديبية والدينية والثقافية التي يستوجب تقديمها للنزلاء والنزيلات ضمن سلسلة ورش مهنية وعملية، وأخرى توعوية من أجل إصباح سلوكياته عامة وإعادة إصلاح مواطن الاعوجاج.

وشدد على أن أحداث الشغب التي طالت دار رعاية فتيات مكة المكرمة وما تخللتها من تقارير سواء إعلامية أو لجهات رقابية ورسمية ذات علاقة تستوجب معها محاسبة كل مقصر أياً كان وذلك في حال ثبوتها كليا، لافتاً إلى أن هذه أمانة بين أيادي أعضاء اللجان المحققة وهم على قدر من المسؤولية والأمانة لإحقاق الحق ومحاسبة المقصر، وأوضح أن هناك رسداً جارياً حيال حادثة الدار لوضعها على طاولة نقاش مجلس الشورى.

ظلم النزيلات

وطالب عبيدالله راجي الطيبري، الاختصاصي النفسي من الاختصاصيات النفسيات بفتح نوافذ فيما بينهن مع نزيلات دار فتيات مكة، من خلال قيامهن بعمل زيارات منتالية لهن للتأكد من عدم وجود أية شوائب ملازمة بدواخلهن على خلفية الأحداث الأخيرة، خاصة ما أشيع عنه من وجود معاملات سيئة تعرضن لها، وقال إن ذلك كفيلاً بإحساس بعضهن، إن لم تكن الغالبية، بالظلم حيالهن، وبأنهن فئات لا رغبة فيهن ولا خير يرجى منهن.

وأشار الطيبري إلى أنه وحسب متابعاته لفصول أحداث دار فتيات مكة فإنه يجزم أن مبنى الدار بات خصبا للكشف عن حالات من داخله قد تكون بعضها تجاوزت حد الاكتئاب، وذلك حسب التقارير المصاحبة للأحداث المتمثلة في سوء المعاملات التي لقينها، وتعريضهن للجزاءات والعقوبات الصارمة، مناشداً عدم إغفال الجوانب النفسية للفتيات، فهي الخطوة الأولى والأساس قبل أية خطوات قد يتم اتخاذها لضمان نجاح الخطوات الأخرى وبلوغها المرجو منها.

لوائح قديمة

من جانبها كشفت الدكتورة نورة الأصق، وكيلة عميدة الدراسات للشؤون الإدارية بجامعة أم القرى أنها بصدد الشروع في بحثها المعنون "العوامل المسببة لانحراف الفتيات والعلاج المناسب"، وقالت إن بحثها جاءت فكرته من الحادثة التي شهدتها دار رعاية الفتيات بمكة منوهة بضرورة النظرة الجدية تجاه لوائح دور الفتيات والإيواء، وكذا دور الملاحظات. وحول ما يتعلق بدور رعاية الفتيات من الناحية العمرية، قالت إنها تجزم بأن اللائحة المعمول بها حالياً لا تخدم مصلحة

الفتيات اللاتي بأعمار دون 18 سنة، وبحسب أن الأعمار تصل لـ30 عاما فهذا يشكل خطرا كبيرا على صغيرات السن؛ ما يعرضهن من خلال احتكاكاتهن بالكبيرات للاطلاع على كافة صنوف عمليات الإجرام. ولفتت الأصة إلى أن هناك كثيرات ممن أعمارهن فوق الـ20 عاما أطلق عليها صاحبة سوابق لكثرة معاوداتها للأخطاء بعد خروجها من الدار، وقالت إن ذلك يعزز نظريتها تجاه الفتيات دون 18 سنة وأن ذلك يفتح أمامهن التعرف على عالم الإجرام، ومن ثم استقطابهن للتعرف حتى عن حياة الكبيرات من النزيلات المتزوجات أيضا، وهو ما ينافي العملية التهديبية لمثل تلك الحالات الخاصة ليس بدار رعاية مكة، وإنما سائر دور رعاية الفتيات بكافة المناطق والمحافظات الأخرى.

وأشارت إلى افتقار تلك الدور لكيفية التعامل الراقى والسليم مع حالات نزيلات الدار، ودعت الى إيجاد آليات عمل مقننة لمتابعة الأوضاع العامة وحتى الخاصة لأسر النزيلات والتقصي حول الأسباب الحقيقية التي دعت الفتاة للجروح، وأكدت أن التعامل الراقى والإنساني مع النزيلات أحد أهم الطرق نحو الإصلاح وتوفير الأجواء المناسبة أمام الفتيات للإقبال بصدق وحماس نحو البرامج والأنشطة المقدمة لهن في هذا الجانب. وشددت على أهمية شمولية ديوان الخدمة ومكتب العمل ضمن نطاق لجنة عمومية تحوي في عضويتها الشرطة والصحة والهيئة والتعليم، إضافة إلى الإمارة للنظر حيال وضع بعض النزيلات الجامعيات للاستفادة من قدراتهن العلمية وتسييرها في صالح خدمتها لدينها ووطنها والشد من أزرها لتسلك الطريق الصحيح. ضعف العناية الصحية

وشددت الدكتورة زينب صديق أبو رزيزة، استشارية طب الأسرة على ضرورة رفع كفاءة منسوبات دار رعاية الفتيات من كافة النواحي، وإخضاعهن المستمر لدورات في فن التعامل مع الآخرين، وإلحاقهن بدورات فنون تطوير الذات وفن التواصل، ومتابعة مستوياتهن وتنميتها عبر دورات تنابعة في التنمية البشرية. وأضافت أبو رزيزة أن هناك في الطرف الآخر دور تعليم على مراحلها الثلاث، لكنها لم تُفعل بما هو مرجو منها وذلك بإنشاء لجان تتابع فتيات الدار من خلال دراستهن، حتى إذا ما حان وقت دخول إحداهن الجامعة تقوم على الفور بأدوارها حول تهيئة الطالبات نفسيا لتقبل المرحلة الانتقالية الجديدة، منوهة بضعف المستوى الصحي والطبي بدار رعاية الفتيات من خلال إيجاد طبيبة واحدة بمعاونة أخرى ممرضة، وذلك خلال ساعات قليلة في النهار بينما تكون ساعات الليل خاوية من وجود الطبيبة عدا الممرضة التي أيا كان الجهد الذي تبذله فإنه لا يساوي نتاج كادر متكامل يحوي التخصصات المطلوبة. إعادة نظر

فيما حمل منصور أبو رياش، رجل الأعمال وعضو بعدة جمعيات خيرية وحقوقية ووزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولية ما بلغ به حال دور رعاية الفتيات، وأضاف أن أحداث الدار فتحت الأبواب على مصراعيها، ومن خلالها ظهرت صور شائنة وأخرى لم تقو الأنفس على استيعابها، مشددا على تفعيل دور الجهات ذات الاختصاص، وقال إنه لا بد من إعادة النظر في أعمار فتيات دار الرعاية والطرق التي يتعاملن بها، والتي عصفت بأهدافها الرئيسية وحملتها من التقييم والإصلاح للتوظيف والإذلال ومن الرعاية للإهمال، ومن التغذية للتجويع. ودعا أبو رياش وزارة الشؤون الاجتماعية إلى تصحيح ما بدر من منسوباتها، وأن تعيد الثقة بها، ليس لدى الفتيات وإنما على مستوى الشارع العام، ولم يخف غياب أدوار جهات أخرى على رأسها الجهات الشرعية والدعوية ورجال وسيدات الأعمال، مطالبا إياهم بالظهور الفاعل ومذكرا بأن هناك فئة من أبناء وبنات وطنهم ينتظرون أياديهم وبما يعود عليهم إيجابا.

الشريف: حلول جذرية لمشاكل الفتيات

من جانبه تمسك الدكتور حسين بن ناصر الشريف، المشرف العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة أن توعي وزارة الشؤون الاجتماعية منسوباتها العاملات بدور رعاية الفتيات إلى أن الدار ما هي إلا للإصلاح والتقويم وليست بمكان يتفرخ منه ما تنبذه القيادة قبل الشعب. وقال الشريف: "ليس بالضرورة أن تكون للجهات الحقوقية مكاتب لها داخل دور رعاية الفتيات، ولكن نؤمن أنه يجب عليها تنشيط جولاتها تجاه تلك الدور"، مشيرا إلى أهمية أن تثمر الجهود من قبل جمعية حقوق الإنسان والجهات الأخرى في إخراج فتيات دار رعاية مكة مما تصور لديهن على أعقاب الأحداث، وهو ما بدأ بعضهن يتقبلنه على أنهن بنات ووطننا، وعزيزات على قلوبنا وأنهن جزء من المجتمع ولسن منبذات عنه، مؤكداً أن الجهود جارية حيال الوصول إلى الحلول الجذرية تجاه مشاكل الفتيات اللاتي انتهت مدة محكومياتهن وبقيت لسنوات طوال بسبب رفض أسرهن استلامهن. مير: الموقف لن يمر بسهولة

اكتفى الشيخ بكر مير مدير الأوقاف والإرشاد بمكة المكرمة في تعليقه على القضية بقوله: ”إن الأوقاف لا توجد لها صلاحيات حول المصليات الموجودة بدور الأوقاف حتى وإن كانت غير مهيأة للصلوات“، وعزا ذلك إلى أن تلك المصليات تحت مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي جهة حكومية كان يجب عليها إبداء حرصها التام حيال ذلك. وأضاف مير: ”ما وقع من أحداث بدار فتيات مكة، وما تم تداوله حول الأسباب وقع على المجتمع وأبنائه وبناته فاجعة، ولكن مع ما تقوم به الجهات الرقابية والحقوقية والأمنية من تحقيقات في ظل متابعات ولي الأمر خفف ذلك قليلا من المصاب، وبث روح الأمل في أن هذا الموقف لن يمر بسهولة على من تسببوا به أيا كانت مسؤولياتهم الوظيفية“، مشيرا إلى أن هناك تعاونا بين الأوقاف والإرشاد مع وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال ممثليتها بإسكان من يغادرن الدار أو السجن بعد انتهاء محكوماتهن بالروابط المخصصة لذلك، وضمن ملكيات الأوقاف وتحت رعايتها ومتابعتها مباشرة وباستمرار.

المعطاني: عاملات الدار لا بد أن يلقين الجزاء
أبدى الدكتور عبدالله بن سالم المعطاني المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، استغرابه للأحداث التي وقعت بدار رعاية فتيات مكة، أخيرا، مشيرا إلى أن الدار- لكونها تخضع لأنظمة القيادة الحكومية عبر وزارة الشؤون الاجتماعية- ظهرت مكتسية وشاح السواد جراء ما أحدثته بحق نزيلاتها من مساوئ عدة، وقال: إن الأمر يحتاج إلى ولي الأمر وليس للجنة كما ينادي بها البعض، منوها إلى أن عاملات الدار لا بد أن يلقين الجزاء حيال خيانتهم للأمانة، وعدم مراعاة حرمت من أوئمن عليهن وكلفن بخدمتهن، مشيرا إلى أن الثقة بولاة الأمر والجهات المباشرة في التحقيق هي العزاء تجاه كل ما حدث

وزارة العدل السعودية توضح ملابسات قضية طالبة الجبيل المتهمة تبلغ 20 عاما وليست طفلة

المصدر: جريدة الشرق الأوسط 127 يناير 2010 م
state=true&search554547&article=11383&issueno=43http://www.aawsat.com/details.asp?section=

الدمام: «الشرق الأوسط»
أوضحت وزارة العدل السعودية أمس، أن طالبة الجبيل التي حكمت عليها محكمة محلية هناك بالسجن لمدة شهرين والجلد 90 جلدة، «ليست طفلة» حسبما ذكرت وسائل إعلامية تناولت الحادثة، وقالت إن المتهمه تبلغ من العمر 20 عاما وبالتالي تعاملت معها المحكمة كامرأة بالغة.
وقالت الوزارة في بيان أصدرته أمس، وتلقت «الشرق الأوسط» نسخة منه، إن الحكم الصادر بحق الفتاة المتهمه بالاعتداء على معلمتها، اتخذ صفة «القطعية» بعد موافقة المتهمه ووالدها عليه. وأوضحت الوزارة أن الحكم على المتهمه «نص على تطبيق عقوبة الجلد في سجن النساء لا في المدرسة وأمام الطالبات».
وقالت الوزارة إن نشر معلومات غير صحيحة أدى إلى «استغلال جهات خارجية هذا الموضوع لأغراض سيئة»، وأضافت أن المتهمه التي تدرس في الصف الأول المتوسط، ليست طفلة حسبما صرحت وسائل الإعلام «فقد تجاوزت سن العشرين، وتدرس بنظام المنازل، وبالتالي فإن المحكمة تتعامل معها على أنها امرأة لا طفلة». وأوضحت الوزارة أن سبب الحكم على الفتاة ليس حملها هاتفيا جوالا، ولكن قيامها بالاعتداء ضربا على مديرة المدرسة، وقالت إن «بعض وسائل الإعلام تداولت أن سبب الحكم هو جلب جهاز جوال إلى المدرسة، ولم تشر إلى الجناية التي حكمت فيها المحكمة، وهي تهديد الطالبة مديرة المدرسة بالقتل والترصد والإصرار على النيل منها، ومن ثم الدخول عليها في مكتبها وضربها ضربا مبرحا، حتى تدخلت الشرطة وأنفذت المديره التي كانت في حالة إغماء، مما استدعى إدخال المديره إلى المستشفى وتنويمها خمسة أيام» مضيفه أن حادثة الاعتداء «مثبتة في محاضر رسمية».
وردت الوزارة على المطالبين «بحل الموضوع تربويا وأن يكون بعيدا عن المحاكم»، مفيدة أن «إحالة موضوع الطالبة إلى المحكمة تم بعد أن استنفدت الجهات التعليمية المختصة الوسائل والإجراءات كافة، حيث سبق أن عوقبت الطالبة بالفصل من المدرسة لمدة سنة، ولم يتم رفع الموضوع إلى القضاء إلا بعد أن نفذت الحلول التربوية مع الطالبة».
كما صححت الوزارة ما نقلته «بعض وسائل الإعلام تصريحها على لسان والد الطالبة، بأنه لم يعلم بالحكم إلا عن طريق وسائل الإعلام، وأنه فوجئ بذلك»، وقالت إن «الصحيح أن والدها كان حاضرا معها في أثناء نظر القضية، وقد جرت تلاوة الحكم الشرعي على الطالبة بحضوره، وقررت قناعتها بالحكم بعد تشاورها معه، مما أكسب الحكم القطعية».
وقالت الوزارة في بيانها إنها لا تستغرب «التناول المبتور للقضية من قبل بعض وسائل الإعلام الخارجية، التي دأبت على تناول الأحكام الشرعية الصادرة بالمملكة بصورة لا تلتزم بالحياد والمصداقية». مضيفه أنها تستغرب وتأسف لبعض وسائل الإعلام التي تسرعت في نشر الخبر.
وردت الوزارة على الناطق الرسمي لجمعية حقوق الإنسان الذي علق على الموضوع، حيث قالت إن مسؤول الجمعية «لم يسبق له أن تحدث في هذا الشأن مع الجهة المختصة في الوزارة».

العدل تفند الادعاءات حول طالبة الجبيل: عمرها 20 عاماً

ومشككتها ضرب مديرة المدرسة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 27 يناير 2010
102055 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

كشفت وزارة العدل أمس، ملابسات الحكم الصادر على «طالبة الجبيل»، بسجنها لمدة شهرين، وجلدها 90 جلدة، بعد ما أثارته قضيتها من جدل إعلامي داخل المملكة، وخارجها وقدم مصدر، وصفته الوزارة في بيان أصدرته أمس، (حصلت «الحياة» على نسخة منه) بـ «المختص» إيضاحات حول القضية، مؤكداً أن المتهم في القضية «تجاوزت سن الـ 20»، وإن مكان تنفيذ عقوبة الجلد سيكون في «سجن النساء، وليس في المدرسة». كما كشف ان التهمة «لم تكن جلب الموبايل إلى المدرسة، بل اعتداء الطالبة على المديرة بالضرب المبرح، ما أدخلها المستشفى ونومت فيها لمدة خمسة أيام.»

ونفى المصدر، صحة ما نُشر حول أن الطالبة «لا تزال في سن الطفولة، وأنها تدرس في الصف الأول المتوسط». وقال: «إن الطالبة تجاوزت سن الـ 20، فتاريخ ميلادها في 13/5/1410 هـ، وهي تدرس بنظام «المنازل»، والمحكمة تعاملت معها على أنها امرأة، وليست طفلة». وأضاف ان «الحكم نص على تطبيق عقوبة الجلد في سجن النساء، وليس في المدرسة وأمام الطالبات.»

كما أوضح أن «الجناية التي حكمت فيها المحكمة لم يكن جلب الطالبة جهاز موبايل إلى المدرسة، بل تهديد الطالبة مديرة المدرسة بالقتل، والترصد والإصرار على النيل منها، ومن ثم الدخول عليها في مكتبها، وضربها ضرباً مبرحاً، حتى تدخلت الشرطة، وأتخذت المديرة التي كانت في حال إغماء، ما استدعى إدخالها إلى المستشفى، وتويميها خمسة أيام»، مؤكداً ان هذا الأمر «مُثبت في محاضر رسمية.»

وأشار إلى مطالبة بعض وسائل الإعلام بـ «حل الموضوع تربوياً، وأن يكون بعيداً عن المحاكم». وقال: «إن إحالة موضوع الطالبة إلى المحكمة تم بعد أن استنفدت الجهات التعليمية المختصة الوسائل والإجراءات كافة، إذ سبق أن عوقبت الطالبة بالفصل من المدرسة لمدة سنة. ولم يتم رفع الموضوع إلى القضاء، إلا بعد أن نفذت الحلول التربوية مع الطالبة.»

كما نفى صحة ما نقل على لسان والد الطالبة، من أنه «لم يعلم بالحكم إلا من طريق وسائل الإعلام، وأنه تفاجأ بذلك». وأبان أن «والدها كان حاضراً معها أثناء نظر القضية، وجرت تلاوة الحكم الشرعي على الطالبة في حضوره، وقررت قناعتها بالحكم بعد تشاورها معه، ما أكسب الحكم صفة القطعية.»

وحول تصريح الناطق الرسمي لجمعية حقوق الإنسان، الذي علق على الموضوع ونقل تعليقاته بعض وسائل الإعلام المحلية والدولية، قال: «لم يسبق له (الناطق) أن تحدث في هذا الشأن مع الجهة المختصة في وزارة العدل.»

ووجهت الوزارة، «عتياً» على الإعلام المحلي، في طريقة تعاطيه مع القضية. وقال المصدر: «لا نستغرب من التناول المبتور للقضية من جانب بعض وسائل الإعلام الخارجية، التي دأبت على تناول الأحكام الشرعية الصادرة في المملكة بصورة لا تلتزم بالحياد والمصداقية. لكننا نستغرب ونأسف لبعض وسائل الإعلام التي تسرعت في نشر الخبر»، مشيرة إلى ان نشر معلومات غير صحيحة «تسبب في آثار سلبية، انعكست على النظرة تجاه القضاء الشرعي، وأثار التساؤلات داخل المملكة وخارجها، وأدى إلى استغلال جهات خارجية هذا الموضوع لأغراض سيئة.»

وأبدت وزارة العدل استعدادها «التمام للتواصل مع وسائل الإعلام كافة، لإيضاح الحقائق، وعرضها بالصورة الصحيحة». وأكدت على أهمية «التقيد في أنظمة النشر والمهنية الإعلامية.»

العدل: الجانية طالبة تجاوزت العشرين.. وتقبلت الحكم بحضور والدها مما أكسبها القطعية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 27 يناير 2010
http://www.al-madina.com/node/219199

90 كشف مصدر مسؤول في وزارة العدل اللبس الذي حدث في تداول الحكم على سجن طفلة بالحبيل شهرين وجلدها 90 جلدة، وتداول وسائل الإعلام له بصورة جانبية الصواب، موضحاً أن المحكوم عليها ليست طفلة بل طالبة تدرس نظام المنازل وأنها تجاوزت سن العشرين، وأن ادعاء والدها أنه لم يسمع بالحكم إلا من وسائل الإعلام ادعاء خاطئ وأنه كان حاضراً ساعة النطق بالحكم وأن الطالبة تشاورت معه أثناء الحكم مما أكسب الحكم صفة القطعية.

وقال المسؤول: إيضاحاً للحقائق ودرءاً لما تسبب فيه نشر معلومات غير صحيحة من آثار سلبية انعكست على النظرة تجاه القضاء الشرعي وأثار التساؤلات داخل وخارج المملكة، وأدى إلى استغلال جهات خارجية هذا الموضوع لأغراض سيئة، فإن الوزارة تود التنبيه إلى ما ورد أن الطالبة لا تزال في سن الطفولة، وأنها تدرس في الصف الأول المتوسط. غير صحيح على الإطلاق، موضحاً أن الطالبة قد تجاوزت سن العشرين، حيث إن تاريخ ميلادها في 1410/5/13 هـ وأشار إلى أن الطالبة تدرس بنظام المنازل، وبالتالي فإن المحكمة تتعامل معها على أنها امرأة وليست طفلة.

وبين إن الحكم نص على تطبيق عقوبة الجلد في سجن النساء وليس في المدرسة وأمام الطالبات.

وأردف المصدر أن بعض وسائل الإعلام تداولت أن سبب الحكم هو جلب جهاز جوال إلى المدرسة، وقال أن بعض وسائل الإعلام لم تنشر إلى الجناية التي حكمت فيها المحكمة، وهي تهديد الطالبة مديرة المدرسة بالقتل والترصد والإصرار على النيل منها، ومن ثم الدخول عليها في مكتبها وضربها ضرباً مبرحاً، حتى تدخلت الشرطة وأنقذت المديرية التي كانت في حالة إغماء، مما استدعى إدخال المديرية إلى المستشفى وتويميها خمسة أيام، مشيراً إلى أن هذه الجناية مثبتة في محاضر رسمية، مبيناً أن بعض وسائل الإعلام طالبت بحل الموضوع حلاً تربوياً وأن يكون بعيداً عن المحاكم. وأضاف المسؤول بالوزارة إلى أن إحالة موضوع الطالبة إلى المحكمة تم بعد أن استنفدت الجهات التعليمية المختصة كافة الوسائل والإجراءات، مشيراً إلى أنه سبق أن عوقبت الطالبة بالفصل من المدرسة لمدة سنة، ولم يتم رفع الموضوع إلى القضاء إلا بعد أن نفذت الحلول التربوية مع الطالبة، مردفاً إلى أن بعض وسائل الإعلام نشرت تصريحاً على لسان والد الطالبة، أنه لم يعلم بالحكم إلا عن طريق وسائل الإعلام، وأنه تفاجأ بذلك، مبيناً المصدر خطأ ذلك والصحيح هو أن والدها كان حاضراً معها أثناء نظر القضية، وقد جرت تلاوة الحكم الشرعي على الطالبة بحضور والدها، وقررت الطالبة قناعتها بالحكم بعد تشاورها مع والدها، مما أكسب الحكم القطعية.

وأبدى المصدر تعجب الوزارة وأسفها لبعض وسائل الإعلام التي تسرعت في نشر الخبر، وقال: إن الوزارة لا تستغرب من التناول المبثور للقضية من قبل بعض وسائل الإعلام الخارجية، التي دأبت على تناول الأحكام الشرعية الصادرة بالمملكة بصورة لا تلتزم بالحياد والمصداقية.

مشيراً إلى تأكيد الناطق الرسمي لجمعية حقوق الإنسان الذي علق على الموضوع ونقلت تعليقاته بعض وسائل الإعلام المحلية والدولية لم يسبق له أن تحدث في هذا الشأن مع الجهة المختصة في الوزارة.

وأضح المصدر استعداد وزارة العدل التام للتواصل مع كافة وسائل الإعلام لإيضاح الحقائق وعرضها بالصورة الصحيحة. مؤكداً على أهمية التقيد بأنظمة النشر والمهنية الإعلامية.

العدل: حكم جلد فتاة الجبيل وسجنها بسبب ضربها

مديرتها وتهديدها بالقتل

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 12 صفر 1431 - 27 يناير 2010 العدد 3407 - السنة العاشرة
134017&id=3407http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

الرياض: الوطن

أرجعت وزارة العدل سبب الحكم على فتاة الجبيل بالجلد والسجن، إلى تهجم الفتاة العشرينية على مديرة مدرستها في مكتبها وتهديدها بالقتل. فيما دعت "العدل" وسائل الإعلام إلى التزام المهنية في النشر؛ عبر المعالجة الموضوعية للحدث والاستيثاق من المعلومات قبل بثها.

ونص بيان إيضاحي أصدرته وزارة العدل أمس، على أنه: (تحدث مصدر مختص في وزارة العدل حول ما نشرته بعض وسائل الإعلام بخصوص الحكم الصادر بالسجن لمدة شهرين والجلد 90 جلدة بحق طالبة في الجبيل. وإيضاحاً للحقائق ودرءاً لما تسبب فيه نشر معلومات غير صحيحة من آثار سلبية انعكست على النظرة تجاه القضاء الشرعي وأثار التساؤلات داخل وخارج المملكة، وأدى إلى استغلال جهات خارجية هذا الموضوع لأغراض سيئة.. نود إيضاح الآتي: - ما ورد أن الطالبة لا تزال في سن الطفولة، وأنها تدرس في الصف الأول المتوسط. غير صحيح على الإطلاق فالطالبة قد تجاوزت سن العشرين، حيث إن تاريخ ميلادها في 1410/5/13 هـ وتدرس بنظام المنازل، وبالتالي فإن المحكمة تتعامل معها على أنها امرأة وليست طفلة.

- إن الحكم نص على تطبيق عقوبة الجلد في سجن النساء، وليس في المدرسة وأمام الطالبات.
- تداولت بعض وسائل الإعلام أن سبب الحكم هو جلب جهاز جوال إلى المدرسة، ولم تشر إلى الجناية التي حكمت فيها المحكمة، وهي تهديد الطالبة مديرة المدرسة بالقتل والترصد والإصرار على النيل منها، ومن ثم الدخول عليها في مكتبها وضربها ضرباً مبرحاً، حتى تدخلت الشرطة وأنقذت المديرة التي كانت في حالة إغماء، مما استدعى إدخال المديرة إلى المستشفى وتويعها خمسة أيام (وهذا الأمر مثبت في محاضر رسمية).

- طالبت بعض وسائل الإعلام بحل الموضوع حلاً تربوياً وأن يكون بعيداً عن المحاكم. ونود أن نشير إلى أن إحالة موضوع الطالبة إلى المحكمة تم بعد أن استنفدت الجهات التعليمية المختصة كافة الوسائل والإجراءات، حيث سبق أن عوقبت الطالبة بالفصل من المدرسة لمدة سنة، ولم يتم رفع الموضوع إلى القضاء إلا بعد أن نفذت الحلول التربوية مع الطالبة.

- نشرت بعض وسائل الإعلام تصريحاً على لسان والد الطالبة، أنه لم يعلم بالحكم إلا عن طريق وسائل الإعلام، وأنه تفاجأ بذلك. والصحيح أن والدها كان حاضراً معها أثناء نظر القضية، وقد جرت تلاوة الحكم الشرعي على الطالبة بحضوره، وقررت قناعتها بالحكم بعد تشاورها معه، مما أكسب الحكم القطعية.

وإننا لا نستغرب من التناول المبتور للقضية من قبل بعض وسائل الإعلام الخارجية، التي دأبت على تناول الأحكام الشرعية الصادرة بالمملكة بصورة لا تلتزم الحياد والمصداقية. ولكننا نستغرب ونأسف لبعض وسائل الإعلام التي تسرعت في نشر الخبر.

كما نؤكد أن الناطق الرسمي لجمعية حقوق الإنسان والذي علق على الموضوع ونقلت تعليقاته بعض وسائل الإعلام المحلية والدولية لم يسبق له أن تحدث في هذا الشأن مع الجهة المختصة في الوزارة.

وزيارة العدل وهي توضح هذا للعموم إنما تبدي استعدادها التام للتواصل مع كافة وسائل الإعلام لإيضاح الحقائق وعرضها بالصورة الصحيحة. وتؤكد على أهمية التقيد بأنظمة النشر والمهنية الإعلامية

أصدرت بياناً لتوضيح قضية مدرسة الجبيل .. العدل: الطالبة هددت المديرية بالقتل وضربتها حتى الإغماء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 يناير 2010
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100127329385.htm

أصدرت وزارة العدل بياناً أمس (حصلت «عكاظ» على نسخة منه)، حول الحكم الصادر بالسجن لمدة شهرين والجلد 90 جلدة بحق طالبة في الجبيل، وأوضحت فيه أن الحكم صدر إثر تهديد الطالبة لمديرة المدرسة بالقتل، واعتدائها عليها بالضرب حتى تدخلت الشرطة، بسبب جلب الجوال إلى المدرسة.

وأوضحت الوزارة أن المديرية كانت في حالة إغماء مما استدعى إدخالها المستشفى وتبويبها خمسة أيام، مشيرة إلى أن هذا الأمر مثبت في محاضر رسمية، مبيّنة أن الموضوع رفع إلى القضاء بعد أن نفذت الحلول التربوية معها.

وأرجعت العدل سبب إصدارها هذا البيان، درءاً لما تسبب فيه نشر معلومات غير صحيحة من آثار سلبية انعكست على النظرة تجاه القضاء الشرعي، وأثارت التساؤلات داخل وخارج المملكة، وأدى إلى استغلال جهات خارجية هذا الموضوع لأغراض سيئة.

وتضمن البيان الصحفي للوزارة، أن الطالبة ليست في سن الطفولة، وتجاوزت سن الـ 20، إذ إن تاريخ ميلادها في 1410/5/13 هـ وتدرس بنظام المنازل، وبالتالي فإن المحكمة تتعامل معها على أنها امرأة وليست طفلة، مبيّناً أن الحكم نص على تطبيق عقوبة الجلد في سجن النساء وليس في المدرسة وأمام الطالبات.

وأفادت الوزارة في البيان ذاته أن «بعض وسائل الإعلام نشرت تصريحاً على لسان والد الطالبة، أنه لم يعلم بالحكم إلا عن طريق وسائل الإعلام، وأنه تفاجأ بذلك. والصحيح أن والدها كان حاضراً معها أثناء نظر القضية، وجررت تلاوة الحكم الشرعي على الطالبة بحضوره، وقررت قناعتها بالحكم بعد تشاورها معه، مما أكسب الحكم القطعية». وقالت العدل: «لا نستغرب من التناول المبتور للقضية من قبل بعض وسائل الإعلام الخارجية، التي دأبت على تناول الأحكام الشرعية الصادرة في المملكة بصورة لا تلتزم بالحياد والمصداقية، لكننا نستغرب ونأسف لبعض وسائل الإعلام التي تسرعت في نشر الخبر». وأكدت الوزارة في البيان أن «الناطق الرسمي لجمعية حقوق الإنسان الذي علق على الموضوع ونقل تعليقاته بعض وسائل الإعلام المحلية والدولية، لم يسبق له أن تحدث في هذا الشأن مع الجهة المختصة في الوزارة».

وأبدت العدل في ختام بيانها استعدادها التام للتواصل مع كافة وسائل الإعلام لإيضاح الحقائق وعرضها بالصورة الصحيحة، مؤكدة على أهمية التقيد بأنظمة النشر والمهنية الإعلامية.

من جهته، أوضح المشرف العام على الإعلام التربوي في وزارة التربية والتعليم الدكتور فهد بن عبد الله الطباش في بيان (حصلت «عكاظ» على نسخة منه)، أن الوزارة تؤكد إيمانها باستقلالية القضاء وأنها لا تتدخل فيما يصدر عنه من أحكام شرعية في إطار ما أوكل له من مهام. وقال المشرف على الإعلام التربوي في البيان ذاته: «الوزارة تستغرب في الوقت نفسه الحملة التي تشن ضد هذا الحكم الشرعي دون النظر في خلفيات إصدار الحكم، إذ إن الطالبة من مواليد 1410/5/23 هـ وتدرس في تعليم الكيبريات في مدرسة متوسطة في مدينة الجبيل». وبين الطباش أن الإدارة رصدت عدداً من الملاحظات المتعلقة بسلوك الطالبة ومن منطلق الحرص على استكمال مراحلها الدراسية وفق رغبتها التي أبدتها حولت إلى نظام المنازل، خوفاً من التأثير على بقية الطالبات. وأكد المشرف العام أن «هذا التصرف لا يمثل ظاهرة أو سلوكاً عاماً لدى أبنائنا وبناتنا، وأن هذه التجاوزات ليست إلا حالة خاصة استلزمت التصرف وفق ما يقتضيه الموقف».

وزارة العدل: طالبة الجبيل هددت مديرة المدرسة بالقتل، ووعقت بالفصل سنة

العدل : الطالبة ووالدها اقتنعا بالعقوبة وجهات خارجية أسأت إلينا

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 27 يناير 2010
1&G=733079&I=13375http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

غازي القحطاني - الرياض

اوضح مصدر مختص في وزارة العدل على خلفية ما نشرته بعض وسائل الإعلام بخصوص الحكم الصادر بالسجن لمدة شهرين والجلد 90 جلدة بحق طالبة في الجبيل ان ما نشر من معلومات غير صحيح، وله آثار سلبية انعكست على النظرة تجاه القضاء الشرعي وأثار التساؤلات داخل وخارج المملكة، وأدى إلى استغلال جهات خارجية هذا الموضوع لأغراض سيئة وقال المصدر : ان مزاعم ان الطالبة لا تزال في سن الطفولة، وأنها تدرس في الصف الأول المتوسط، غير صحيح فالطالبة قد تجاوزت سن العشرين، حيث إن تاريخ ميلادها في 1410/5/13 هـ وتدرس بنظام المنازل، وبالتالي فإن المحكمة تتعامل معها على أنها امرأة وليست طفلة، وإن الحكم نص على تطبيق عقوبة الجلد في سجن النساء وليس في المدرسة وأمام الطالبات. و اضاف : لقد تداولت بعض وسائل الإعلام أن سبب الحكم هو جلب جهاز جوال إلى المدرسة، ولم تشر إلى الجناية التي حكمت فيها المحكمة، وهي تهديد الطالبة مديرة المدرسة بالقتل والترصد والإصرار على النيل منها، ومن ثم الدخول عليها في مكتبها وضربها ضرباً مبرحاً، حتى تدخلت الشرطة وأقذت المديرية التي كانت في حالة إغماء، مما استدعى إدخال المديرية إلى المستشفى وتويميها 5 أيام (وهذا الأمر مثبت في محاضر رسمية). كما ان بعض وسائل الإعلام طالبت بحل الموضوع حلاً تربوياً وأن يكون بعيداً عن المحاكم. مؤكداً أن إحالة موضوع الطالبة إلى المحكمة تم بعد أن استندت الجهات التعليمية المختصة كافة الوسائل والإجراءات، حيث سبق أن عوقبت الطالبة بالفصل من المدرسة لمدة سنة، ولم يتم رفع الموضوع إلى القضاء إلا بعد أن نفذت الحلول التربوية مع الطالبة، كما أن والد الطالبة كان حاضراً معها أثناء نظر القضية، وقد جرت تلاوة الحكم الشرعي على الطالبة بحضوره، وقررت قناعتها بالحكم بعد تشاورها معه، ما أكسب الحكم القطعية.

وأبدى المصدر استغرابه من التناول المبتور للقضية من قبل بعض وسائل الإعلام الخارجية، التي دأبت على تناول الأحكام الشرعية الصادرة بالمملكة بصورة لا تلتزم بالحياد والمصداقية. ولكننا نستغرب ونأسف لبعض وسائل الإعلام التي تسرعت في نشر الخبر.
وقال : ان الناطق الرسمي لجمعية حقوق الإنسان والذي علق على القضية ونقلت تعليقاته بعض وسائل الإعلام المحلية والدولية لم يسبق له أن تحدث في هذا الشأن مع الجهة المختصة في الوزارة.

العدل تكشف موقفها من اعتداء فتاة الجبيل على مديرة المدرسة إحالتها للقضاء بعد نفاذ جميع السبل التربوية.. وحكم الجلد ينفذ داخل السجن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 يناير 2010
html493438/article27/01/2010http://www.alriyadh.com/

تحدث مصدر مختص في وزارة العدل حول ما نشرته بعض وسائل الإعلام بخصوص الحكم الصادر بالسجن لمدة شهرين والجلد 90 جلدة بحق طالبة في الجبيل. وإيضاحاً للحقائق ودرءاً لما تسبب فيه نشر معلومات غير صحيحة من آثار سلبية انعكست على النظرة تجاه القضاء الشرعي وأثار التساؤلات داخل وخارج المملكة، وأدى إلى استغلال جهات خارجية هذا الموضوع لأغراض سيئة.. نود إيضاح الآتي:

- ما ورد أن الطالبة لا تزال في سن الطفولة، وأنها تدرس في الصف الأول المتوسط. غير صحيح على الإطلاق فالطالبة قد تجاوزت سن العشرين، حيث إن تاريخ ميلادها في 13/5/1410 هـ وتدرس بنظام المنازل، وبالتالي فإن المحكمة تتعامل معها على أنها امرأة وليست طفلة.

- إن الحكم نص على تطبيق عقوبة الجلد في سجن النساء وليس في المدرسة وأمام الطالبات.

- تداولت بعض وسائل الإعلام أن سبب الحكم هو جلب جهاز جوال إلى المدرسة، ولم تشر إلى الجناية التي حكمت فيها المحكمة، وهي تهديد الطالبة مديرة المدرسة بالقتل والترصد والإصرار على النيل منها، ومن ثم الدخول عليها في مكتبها وضربها ضرباً مبرحاً، حتى تدخلت الشرطة وأنقذت المديرة التي كانت في حالة إغماء، مما استدعى إدخال المديرة إلى المستشفى وتويميها خمسة أيام (وهذا الأمر مثبت في محاضر رسمية).

- طالبت بعض وسائل الإعلام بحل الموضوع حلاً تربوياً وأن يكون بعيداً عن المحاكم. ونود أن نشير إلى أن إحالة موضوع الطالبة إلى المحكمة تم بعد أن استنفدت الجهات التعليمية المختصة كافة الوسائل والإجراءات، حيث سبق أن عوقبت الطالبة بالفصل من المدرسة لمدة سنة، ولم يتم رفع الموضوع إلى القضاء إلا بعد أن نفذت الحلول التربوية مع الطالبة.

- نشرت بعض وسائل الإعلام تصريحاً على لسان والد الطالبة، أنه لم يعلم بالحكم إلا عن طريق وسائل الإعلام، وأنه تفاجأ بذلك. والصحيح أن والدها كان حاضراً معها أثناء نظر القضية، وقد جرت تلاوة الحكم الشرعي على الطالبة بحضوره، وقررت قناعتها بالحكم بعد تشاورها معه، مما أكسب الحكم القطعية.

- وإننا لا نستغرب من التناول المبتور للقضية من قبل بعض وسائل الإعلام الخارجية، التي دأبت على تناول الأحكام الشرعية الصادرة بالمملكة بصورة لا تلتزم بالحياد والمصداقية. ولكننا نستغرب ونأسف لبعض وسائل الإعلام التي تسرعت في نشر الخبر.

كما نؤكد أن الناطق الرسمي لجمعية حقوق الإنسان والذي علق على الموضوع ونقل تعليقاته بعض وسائل الإعلام المحلية والدولية لم يسبق له أن تحدث في هذا الشأن مع الجهة المختصة في الوزارة. ووزارة العدل وهي توضح هذا للعموم إنما تبدي استعدادها التام للتواصل مع كافة وسائل الإعلام لإيضاح الحقائق وعرضها بالصورة الصحيحة. وتؤكد على أهمية التقيد بأنظمة النشر والمهنية الإعلامية.

سجناء الطائف يشيدون الفيصلية و المملكة بطريقتهم الخاصة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 يناير 2010
/madina218883http://www.al-madina.com/node/

استعرض سجناء الطائف أمس إمكانياتهم الفنية والإبداعية بعد أن شيّدوا أبراج الفيصلية والمملكة وقلب الطائف بطريقتهم الخاصة وكذلك مقر وزارة الداخلية بجلته الجميلة ، ليس عند هذا الحد بل شاركهم الأنامل النسائية من خلال لوحات تعبيرية تحكي آلام ما خلف القضبان وتناشد الأمومة «المفقودة» كما عبرت إحدى هذه اللوحات . «معرض المواهب الفنية» تتويج لأعمال السجناء بسجن الطائف .. حقيقة عاشتها «المدينة» أمس أثناء تدشين مدير عام سجون الطائف اللواء خلف القرشي يوم أمس وبحضور مساعده العقيد أحمد الشهري وعدد من قيادات السجن وعضو جمعية حقوق الإنسان عادل الثبيتي لجنابات المعرض والذي يذهل من يشاهده ، فاللوحات تحكي قصص ومواظ .. والتصاميم الجميلة لأبرز معالم البلاد تنبئ عن تطلع نحو القمة والأفضل ، فيما لم تخل المشاركات النسائية من الجمال في أعمال التطريز والرسم وان كانت إحدى المشاركات فاضت بالدمع في مجملها كدلالة على واقع تعيشه أنامل من رسمتها خلف القضبان . فيما عبرت عدد من اللوحات التي غص بها المعرض عن سعادة السجناء بعودة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز لأرض الوطن سالما ومعافى وذلك من خلال اللوحات الجميلة التي تضمنت رسوما لصور سموه وعبارات التهنية بالعودة لأرض الوطن. وفي ذات الصدد قال «للمدينة» مدير السجون اللواء خلف القرشي إن جميع التصاميم والنماذج الفنية التي غطت جنابات المعرض هي دلالة على الجهود الكبيرة التي تبذل من أجل تأهيل السجناء والرقي بمساهماتهم وصقل مواهبهم حتى لو كانوا خلف القضبان ، وأشار إلى أن المشاركات المتميزة من قبل السجناء سيتم المشاركة بها في معرض السجون بمهرجان الجنادرية

سجون الطائف تنظم معرضا فنيا لإبداعات نزلائها

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 23 يناير 2010
.html340333/article_27/01/2010http://www.aleqt.com/

خالد الجعيد من الطائف
أوضح اللواء خلف القرشي مدير عام سجون محافظة الطائف، أثناء تدشينه معرض المواهب الفنية لمنسوبي سجون الطائف، أن جميع التصاميم والنماذج الفنية التي غطت جنابات المعرض تعطي مؤشراً كبيراً لتأهيل السجناء بجنسيتهم، والرقي بمساهماتهم وصقل مواهبهم خلف القضبان، مشيراً إلى أن المشاركات المتميزة من قبل السجناء سيتم نقلها من أجل المشاركة بها في معرض السجون في مهرجان الجنادرية المقبل، لافتاً إلى أنه تم تكريم جميع المشاركين في المعرض بعدد من الجوائز التشجيعية لتعزيز مواهبهم. وكان اللواء القرشي قد دشّن أمس بحضور العقيد أحمد الشهري مساعد مدير السجون وعادل الثبيتي عضو جمعية حقوق الإنسان في الطائف معرض المواهب الفنية لمنسوبي السجن والذين استطاعوا خلال زمن وجيز تنفيذ عشرات من الأعمال الفنية من لوحات مرسومة وتصاميم لأبرز معالم المملكة.

مسؤوليات وأكاديميات وإعلاميات: فكرة مباركة تهدف لتحريك الطاقات لدى الباحثين

إجماع نسائي على أهمية مشروع رسائل في الحوار

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 يناير 2010
html493335/article27/01/2010http://www.alriyadh.com/

الرياض- سحر الرملاوي
مع تدشين احدث مشاريع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني (رسائل في الحوار) التي تمت منتصف هذا الاسبوع يبدأ المركز في مرحلة جديدة في مسيرته منذ قيامه قبل ست سنوات وهي مرحلة التعامل المباشر مع كافة فئات المجتمع عوضا عن اختيار فئات ومراحل بعينها للتواصل معها ..
اذ تبنى المركز مشروعاً رائداً يقوم على طباعة ونشر كتيبات صغيرة يمكن قراءتها في اقل من ساعة تحمل رسائل مباشرة في فن الحوار قام بكتابتها مختصون ومختصات في كافة المجالات ليسهموا بهذه الرسائل القصيرة التي توزع مجاناً في كل موقع داخل المملكة كمكتبات المدارس والجامعات والأماكن التي تقصدها معظم شرائح المجتمع كالمطارات والمستشفيات ونحوها، في نشر ثقافة الحوار وتكريس مبدأ الحوار مع الآخر ..
ويمكن الحصول على الكتيبات الاربعة التي دشنت بالفعل بالاضافة الى ما يستجد من الكتيبات من موقع الرسائل على الانترنت (<http://www.kacnd.org/rs.asp>) حيث تتميز المطبوعات بشعارها المتدرج الزرقه لتدل كل درجة على جيل ومرحلة عمرية من الصغار حتى الكبار .
واعتربت مساعد الامين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وعضو هيئة تحرير الرسائل الاستاذة وفاء بنت حمد التويجري المشروع واحدا من قنوات نشر ثقافة الحوار وقالت انه رافد مهم لقنوات التدريب واللقاءات التي تعنى بنشر ثقافة الحوار، وترسيخ قيمه ومبادئه عبر طرح ثقافي يتناسب ومدارك المتأفنين ولغة خطاب ميسرة، وهذا المشروع يعد تعزيزاً لمشاريع القراءة في المجتمع .
يذكر أن عدد أعضاء هيئة تحرير الرسائل ثمانية اعضاء نصفهم من النساء تتحدد مهامهم في ترشيح المستكثبين ومخاطبتهم واستقبال خطط البحوث المقدمة والوقوف على مدى ملاءمتها لموضوعات السلسلة ثم استقبال البحوث ومراجعتها واعتمادها ومن ثم إخضاعها للتحكيم ثم التواصل مع الباحثين لإجراء التعديلات وفق مرئيات الفاحص وأعضاء اللجنة .
بدورها رأت استاذ مساعد الادب والنقد العربي الحديث بجامعة الاميرة نورة وعضو هيئة تحرير الرسائل الدكتورة فاطمة بنت محمد القرني أن فكرة الرسائل فكرة رائدة تهدف الى غايات سامية سيكون لها مردودها البين في خدمة قضايا الحوار والتوفيق بين فئات المجتمع المختلفة على تنوع توجهاتها ومشاربها وذلك من خلال الموضوعات التي تنبئها السلسلة وطريقتها في عرضها في لغة مؤانسة مواتية تتناسب مع المستويات الثقافية المتباينة للمتلقين صغارا و كبارا متخصصين وغير متخصصين .
فيما قالت عنها استاذ الحديث المساعد بجامعة الاميرة نورة وعضو هيئة تحريرها الدكتورة نوال بنت عبد العزيز بن عبد الله العيد انها فكرة مباركة تهدف لتحريك الطاقات لدى الباحثين والباحثات لتقديم نتاج علمي عن الحوار يتصل بواقع المجتمع واحداثه المعاصرة بأسلوب علمي مبسط لينقل المجتمع من التنظير العلمي الى اكساب مهارات حوارية تطبيقية في الحياة اليومية تستهدف الفرد ذاته بداية من حوارهِ مع الذات ثم تنتقل للاسـر لترسخ الحوار بين الوالدين وابنائهما ثم

تنتقل للمجتمع بجميع شرائحه التعليمية والتربوية بهدف ايجاد حلقة وصل بين المثقفين والمجتمع من خلال رسائل الحوار معتبرة ان هذا المشروع سيشجع القراءة لدى شرائح المجتمع وينشرها كثقافة عامة .
من جانبها اعتبرت مديرة تحرير مجلة المعرفة في وزارة التربية والتعليم الكاتبة وعضو هيئة تحرير الرسائل فاطمة فيصل العتيبي أن الفكرة متميزة وتكرس اهداف المركز الذي أنشأه خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز كمشروع تنويري يسهم في اشاعة الحوار في المجتمع السعودي و قبول الآخر والتركيز على نقاط الالتقاء وقبول الاختلاف .
واعتبرت الاذاعية وفاء بكر يونس ان جمال المشروع ينبع اساسا من حرصه على الوصول الى كافة شرائح المجتمع في قالب ديني وثقافي سليم فيما اعتبرته مذبةة القناة الاولى هناء الركابي مشروع رائع ومهم جدا لكافة شرائح المجتمع وخاصة انه متنوع يخاطب الام والاب والابن والابنة والطالبة والموظف وكل فرد من افراد المجتمع واللافت فيه هو استكتاب جميع المثقفين والمهتمين وذوي الاختصاص مما يثري قاعدة الحوار ويعمم هذه الثقافة على المجتمع .
يذكر ان الكتيبات الاربعة التي صدرت حتى الان هي :رسالة : حوار الآباء مع الأبناء "حق للأبناء " لسهيلة زين العابدين حماد ،

رسالة : مهارات التواصل مع الأولاد للدكتور خالد بن سعود الحليبي،رسالة : الحوار الناجح في ضوء حوارات الأنبياء والرسل للدكتور عيسى بن ناصر الدريبي،رسالة : الحوار في القرآن نماذج ومبادئ للدكتور زكي بن عبد الله الميلاد.

امسحوا هذا العار عن جبين الوطن

المصدر: جريدة الوطن الخميس 01-1431- 6 هـ الموافق 01-2010- 21 م العدد 3399 - السنة العاشرة
17245&id=3402http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=

مليحة الشهاب

لا شيء يؤذيني حدَّ الانكسار كخبر زواج الصغيرات وخطواتهن مازالت تتعثر في ثوب الطفولة. وتتساوى الفجيرة سواء كان الزوج شاباً أو كهلاً، وإن كان مع الثاني فيه من البشاعة ما يكفي لأن يجعلنا في مواجهة مع إنسانية هذا الزوج الكهل. وبقدر ما تحمله قضية زواج الصغيرات من ألم فالكثابة عنها لا تقل ألماً. فكم قاومت إلحاح الكتابة عن خبر طفلة بريدة ذات الاثني عشر ربيعاً، لكن الأخبار حول هذه القضية وتطوراتها ما زالت تندفق على صفحات الصحف ومواقع الإنترنت، وما زالت صحيفة الرياض تفجعنا بالمزيد من خلال التحقيقات التي أجرتها مع أطراف الفاجعة بدءاً بالأُم التي حرّمها الطليق من ابنتها، وانتهاءً بالأب والزوج والقاضي وحتى الطفلة والتي لم تجب على أي سؤال وجه لها إلا بالتحبيب وبكلمة " ما أدري " ..

أبكتني هذه الطفلة، تمنيتني بجوارها؛ احتضنها، وألمم بعثره روحها، فقد قام أبوها بانتهاك حرمة طفولتها بتزويجها لرجل ثمانيني. عذرا لكلمة زوجها فما فعله الأب ليس زواجاً، فالزواج أسمى وأقدس، وما حدث في حقيقته هو بيع، وقد كان الثمن المدفوع لإتمام الصفقة هو 85 ألف ريال.

أمام كل ما تقاسيه المرأة من الرجال، صرت أشك كثيراً في أن الرجل له قلب. قد أستطيع تصور أن هناك قسوة تدفع بالزوج أن يحرم زوجته أو طليقته من رؤية أبنائها.. لكن أن يسوم أب ابنته بأقصى أنواع العذاب ببيعها تحت غطاء الزواج وهي طفلة، فمهما كان الإغراء والثمن فلا يمكنني أن أتصور مقدار هذه القسوة التي أفقدت هذا الأب الحد الأدنى من الشعور الإنساني.

لم أجد وصفاً لما يحدث لصغيراتنا البريئات وهن ما زلن يتعثرن في ثوب الطفولة، لم أجد وصفاً سوى جريمة. وذنب هذه الطفلة ومثيلاتها في عنق مسؤولي وزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وجمعية حقوق الإنسان؛ التي لم نشهد لها ذلك الدور الذي أنشئت من أجله والذي علقنا عليه الكثير من الآمال والأحلام، فإذا بها تخذلنا حلماً بعد حلم وأمل بعد أمل. نحن والله الحمد نعيش في وطن تحكمه تشريعات وقوانين، وكل ما تحتاجه طفولة الأنثى قانون يصونها من ظلم يجردها من إنسانيتها ويحولها إلى بضاعة تباع وتشتري.

لم أقدم رجاء لأحد لكني الآن أقدم هذا الرجاء للوزارات التي ذكرت، داعية إياها بأن تتحمل مسؤوليتها وتسنب بشكل عاجل قانوناً يحمي طفولة هذا الوطن من الانتهاك.

جهاز الحسبة وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 22 يناير 2010
<http://www.al-madina.com/node/madina217502>

عبدالله فراخ الشريف

حينما تتحوّل أهم فرائض الدين، وهي الغاية والمقصد منه، بل هي جماع أمر أحكامه، المعبر عنها بالحسبة، أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى وظيفة شرطية، مهمتها أن تتهم وتضبط وتحقق، فإن الوظيفة النبيلة المهمة لإنجاز المجتمع تتحوّل إلى شيء آخر غير محمود، ينقرّ الناس عن العاملين بها. ومنذ تعيين فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن حمين الحمين رئيساً لهذا الجهاز الحكومي، والجميع يتطلعون إلى خطوات هامة وجريئة لإعادة وظيفة الجهاز إلى أصلها، أمراً معروفاً لا يتحوّل أبداً إلى منكر، ونهياً عن منكر، لا يكون في أصله معروفاً، فقد اختلطت الأمور، وتقدم العهد بالنظام المكتوب الذي يعمل هذا الجهاز وفقه، وعبر عبارات فضفاضة، وتشمل مهام كثيرة هي لغير هذا الجهاز عمل أصيل، فالرقابة على المطبوعات والمصنفات الفنية مسموعة أو مرئية، من مهام جهة وزارية موكلة لها نظاماً، وكذا إقامة المعارض الثقافية، أو التجارية، والإذن لها، وكذا أمر السياحة وصيانة الآثار، والإشراف على الشؤون البلدية، ومن ضمنها أماكن الترفيه العامة، بل والمسالخ، حيث تُذبح وتُنحر المواشي، كل ذلك من مهام إدارات أخرى، حبذا لو تركتها الهيئة لمن أوكلت إليهم، فالجهاز عبر نظامه المكتوب بعبارات فضفاضة، لها عموم يجعل الهيئة المسؤولة الأولى عن كل الشؤون العامة، وكان لا جهاز سواها، ولعلّ هذا هو ما يوقع العاملين فيها بأخطاء أحياناً فادحة، فهو يحتاج إلى إعادة نظر ليُكتب من جديد بصيغ واضحة ودقيقة، تحدد من خلاله المهام، ولا تختلط بمهام الإدارات الأخرى، ولا يشمل إلا ما ثبت بالدليل أنه أمر بمعروف أمر الشارع به وأوجب، ونهي عن منكر ثبت بالقطع حرمة، فليس من المقبول أن يبقى الحال على ما هو عليه، وأن يوكل إلى اجتهاد الموظف العامل في الميدان أن يجتهد في ما هو المنكر الذي ينهي عنه، حتى لو لم يرد في الشرع دليل واضح للنهي عنه، فإن يرى أن وجود رجل وامرأة في سوق يمشيان ويتحدثان بأن هذا خلوة محرمة، يؤاخذان عليها ويحاسبان، أمر لا علاقة له بهذه المهمة النبيلة، وتتبع عورات الناس، التي يتخفون بها عن الأنظار لكشفها ومحاسبتهم عليها، وقد ستروا ذنوبهم حياءً من الله، ثم الناس ليس من هذه المهمة الموكلة للمحتسب، كذا التحرك حسب بلاغات لا يُعرف مصدرها، وقد تكون غايتها الانتقام ممن يكره المبلغ عنه لملاحقة أمثال هؤلاء في بيوت واستراحات وأماكن ترفيهه، أو مطاعم وملاهي، أو في سيارات منطلقة في الشوارع، رغم أن التجسس على الخلق محرم بنص قطعي، لا اختلاف عليه.

إن نظام الهيئة هو أول ما يجب النظر فيه لتحديثه وتطويره؛ ليتلاءم مع النصوص الشرعية الثابتة، بفهم معتدل، بعيداً عن غلو أو تشدد، ثم ليتلاءم مع ظروف عصر نعيشه، اعترى الحياة فيه الكثير من المتغيّرات، وتحتاج إلى اجتهاد جديد فيها، ونحن نقدر للهيئة أنها أنشأت وحدة تتبع إدارة شؤونها القانونية لثغرى حقوق الإنسان وفق أحكام الشريعة؛ لتحفظ كرامة المقبوض عليهم والمتهمين، وتمكينهم من حقوقهم المقررة لهم نظاماً، وأن اللائحة الخاصة بذلك قد اعتمدت، حتى وإن لم تعلن ولم نطلع عليها حتى الآن، ولنا أن نذكر الهيئة بأن حقوق الإنسان المعترية عالمياً، والتي لها وثيقة دولية، قد وقعت عليها بلادنا، ولم تتحفظ إلا على فقرتين منها، والمفترض أننا يجب أن نُضمّن أنظمتها هذه الحقوق، ونكفل حمايتها، ونمنع انتهاكها من قبل الأجهزة الحكومية أو الأهلية، ومنها جهاز الهيئة، وإيراد عبارة (وفق الشريعة الإسلامية) لا يعني أن للشريعة موقفاً مغايراً من هذه الحقوق، التي اشتملت عليها وثيقة حقوق الإنسان العالمية، بل هي الحقوق المعترية فيها، فهذه العبارة لم تعد تؤدي إلى معناها، بل قد يُراد بها أحياناً التمييز ليصبح ما هو وفق الشريعة رأياً مجرداً لصاحبه، كما أنه قد وردت عبارة في تصريح مدير إدارة شؤون الهيئة القانونية تقول: (إن هذه الوحدة التي أنشئت في الهيئة ستضع الأسس والقواعد الخاصة بالرد على التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجهات الدولية، أو الرسمية أو

الأهلية)، والذي أرجو ألا تكون الغاية من إنشائها هذه فقط. فمخاطبة الجهات الدولية في هذا الشأن حتمًا ليس من مهام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالمخاطب به الحكومة، ولها أساليبها في الرد على ذلك، أمّا الجهة الرسمية لحقوق الإنسان، وكذا الأهلية، أي هيئة الحقوق الرسمية وجمعيتها الأهلية، فكلاهما مطلوب التعاون معه لا الرد عليه، وإنا لمنتظرون تغييرًا حقيقيًا في أوضاع الهيئة، بما يرتفع بها إلى نيل المهمة الملقاة على عاتقها، وتجنّب كل الأخطاء، خاصة منها ما فدح. فهل نراه قريبًا؟ هو ما أرجو.. والله ولي التوفيق.

نشر الغسيل!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 يناير 2010
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100124328694.htm201001

عزيزة المانع

ما واجب المسؤول عن مؤسسة عامة متى ظهر في مؤسسته تقصير أو خلل؟ هل واجبه التركيز على الدفاع عن المؤسسة وحمايتها من أن تنالها تهمة التقصير وأن يوجه لها شيء من اللوم، أو أن واجبه الإصغاء إلى ما يقال عن مؤسسته والمضي في البحث عن مواضع الخلل والقصور لإصلاحها؟

من المأثور عن عمر - رضي الله عنه - قوله: «رحم الله من أهدى إلي عيوبي» أي أنه كان يتقبل (شاكرا) تنبيه المنبهين، ونقد الناقدين، ولم ير في ذلك (نشر غسيل) أو (تركيزا على السلبيات وتناسيا للإيجابيات)، كما يردد بعض المتذمرين من مواجهتهم بما يوجد في مؤسساتهم من خلل وتقصير.

الدكتور على الحناكي مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة، مستاء من جمعية حقوق الإنسان، لأنها أطلعت الصحافة على ما وجدته من قصور وخلل في دار رعاية الفتيات أثناء زيارة وفدها للدار، على إثر أحداث الشغب التي تشبت فيها. الدكتور الفاضل ذكر في حديث أدلى به لصحيفة المدينة يوم الخميس الماضي، أنه يرى أن على الجمعية عدم إطلاع الصحافة على ما تجده من «إشكالات داخل دور وفروع المؤسسات الاجتماعية» والاكتفاء بأن تسر بذلك إلى (مدير الشؤون الاجتماعية) أو غيره من المسؤولين في الوزارة، تحاشيا (لنشر الغسيل على الملأ)!

وما يفهم من هذا القول هو أن سعادة المدير يرى أن ما يأتي في الدرجة الأولى، هو حماية المؤسسة من أن يطلع الناس على ما فيها من أخطاء أو تقصير، لذلك هو يتوقع من جمعية حقوق الإنسان أن تتحالف مع المؤسسة على كتم الحقائق، وقمع صوت المتضررين كي لا يصل سوى للمقصر نفسه، على أمل أن يفيق من تقصيره. ولكن ما العمل فيما لو لم تحدث الإفاقة، وهو أمر غير مستبعد؟

لو أن دار رعاية الفتيات كانت بيتا خاصا بأسره ما، ووقع في داخلها ما وقع، لفهمنا الطلب بعدم (نشر الغسيل) والتزام الصمت، احتراما لخصوصية الأسرة، أما وأن الحدث وقع في مؤسسة عامة للجميع وليست خاصة بأحد، فإن الأمر يختلف، ففي هذه الحالة (يجب) أن يعرف الناس ما يجري داخل المؤسسة، وكيف تعالج المشكلات الناشئة خلف جدرانها. وما فعلته الصحافة لم يكن أكثر من تسليط اللوء على ما حدث في دار الرعاية، بغية التنبيه إلى ما يوجد من خلل في أوضاع الدار، والتذكير بوجود حاجة سريعة إلى الالتفات إلى الخلل والعمل على إصلاحه، لكن الدكتور الحناكي محتج على ذلك، فهو يرى: «أن الإعلام ساهم في تضخيم القضايا الاجتماعية داخل هذه الدور وركز على السلبيات وتناسى الإيجابيات، مما سبب إزعاجا للمسؤول وإشغالا له».

ليت شعري، إذا لم ينشغل المسؤول بمعالجة هذه القضايا، بم ينشغل؟ وإذا لم يزعجه أمر فتيات أسيرات في ذمته، بينهن من لا يزلن سجينات حتى بعد انقضاء فترة الحكم عليهن، فما الذي يزعجه إذن؟

دار الفتيات : صرخة الهامش!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 يناير 2010
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100124328679.htm

خلف الحربي

(مهما يقولون، مهما صار، مهما تم.. أنه شيء لا يحتمل) هذا ما تفكر به الآن فتاة مرت في يوم ما على أحد دور الرعاية، حين تقرأ تداعيات حادثة الشغب في دار رعاية الفتيات في مكة تتذكر أنها لم ترتكب أي خطأ كي يحدث لها كل هذا، كانت ضحية عنف أسري شديد فلم تجد بدا عن الهرب إلى بيت خالها، اشتكى والدها، تعقدت حياتها، استاعدها والدها، ازدادت ظروفها سوءاً، فقضت فترة في دار الرعاية، تعتقد أن تلك الفترة هي أسوأ فترة في حياتها (السيئة أصلاً.. وفصلاً)، وترى اليوم أن النقل التأديبي لفتيات مكة (المشاغبات) وتوزيعهن في دور الرعاية في المدن البعيدة لن يجدي نفعاً، لأن كل مكان مثل كل مكان.. (نحن هامش الهامش.. ومن يسأل عن هامش الهامش؟!).

هامش الهامش هذا يتسع ليشمل الكثير من الأطفال والنساء الذين يحتاجون إلى رعاية الدولة والمجتمع، وهم في غالب الأحوال أشخاص هامشيون جداً ولا صوت لهم، وهذا ساهم في تردي الرعاية المخصصة لهذه الفئة المهمشة، ومع مرور السنوات تسببت الرعاية الرديئة في إبتعاد هذه المؤسسات والدور عن التزاماتها الإنسانية الأساسية رغم أن هذا هو الجوهر الحقيقي لعملها، وهو المقياس الأول والأخير لنجاح جهودها وخطتها.

مالذي يجعل هذه الدور غير نظيفة؟ ألا توجد مخصصات و عقود لصيانتها ونظافتها؟، مالذي يمنع تعاقدتها مع شركات غذائية معروفة قادرة على تقديم الغذاء المناسب؟، أليست لديها عقود لتأمين الغذاء الجيد؟، ما المبرر لكل هذه المعاملة السيئة؟ أين الدعم النفسي؟، ولماذا يختلط الحابل بالنابل والصالح بالطالح في هذه الدور دون أن يكون هناك تصنيف لكل حالة حسب موضوعها: (تخيل أن تصبح حالة.. حالة وليس إنساناً.. يعني حالتك حالة!).

بالأمس قالت «عكاظ» إن ثلاث جهات رقابية مختلفة (هيئة التحقيق والادعاء العام، هيئة الرقابة والتحقيق، جمعية حقوق الإنسان) لاحظت (الملاحظات) ذاتها على دار رعاية الفتيات في مكة: (سوء المبنى وعدم صلاحيته، سوء التغذية المقدمة للنزيلات، سوء الرعاية الصحية، البطء الشديد في تنفيذ إجراءات ملفات النزيلات، قلة التجاوب مع مشكلة الفتيات اللاتي رفضت أسرهن تسلمهن، تعرضهن للضرب من المديرية وبعض الاختصاصيات والمراقبات، غياب النظافة، شح الملابس، التفتيش المستمر بشكل غير لائق، قلة الوقت المخصص للزيارة، عدم وجود مكان للخلوة الشرعية للفتيات المتزوجات، إذ يتم نقلهن للسجن العام لهذا الغرض).. بالله عليكم مالذي تبقى كي نقول إن دار رعاية الفتيات هذه سيئة ووضعها غير إنساني؟!!

هامش الهامش هذا هو (منا وفينا)، مهما بدا صغيراً ضئيلاً – لا يرى بالعين المجردة – إلا أنه يجب أن يكون واضحاً وجلياً في عين الضمير، المجتمع الذي لا يلتمس هامشه ويتعامل معه بإنسانية سوف تؤذيه فيما بعد.. تقرحات هامش الهامش!.

شغب فتيات أم غضب فتيات؟

المصدر: جريدة الرياض الأحد 24 يناير 2010
http://www.alriyadh.com/article24/01/2010html492357

د. هتون أجواد الفاسي

تصدرت قصة احتجاج فتيات "دار رعاية الفتيات" في مكة المكرمة صفحات الجرائد السبت الماضي 14 يناير 2010 للحدث الذي وقع في اليوم السابق له، الجمعة. واختلفت معالجات الصحف لها حسب خيرة الصحفي أو الصحيفة المغطية للخبر. لكن الجامع المشترك حول القصة كان إطلاق صفة "الشغب" عليها. وهي النقطة التي أود طرح عدد من التساؤلات حولها.

فالشَّعْبُ أو الشَّعْبُ في اللغة وفق لسان العرب هو "تَهْيِيجُ الشَّرِّ والْفِتْنَةُ والخِصَامُ". أي أن الصحف أعلنت على مانشتاتها الحكم على ما جرى في دار رعاية الفتيات وهو أن مجموعة من الفتيات قمن بتهيج الشر والفتنة والخصام وما يتبع ذلك من معان سلبية وموقف يُملَى على القارئ ولا بد أن نفقه منهن باعتبار الشر صادرا منهن وعنهن وأوقعن فتنة وخصاما. بعض الصحف في بداياتها كانت لا تذكر حتى سبب الشغب ولا من الطرف الثاني فيه، أو من هي الجهة "المغلوبة على أمرها" وهذا أمر جاد ومحزن. فعلى الرغم من إيماننا بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته إلا أن صحفيينا من خلال هذه المانشات والصحف التي تأخذ هذه الأخبار دون تمحيص فتتشرها على عناتها تدين الفتيات حتى لو كان لديهن سبب وجيه للثورة أو الغضب. ولعل السبب أن هذه الإدانة كانت صادرة عن المسؤولين أنفسهم.

إن ما سال من بعض الصحف حول القصة الداخلية لهذا الاحتجاج مثيرة للتوقف وأشياء أخرى. في القصة أن هناك سوء معاملة لهؤلاء الفتيات، وهناك تعديات عليهن، فما درجة هذه الإساءة وهذا التعدي؟ وهو الذي أخذنا في التعرف عليه شيئا فشيئا من عدد من التغطيات الجادة. وما نعرفه على وجه التحديد هو أن درجة الغضب لدى الفتيات كانت عالية لدرجة أنهن قمن بحبس عدد من الموظفات اللاتي يسئن معاملتهن حسب إمكانيات تحركهن في الدار. وهي دار تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، مخصصة لرعاية الفتيات السعوديات ممن هن تحت سن الثلاثين المحكوم عليهن في قضايا مختلفة تتفاوت من مجرد "الهروب من المنزل" إلى قضايا الدعارة.

ومن المفروض أن دور الدار رعائي وتربوي وعقابي وسجن في الوقت نفسه، لكن كل القضايا تختلط ببعضها. لكن الأدهى من ذلك أن من تنتهي حكوميتها ولا "تستلمها" أسرتها تبقى في الدار إلى ما شاء الله، وتبقى مع نفس المجموعة من الخارجات على القانون.

وقد أثار ثورة الأسبوع الماضي التساؤلات وحركت الدوائر الصامتة في الوزارة وغيرها وبعد أن كانت تصريحات المسؤولين أن "مجموعة من الفتيات حاولن التمرد على أنظمة ولوائح الدار وأثرن نوعاً من الشغب مما استدعى الشؤون الاجتماعية إلى الاتصال بالجهات الأمنية للتدخل" وأخرى تقسم بالله العظيم أن الفتيات لم يتعرضن للضرب فإن تسرب الأمر إلى الصحافة التي أحسنت تغطيته من زوايا عدة فضلاً عن تصريحات لجنة حقوق الإنسان التي تابعت قضية وملف الفتيات وصرحت بإشكاليته منذ عامين، وتجاوب القيادة ممثلة في إمارة مكة المكرمة مع هذا التحرك وطلبها تقديم تقرير حول الأحداث من خلال هيئة الادعاء والتحقيق، وتكليف معالي وزير الشؤون الاجتماعية بتشكيل لجنة خماسية للتحقيق في القضية وتم الانتهاء منه وتسليمه يوم الخميس 21 يناير. مع ملاحظة أن جمعية حقوق الإنسان كانت تطالب بتشكيل

لجنة تحقيق محايدة. وأرى أن تقرير الوزارة مهما كان حريصاً على الحياد والموضوعية إلا أنه لن يتمكن من ضمانها كلية .

وما تسرب للصحافة أن هناك تقريراً وزارياً ، وتقرير "ظل" لخمس وثلاثين نزيلة كتبن شكاوهن في 12 صفحة وقعنها جميعاً ضمت قائمة من التجاوزات التي لم يعد باستطاعتهم احتمالها. وقد أقر تقرير اللجنة بما تعرضت له النزيلات من معاملة غير إنسانية وسوء تغذية وتردي أوضاع المباني، وتكليفهن بأعمال نظافة ليست من ضمن مهامهن . وقد ثبتت هيئة التحقيق والادعاء العام التي رفعت تقريرها إلى إمارة منطقة مكة المكرمة في منتصف الأسبوع الحالي عدداً من هذه الشكاوى فقد تضمن تقريرها مائة شكاوى مقدمة من النزيلات ضد إدارة الدار تتمثل في تعرضهن للضرب، التعرية، منع الزيارة عنهن، الحجز الانفرادي، عدم إحالتهم للمستشفيات في حال المرض، وتكليفهن بأعمال فوق طاقتهم .

وتفصيل ذلك يأتي في الشكاوى الجماعية التي شرحت معاناة نزيلات الدار من أساليب انتهجتها إدارة الدار بحقهن تمثلت في تفتيشهن بعنف في كل مرة تنتهي فيها زيارة أسرة النزيلة، بالإضافة إلى تعريض الفتيات للإهانة والظلم، بحجة أنها أنظمة الوزارة وأن موظفات الإدارة مجرد مأمورات بتطبيقها، منع الإدارة لهن لقاء لجان التفتيش الدورية التي تشهدها الدار باستمرار. يقلن في نص الشكاوى: «عندما تأتي اللجان الخاصة بالسجون تجمعنا إدارة الدار بسرعة شديدة في المصلى، وتضع معنا مراقبة تجعل كرسيها خلف الباب لمنعنا من الخروج، وتخبرنا بأننا في المصلى لوجود صيانة في الدار» (عكاظ). وتتهم النزيلات في شكاوهن مراقبة (ح. ك) ومديرة الدار بتعرضهن إلى شتى أنواع التعذيب، بينما المديرة تضرب الفتيات بمساطر خشبية تنكسر على أيدي الفتيات، مؤكدات أن أغلبهن يعانين من عنف أسري وأنهن أتين إلى الدار فوجدن عنفاً ومعاملة أقسى. وتقوم المراقبات بتعبير الفتيات بقضاياهن، كما أن الصراصير والحشرات تطفو على الطعام، ويجبرنهن على نقل مخلفات الدار بأيديهن .

وبعد كل هذا نقول إنهن مشاغبات، ومهددات للأمن وسلامة الأمنيين على مناصبهم/ن ومصالحهم/ن وعقدتهم/ن . الحديث يطول ولكني سوف أتوقف الآن لأفصل الحديث قريباً في قضية بقاء الفتيات المنتهية مددهن في الدار لرفض أسرهن استلامهن إلى أجل غير معلوم.

الحناكي ونشر الغسيل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 يناير 2010
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100125328895.htm

صالح إبراهيم الطريقي

قبل أسبوع طالب مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي جمعية حقوق الإنسان، إلى عدم نشر ما يجري من إشكالات داخل دور وفروع المؤسسات الاجتماعية عبر الصحف، أما لماذا كان يطالبهم بعدم النشر؟ يؤكد الدكتور الحناكي أن ما يحدث في دور المؤسسات الاجتماعية ليس مكانه الصحافة، لنشر غسيل الفروع أو مشاكلها، ويضيف: «نحن مع نشر ثقافة حقوق الإنسان ومع الجمعية، ونثق أن منسوبي الجمعية قد يكونون أكثر حرصاً وولاء وانتماء منا في موضوع الإنسان السعودي».

وكل مسؤول يؤكد الدكتور الحناكي أن الإعلام ساهم في تضخيم القضايا، وركز على السلبيات وتناسى الإيجابيات مما سبب إزعاجاً للمسؤول وإشغالاً له.

هكذا وبسهولة يصبح المتهم «الإعلام» الذي ضخم الأمور، وأزعج المسؤول، وشغله في قضية تافهة «شغب في دار الرعاية بمكة المكرمة».

ترى ما الذي يجعل المسؤول يعتقد أن الإعلام مهمته لا تتعدى الإشادة، وأن مثل هذه القضايا يجب أن تحل بعيداً عن الإعلام ناشر الغسيل؟

هذه الرؤية للإعلام ربما كرسها الإعلام سابقاً، لهذا لم يتعود إلى الآن المسؤول على أن تلك الحقبة لم تكن إعلاماً، بقدر ما هي دعابة وإعلان فقط.

ثمة أمر آخر، وهو الأعمق والذي أود تسليط الضوء عليه هنا، وأعني الخلط بين ما هو عام، وما هو خاص أو يحمل طابع الخصوصية الذي من المفترض ألا تتطفل عليه الصحافة.

هذا الخلط سببه أن أغلب المسؤولين حين يأتون للمناصب، يتعاملون مع تلك الدوائر الحكومية أو المؤسسات منطلقين من فكرة «السلطة الأبوية»، فيأخذ ذلك القطاع خصوصية الأسرة أو العائلة، التي لا يحق لأحد اختراقها.

وهذه الفكرة هي من تجعل كل مسؤول يرفض نشر غسيل دائرته في الصحافة، ويدافع عن كل العاملين في ذلك القطاع، لاعتقاده أن المساس بأحدهم هو مساس بفرد من أسرته، وبالتالي سيصبح المسؤول «الأب» متهماً عن عدم تربية أبنائه الجدد في المؤسسة العامة.

مع أن الأمر ليس كذلك، والمسؤول ليس والدهم، وأنه هو وباقي الموظفين وقعوا عقوداً، ليقدموا أفضل خدمة للمواطن، مقابل أجر يستلمونه نهاية الشهر، وحين يتقاعس موظف أو بعضهم، لا بد أن يكشفهم الإعلام، حتى يتم معاقبتهم، وليعرف القادم أنه إن لم يخدم المواطن، سيتم كشف تقاعسه.

خلاصة القول: متى ينسى المسؤول الفكرة القديمة عن ما كان يسمى سابقاً إعلام، وأن ذلك العهد كان دعابة وإعلان؟ وهل يكف أيضاً عن خلط الأمور بين ما هو خاص وما هو عام، فمن حقه ألا يخترق أحد خصوصيته، ومن حق المواطنين ألا يحول المؤسسة، لأسرته يدافع وينفي كل خطأ، فهو يستلم مرتباً مقابل أن يوجد آلية لتحقيق مصالح المواطنين، وحين يتقاعس موظف عليه أن يعاقبه لا أن يخفي خطأه، وحين لا يقوم بمهامه، على الإعلام أن ينشر الغسيل، لأن هذا الغسيل ليس غسيله الخاص، بل غسيل عام إن لم يتم كشفه سينتضرر المواطنون؟

من وراء إضراب الفتيات؟

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 11 صفر 1431 - 26 يناير 2010 العدد 3406 - السنة العاشرة
17343&id=3406http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=

راكان حبيب

صحيح أن الأمر يبدو كأننا نسمعه لأول مرة : فتيات يثرن الشغب ويحتجزن رهائن! ليس في الأمر إشاعة فهذا ما حدث فعلاً في دار رعاية الفتيات بمكة المكرمة فكشف عما كان مستوراً. مهما حاولت الشؤون الاجتماعية بمكة إخفاء السبب الحقيقي فإن الصحافة رصدت مجموعة من الأسباب منها خطأ تتحمله مديرية الشؤون لوحدها. والمطلوب الآن من وزارة الشؤون الاجتماعية أن تبادر بمعالجة الأخطاء ومحاسبة المقصرين وليس كما طالب مديرها العام بعدم مناقشة هذه القضية في وسائل الإعلام.

بعيداً عن أية آراء انطباعية، سوف أتكلم بالشواهد والأدلة. فالوضع لم ينفجر فجأة، بل كانت له مقدمات عندما بدأت تتسرب شكاوى من فتيات الدار. ويؤكد صحتها مصدران: أولهما جمعية حقوق الإنسان التي رصدت المخالفات بعد زيارتها للدار وأرسلتها (قبل عامين) إلى وزارة الشؤون الاجتماعية. والثاني وجود شكاوى قديمة لدى إمارة مكة المكرمة. فقد كشفت هذه المقدمات عن قسوة المعاملة وسوء الإعاشة وأمراض نفسية. إضافة إلى ذلك، أماننا معلومات نشرتها الصحف تشير إلى وجود (تقصير) في المسؤولية و(سوء معاملة) تجاه الفتيات. ففي محاولة لامتناس الوضع ذكر مدير عام الشؤون الاجتماعية عدة أمور تدلنا على مكن الخطأ منها: حاجة أغلب الدور إلى ترميم وتأهيل لتواكب الحياة، وأن تأخير المبنى يرجع إلى المفاوض .. وهناك فتيات انتهت فترة عقوبتهن ولم يتم ذوهن باستلامهن. ترى أليست معالجة هذه الأمور تقع تحت مسؤولية الشؤون الاجتماعية وتتطلب منها المتابعة؟ سؤالان مهمان أفرزتهما هذه الحادثة. الأول، أين كانت الوزارة طوال هذه المدة عن هذه الظروف داخل الدار؟ وبالتأكيد لو أنها عالجت الوضع لما تفاقم وأصبح عيباً مكشوفاً. الثاني ما معنى أن تعبر الفتيات عن ارتياحهن لما قمن به؟.. ألا يعبر عن يأس دفعهن لنقل مطالبهن إلى الإعلام وللفت الجهات الرقابية لوضع الدار؟

هيئة حقوق الانسان

وفد من هيئة حقوق الإنسان يطلع على الخدمات الطبية والتمريضية في جازان

المصدر: جريدة الرياض السبت 23 يناير 2010
<http://www.alriyadh.com/2010/01/23/article492144.html>

جازان واس

زار وفد من هيئة حقوق الإنسان برئاسة نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين وعدد من أعضاء المجلس مساء أمس الأول محافظة فرسان .
وشملت الزيارة مستشفى فرسان العام وعددا من الإدارات والجهات الحكومية وبعض القرى بجزيرة فرسان .
واطلع الوفد خلال الزيارة على مستوى الخدمات الطبية والتمريضية المقدمة للمواطن والمقيم بمستشفى فرسان العام والتقى عددا من الأطباء والمرضى المنومين والمراجعين بأقسام التنويم والطوارئ ومركز غسيل الكلى ووقف أعضاء الوفد على مستوى الإعاشة وبرنامج التغذية المقدم بالمستشفى، كما التقى أعضاء الوفد خلال زيارتهم بمحافظة فرسان والقرى التابعة لها بعدد من المواطنين وبحث معهم مستوى الخدمات المقدمة لهم في شتى المجالات، وتأتي الزيارة استمرارا للجولة التي قام بها معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان للمنطقة مطلع الأسبوع.

الجزيرة
Al-Jazirah

العيبان يستقبل وزير الخارجية الفنلندي والوفد المرافق

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس، 21 يناير 2010
<http://www.al-jazirah.com/html6/In119404.htm>

الجزيرة» - الرياض

استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان صباح أمس بمكتبه بمقر الهيئة معالي وزير الخارجية الفنلندي السيد ألكسندر ستب والوفد المرافق له، وتم خلال الاستقبال بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.
كما تم خلال اللقاء بحث تطورات حقوق الإنسان على كافة الأصعدة حيث بين معالي الدكتور العيبان الجهود الكبيرة التي بذلها وبيذلها خادم الحرمين الشريفين من خلال مبادراته العالمية التي تدعو جميعها إلى السلام ونشر ثقافة الحوار والتسامح وإحقاق الحقوق والعدل والمساواة والتعاون في سبيل خير البشرية جمعاء، كما أكد معالي رئيس الهيئة خلال اللقاء على أن حقوق الإنسان مكفولة للمواطنين والمقيمين في المملكة على حد سواء وذلك في إطار تطبيق الشريعة الإسلامية السمحة وما وقعت عليه المملكة من اتفاقيات دولية لا تتعارض معها. حضر اللقاء عدد من أعضاء مجلس هيئة حقوق الإنسان والوفد المرافق لمعالي وزير الخارجية الفنلندي.

ناشطات سعوديات يتفعلن بإيجابيات 2009 على حقوق المرأة

المصدر: جريدة الحياة السبت 23 يناير 2010

100538http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

وصفت ناشطات اجتماعيات سعوديات العام الماضي بأنه «عام الدراسات والمقترحات والتوصيات في الشأن الحقوقي النسوي في السعودية، دون أن يتم تحويلها إلى قوانين وأنظمة»، مشيرات إلى أنه «عام عنف أسري شرس، استدعى نشر ثقافة التصدي له ضد المرأة والطفل من جانب العديد من الجهات المعنية، ما أدى إلى ارتفاع صوت المطالبات الحقوقية.»

وأكدن في تقرير لهن عن حقوق المرأة السعودية، ركزن فيه على المرأة والطفل (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن «العام الماضي يدعو للتفاؤل بإيجابياته، رغم أن ملامحه مازالت غامضة.»

وأشارت الناشطات، اللاتي يعترن الحصول على ترخيص لإنشاء جمعية تعنى بالمرأة إلى أن «خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز هو الداعم الأول لحقوق الإنسان»، مستدللات بجملة من القرارات التي اتخذها في المجال الحقوقي، منها «تحذيره من المساس بحقوق وحرريات الأفراد وتوجيهه بضرورة الالتزام بما نصت عليه الأنظمة والتعليمات من كفالة حقوق الأفراد وحررياتهم الشخصية، وصدور موافقته السامية بتحويل هيئة حقوق الإنسان بنشر الثقافة الحقوقية على أوسع نطاق، وإقرار مجلس الشورى رفع عمر الطفولة إلى 18 عاماً، وإعلان رئيسه الدكتور عبد الله آل الشيخ عن إستراتيجية لإيجاد حلول عاجلة لقضايا الفقر والبطالة، واتخاذ وزير العدل الدكتور محمد العيسى قراره بحل اللجنة العلمية، لتدوين ونشر الأحكام القضائية وإعادة تشكيلها». وأكدن أن أبرز الانتهاكات الحقوقية في هذا العام تقع ضمن محور «العنف ضد المرأة والطفل»، واستعرضن عدداً من القضايا التي كشفت إعلامياً، التي تدور حول الاعتداء على المرأة والطفل بأشكاله كافة، لكنها ثمنت جهود عدد من المؤسسات الحكومية للتصدي لها من خلال إقرار الإدارة العامة للتوجيه الطلابي والإرشاد بوزارة التربية والتعليم مشروعاً جديداً لحماية الطلاب والطالبات من العنف وإيجاد عقوبات للمعلم والمعلمة، الذين لا يبلغون عن حالات العنف في المدارس واتفق هيئة حقوق الإنسان في لقاءها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على أهمية تضمين اتفاقات حماية الطفولة للساتير والتشريعات في الدول كافة. وصدور مسودة نظام مكافحة التحرش. كما أنه يدرس نظام حماية الطفل فيما تشرع وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع عشر جهات حكومية في مختلف مناطق المملكة بافتتاح وحدات أطلق عليها «وحدات الحماية الاجتماعية» يكون من اختصاصها التدخل السريع في معالجة حالات العنف الأسري.

وأيدن «تحركات المعلمات للمطالبة بحقوقهن المادية والمعنوية والنفسية التي يفتقدنها منذ أكثر من عشرة أعوام، فيما لا يزال هناك نحو ألفي موظفة ممن يعملن في مجال تعليم الكيبرات، لم ينلن حقوقهن منذ أكثر من عقد من الزمن، كما أن هناك خريجات رفضن تعطيل دورهن في التنمية، فأنشأن موقع «خريجات بلا وظيفة»، وقمن بحملات متنوعة، منها لتأنيث البيع في محال المستلزمات النسائية، وحملة «الطلاق السعودي»، و«لا لزواج الصغيرات»، و«لا لقهق النساء» و«خليها تعدي»، و«أريد حقي»، و«سيدات الأعمال للمطالبة بإلغاء الكفيل»، و«السعوديات المتزوجات من أجنبي»، و«لا لإيذاء الأطفال.»

واعتبرت الناشطات حالات العنف المرصودة من جهات عدة تجاه المرأة والطفل «مخيفة»، مشيرات إلى أن «العنف الأسري احتل المرتبة الأولى، ثم العنف المؤسسي، وأشكال العنف تعددت ووصلت حدها الأقصى، المتمثل في إنهاء الحياة، نتيجة الضرب المبرح بالآلات مميتة، والحرق والحبس وإطلاق النار مباشرة، إما بواسطة الرجل القريب من المعتات، أو من المرأة.

وفد (حقوق الإنسان) يلتقي مديري إدارات جازان

المصدر: جريدة شمس الجمعة العدد 1472 / 22-01-2010
85632http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=

جازان- محمد عبدالله

اجتمع وفد من هيئة حقوق الإنسان برئاسة الدكتور زيد آل حسين نائب رئيس الهيئة مساء أمس الأول بمديري الإدارات الحكومية بالمنطقة بحضور الدكتور عبد الرحمن ناشب وكيل إمارة المنطقة المساعد والدكتور حامد الشمري وكيل الإمارة المساعد للشؤون الأمنية. بحث الاجتماع العديد من الموضوعات التي تقع في إطار عمل الإدارات الحكومية، والأعمال والمهام المناطة بالهيئة في مجالات حقوق الإنسان في الداخل والخارج، ومدى تطبيق تنفيذ ما التزمت به السعودية من خلال ما صادقت أو وقعت عليه من اتفاقيات أممية، والتأكد من تطبيقاتها في ضوء ما تدعو إليه الشريعة الإسلامية، ومعالجة القضايا التي تظهر وفق ما يقتضيه تنظيم الهيئة، وأهمية تضافر الجهود بين الهيئة والجهات الحكومية جميعها، والسبل الكفيلة بتنفيذ حقوق الإنسان كل فيما يخصه. كما تم التأكيد على أهمية اللقاء بين الهيئة والجهات الحكومية للارتقاء بالمضامين التي تحملها الهيئة وتطبيقاً لنشر ثقافة حقوق الإنسان التي صدرت الموافقة السامية الكريمة على نشرها والتكامل فيما بينها. وكان وفد الهيئة زار أمس الأول دار الملاحظة الاجتماعية وإدارة الوافدين وإدارة مكافحة المخدرات، اطلع خلالها أعضاء الوفد على سير العمل بتلك الجهات ونماذج من قضايا الموقوفين ومناقشتها مع تلك الإدارات.



حقوق الإنسان ترصد تدني الخدمات الصحية في جازان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 22 يناير 2010
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100122328246.htm

عبدالعزیز الربيعي - جازان

رصدت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، في جولة على مستشفيات منطقة جازان، قصورا كبيرا في الخدمات الصحية؛ تمثلت في تدني مستوى النظافة العامة في مستشفى الملك فهد العام، غياب الكوادر الصحية، طول فترات انتظار المرضى من أجل الحصول على موعد، إضافة إلى جملة من الشكاوى عرضها المواطنون على وفد الهيئة الذي زار مستشفيات جازان أخيرا.

وأبلغت «عكاظ» مصادر في الهيئة أن تقريراً مفصلاً سيعد عن مستوى الخدمات الصحية في منطقة جازان، وستتم مخاطبة إمارة المنطقة ووزارة الصحة مع تعميم الجهات ذات الاختصاص بمتابعة أوضاع المستشفيات والمراكز الصحية التي وصفها المصدر بأنها لا تتناسب وحجم الميزانيات المرصودة للقطاع الصحي.

حقوق الإنسان: نتاج تنفيذ ما التزمت به السعودية من اتفاقات

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 22 يناير 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/100138

أكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد آل حسين، أن الهيئة تتابع مدى تطبيق ما التزمت به السعودية من اتفاقات أممية، والتأكد من تطبيقاتها في ضوء ما تدعو إليه الشريعة الإسلامية، ومعالجة القضايا التي تظهر وفق ما يقتضيه تنظيم الهيئة.

جاء ذلك خلال ترؤسه اجتماع وفد «الهيئة» برؤساء الإدارات الحكومية في منطقة جازان أول من أمس، في حضور وكيل إمارة منطقة جازان المساعد الدكتور عبدالرحمن بن علي ناشب، ووكيل الإمارة المساعد للشؤون الأمنية الدكتور حامد بن صالح الشمري.

وأوضح آل حسين أن موضوع حقوق الإنسان موضوع شامل، وهو ذو ارتباط مباشر ووثيق مع جميع الجهات الحكومية، لذا تحرض هيئة حقوق الإنسان على لقاء مسؤولين في تلك الجهات، لتعزيز لغة مشتركة وآلية مرنة لصيغة التعاون. وتطرق إلى ما أهل المملكة للترشح لمجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية، مشيراً إلى أن من أهمها «ما تنعم به المملكة من أنظمة ربانية تسير حياتها، ما جعلها بعيدة عن أي ممارسات نمطية لانتهاك حقوق الإنسان.»

وأثمر الاجتماع عن اتفاق على عقد اجتماع بين جهاز القضاء في المنطقة والإمارة وهيئة حقوق الإنسان، لمناقشة المواضيع المشتركة بينهم، وإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان.

وكان وفد «حقوق الإنسان» زار دار الملاحظة الاجتماعية، ووقف على ما يقدم للنزلاء من خدمات تعليمية وصحية واستمع إلى ملاحظاتهم، كما تفقد إدارة الوافدين وتوقيف إدارة مكافحة المخدرات، وتعرف على أسلوب العمل، واطلع على نماذج من قضايا الموقوفين، وناقشها مع المسؤولين.

رئيس حقوق الإنسان يطلع على حجج الاستحكام وزواج القاصرات بجازان

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 22 يناير 2010
217613http://www.al-madina.com/node/

علي خواجي - جازان تصوير / حسين العتودي
ناقش وفد هيئة حقوق الإنسان برئاسة رئيس الهيئة بندر العيبان، خلال زيارته المحكمة العامة والمحكمة الجزئية بجازان، قضايا السجناء والسبل الكفيلة بسرعة إنهائها وحجج الاستحكام وزواج القاصرات وغيرها من الموضوعات المتعلقة بالمحاكم، مع رئيس المحكمة العامة المساعد الشيخ علي بن جده منقري ورئيس المحكمة الجزئية الشيخ علي شيبان العامري، وزار الوفد عددا من الإدارات والجهات الحكومية بالمنطقة.
كما قام رئيس حقوق الإنسان بزيارة لمقر سجن جازان العام، وبحث مستوى أوضاع السجناء والطاقة الاستيعابية للسجن ومدى ملائمته، مع مساعد مدير سجن جازان العام المقدم محمد الصميلي، ووقف على مستوى الإعاشة، ومخزن الطعام والأغذية، وناقش مستوى النظافة وضرورة توفير المكان اللائق للسجناء من أجل تجنبهم الأمراض.
وتوقف د. العيبان خلال الزيارة عند مريض يرقد في مستشفى جازان العام فاقدًا للوعي والحركة بعد أن قضى عدة أشهر في السجن بتهمة القتل واستمع إلى معاناته من احد مرافقي المريض. وطالب العيبان من إدارة مستشفى جازان العام تزويده بتقرير مفصل عن حالته والخدمات الطبية التي قدمت له.
واستمع أيضا في مخيم إيواء أحد المسارحة بمركز الرعاية الصحية بالمخيم إلى والدة احد الأطفال المعاقين، عن معاناتها مع الطفل إبراهيم محمد جدع، معاقا بالتخلف العقلي وإعاقة في الأطراف. واخذ العيبان أوراق الطفل، ووجه بسرعة تقديم المساعدة للطفل من خلال الخدمات التي تقدم في مخيم الإيواء أو من خلال الشؤون الاجتماعية.
ورافق معاليه خلال الزيارة نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين وعضوا مجلس الهيئة اللواء عبدالله بن صالح السهيل والدكتور هادي بن علي الياحي وعدد من منسوبي الهيئة.
كما قام الوفد برئاسة آل حسين، بزيارة لمحافظة أبو عريش شملت مستشفى أبو عريش العام وذلك في إطار الجولة التي يقوم بها الوفد حاليا بالمنطقة.
وأشاد بما شاهده خلال الجولة واستمع إليه من مدير المستشفى أحمد الجوهلي، كما زار الوفد سجون أبو عريش وأحد المسارحة ومركز الطوال.
وفي زيارة مماثلة لوفد بحث نائب رئيس الهيئة وأعضاء الوفد مع مدير فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة جازان الدكتور إبراهيم بن يحيى عطييف سبل تحقيق التكامل المطلوب بين الهيئتين.

الحاكم الإداري يفصل في جلد طالبة عمرها 13 عاماً أهانت مديرة مدرسة

المصدر: جريدة اليوم الاحد 24 يناير 2010
1&G=732410&I=13372http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أحمد العدواني – الجبيل

أوضح المحامي والمستشار القانوني حمود الخالدي أن الحكم الصادر بجلد طالبة في إحدى المدارس المتوسطة بالجبيل «90 جلدة والسجن شهرين» على خلفية تعديها على مديرة المدرسة، يعد نهائياً ما لم يكن قد مضى على إصداره 30 يوماً وقضية وقف العقوبة من صلاحيات القاضي ، مشيراً الى انه في حال رفع خطاب من هيئة حقوق الانسان مرفق بأوراق القضية للحاكم الإداري عندها يستطيع من خلال لجنة مستشارين نقض الحكم للمصلحة العامة في حال وقوع حيف أو ظلم على الطالبة بإصدار عقوبة أخف أو حكم بديل تراه اللجنة الاستشارية مناسباً عطفاً على صغر سنها 13 « سنة » مؤكداً بأن الأحكام البديلة ليست ملزمة للقاضي

يذكر بأن الحكم الذي أصدرته محكمة الجبيل مؤخراً بحق الطالبة بالسجن شهرين والجلد 90 جلدة لتعديها بالضرب على مديرة مدرستها بعد أن صادرت هاتفها المحمول تم اختيارها لتنفيذ حكم الجلد داخل المدرسة، من جانبه قال المشرف العام على الإعلام التربوي بوزارة التربية والتعليم الدكتور فهد الطياش: إن الوزارة حريصة على العقاب التربوي والذي بموجبه يتم احترام المعلم والمعلمة مشيراً الى ان القضية لها حيثيات وأبعاد أخرى سنطلع عليها ونوافي الإعلام بها قريباً ، وكانت وسائل إعلام عالمية من أهمها صحيفة الديلي ميل البريطانية تناولت الواقعة والحكم الصادر ضد الفتاة مشيرة الى أن فتاة سعودية عمرها 13 عاماً) سنتلقى 90 جلدة، لاصطحابها هاتفاً محمولاً مزوداً بكاميرا إلى المدرسة، ويتبع تنفيذ الحكم الذي أقرته محكمة بمدينة الجبيل سجن الفتاة لمدة شهرين.

وذكرت الصحيفة، أن السبب الذي ضاعف حجم العقوبة، هو قيام الفتاة، بالرد على مديرة المدرسة بأسلوب غير لائق وأهانتها، عندما تم ضبط الهاتف معها. ورأت الصحيفة أن العقوبة الموقعة على الفتاة تعد أكثر قسوة، من تلك التي توقع على بعض السارقين واللصوص، ففي سبتمبر الماضي حكم على 20 مراهقاً سعودياً بتلقي كل منهم 30 جلدة، لقيامهم بنهب متاجر ومطاعم.

هيئة حقوق الإنسان تتحرى عن مستوى الخدمات الصحية في جازان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 يناير 2010
http://www.alriyadh.com/article25/01/2010/html492750

زار وفد من هيئة حقوق الإنسان برئاسة نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين وعدد من أعضاء المجلس مساء أمس عددا من السجون والمستشفيات في منطقة جازان شملت مستشفى بيش العام ومستشفى صيبا ومستشفى الدرب .

وأطلع الوفد على الخدمات الصحية في تلك المستشفيات والتقى بعدد من المراجعين واستمع منهم إلى مدى رضاهم عما يقدم لهم من خدمات علاجية وصحية، وكذلك المراجعين في أقسام الطوارئ وفترات الانتظار التي يمكنها المراجع. ومستوى الرعاية الطبية التي يتلقاها، بعد ذلك تجول في أجنحة التنويم وشاهد مستوى نظافتها وما يلقاه المنومون من عناية طبية، واستمع إلى الأطباء والمرضى حول مستوى الخدمات وسرعة تقديمها، وشاهد المطابخ في تلك المستشفيات وبرنامج التغذية .

وتمنى الدكتور آل حسين أن يتم الانتقال إلى المبنى الجديد لمستشفى الدرب في أسرع وقت لتلافي ما يسببه قدم المبنى وصغر حجمه من سلبيات، وما يشهده من ازدحام ملحوظ مقابل ما لديه من إمكانات لا توازي الكثافة العددية من المراجعين، ويمكن تلافيها في المبنى الجديد الذي لديه من إمكانات ستخدم المراجعين بصورة جيدة بإذن الله. كما قام الوفد بزيارة السجون وأماكن التوقيف في تلك المحافظات، وأطلع على ما يقدم للنزلاء من رعاية صحية وإعاشة وشاهد مستوى النظافة في تلك السجون ودور الإصلاح، كما أطلع على أماكن إعداد الإعاشة ومستواها. واستمع إلى السجناء والموقوفين وما قدموه من ملاحظات .

وكان وفد الهيئة برئاسة الدكتور آل حسين قد اجتمع في وقت سابق، وبحضور وكيل إمارة منطقة جازان المساعد الدكتور عبد الرحمن بن علي ناشب ووكيل الإمارة المساعد للشؤون الأمنية الدكتور حامد بن صالح الشمري. برؤساء الدوائر الحكومية في منطقة جازان، وقد دار النقاش حول أداء الهيئة والمهام المناطة بها. وأوضح الدكتور آل حسين أن الهيئة تعنى بحقوق الإنسان في الداخل والخارج ومدى تطبيق تنفيذ ما التزمت به المملكة من خلال ما صادقت أو وقعت عليه من اتفاقيات أممية، والتأكد من تطبيقاتها في ضوء ما تدعو إليه الشريعة الإسلامية، ومعالجة القضايا التي تظهر وفق ما يقتضيه تنظيم الهيئة .

وأضاف بأن موضوع حقوق الإنسان موضوع شامل، وهو ذو ارتباط مباشر ووثيق مع جميع الجهات الحكومية، وهذه الجهات ترتبط بتنفيذ حقوق الإنسان كل فيما يخصه، ومن هنا تأتي أهمية اللقاء بين الهيئة والجهات الحكومية المتعددة، من أجل الارتقاء بالمضامين التي تحملها، وتطبيقا لنشر ثقافة حقوق الإنسان التي صدرت الموافقة السامية الكريمة على نشرها. وأضاف د. آل حسين بأن مثل هذا اللقاء يجسّر العلاقة بين الهيئة والأجهزة الحكومية من أجل التكامل فيما بينها تحقيقا لتطلعات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني، وبين أهمية مثل هذه اللقاءات ودورها في تعزيز لغة مشتركة وآلية مرنة لصيغة تعاون بين الهيئة وهذه الدوائر والأجهزة الحكومية. كما تطرق إلى ما أهل المملكة للترشح لمجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية، والتي كان من أهمها ما تتعم به المملكة من أنظمة رباتية تسير حياتها، مما جعل المملكة بعيدة عن أي ممارسات نمطية لانتهاك حقوق الإنسان.. وقد أبدى رؤساء الدوائر ارتياحا لما تقوم به الهيئة من خلال ما تحدثوا به من كلمات عبرت عن ذلك، واستعدادهم للتعاون مع الهيئة.

حقوق الإنسان تنظر شكوى مواطن ضد محام مزيف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 يناير 2010
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20100125328995/Con20100125>

عيد الحارثي - جدة

تنظر هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة شكوى مواطن طلب من الهيئة التدخل لإنصافه في قضيته المنظورة في المحكمة الكبرى، ضد مقيم انتحل هوية مواطن وممارس المحاماة من خلال مكتب أنشأه في جدة لمدة 16 عاماً، وأفاد أن المقيم اليمني أنكر استلامه لتعويض مالي من مستشفى بريطاني، كان المواطن قد فوض المحامي المزيف لرفع دعوى ضده للمطالبة بتعويض قدره أربعة ملايين جنيه استرليني، عن الضرر الذي أصابه نتيجة لخطأ طبي في العملية التي أجريت له في المستشفى.

وبحسب ماجاء في شكوى المواطن فايز سبجي التي رفعها لهيئة حقوق الإنسان وتلقت «عكاظ» نسخة منها، فإن المحامي المزيف طلب منه في وقت سابق أن يسجل له وكالة شرعية ينص فيها أن له حق تفويض الغير، إضافة لتوكيل محامين بريطانيين تحتفظ «عكاظ» باسميهما للتعاون معهما في رفع القضية أمام القضاء البريطاني. وأضاف سبجي «حكمت المحكمة الإدارية على المحامي المزيف في تهمة التزوير بالسجن لمدة عام وتخريمه مبلغ 1000 ريال مع إيقاف التنفيذ تقديراً لظروفه الأسرية، بينما وجهت المحكمة الجزئية للمحامي المزيف في قضية النصب حكماً بالسجن سنتين والجلد ثلاثمائة جلدة والإبعاد، فيما اكتفت المحكمة الكبرى بصرف النظر عن مبلغ التعويض الذي نفى المحامي المزيف استلامه، وحكمت عليه بدفع 23 ألف ريال مبلغ مقدم الأتعاب»، وأشار إلى أن هذا الحكم لم يبين على مستند رسمي يؤكد عدم استلام المدعى عليه لمبلغ التعويض من المستشفى، بالإضافة إلى عدم استدعاء المحاميين البريطانيين المتعاونين مع المحامي المزيف لمساءلتهم والتأكد من عدم رفعهما للقضية واستلامهما التعويض. وطالب سبجي الهيئة بالتدخل في قضيته وإنصافه، مشيراً إلى أن جميع الأدلة التي زود الهيئة بصور منها موثقة لديه، وقال إنه مستعد لتقديمها في أي وقت خصوصاً تسجيل الفيديو الذي ظهر فيه المحامي وعدد من أبناء أسرته وهم يحاولون معه إسقاط الدعوى مقابل مبلغ مالي يدفعونه له.

استدعت الطفلة ووالدها والزوج والوكيل الشرعي للجلسة محكمة بريدة تعقد أولى جلساتها للنظر في قضية طفلة القصيم اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 يناير 2010
http://www.alriyadh.com/article25/01/2010/html492772

عزيزة متابعة - عبدالرحمن البقمي
تبدأ محكمة بريدة بمنطقة القصيم اليوم ، عقد أولى جلساتها للنظر في قضية (طفلة القصيم 12) التي زوجها والدها من رجل ثمانيني وانفردت ال (الرياض) بطرح قضيتها عبر سلسلة من الأخبار والحوارات والتحقيقات الصحفية تمكنت خلالها من إلقاء الضوء على كافة الجوانب من أطراف القضية التي أشغلت الرأي العام ووجدت تفاعلاً كبيراً من هيئة حقوق الإنسان وعدد من الجهات الاجتماعية والمجتمع بشكل عام ..ومن المنتظر أن يتم خلال الجلسة الأولى والتي تم استدعاء أطرافها (الطفلة ووالدها وزوجها) إضافة إلى الوكيل الشرعي لوالدة الطفلة ومحام خاص تم توكيله لقضية الطفلة التي تكفلت بها جمعية مودة الخيرية لقضايا الطلاق في الرياض ممثلة برئيسة مجلس إدارة الجمعية صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز آل سعود ، النظر في الدعوى المقدمة من الوكيل الشرعي لوالدة الطفلة والتي تطالب بفسخ عقد نكاح طفلتها الذي عقده والد الطفلة (طليقها) وهي في عمر 12 عاماً في رمضان المنصرم ، إضافة إلى دعوى مماثلة لهيئة حقوق الإنسان التي تفاعلت وتابعت قضية الطفلة من بداية طرحها عبر صحيفة الرياض ووجه رئيسها الدكتور بندر العيبان بتشكيل لجنة من أعضاء مجلس الهيئة ذوي التخصصات الشرعية لمتابعة القضية والتقوا الأسبوع المنصرم في القصيم بالوكيل الشرعي لوالدة الطفلة .

هذا وقد أخذت قضية طفلة القصيم التي أثارتها (الرياض) منفردة بعدا واسعا إذ أصبحت الحلقات التي نشرتها الرياض وجميعها تضمن اخبار ولقاءات وحوارات وتحقيقات مع أطراف القضية حديث الجميع بين مؤيد للزواج باعتبار ان اجراءاته تمت وفق الشريعة وبين معارض وهم الكثر وتتنحصر نقطة التعارض في عدم التكافؤ العمري بين الزوج والزوجة وكانت "الرياض" الالكترونية قد حملت أرقاما قياسية من التعليقات على المواضيع واتفق أكثر من 97% من القراء على ان الزواج يجب ان يصل الى نهاية منطقية بحسب وجهة نظرهم تنتهي بانفصال الزوج عن الزوجة مؤكداً على ان الحياة لا يمكن ان تستمر بين طفلة وكهل في الثمانين وهم بذلك متعاطفون مع الفتاة .. القضية لا تزال حتى الآن في ذروتها فالطفلة تنتقل بين بيت الشعر الخاص بالمسن (زوجها) في صحراء محافظة الغاط والذي يطلب منها أن تقوم بكامل الحقوق الزوجية في عطلة نهاية الاسبوع ؟ وبين منزل والدها في حي الشقة بمدينة بريدة لتكمل دراستها في الصف (الخامس) ابتدائي؟ ، إلى أن تنتهي القضية التي يبدأ النظر فيها اليوم .

رئيس هيئة حقوق الإنسان تفاعل كثيراً معها

تأجيل النظر في قضية طفلة القصيم إلى الاثنين القادم لعدم حضورها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 يناير 2010
http://www.alriyadh.com/article26/01/2010.html493026

عزيزة متابعة - بدر العتيبي ، تصوير عادل الفريهيدي:

عقدت يوم أمس بمقر مجمع الدوائر الشرعية في القصيم بمدينة بريدة الجلسة الأولى لقضية "طفلة القصيم 12 عاماً" التي زوجها والدها برجل ثمانيني والتي انفردت الرياض بطرحها للرأي العام ، وذلك برئاسة الشيخ إبراهيم العمر ، وحضور أطراف القضية) والد الطفلة وزوجها ووالدتها (إضافة إلى المحامي والوكيل الشرعي لوالدة الطفلة الأستاذ صالح الديببي والتي تبنت توكيله جمعية مودة الخيرية لقضايا الطلاق برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز إلى جانب حضور ثلاثة من مندوبي هيئة حقوق الإنسان والوكيل الشرعي وذلك للنظر في القضية التي تم رفعها لفسخ عقد نكاح الطفلة .. ونظراً لعدم حضور الطفلة أجل الشيخ العمر موعد الجلسة إلى الاثنين القادم ، وإلزام قاضي المحكمة زوج الطفلة بضرورة إحضارها في اليوم المحدد الأسبوع القادم لسماع رأي الطفلة .. "الرياض" وبعد انتهاء الجلسة التقت المحامي الديببي الذي أشار إلى أن القاضي أصر على حضور الطفلة في الجلسة القادمة ، مشيراً بالقول : أنا أثق في القضاء السعودي وبإجراءات الشيخ إبراهيم العمر وأتمنى أن تكون هذه القضية بادرة لتقنين نظام زواج الصغيرات ، وطالب الديببي بالزامية تعليم البنات وان يكون هناك نظام صارم لعمل مأذوني الانكحة . كما التقت الرياض بوالدة الطفلة التي اكتفت بالقول بأن طفلتها لم تزرها منذ سبعة أشهر ، وأنا أطالب والدها بضرورة مواصلة ابنتها للدراسة نظراً لانقطاعها المتكرر الفترة الماضية ، مبدية تخوفها بان تمارس ضغوط على ابنتها لتقول موافقة أمام القاضي ؟

وفي السياق نفسه قال عضو هيئة حقوق الإنسان الأستاذ احمد بن حمد المزيد جننا لمتابعة قضية الطفلة المنظورة الآن قضائياً وان رئيس هيئة حقوق الإنسان متفاعل كثيراً مع القضية ، واستطرد بالقول إن الهيئة ليس لها دور في تحديد سن الزواج بل عرض المشاكل التي تحصل وتقترب تحديد سن للزواج حسب ما هو متفق مع القواعد الشرعية ؟.

لمناقشة عدد من القضايا أبرزها الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة

القاهرة: بدء اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان برئاسة المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 يناير 2010
http://www.alriyadh.com/article27/01/2010/html493467

القاهرة (مكتب الرياض - أحمد ابراهيم)
بدأت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اجتماعات الدورة الثامنة والعشرين للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان برئاسة الدكتور إبراهيم عبد العزيز الشدي عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان في المملكة، وبمشاركة مسؤولي إدارات حقوق الإنسان في الدول العربية .
قال الدكتور الشدي على هامش الاجتماع بأن اللجنة تناقش على مدى خمسة أيام جدول أعمال يتضمن 14 بندًا تتناول مختلف القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي مقدمتها التصدي للانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان في الاراضي العربية المحتلة، إلى جانب بند آخر حول إعداد لائحة الاجراءات الفعالة للتصدي للانتهاكات الاسرائيلية .
وقال الشدي: إن الاجتماع يناقش أيضا طلبا مقدما من دولة تونس يطلب من الجامعة العربية تقديم تقرير عن الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية، وإيجاد آلية ضمن اللجنة الدائمة تمكن الدول الأعضاء من تقديم منجزاتهم في حقوق الإنسان حتى تستفيد منها الدول الأخرى .
وأضاف أن اللجنة تناقش كذلك متابعة تنفيذ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وكذلك وضع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ومشروع تحديث ميثاق حقوق الطفل العربي، وإحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان في 16 مارس من كل عام وهو يوم دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ، واقتراح مشاريع وبرامج عمل لاستثمار المناسبات الدولية والعربية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومنها مرور عشرين عاماً على صدور الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل .
وقدم السفير محمد صبيح الأمين العام المساعد للجامعة العربية لشئون فلسطين والأراضي العربية المحتلة خلال الاجتماع تقريراً منفصلاً حول انتهاكات اسرائيل لحقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة خاصة في غزة، في ضوء تداعيات الحرب الاسرائيلية على القطاع .
وقال صبيح إننا إذا طبقنا معايير حقوق الانسان سنجد أن إسرائيل تنتهك هذه الحقوق على مدار الساعة، حيث أن التقارير الدولية المحايدة تشير إلى أن أكبر نسبة من الفلسطينيين الذين استشهدوا خلال العدوان الإسرائيلي على غزة هم من الأطفال والنساء والشيوخ والمدنيين، وأن عدد الاطفال الذين استشهدوا في فلسطين على أيدي الاحتلال الاسرائيلي هم الأعلى بالنسبة لعدد الشهداء في العالم من الأطفال .
وشدد صبيح على أن الجامعة العربية تتابع جهودها لملاحقة من اتهم بارتكاب جرائم حرب، كما تقوم الجامعة العربية من خلال لجنة قانونية برئاسة وزير العدل الفلسطيني بتوثيق جرائم الحرب الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

تأجيل الحكم في قضية 1200 موظف بجامعة الملك عبدالعزيز

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 27 يناير 2010

1&G=733076&I=13375http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

فهد الثقفي - جدة

أجلت المحكمة الإدارية في جدة أمس الحكم في قضية موظفي العقود المؤقتة في جامعة الملك عبد العزيز في جدة ، الذين طالبوا بتثبيتهم على وظائف رسمية وصرف مستحقاتهم من التأمينات الاجتماعية بأثر رجعي إلى يوم الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة . وكان أكثر من 1200 موظف قد طالبوا إدارة جامعة الملك عبد العزيز بجدة بتثبيتهم خاصة وان هناك توجيهها من المقام السامي بتثبيت جميع العاملين على بند العقود خاصة أن عددا منهم يعمل على بند العقود منذ أكثر من 13 عاما . قال عدد من الموظفين لـ « اليوم » ان هيئة حقوق الإنسان طالبت جامعة الملك عبد العزيز بتعديل عقود نحو أكثر من 1200 موظف وموظفة بمنحهم حقوقهم الوظيفية لتعارضها مع نظام العمل والعمال المعمول به في المملكة ، وأشارت الهيئة في خطاب وجهته إلى الجامعة إلى أن العقود التي تم توقيعها مع هؤلاء الموظفين تتعارض وبشكل كبير مع نظام العمل الذي يطبق في جميع مؤسسات القطاع الخاص وبعض الجهات الحكومية، وبينت الهيئة أنها قامت بدراسة مستوفاة لهذه العقود ووجدتها لا تتضمن كثيرا من اللوائح والبنود التي كفلها النظام في مصلحة الموظف، حيث انها لا تحتوي على مكافآت نهاية الخدمة والبدلات والزيادات السنوية والحوافز، إضافة إلى أنها عقود مؤقتة يتم تجديدها كل ستة أشهر أو كل عام، وطالبت بتعديلها لتتماشى مع نظام العمل والعمال في المملكة . وأكد الموظفون أنهم تقدموا بخطاب إلى وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقرى طالبوا فيه بإيجاد حل لمشكلتهم التي مضى عليها سنوات طويلة دون أن يجدوا من يعيد لهم حقوقهم . من جهته قال محامي الموظفين خالد حلواني انه قدم خلال جلسة أمس الثلاثاء مذكرة جوابية رداً على مذكرة الجامعة التي قالت فيها إن التأمينات الاجتماعية رفضت تسجيل هؤلاء الموظفين طوال مدة عملهم بالجامعة حتى جاءت الموافقة مؤخرا من التأمينات بداية عام 1430 هـ، إلا أن الجامعة أكدت أن التأمينات رفضت تسجيل هؤلاء الموظفين بأثر رجعي عن سنوات العمل التي قضاها مشيراً إلى انه طلب من القاضي في المحكمة الإدارية توجيه استفسار للتأمينات الاجتماعية عن ما ورد في مذكرة الجامعة ومن وزارة الخدمة المدنية حول إفادة الجامعة بأن الوزارة رفضت تثبيت هؤلاء الموظفين.

بين تزويج القاصرات وعضل الراشدا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 10 صفر 1431 - 25 يناير 2010 العدد 3405 - السنة العاشرة
17314&id=3405http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=

ليلى أحمد الأحذب

يا معشر القراء يا ملح البلد من يصلح الملح إذا الملح فسد؟!
ومقصد الشاعر القديم من كلمة "القراء" أنهم قراء القرآن وعلماء الدين الذين كان لهم دور هام في تطوير المجتمعات سابقاً، وكثيراً ما يتذكر المرء هذا البيت من الشعر عندما يرى أن من تقع عليهم مهمة تنوير المجتمع يساهمون بشكل أو بآخر بجذب المجتمع إلى الخلف.

هذا ما كان عليه وضع اثنين من الأكاديميين استضافهم برنامج على قناة الإخبارية لمناقشة زواج القاصرات، وأحد الضيفين هو أستاذ أكاديمي في علم الاجتماع صال وجال بشكل جيد في الموضوع، لكنه أنهى كلامه بأنه لا يجوز لأي دولة أن تفرض قانوناً على الناس يضاد ما اعتادوا عليه، بل يجب تهيئة المجتمع عن طريق المتقنين والإعلاميين والتربويين وغيرهم من المهتمين، وقد كان لي مقالات كثيرة تؤيد هذا الرأي مع إضافة هامة هي أن التغيير عبارة عن قطار يسير على قضيبين متوازيين: الثقافة والسياسة، وكلنا يتذكر القول الحكيم إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، إضافة إلى وجود قاعدة فقهية مشهورة تمنح ولي الأمر - أي الحاكم أو الحكومة - إمكانية تقييد المباح إذا وجد فيه ضرر بالمصلحة العامة، وبما أن السماح بزواج القاصرات ليس مضرأً بهن فحسب، بل هو مضر بسمعة المملكة في مراعاة حقوق الأطفال، فإنه يجوز للدولة أن تمنع هذا الزواج، وليكن هذا هو القاعدة، وإذا وجد الاستثناء فيبقى مشروطاً بموافقة وزير العدل مثلاً بحيث توضع مصلحة الطفلة في المقدمة.

وأما الضيف الآخر في البرنامج فهو أستاذ شريعة ولكن الصفة التي وضعها البرنامج تحت اسمه أنه عضو في هيئة حقوق الإنسان، ومع احترامي للآراء المخالفة عموماً، فإن الرأي الذي أتى به هذا الحقوقي لا يتفق مع شريعة حقوق الإنسان المعاصرة، إذ يرى أن تحديد سن الزواج لا يجب أن يكون موضع نقاش لأن الفتاة متى وصلت سن البلوغ فهي أهل للزواج؛ ولكننا نعلم جميعاً أن سن البلوغ لدى الفتيات يختلف من منطقة لأخرى، ففي المناطق الحارة تبلغ الفتاة وهي بعمر 9 أو 10 سنوات، فهل يمكن لأستاذنا الحقوقي أن يصرح برأيه هذا أمام منظمة عالمية لحقوق الإنسان دون أن يثير ضجة شبيهة بالضجة التي أثارها رأيه عن كارثة تسونامي وأنها بسبب معاصي البشر؟!!

إذا تذكرنا حديث الرسول عليه الصلاة والسلام الذي يوجهه للشباب عن ضرورة وجود الباءة لدى الشاب كي يتزوج، فإن معنى الباءة هي القدرة على القيام بأعباء الزواج ليس مادياً فقط بل ومعنوياً، وهذا الخطاب نفسه ينطبق على الفتيات، فلا يمكن لفتاة قبل سن الثامنة عشرة أن تكون قادرة على تلبية متطلبات الزواج، وذلك لأنها ما زالت طفلة أو مراهقة على أحسن الأحوال، والطفل عالمه ذاتي فلا يمكن أن يفكر بغيره بطريقة تبادلية أي هو لا يفهم معنى الواجبات والحقوق بشكل عام حتى يستطيع أن يفهمها في إطار الزواج، أما المراهقة فهي سن عدم التوازن الانفعالي حيث تغلب العاطفة والغريزة على العقل، فهل يستطيع من هذا حاله أن يكون مسؤولاً عن أسرة وتربية؟! قد ينجح أحياناً زواج فتى وفتاة قارباً العشرين إذا وجد الدعم من عائلتيهما، لكن كيف يمكن أن نتخيل نجاح زواج يتضاعف عمر العريس فيه على عمر العروس؟ فما بالنا إذا كان في سن جدها وهي كحفيدته؟!!

هذا على ضفة زواج القاصرات أما على الضفة الأخرى فنجد أن الفتاة التي بلغت سن الرشد لا تملك من أمر اختيار شريك حياتها شيئاً، فهي تتزوج من وافق عليه والدها، وقد تكون محظوظة بالنسبة لفتاة لا يهتم ولي أمرها لتزويجها، ولقد أخبرتني فتاة كيف اعترضت على عضل والدها لها، فقد بلغت الثلاثين وما زال والدها يرفض المتقدمين لها دون أن يستشيرها، وقد زوج أخاها الأصغر منها سناً، ثم ما هو يبحث لأخيها العشريني عن زوجة، فما كان منها إلا أن صرخت في وجهه أنه ظالم لها لأنها تريد أن تشعر أن هناك رجلاً يحبها ويخاف عليها، فماذا كان رد الأب؟! قال لها: أنا أحبك وأخاف عليك، فردت عليه بأنها تريد رجلاً غيره يحبها ويخاف عليها، وإلا فلماذا يتزوج إخوتها الذكور وأهم تحبهم وتحاف عليهم؟! الأب أعرفه شخصياً وهو رجل فاضل كما يبدو عليه، لكن الأعراف القبلية تسيطر عليه، فلا يمكن لابنته

أن تتزوج من غير قبيلتها، وإلا فإن العنوسة بانتظارها؛ ونار العنوسة اضطرت فتاة أخرى لقبول الزواج من رجل لديه زوجة وأربعة أطفال، مع أنها تعمل وراتبها يغنيها عن زواج كهذا، ولكن بلوغها الرابعة والعشرين جعل كل من يراها يخبرها أنها لن تتزوج بسبب مهنتها، وليلة عرسها كانت تبكي لأنها وافقت على الزواج من رجل ليس كفؤا لها، فقط كي لا تلوك السنة الناس سيرتها لأنها ممرضة!!

في حالة زواج القاصرات وعضل أو عنوسة الراشحات، فإن ثقافة المجتمع مساهمة بدور كبير في النظرة الدونية للمرأة فإذا كان من يُصنّفون على أنهم أكاديميون لا يجدون غضاضة في هذا الوضع الظالم، فإن المرأة يجب ألا تنتظر من أمثالهم النصر، وكي لا تبقى الفتاة رهينة المحبسين: إما الزواج كقاصرة أو العضل كراشدة، فإن دوراً حقيقياً يقع على المثقف المخلص والسياسي المستنير لرفع الظلم عن هذه الفئات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

يعتزمون رفع دعاوى على غرار المعلمين

موظفو السلم العام يطلقون حملة للمطالبة بحقوقهم الوظيفية

المصدر: جريدة اليوم السبت 23 يناير 2010
1&G=732155&I=13371 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

عبد الله العماري - الرياض

يعتزم عدد من موظفي وموظفات الدولة الخاضعين لنظام وزارة الخدمة المدنية رفع دعاوى قضائية ضد جهات حكومية للمطالبة بحقوقهم الوظيفية وتحسين المراتب والترقيات. وأطلق ناشطو الحملة موقعا يهدفون من خلاله إلى توحيد الجهود في اهداف الحملة التي تنوي التحرك لتطالب بحقوق « الموظف - الموظفة » وتتطلب تغيير أنظمة الخدمة المدنية القديمة. ويقول القائمون على الحملة إنهم يهدفون من اطلاق الحملة الى أهداف عديدة من أهمها تجميع الموظفين وإبداء آرائهم ومعاناتهم وكل من لديه استفسار في حياته الوظيفية سيجد الحل بمشيئة الله سواء من الإدارة أو الأعضاء، وليس هناك رسالة معينة الا أننا نطالب بحقوقنا وتحسين السلم الوظيفي، والمنتدى وسيلة لإيصال صوتنا للمسؤولين بإذن الله.

وبين الموقع ان وزارة الخدمة المدنية تحتاج إلى إعادة هيكلة انظمتها القديمة. ويطالب القائمون على الحملة بالسعي إلى نشرها في المنتديات الأخرى لمشاركة اكبر عدد من المتضررين. وان الحملة تشمل كل من تعين على مرتبة لا يستحقها، وكل موظف مازال على مرتبته التي تعين عليها وهو يستحق الترقية.

وأكدوا ان الحملة ستقوم برفع قضية وتعيين محام حين يتوفر العدد الكافي بمشيئة الله منوهين الى وجود تواصل مع المطالبين بحقوقهم.

القضاء ينصف الرشيدى من محافظ خيبر 14 ألفاً تعويضاً لمواطن سجن 14 يوماً

المصدر: جريدة عكاظ السبت 23 يناير 2010
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20100123328549/Con20100123>

خالد الجابري - المدينة المنورة

تسلم المواطن خنيفر الرشيدى أمس الأول شيكا بمبلغ 14 ألف ريال من محافظة الصلصلة التابعة لإمارة منطقة المدينة المنورة، تعويضاً عن سجنه تعسفاً من قبل محافظ خيبر لمدة 14 يوماً. ويأتي هذا الحكم تنفيذاً لحكم أصدرته المحكمة الإدارية في منطقة المدينة المنورة. وكان الرشيدى الذي يبلغ من العمر 100 عام تقدم إلى المحكمة الإدارية في منطقة المدينة المنورة بدعوى ضد محافظ خيبر، مطالبا بمبلغ مليون ريال كتعويض مالي مقابل سجنه التعسفي - على حد دعواه -، إثر نزاع على بئر أوقفه جد المواطن خنيفر الرشيدى، ونشرت «عكاظ» تفاصيل الدعوى في حينه. واعتبر المواطن خنيفر الحكم بتعويضه منصفاً، مشيراً إلى أن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد أمير منطقة المدينة المنورة أنصفه في وقت سابق، حين أصدر توجيهاته بإطلاق سراحه من السجن، استجابة لشكوى الرشيدى أثناء فترة محكوميته. من جهته وصف المحامي سلطان بن زاحم لـ«عكاظ» الحكم بأنه «دليل عملي جازم على أن المملكة تقرر مبادئ حقوق الإنسان وتحفظ كرامته، ضد أي مسؤول يستخدم سلطاته في فرض قرارات غير صائبة». وأوضح ابن زاحم أن قرار المحكمة الإدارية تضمن إثبات تنازل جد المدعي عن البئر كوقف للمسلمين، وأن الناظر عليها هو أحد ورثة موقفها، بحيث يتولى رعايتها وحمايتها.

معلمون يرفضون المصادقة على استثمارات تحسين المستوى

المصدر: جريدة الوطن السبت 01-1431- 8 هـ الموافق 01-2010-23 م العدد 3399 - السنة العاشرة
133440&id=3403http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

جدة: حسن السلمي

رفض عدد من المعلمين والمعلمات المصادقة على استثمارات صحة تحسين المستويات الجديدة التي طالبت الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بوزارة التربية والتعليم جميع المعلمين بتعبئتها. وجاء رفض المعلمين لإجراء وزارة التربية والتعليم لتخوفهم من أن يستخدمه دفاع الوزارة في قضيتهم التي ينظرها ديوان المظالم، وهي القضية التي يطالب المعلمون فيها بالدرجة المساوية لسنوات خدمتهم، ومن ثم تعويضهم ماديا عن السنوات التي عملوا فيها دون المستوى الوظيفي الذي يستحقونه. وفي تطور جديد، أكدت اللجنة الإعلامية للمعلمين والمعلمات في بيان لها أمس أنه نظرا لما ورد إليها من كثرة تساؤلات واستشارات المعلمين والمعلمات حول المصادقة على استمارة صحة تحسين المستويات، فإنها اطلعت على نماذج هذه الاستثمارات، وعرضتها على المستشار القانوني والمحامي أحمد المالكي، وأنه لا يوجد ما يدعو للشك حولها. وطالبت اللجنة المعلمين والمعلمات الذين يتخوفون من المصادقة على الاستمارة، ويزعمون تأثيرها على قضيتهم القائمة أن يكتبوا في خانة الملاحظات أنه لم يتم إعطاؤهم الدرجة المستحقة.

رفض عدد كبير من المعلمين والمعلمات المصادقة على استثمارات صحة تحسين المستويات الجديدة التي طالبت الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بوزارة التربية والتعليم جميع المعلمين بتعبئتها وفق المستوى الجديد الذي منحه لهم، ومن ثم المصادقة عليها.

ويأتي رفض المعلمين لإجراء وزارة التربية والتعليم بسبب تخوفهم من أن تستخدمه الوزارة ضد قضيتهم التي ينظرها ديوان المظالم، وهي القضية التي يطالب المعلمون فيها بالدرجة المساوية لسنوات خدمتهم، ومن ثم تعويضهم ماديا عن السنوات التي عملوا فيها دون المستوى الوظيفي الذي يستحقونه. وقال عدد من المعلمين والمعلمات تحتفظ "الوطن" بأسمائهم إن رفضهم المصادقة على صحة تحسين مستوياتهم لم يأت من باب الرفض التام للمصادقة على الاستمارة، ولكن جاء بسبب عزمهم على استشارة المحامي الموكل من قبلهم للمطالبة بحقوقهم، وذلك خوفا من أن تستخدم توقيعاتهم بصحة حصولهم على مستوياتهم المستحقة وحقوقهم ضد قضيتهم القائمة في ديوان المظالم بمنطقة مكة المكرمة. وحول أبرز النقاط التي تضمنتها استثمارات صحة تحسين المستويات التي طالبت الوزارة بتعبئتها من قبل المعلمين والمعلمات مؤخرا، أوضحوا أنها تتضمن اسم المعلم، والمستوى الجديد الذي تم نقله إليه مؤخرا ضمن برنامج تحسين المستويات، والمؤهل الذي يحمله المعلم، وتوقيعه على صحة البيانات. وأكدت اللجنة الإعلامية للمعلمين والمعلمات في بيان لها أمس أنه نظرا لما ورد إليها من كثرة تساؤلات واستشارات المعلمين والمعلمات حول المصادقة على استمارة صحة تحسين المستويات، فإنها اطلعت على نماذج هذه الاستثمارات، وعرضتها على المستشار القانوني والمحامي أحمد المالكي، وأنه لا يوجد ما يدعو للشك حولها. وأشارت إلى أنها جاءت لحصر المعلمين والمعلمات الذين يحملون المؤهلات التربوي وغير التربوي، والحاصلين على المستويين الخامس والرابع تمهيدا لقيام الوزارة بمعالجة بعض الأخطاء التي وضعت من خلالها بعضا من المعلمين والمعلمات على مستويات لا تتناسب ومؤهلاتهم التي يحملونها. وطالبت اللجنة المعلمين والمعلمات الذين يتخوفون من المصادقة على الاستمارة، ويزعمون تأثيرها على قضيتهم القائمة بديوان المظالم بأن يكتبوا في خانة الملاحظات أنه لم يتم إعطاؤهم الدرجة المستحقة، وفروقاتهم المادية بأثر رجعي.

من جانبه، أكد المستشار القانوني والمحامي أحمد المالكي لـ"الوطن" أنه لا علاقة بين استمارات صحة تحسين المستويات وقضية المعلمين والمعلمات القائمة بالمظالم، وأن القضية تقوم على المطالبة بالدرجة المساوية لسنوات الخدمة، والفروقات المادية للسنوات التي عمل خلالها المعلمون والمعلمات على مستويات متدنية. وأشار إلى أن القضية لم تعد تتضمن دعوى مطالبة الوزارة بالمستوى المستحق كونه تحقق لجميع المعلمين والمعلمات، وأن المصادقة على صحته مطلب ضروري من كل معلم ومعلمة.



غباشي : إعادة النظر في البرامج المقدمة للنزيلات

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 21 يناير 2010
217329http://www.al-madina.com/node/

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة
أكد رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عادل محمد نور غباشي أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها دار رعاية الفتيات بمكة المكرمة تجعل اللجنة تعيد النظر في البرامج الاجتماعية والنفسية المقدمة لنزيلات الدار وبحث الأسباب التي أدت إلى هذا التمرد ومناقشته من خلال ورش عمل ووضع الحلول التي تضمن بإذن الله عدم تكرار ما حدث، لافتاً أن هناك لقاءات ستعقد على خلفية الأحداث الأخيرة لمختصين في علم النفس والاجتماع لمعرفة الأسباب. وقال الغباشي في تصريح خاص لـ«المدينة»: ان عمل اللجنة مع دار رعاية الفتيات يحرص في مجال تقديم برامج توعوية وإرشادية لنزيلات الدار ، وهناك تنسيق بين اللجنة وجامعة أم القرى ممثلة في كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر ولدينا الكثير من البرامج التدريبية للقائمين على العمل في إدارات السجون والمشرفات ولنزلاء ونزيلات السجون بهدف تأهيلهن ومعالجة جوانب النقص وسد هذا الفراغ حتى يملك السجن أو السجينة عند انتهاء محكوميته إمكانية الدخول في معترك الحياة الكريمة ولديه فرصة عمل في السوق. وأضاف الغباشي لاشك أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها دار رعاية الفتيات بمكة المكرمة تجعلنا حريصين على بذل المزيد من الجهد مستقبلاً وتكثيف البرامج والمحاضرات وورش العمل وعقد لقاءات بين الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وبعض نزيلات الدار بغرض تلمس احتياجاتهن الاجتماعية ومحاولة مساعدتهن قدر المستطاع.

آل مبارك : رفض استلام الأسر لبناتهم جنائية شديدة

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 21 يناير 2010
217330http://www.al-madina.com/node/

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة

طالب فضيلة الشيخ الدكتور قيس بن محمد آل الشيخ مبارك عضو هيئة كبار العلماء أولياء أمور الفتيات اللاتي صدر بحقهن حكم شرعي وانتهت المحكومية في دار الرعاية بالمبادرة إلى استلام بناتهن وتقديم الرعاية الكاملة لهن حال انتهاء فترة محكوميتهن في دار الرعاية ، لافتاً أن رفض استلام البنات من دار الرعاية بسبب زلتها يُعدّ أشدّ جنائية ، لأنه قد يضطر العاصي للعودة للمعصية .

وقال لـ "المدينة" ناصحاً أولياء أمور الفتيات على خلفية الأحداث التي شهدتها دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة الجمعة الماضي، حين خلق الله الإنسان اقتضت حكمته تعالى ألا يكون معصوماً من الذنوب، وإلى هذا أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: (و الذي نفسي بيده لو لم تُذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بكم يُذنبون ويستغفرون فيغفر لهم) ولذا فإن من الجنائية أن يَقتط أحدٌ من رحمة الله، وأن يظنّ أن المذنب لا توبة له، وإن الجنائية تشتدُّ إذا أدت إلى نيبذ العاصي نيبذاً يضطرُّه إلى العودة لمعصيته، وهذا ما يقع من بعض الناس حين ينبذون امرأةً زلت قدمها، فوقع في معصية بتغريب من أحد الذناب، إن المروءة والدين يفرضان علينا أن نقف معها، ونعيناها على الخروج من محنتها، لا أن نكون سنداً للشيطان عليها، فإن من الظلم لها أن نسيء الظنَّ بها أو أن نغلق عليها باب الزواج أو نُحوّل دون دمجها بالمجتمع، فهذا من سوء الظن بالناس فكل ابن آدم خطاء، ومن سوء الظن برحمة الله التي وسعت كل شيء، ثم إن أولى الناس بقبولها وحفظها ورعايتها هم أهلها، فهذا من واجبهم، وأجرهم على ذلك عند الله كبير .

وأضاف على أولياء أمور البنات أن يعلموا أن ذنبيها ربّما أفضى إلى ندم وتوبة نصوح، فكان ذلك سبباً لرجوع حميد إلى الخير وإلى الصلة بالله، وهو معنى قول أحد الصالحين: وقضى عليك بالذنب فكان سبباً للوصول، فالمعصية تزول ويسقط إثمها إذا أورتت ندماً واستغفراً، فقد يعود حالها إلى أفضل مما كانت قبل المعصية، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، وقد روى سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم، مخبراً عن ذنب وقع منه تجاه امرأة، فقال سيدنا عمر رضي الله عنه: لقد سترك الله لو سترت على نفسك، ولم يعترض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما انصرف الرجل دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلا عليه هذه الآية: { وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرَافِعاً مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِبُنَ السَّيِّئَاتِ، ذَلِكَ ذِكْرِي لِلذَّاكِرِينَ } . فقال رجلٌ من القوم: يا نبي الله ! هذا له خاصّة ؟ فقال: بل للناس كافة، أسأل الله أن يعيدنا من الوسواس الخناس الذي يدعونا لسوء الظن بالله وبالناس وأن يستر علينا بستره الجميل.

مواطن يتشاجر مع أعضاء هيئة الأمر بعد استيقافه بصحبة امرأة بالمدينة

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 21 يناير 2010
217268http://www.al-madina.com/node/

تسبب استيقاف دورية لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمس في المدينة المنورة لمواطن في العقد الثالث من العمر أمام إحدى الأسواق التجارية بعد الاشتباه بالمرأة التي معه إلى شجار انتهى بتدخل الشرطة وإحالة المواطن إلى التحقيق. وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة المدينة المنورة العميد محسن بن صالح الرادادي أن الجهات الأمنية بشرطة منطقة المدينة المنورة تلقت بلاغا من قبل أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمركز قباء، يتضمن أنه أثناء الاشتباه بشخص أمام إحدى الأسواق التجارية بالمدينة المنورة واستيقافه، حدثت مشادة كلامية ومضاربة نتج عنها إصابات طفيفة بين الطرفين، تم على إثره استيقاف الشخص وإحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام حسب الاختصاص.

هيئة الرقابة تحقق مع مراقبتين في دار الفتيات بمكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 21 يناير 2010
217321http://www.al-madina.com/node/

علمت "المدينة" من مصادر لها الخاصة أن لجنة تابعة لهيئة الرقابة والتحقيق برئاسة جوهرة الميمان وعضوة أخرى بدأت التحقيق مع المراقبتين اللتين كانتا السبب في اندلاع شرارة أحداث الشغب في دار الفتيات بمكة الأسبوع الماضي. وتشير المصادر إلى أن اللجنة واجهت المراقبتين باتهام النزيلات لهن باستفزازهن في حين نفين ذلك.

يذكر أن هناك 25 مراقبة بدار الفتيات بمكة المكرمة تقريبا حالياً منهن ثلاث مراقبات قدمن خدماتهن لأكثر من 20 عاماً وبقية المراقبات ما بين العشرة والثمانية أعوام. وباشرت أول دفعة من المراقبات أعمال المراقبة بالدار في مطلع عام 1405 هـ وعدادهن 3 مراقبات و مؤهلاتهن التعليمية متدنية وهي المرحلة المتوسطة والثانوية.

وتقوم المراقبة بعدة مهام تعتبر محورية في أعمال الدار إذ أنها هي الشخصية الثانية دائماً لحركات وسكنات النزيلات. وتبدأ مهامها من استلام النزيلة الجديدة وتسليمها أدواتها وملابسها وإصالتها إلى العنبر والغرفة التي ستقيم فيها وتتواصل بعد ذلك المهام من حيث متابعة النزيلات في الأنشطة وإخراجهن للصلاة، إيقاظهن من النوم، متابعتهم في مواقع تواجدهن إلى غير ذلك من المهام. وعن مدى ارتباط كل مراقبة بالنزيلات وفترات دوامهن قال المصدر: إن كل مراقبة مسؤولة عن مجموعة من النزيلات ما بين عشر إلى خمس عشرة نزيلة بحسب العدد. ودوام المراقبة على مدار الأربع وعشرين ساعة حيث تم تقسيم مراقبات الدار إلى ثلاث فترات (شفتات) كل فترة ثماني ساعات وهناك فترة ساعة واحدة ما بين الفترتين يتم فيها التسليم والاستلام.

وعن سؤال المصدر ماذا تعني بالاستلام والاستلام قالت هي متابعة العنابر وغرف الحجز ومحاضر الاستلامات والسجل اليومي لمتابعة أحوال النزيلات وما يحدث في فترة كل مجموعة.

وعن ما إذا كان المراقبات كلهن من المؤهلات للتعامل مع النزيلات قالت هناك مراقبتان تقريبا مساهما الوظيفي مراقبة أما بقية المجموعة كلهن فيسمى وظائفهن مهنة أخرى مثل كاتبة وخياطة ومدربة مهارات!!.

ترحيل 6 نزيلات من دار الفتيات إلى الرياض والقصيم والمدينة

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 21 يناير 2010
217323http://www.al-madina.com/node/

رحلت وزارة الشؤون الاجتماعية صباح أمس 6 نزيلات من منسوبات مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة إلى كل من الرياض و القصيم والمدينة المنورة بواقع فتاتين لكل مدينة ليبلغ عدد الفتيات المرحلات منذ بدء أحداث الشغب في الدار إلى (19) نزيله. وعلمت "المدينة" ان من ضمن المرحلات خمس فتيات ممن انتهت فترة محكوميتهن واتهمن بإثارة حالات شغب وفوضى داخل المؤسسة الأسبوع الماضي.

من جهة أخرى كلفت الوزارة (16) أخصائية اجتماعية ومراقبة جديدة للعمل في مؤسسة رعاية الفتيات بمكة. واستعانت الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة بالأخصائيات العاملات في الدور الاجتماعية الأخرى مثل مركز التنمية وجمعية الأيتام والتأهيل واللاتي سبق لهن العمل في المؤسسة في فترات سابقة لالتحاق ببقية الأخصائيات في المؤسسة.

الشورى يناقش صرف إعانات مالية شهرية للعاطلين عن العمل.. الأحد المقبل

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 21 يناير 2010
<http://www.al-madina.com/node/madina217397>

يناقش مجلس الشورى خلال الجلسة العادية الحادية والسبعين من السنة الأولى للدورة الخامسة، التي يعقدها الأحد المقبل إلى المجلس تقريراً للجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض بشأن ملاءمة دراسة مقترح يهدف إلى تعديل نظام العمل بإضافة مادة جديدة نصها الآتي: "صرف إعانات مالية شهرية للسعوديين العاطلين عن العمل المسجلين لدى وزارة العمل لفترة محددة أو حتى يجدوا فرص العمل المناسبة على أن يحدد المقدار والضوابط في نظام أو لائحة تصدرها وزارة العمل"، عملاً بالمادة (23) من نظام مجلس الشورى، وتضمن تقرير اللجنة بشأن المقترح المقدم دراسة للوضع الحالي لسوق العمل في المملكة العربية السعودية، وأبرز مخاطر البطالة الاجتماعية والأمنية. والتقرير المقدم من لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع اتفاقية الخدمات الجوية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية أوزباكستان. ويناقش المجلس التقرير المقدم من لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع اتفاقيتي تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية السودان في مجال النقل البحري، وفي مجال نقل الركاب والبضائع على الطرق البرية، إضافة إلى تقرير مقدم من لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن مشروع اتفاقية تعاون علمي وتقني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا. ويدرس المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات، الذي أعيد للمجلس عملاً بالمادة (17) من نظام مجلس الشورى، وتقريراً للجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان بشأن تباين وجهات النظر حيال قضايا تهريب المخدرات والمسكرات التي تصدر فيها أحكام قضائية نهائية من المحاكم الشرعية ومدى نظامية نظرها مجدداً من قبل اللجان الجمركية، وتقرير اللجنة الخاصة بدراسة بشأن مقترح تعديل بعض مواد نظام التقاعد العسكري. وعلى صعيد أعمال الجلسة العادية الثانية والسبعين التي تعقد الاثنين المقبل، يستكمل المجلس مناقشة التوصيات الإضافية على تقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي 1427/1428 هـ، بعد أن صوتت في جلسته السابقة بالموافقة، بالأغلبية، على ما تضمنه تقرير اللجنة من توصيات. ويبحث المجلس عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته.

ابن محفوظ : السعودية إستراتيجية لإصلاح التشوه في سوق العمل المحلي

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 21 يناير 2010
<http://www.al-madina.com/node/madina217254>

أكد الدكتور عبدالله مرعي بن محفوظ عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة ورئيس مركز القانون والتحكيم بأننا اليوم بحاجة ماسة لاشتراك المنظمات المحلية والإقليمية والدولية لترسيخ أخلاقيات العمل في المجتمعات، مشيراً إلى أننا نعاني كسداً في القيم الأخلاقية للعمل نتيجة لعدد من العوامل أبرزها البحث عن العمالة ذوي الأجور المتدنية حتى أصبحت القيم الأخلاقية تخضع لمنطق العرض والطلب وحاجات السوق الكبيرة التي ساحت بها العولمة في كل أودية العالم وأصبحت المساومات المادية هي لغة التفاهم بين أصحاب التمويل وعابري البحار من الشركات المتعددة الجنسية وبين أفراد ومؤسسات الثقافة ومصانع الفكر.

جاء ذلك في اللقاء العلمي لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز والذي نظّمته صباح أمس وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي بعنوان «أخلاقيات العمل وحقوق العامل في نظام العمل السعودي» بهدف تشجيع ودعم البحث العلمي والنهوض بمستواه ، وحضره نخبة من الأساتذة والمحاضرين والطلاب .

وأوضح بأن «السعودية» هي إستراتيجية لإصلاح التشوه في سوق العمل السعودي، مشيراً إلى أن وزارة الداخلية ووزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية من خلال نظام (السعودية) وضعت نظاماً متوازناً يلبي حاجة القطاع الخاص ضمن حقوق المواطنة؛ وقال بن محفوظ : «إلا أن تدني أجور السعوديين في القطاع الخاص أدى وبشكل غير منطقي إلى إفشال خطط السعودية الرامية لتوطين الوظائف؛ واتجاه صاحب العمل إلى العمالة الرخيصة التي تتراوح رواتبهم بين 400 إلى 800 ريال؛ وهذه العمالة أيضاً قد تنجّه إلى طرق غير شرعية لتوفير أموال إضافية على رواتبهم الزهيدة».

وتناول د. بن محفوظ مصادر أخلاقيات العمل ومن أبرزها الدين حيث إن القرآن الكريم يتضمن أكثر من (100) آية تتحدث عن المهنة والعمل، الأمر الذي يدل على ضرورة ربط العمل بمبادئ الإسلام، وعدّ البيئة الاجتماعية كمصدر ثانٍ لأخلاقيات العمل لأن القيم المجتمعية تنعكس على الأفراد في ممارستهم لوظائفهم، وتصبح أخلاقيات العمل تتمازج مع بعضها البعض، في حين تأتي التشريعات النظامية في الخدمة المدنية ونظام العمل كمصدر ثالث كونها تتحكم في تسيير الإدارة في الوظيفة العامة والخاصة، وتشكل مصدراً مهماً من مصادر الأخلاق في العمل الوظيفي.

ورأى بن محفوظ أن سوق العمل تعاني من غياب أخلاقيات العمل لدى أصحاب العمل؛ فتجد بعض التجار ينتج للبضائع الرديئة ويقوم ببيعها على المستهلكين؛ وكذلك يستخرج رخص المحلات مثل المطاعم والأطعمة ليؤجرها على العمالة غير المهنية وينتج عنها العديد من الأضرار التي نقرأ ونسمع عنها مثل التسمم وخلافه؛ فهذه الأمور تندرج تحت مفهوم أخلاقيات العمل. وتناول المحاضر العوامل التي تؤثر على أخلاقيات العمل ومن أبرزها البيئة الاجتماعية، والبيئة الاقتصادية، والإجراءات والعقوبات في أنظمة الخدمة المدنية ونظام العمل، وتطرق إلى العلاقة الأخلاقية في بيئة العمل والتي تتمركز في أولى مراحلها بين العاملين والإدارة من خلال التزام صاحب العمل بالصدق والأمانة والعدل والوفاء والرحمة مع العاملين، وثانيها العلاقة الأخلاقية بين العاملين والتي تؤدي لتفجر طاقات العاملين لصالح العمل.

وتطرق د. بن محفوظ إلى وسائل ترسيخ أخلاقيات العمل ومن أبرزها تنمية الرقابة الذاتية، ووضع الأنظمة الدقيقة التي تمنع الاجتهادات الفردية الخاطئة، وتفعيل القدوة الحسنة، وتصحيح الفهم الديني والوطني للوظيفة، فضلاً عن أهمية التقويم المستمر للموظفين بهدف تحفيزهم على التطوير؛ وكذلك تطبيق النظام في محاسبة المسؤولين والموظفين وضرب بن محفوظ مثال قرار خادم الحرمين الشريفين في كارثة سيول جدة حين أصدر قرار ملكي لمحاسبة المقصرين؛ فهذا الذي أصدره الملك عبدالله بن عبدالعزيز أحيا فكرة المحاسبة الذاتية لدى المجتمع وزاد من وعيه اتجاه الأخطاء التي قد تحدث وتختلف وراءها العديد من المشاكل.

وتناول د. بن محفوظ حقوق العامل والموظف في نظام العمل من خلال نظام العمل السعودي الجديد والذي جاء مواكباً للاقتصاد السعودي ليحد من فكرة أن سوق العمل السعودي معلوم أو مشاع لمن شاء يأتي ويعمل .



فيما أكد البنك الدولي غياب 'الطفل العامل' عن السوق السعودي وزارة العمل تطلق مبادرة لزيادة أجور السعوديين بالقطاع الخاص

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس، 21 يناير 2010
<http://www.al-jazirah.com/html/ec119404>

الجزيرة) - خالد العيادة:

كشفت وزارة العمل عن مبادرة لرفع أجور السعوديين العاملين بالقطاع الخاص وقال نائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد الحميد ل«الجزيرة» إن الوزارة ستقوم بمبادرة مع القطاع الخاص لرفع أجور المواطنين السعوديين ليكون الحد الأدنى للراتب (1500) وأضاف: هناك دراسة موضوعية للأجور يتم إعدادها بالتعاون مع بعض الجهات. وأكد الحميد إن الوزارة تضع تعيين السعوديين بالقطاع الخاص على قمة أولوياتها حيث أنشأت مكتباً لاستلام طلبات التوظيف من الشركات والمؤسسات وكذلك من طالبي العمل.. مشيراً إلى أن هناك تنسيقاً كاملاً لإيجاد وظائف للمواطنين بالقطاع الخاص. وأهاب بالشباب التقدم بطلباتهم عبر هذا المكتب وفيما يتعلق بعمل الأطفال السعوديين أكد الحميد أن البنك الدولي صنف المملكة بين قائمة الدول التي ليس بها عمالة أطفال ولا تزال ظاهرة تشغيل الأطفال تثير قلق العديد من الناشطين الحقوقيين، نظراً لما تخلفه من آثار سلبية تنعكس على المجتمع بشكل عام وعلى الأطفال بشكل خاص بحسب هؤلاء الناشطين. إلا أن محاربة هذه الظاهرة تظل تحدياً حقيقياً أمام كل المجتمعات في ظل ازدياد نسبة الفقر وانعدام الوعي الحقيقي بآثارها السلبية. كما أنها تتعارض مع القيم الإنسانية والأخلاقية التي تقوم على أساسها أغلب المجتمعات الحضارية اليوم. فمزاولة الطفل للعمل في سن مبكرة تشكل تهديداً مباشراً لسلامته وصحته ورفاهيته وتقف حجرة عثرة أمام تلقيه التعليم المدرسي الذي يوفر له مستقبلاً أفضل. وتصيب آفة عمالة الأطفال واحداً من كل 6 أطفال بالعالم.

وتوجد معظم ضحاياها بالدول الفقيرة. وعلى الرغم من اختلاف أسباب الظاهرة إلا أن ظروف تشغيل الأطفال غالباً ما تكون متشابهة. ويُعزى الناشطون بالمنظمات الدولية سبب انتشار تشغيل الأطفال إلى جشع أرباب العمل والفقر المدقع الذي تعاني منه أسرهم. والمدعش أن ظاهرة تشغيل الأطفال لا تنحصر على الدول النامية، بل نجدها في المجتمعات المتقدمة مثل ألمانيا. كما يُعتبر النظام الاقتصادي المعلوم جزءاً من المشكلة، ولو بشكل غير مباشر، حيث أسهمت في تسريع حركة نقل رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة التي تعد خزائناً كبيراً لليد العاملة الرخيصة ما يزيد من تفاقم المشكلة.

ووفقاً لمنظمات وهيئات حماية الطفولة فإن غياب القوانين الرادعة والضرورية لمكافحة هذه الظاهرة يفتح الباب على مصرعها أمام استغلال الأطفال كأيدٍ عاملة رخيصة. كما ترى هذه المنظمات أنه في ظل غياب الوازع العقلائي والأخلاقي يُحرم الطفل من حقوقه التعليمية والصحية والترفيهية. وفي هذا الشأن تتراد الأصوات المنادية بتفعيل القوانين الكفيلة بحماية الأطفال من الاستغلال، إضافة إلى استحداث آليات تطبيق جديدة لدعم التشريعات القانونية ومن المعروف أن أغلب الدول العربية تعاني من تفاقم مشكل عمالة الأطفال.

جماعة خيرية: أوباما لم يحقق جيدا في مزاعم انتحار سعوديين ويمني في جوانتانامو

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس، 21 يناير 2010
http://www.aleqt.com/article_21/01/2010/html336988

لندن- رويترز:

قالت جماعة قانونية خيرية تتخذ من بريطانيا مقرا لها إن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لم تتأكد بشكل جيد من أدلة أشارت إلى أن انتحار اثنين من السعوديين ويمني أثناء احتجازهم في السجن الحربي الأمريكي في جوانتانامو عام 2006 كان عمليات «قتل».

وقال الجيش الأمريكي إن المحتجزين الثلاثة شنقوا أنفسهم باستخدام الملابس وأغطية الأسرة في زنازينهم ليل التاسع من حزيران (يونيو) عام 2006. وكان الثلاثة أول سجناء يموتون في القاعدة البحرية الأمريكية في خليج جوانتانامو في كوبا منذ أن بدأت واشنطن إرسال محتجز القاعدة وطالبان إلى هناك عام 2002. وطالبت جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان في ذلك الوقت بتحقيق مستقل في وفاة صالح أحمد السلمي (37 عاما) وهو يمني ووفاء مانع شامان العتيبي (30 عاما) وياسر طلال الزهراني (20 عاما) وهما سعوديان. وشككت أسر الثلاثة في إمكانية انتحارهم لأنهم مسلمون متدينون. وذكرت أمس الأول جماعة (ريبيريف) القانونية الخيرية التي تمثل 33 محتجزا في جوانتانامو أن المقال الذي نشر في 18 كانون الثاني (يناير) في مجلة «هاربر» استنادا إلى أقوال حراس سابقين في جوانتانامو يحوي أدلة على تعرض حقوق الثلاثة للانتهاك من قبل حراسهم قبل وفاتهم مباشرة.

وقالت ريبيريف «وزارة العدل في إدارة الرئيس أوباما رفضت أن تحقق بشكل كامل في الحادث» مشيرة إلى ما وصفته بأدلة في المقال الاستقصائي تشير إلى أن الإدارة أوقفت تحقيقا في عملية «قتل محتملة للثلاثة».

وأضافت «طبقا لأدلة من السارجنت جو هيكرمان في ذلك الوقت الذي كشف عن الأمر وكان يعمل في السابق في جوانتانامو تعرض على الأرجح السجناء الثلاثة الذين ماتوا إلى عملية استجواب شهدت انتهاكات بشكل خاص في طرف قصي من القاعدة طوال الساعات التي سبقت موتهم».

الفايز : ندرس مساواة المعلمات بالمعلمين في الدرجة والأثر الرجعي

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 21 يناير 2010
/madina217332http://www.al-madina.com/node/

كشفت نائبة وزير التربية والتعليم نورة الفايز لـ"المدينة": عن أن إدارتها تدرس حالياً مشكلات المعلمات على مستوى المملكة وتعمل على حلها ومن ضمنها المطالبة بالمساواة مع المعلمين بالدرجة والأثر الرجعي المترتب على عدم المساواة قبل صدور قرار اللجنة الوزارية وأيضا الذي يختص بسنوات التعيين على البند 105 حيث بقي عليه المعلمون سنتين كحد أقصى بينما بقيت عليه المعلمات ست سنوات ونصف السنة. جاء ذلك خلال رعايتها للبرنامج التوعوي بعنوان (الصحة النفسية وقت الأزمات والكوارث) الذي نظّمته إدارة الصحة المدرسية بإدارة التربية والتعليم للبنات بالرياض وبحضور سمو الأميرة الدكتورة البندري بنت عبدالله آل سعود مساعد مدير عام التربية والتعليم للشؤون المدرسية للبنات بالرياض وذلك في قاعة مدارس المملكة بالرياض أمس. وحضر اللقاء أكثر من 300 بين إداريات ومعلمات ومرشدات طالبات والذي هدف إلى توعية المجتمع المدرسي بشكل خاص والمجتمع عموماً بهذه الموضوعات الهامة. وأضافت خلال كلمتها إن للخبرات الحياتية أثرها في تشكيل حياة الفرد وصياغة معتقداته وتكوين اتجاهاته وقد نستطيع التحكم في كثير من هذه المتغيرات التي هي من صنع الإنسان ولكن هناك متغيرات من آيات الله مثل الكوارث يصعب علينا تغييرها ولكننا استطعنا التكيف معها والتقليل من الخسائر المادية لها ونفادينا الآثار النفسية والاجتماعية عن طريق إتباع أساليب وقائية ملائمة، ووزارة التربية والتعليم جزء من المجتمع خاصة أنه يخدم فئة الطلاب في المراحل العمرية المختلفة المعرضة للكثير من التغيرات والاضطرابات التي تؤثر على شخصية الإنسان ومستقبله لذلك تحتم علينا منسوبي الوزارة العمل على دعم الطلاب وتحسينهم وتقويتهم لمواجهة كل طارئ وجديد وفهم الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة ووضع الحلول المناسبة. من جهته قال مساعد مدير عام إدارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية الدكتور عبداللطيف العوين كلمة عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة أن الطالبة هي أساس ومحور العملية التعليمية وهي صانعة مستقبل الأمة فأوجب على إدارة الصحة المدرسية بوزارة التربية والتعليم وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى زيادة الوعي للطالبة والاهتمام بصحتها النفسية والجسدية لتستطيع مواجهة الكوارث والأزمات .

حجار : الشورى رفع رؤيته لخادم الحرمين لحل مشاكل البطالة والمياه والكهرباء والإسكان

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 21 يناير 2010
217282http://www.al-madina.com/node/

قال نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر بن محمد حجار إن المجلس رفع رؤيته لخادم الحرمين الشريفين لحل مشاكل البطالة والمياه والكهرباء والإسكان والفقر ، مشيراً إلى أن المجلس يعمل على دراسة القضايا الوطنية الملحة ويسعى الى تحسين الأداء لمختلف الجهات الحكومية وإحداث نقلة نوعية في المجال التنظيمي عبر سن بعض الأنظمة أو تعديل القائم منها وفق الصلاحيات الممنوحة له . واكد في حوار لـ «المدينة» ان المجلس يدرس حالياً الطلب من المستشارات بحضور مناقشات اللجان بصفة مستمرة والاستماع إلى مداخلات الأعضاء في اللجان وإبداء رأيهم عبر الدوائر الصوتية ، بعكس ما هو معمول به حالياً حيث ترسل إليهم نتائج الاجتماعات لعرض وجهة نظرهم في مقارهن المسجلة لدى المجلس . و اضاف ان «الشورى» يطالب دائماً الجهات المعنية التي تتعاس عن تنفيذ القرارات الصادرة من « الشورى» بتفسير ذلك بعد تسجيل كافة الملاحظات . و اوضح ان المجلس لا يتبع سياسة حجر الآراء بل يؤكد على استقلالية التصويت لكل عضو . وفيما يلي نص الحوار :

* هل تعتقدون أن مجلس الشورى أسهم إلى حد ما في نشر ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع و ما هي الآلية التي اتبعتها لتحقيق ذلك في حال نجاحه؟

** في تقديري أن المجلس ساهم بشكل كبير في نشر ثقافة الحوار في المجتمع فالذي يتابع جلسات المجلس التي تبث في التلفزيون أو تنشر في الصحف يتابع ذلك . كما ان أعضاء المجلس لهم حضور كبير في فعاليات الحوار الوطني كأعضاء في المجلس ، وكأفراد في المجتمع يتمتعون بالتجربة والخبرة في العمل العام ومجالات التخصص المختلفة.

آليات التواصل

* يرى بعض الكتاب أن مجلس الشورى مازال يفتقد إلى آليات التواصل مع أفراد المجتمع وقضاياهم .. ما ردمكم على ذلك؟

** أعتقد أن ذلك الرأي السائد لدى البعض هو نتاج نقص المعلومة عما يدور داخل المجلس وهذا الأمر يمكن أن يكون مبرراً لدى المواطن العادي ولكنه يصعب تفسيره لدى بعض الكتاب والصحفيين . وبكل وضوح نلمس من بعض الكتابات والآراء عدم إلمام دور المجلس وطبيعة عمله وهذا ربما يعزى لحدائثة تجربة العمل الشورى بمنظور برلماني حديث ، ولقصور منا في المجلس في إيصال رسالة المجلس أيضاً . لقد عمل المجلس على طرح رؤيته لمعالجة عدد من القضايا ذات الأهمية الوطنية منذ انطلاقة الحديث والتي من أبرزها: البطالة، الإرهاب، الفقر، ارتفاع الأسعار و غلاء المعيشة، انخفاض سوق الأسهم السعودي ولعل ما يكتب عن المجلس حسب ما ورد في السؤال يرجع كذلك لما يعده المواطن على المجلس من آمال بمعزل عن اختصاصات المجلس وصلاحياته ، ونحن نسعى إلى تحقيق ذلك حسب نظام المجلس ووفق صلاحياته واختصاصاته والتي نسعى أيضاً إلى توسيعها . ومن المهم الإشارة إلى أن المجلس يتواصل مع المجتمع من خلال العرائض التي تصل من المواطنين ، وهناك لجنة متخصصة للتعامل مع هذه العرائض ، وأيضاً من خلال موقع المجلس الإلكتروني.

المستجدات والظروف

* يناقش مجلس الشورى تقارير لجهات حكومية مضى عليها سنتان إلى ثلاث سنوات .. ما سبب ذلك ، وهل يؤثر ذلك على أداء تلك الجهات ؟

** المجلس يناقش الموضوعات المحالة إليه بتوجيه من خادم الحرمين ، ويقدم مرئياته بشأنها واللجنة المتخصصة تدرس التقارير دون معزل عن المستجدات والظروف المتغيرة، ولا تقف عند المعلومات الواردة في التقرير ، وأحياناً يتم ربط دراسة أكثر من تقرير سنوي لجهة حكومية واحدة إذا وردت تقاريرها إلى المجلس في فترة متقاربة، أو تأخر تقرير لدى

إحدى اللجان لأي سبب وورد تقرير لاحق له فيدرس التقريران معاً عادة ما يحرص المجلس على لفت انتباه الجهات مقدمة التقارير بأهمية تقديمها في توقيتها .

* كيف ترون تفاعل المواطن مع حضور جلسات المجلس العامة .. وهل هناك آلية محددة لذلك ؟
** الحقيقة أن طلبات الحضور من المواطنين ومن طلبة الجامعات والمدارس في ازدياد ونسعد بها كثيراً ، وتقريباً معظم شرائح المجتمع قد حضروا ، واستمعوا للمناقشات ، والحوارات التي تدور تحت قبة المجلس ، أما عن الآلية المتبعة لدخول المواطنين للمجلس هي فقط لا تتعدى التنسيق مع الإدارة العامة للعلاقات والإعلام بالمجلس .
* مجلس الشورى اخرج من جعبته الكثير من القرارات إلا أنه أحياناً ما يعيد التأكيد عليها لعدم تطبيقها ، ما سبب عدم تنفيذ هذه التوصيات ، وماهي أساليب المجلس في متابعة تطبيق قراراته ؟
** أحب أن أؤكد ان هناك تعاوناً وثيقاً بين أجهزة الدولة وسلطاتها المتعددة، وأن قرارات المجلس تحظى باهتمام الأجهزة الحكومية المعنية كلٌ فيما يخصه ، وكما هو غير خاف فإن قرارات المجلس المتضمنة لوجهة نظره ومرئياته ومقترحاته ترفع لمقام خادم الحرمين الشريفين بصفته مرجعاً لجميع السلطات في الدولة ، ليتخذ ما يراه المقام الكريم محققاً للمصلحة العامة . وقد يرى المقام الكريم إحالة بعض القرارات لمجلس الوزراء للنظر فيها بحكم اختصاصه في السلطة التنفيذية ومشاركة مجلس الشورى في السلطة التنظيمية (التشريعية) فإذا توافقت رؤية المجلسين صدرت القرارات بعد موافقة الملك عليها ، وإذا تباينت وجهات النظر بين المجلسين يُعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبيدي ما يراه بشأنه ، ومن ثم يرفعه للملك لاتخاذ ما يراه ، وذلك وفقاً لنص المادة السابعة عشرة من نظام المجلس . والمجلس عادة يُحاط بما يتم اتخاذه على قراراته السابقة كما يتابع تنفيذ ما تم إقراره من المقام الكريم (حيال قرارات المجلس السابقة) مع مندوبي الجهات الحكومية عند مناقشة لجان المجلس المتخصصة لهم للتقارير السنوية التي تحال دورياً للمجلس ، إلا أن هناك بعض الموضوعات التي قد يرى المجلس أهمية إعادة التأكيد على ما سبق أن قرره بشأنها ، وذلك لعدة اعتبارات تتعلق بطبيعة الموضوع ودرجة أهميته وتأثيره على المواطنين أو البناء التنظيمي للأجهزة الحكومية ، وإذا كان هناك أي تقاعس أو تقصير غير مبرر من الأجهزة التنفيذية في العمل بما يتم الموافقة عليه وإقراره من قرارات المجلس، يتم تسجيل ذلك ومطالبة الجهات المعنية بتفسير ذلك . مستشارات المجلس

* ما طبيعة عمل مستشارات المجلس ، وهل سيتم توسيع صلاحياتهن خصوصاً بعد زيادة أعدادهن ؟
** الحقيقة أن دور المستشارات لا يقتصر على تقديم الدراسات والآراء عن قضايا المرأة فحسب وإنما يشمل كل قضايا المجتمع التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها إلى جانب دراسة القضايا المتنوعة الأخرى الواردة إلى المجلس للتوصل إلى قرارات بشأنها. ومهام المستشارات تتركز في تقديم الرأي عند طلبه من لجنة أو عضو ، أو تقديم الرأي فيما يعرض على المجلس دون طلب ذلك منها، أو تقديم الرأي بناء على ما تلمسه المستشارات من أمور تهم الوطن والمواطن، وذلك إضافة إلى المشاركة في مناقشات اللجان المتخصصة عبر الدائرة التلفزيونية حول ما تناوله تلك اللجان من مواضيع، والمشاركة في حضور الاجتماعات والندوات في الاتحادات الدولية والإقليمية التي يحمل المجلس عضويتها ولهن دور متميز في تلك المشاركات ، وأعتقد أن هذه الصلاحيات تتناسب مع المهام والمسؤوليات المناطة بالمستشارات .
* هل سيقوم مجلس الشورى بمناقشة بعض المواضيع الهامة مثل مناقشة الميزانية العامة للدولة؟

** المجلس تمكن من إصدار العديد من القرارات المهمة واقتراح العديد من الأنظمة مما أهله للقيام بدور فاعل ومؤثر في معالجة بعض القضايا الحيوية في مجتمعنا ، وأيضاً مراقبة أداء الجهات الحكومية سعياً للرفع من كفاءة العمل وتحسين الأداء . أما موضوع مناقشة الميزانية العامة للدولة فلا شك أن المجلس سيتناوله حين يمنح تلك الصلاحية ويوليها عنايته مثلما يولي سائر الموضوعات المحالة إليه العناية والاهتمام ، وحالياً مجلس الشورى يتناول بعض جوانب الميزانية من خلال عدة قنوات من أهمها مناقشته الخطط الخمسية وتقارير أداء الجهات والمؤسسات الحكومية وغيرها، ونحن نقدر لولاة الأمر دعمهم للمجلس والسعي إلى تعزيز دوره الرقابي بما يمكنه من النهوض بمسؤولياته تجاه الوطن وبنائه، والمجلس وأعضاؤه يتطلعون إلى مزيد من الصلاحيات الإضافية التي ستعينه على المزيد من العطاء في إطار ما أنيط به من واجبات ومهام.

* يلاحظ أحياناً أثناء إدارة الجلسات العامة للمجلس قيام رئيس المجلس او نائبه بانتقاء المداخلات في الجلسة دون اعتبار لترتيب تقديم طلبات المداخلات من الأعضاء .. ما تعليق معاليكم على ذلك ؟

** بداية أود أن أوضح أن ما يحكم وينظم إدارة وسير جلسات المجلس هو نظام المجلس ولوائحه الداخلية وقواعد عمل المجلس ، ولهذا فإن طلبات المداخلات من جانب الأعضاء يتم التعامل معها حسب الأولوية، إلا انه في أحيان قليلة ربما يعمد رئيس الجلسة سواء رئيس المجلس ، أو نائبه ، أو المساعد إلى الطلب من أحد الأعضاء المتخصصين في الموضوع محل النقاش تقديم رأيه للمجلس قبل الأعضاء الآخرين وذلك عندما لا تتاح له الفرصة لتقديم مداخلته ، فأحياناً المصلحة

تقتضي أن تعطى الأولوية للمتخصصين فهم الأقدر على توضيح الموضوع بأبعاده المختلفة بما يسهم في الحفاظ على وقت الجلسة وإنجاز الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

منع دخول الإعلام

* ما هي دواعي منع دخول وسائل الإعلام لمناقشات الشأن العام التي تسبق الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال المعتاد ، مع أن أغلب ما يدور فيه هو صدى لصوت المجتمع ؟

** المجلس كما هو معلوم للمتابع وللمختلف وسائل الإعلام من أكثر الجهات شفافية ، وشراكة مع وسائل الإعلام ، ولهذا أتاح المجلس لمندوبي وسائل الإعلام حضور جلساته العامة وتغطية أعماله وقراراته وجداول مناقشاته، إلا انه لا يخفى عليك أن هناك بعض القضايا السيادية والحيوية التي تتعلق بأمن الوطن أو مصالحه العامة أو مصالح مواطنيه قد تتطلب أن تكون الجلسات غير علنية للوصول إلى رؤيا مشتركة تتفق ومصالحة الوطن بعيدا عن الإعلام وتأثيراته . ولا أرى أن هناك ما يمنع من إبقاء جزء من مناقشاته مغلقة لمدة 30 دقيقة في بداية الجلسة ، للوصول إلى أداء أمثل للمجلس بما ينعكس على الوطن ومصالحه خاصة وانه متاح للإخوة الإعلاميين الأعضاء حضور كامل مداوات الجلسة التي تمتد لعدة ساعات.

* يرى الكثير أن مجلس الشورى لم يحقق النجاح المطلوب في القضايا الملحة كتقليص البطالة ، وتقوية دعائم البنية التحتية للوطن كالمياه والكهرباء ، والإسكان ومكافحة الفقر ؟

** مجلس الشورى كأبي مؤسسة برلمانية مماثلة يقوم على مناقشة العديد من الموضوعات والتشريعات المختلفة المجالات والتي قد تهم كل المواطنين ، أو لا تهم إلا شريحة معينة منهم. فالمجلس كمؤسسة تشريعية – رقابية يدرس القرارات بعناية وتلك القرارات تبدأ من اللجان المتخصصة ومن ثم المجلس ، وأحيانا تشكل لجان خاصة لدراسة الموضوع كما أن التنوع الفكري والعلمي للأعضاء والمساحة الكافية لإبداء الرأي والمنهج الموضوعي في الحوار كلها عوامل قوة للقرارات التي يتم التوصل إليها .

ودعني أوضح كمثال على ما قام به المجلس من جهد في معالجة وضع سوق المال حيث إن ملف تقلبات سوق الأسهم طرح لأول مرة في بداية العام 1427 هـ حيث طالب 21 عضواً من أعضاء المجلس بضرورة تدخل المجلس في ظل التراجع الذي عايشته سوق الأسهم في ذلك الوقت وفي جلسة المجلس الثانية والسبعين المنعقدة يوم الأحد 12 / 2 / 1427 هـ ناقش المجلس هذا الموضوع وقرر تكليف لجنة الشؤون المالية في مجلس الشورى بدراسته وتقديم تقرير شامل لأسباب انهيار السوق ، ووسائل العلاج وتفادي ذلك مستقبلاً وبناء عليه تم تكليف فريق عمل من عدد من أعضاء اللجنة المتخصصين لإعداد تقرير متكامل ، تمت مناقشته وتبنيه من قبل المجلس في صورة العديد من التوصيات التي رفعت لمقام خادم الحرمين الشريفين . كما أن المجلس بادر قبل عدة أشهر بدراسة ملف الأزمة المالية العالمية وكيفية تحجيم أثارها السلبية على اقتصاد المملكة عبر عدة توصيات تم رفعها للمقام الكريم . والمجلس بشكل عام عمل جاهداً على دراسة القضايا الوطنية الملحة وسعى الى تحسين الأداء لمختلف الجهات الحكومية كما عمل على إحداث نقلة نوعية في المجال التنظيمي عبر سن بعض الأنظمة أو تعديل القائم منها وذلك وفق صلاحياته الممنوحة له حسب نظامه . وهذه الموضوعات التي ضربت بها مثلاً في سؤالك إضافة لقضايا مهمة أخرى تهم الوطن والمواطن قدم المجلس فيها العديد من الأفكار والرؤى وتم رفعها لمقام خادم الحرمين الشريفين .

صرخة 35 فتاة: ارحمونا من الحشرات والضرب في دار الرعاية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس، 21 يناير 2010
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100121328121/htm20100121328121

أحالت مديرية الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة 12 نزيلات من دار رعاية الفتيات في العاصمة المقدسة، ووزعتهن على دور اجتماعية في منطقتي تبوك والقصيم ومحافظتي جدة والطائف، وذلك على خلفية أحداث الشغب التي شهدتها دار رعاية مكة المكرمة الجمعة الماضية.

وعلمت «عكاظ» من مصادر في الدار أن معظم قضايا الفتيات المنقولات غابت تماما عن أسرهن، فيما باشرت اللجنة، التي وجه بتشكيلها وزير الشؤون الاجتماعية والمكونة البارحة الأولى، أعمالها في استجواب الأخصائيين المتهمين بتحريض النزيلات على إثارة شغب نزيلات الدار.

وأطلعت اللجنة صباح أمس على ملفات نزيلات الدار، خاصة اللاتي انتهت محكومياتهن ورفضت أسرهن استلامهن، في الوقت الذي منعت فيه اللجنة جميع أخصائيات ومرافقات الدار مغادرته بعد نهاية دوام أمس، وذلك للتحقيق معهن بخصوص الملابس التي شهدتها الدار قبل الحادثة وبعدها. من جهتها، أظهرت مصادر «عكاظ» في لجان التحقيق انزعاجها من لجوء وزارة الشؤون الاجتماعية إلى توزيع عدد من النزيلات على عدد من الدور المنتشرة في مناطق المملكة، وتحديدًا في هذا الوقت، مفترضين أن مثل هذا الإجراء كان يجب أن يتخذ بعد إعلان نتائج التحقيق وبعدها، إذ لهم الخيار في نقلهن أين ما شاءوا.

وأوضحت المصادر نفسها أن التبرير الوحيد للوزارة في نقل وتحويل هذا العدد، وفي هذا الوقت تحديدًا، دليل على وجود تراكمات من الأعمال العشوائية التي تشهدها الدار، نتيجة تأخر البت في ملفات النزيلات اللواتي انتهت محكومياتهن منذ أكثر من عام.

إلى ذلك، حصلت «عكاظ» على نسخة من الشكوى الجماعية المقدمة من 35 نزيلات متضررة في دار رعاية الفتيات، كتبتها اثنتان منهن في 12 صفحة وموقعة بأسمائهن جميعًا، وصادقت عليها المشرفة الدينية في الدار، وتسلمتها لجان التحقيق أمس، استكمالًا لمهامها في كشف الأسباب التي أدت إلى حادثة الشغب الجمعة الماضي.

وتضمنت الشكوى الجماعية معاناة نزيلات الدار من أساليب انتهجتها إدارة الدار بحقهن؛ تمثلت في تفتيشهن بعنف في كل مرة تنتهي فيها زيارة أسرة النزيلات، بالإضافة إلى تعريض الفتيات للإهانة والظلم، بحجة أنها أنظمة الوزارة وأن موظفات الإدارة مجرد مأمورات بتطبيقها - كما جاء في شكوى النزيلات -.

وأظهرت الشكوى معاناة فتيات الدار من منع الإدارة لهن لقاء لجان التفتيش الدورية التي تشهدها الدار باستمرار، «عندما تأتي اللجان الخاصة بالسجون تجمعنا إدارة الدار بسرعة شديدة في المصلى، وتضع معنا مراقبة تجعل كرسيها خلف الباب لمنعنا من الخروج، وتخبرنا بأننا في المصلى لوجود صيانة في الدار».

وتتهم النزيلات في شكواهن المراقبة (ح. ك) ومديرة الدار بتعريضهن إلى شتى أنواع التعذيب، مشيرات في شكواهن إلى أنها (المديرة) تضرب الفتيات بمساطر خشبية تنكسر على أيدي الفتيات، مؤكدات أن أغلبهن يعانين من عنف أسري وأنهن أتين إلى الدار ليُجدين عنفا ومعاملة أقسى.

وأكدت فتيات الدار في شكواهن أن المديرة «اجتمعت بنا في 18 من شهر محرم الماضي وهددتنا بالعقاب والضرب إذا خالفنا أوامرنا، وأحضرت معنا أوراقا قرأت منها بنودا وأنظمة صارمة، مشيرة إلى أنها أنظمة وزارية».

وقالت النزيلات الـ 35 للجان التحقيق: إن المراقبات يعيرننا بقضايانا، وحين تصاب إحدانا بمرض يمنع نقلها إلى المستشفى، كما أن الصراخ والحشرات تطفو على الطعام، ويجبرننا على نقل مخلفات الدار بأيدينا، بالإضافة إلى حرماننا من فرحة عيدي الأضحى والفطر، باتهامنا بسرقة المفاتيح، كما نجبر على غسل الدار كل صباح.

وخلصت النزيلات في شكواهن إلى أن ما يحدث في الدار ينافي الإنسانية ونطالب بالرحمة، متهمات سبع مراقبات بممارسة كل أنواع أساليب التعذيب المخالفة لكل الأنظمة والتعليمات

العثيمين مخاطبا 150 ألف مطلقة ومعنفة ومهجورة: السماء لا تمطر ذهبا

المصدر: جريدة الوطن الجمعه 1431-01-07 هـ الموافق 2010-01-22 م العدد 3400 - السنة العاشرة
0&groupID=133345&id=3402http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

جدة: سامية العيسى

كشف وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين عن حاجة المجتمع إلى نقلة نوعية للقضاء على الفقر والعوز، مشيراً في كلمة ألقاها بحفل افتتاح مركز "الأيدي السعودية" للتدريب بجدة أمس إلى توفر إحصائية تؤكد وجود 150 ألف امرأة مطلقة ومعنفة ومهجورة محتاجات إلى دعم من المجتمع والجمعيات الخيرية ويلزم ذلك دعمهن بتوفير برامج التأهيل والمساندة، موضحاً أن هناك الكثير من العقبات التي تواجه التدريب المهني والحرفي في المملكة. وقال الوزير: إن السماء لا تمطر ذهبا وعلى الإنسان المجتهد أن يكسب من عرق جبينه، ودعا كافة الجمعيات الخيرية إلى إتاحة فرص للتدريب المهني للمطلقات والأرامل والمعنفات والمهجورات. ويعد مركز "الأيدي السعودية" أول مركز تدريب حرفي غير ربحي على مستوى المملكة وثاني مركز تدريب لجمعية الأيدي الحرفية الخيرية بمنطقة مكة المكرمة.

وبعد الافتتاح عقدت دورة تدريبية بمشاركة الوزير، وبدأ الحفل الخطابي، ثم شاهد الجميع فيلماً تعريفياً عن الجمعية، وألقى رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور أحمد بن حسين هاشم كلمة أكد فيها أن عمل جمعية "حرفية" يختلف عن مثيلاتها من الجمعيات الأخرى، حيث تعمل على مبدأ "التدريب المنتهي بمشروع، بإحياء الحرف المتعددة التي تناسب متطلبات السوق، بهدف المساهمة الفعلية في حل مشكلة البطالة والفقر في المجتمع، وتدريب المواطنين والمواطنات على الحرف اليدوية المختلفة. وأشار إلى أن هناك اتفاقيات ستكون مع غرفة جدة والتي بدورها ستساهم في ترشيح عدد من المتدربين والمتدربات للتدريب في "حرفية" مع تحملها تكاليف تدريبهم والمساهمة في توفير منشآت صغيرة للمتدربين والمتدربات بعد إتمامهم للبرنامج التدريبي من خلال برنامج المنشآت الصغيرة لدى الغرفة، والثانية مع الصندوق الخيري الوطني والذي سيقوم بالدعم المادي لبرامج التدريب بما يتفق مع آليات عمله وإيجاد منافذ بيع للفئات المستهدفة، والثالثة مع شركة كنان للتطوير العقاري والتي ستؤكد أسبقيتها في المسؤولية الاجتماعية بإيجاد منافذ بيع للفئات المستهدفة لـ "حرفية" داخل مراكزها التجارية المنتشرة في محافظة جدة، والرابعة سيتم توقيعها مع البنك الأهلي التجاري. ثم افتتح الوزير العثيمين الموقع الإلكتروني لـ "حرفية" تلاه عرض لمشاريعها. واختتم الحفل بتوقيع الاتفاقيات بحضور الوزير.

إجراءات أمريكية على القادمين من السعودية تحدد مواعيد دخول دورات المياه وعدم التغطية بالبطانيات الخارجية السعودية: الاتصالات مع واشنطن قائمة لعدم

المساس بكرامة السعوديين

المصدر: جريدة الوطن الجمعه 01-1431- 7 هـ الموافق 01-2010-22 م العدد 3400 - السنة العاشرة
0&groupID=133309&id=3402http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

الرياض: عمر الزبيدي

أبلغت السلطات الأمريكية هيئة الطيران المدني السعودية والخطوط السعودية بسلسلة من الإجراءات التي يتحتم على المسافرين على متن طائرات قادمة إلى الولايات المتحدة الانصياع لها. ويأتي ذلك في إطار إجراءات التفتيش التي يخضع لها ركاب أكثر من 14 دولة.

وتمنع هذه الإجراءات التي اطلعت عليها "الوطن"، المسافرين من دخول دورات المياه قبل ساعة من وصول الرحلة، ومنع الركاب قبل ساعة أيضاً من تغطية أجزاء من جسداهم بالبطانيات، وتمنع الطيار من إبلاغ الركاب عن معالم المدن الأمريكية أو تحديد موقع الطائرة ولو بهدف تحديد القبلة، ومراقبة أي راكب يذهب إلى دورة المياه خلال فترة الإقلاع أكثر من مرة، ومنع دخول السوائل بشكل مطلق إلى الطائرة، والتفتيش اليدوي الاحترازي قبل صعود الركاب إلى الطائرة وبشكل فعلي لا يترك مناطق خارج حدود نطاق التفتيش بما في ذلك مؤخرة الركاب والمناطق الحساسة إذا ما طلب رجال الأمن ذلك بشكل عشوائي ومن خلال الاشتباه بشكل الركاب للتأكد من عدم حملهم لعبوات ملاصقة للجسم، كما يتضمن التفتيش استخدام أجهزة إشعاعية تظهر جسد المسافرين عارياً، وغيرها من الممنوعات.

أبلغت إدارة أمن المواصلات الأمريكية هيئة الطيران المدني السعودية و"الخطوط السعودية" التي تعتبر الجهة العربية الوحيدة التي تقوم برحلات مباشرة مع أمريكا عن قائمة إجراءات أمنية يتوجب اتباعها من قبل أي ناقل للمسافرين إلى الولايات المتحدة.

ووزعت إدارة أمن المواصلات الأمريكية قائمة الإجراءات على الدول الـ 14 التي صنفها الولايات المتحدة رابعة للإرهاب أو متورطة بنشاطات إرهابية أو أنها تعاني من الإرهاب.

واطلعت "الوطن" على الإجراءات التي تضمنت: منع المسافرين من دخول دورات المياه قبل ساعة من وصول الرحلة، ومنع الركاب قبل ساعة أيضاً من تغطية أجزاء من جسداهم بالبطانيات التي تسحب آنذاك من قبل فرق المضيفين الجويين، ومنع الطيار من إبلاغ الركاب عن معالم المدن الأمريكية أو تحديد موقع الطائرة ولو بهدف تحديد القبلة، وإغلاق عمل الخرائط الإلكترونية الموجودة في الطائرة حتى لا يستطيع الركاب تحديد مواقعهم، ومراقبة أي راكب يذهب إلى دورة المياه خلال فترة الإقلاع أكثر من مرة في فترة زمنية قصيرة، ومنع دخول السوائل بشكل مطلق إلى الطائرة، والتفتيش اليدوي الاحترازي قبل ركوب الركاب إلى الطائرة وبشكل فعلي لا يترك مناطق خارج حدود نطاق التفتيش بما في ذلك مؤخرة الركاب والمناطق الحساسة إذا ما طلب رجال الأمن ذلك بشكل عشوائي ومن خلال الاشتباه بشكل الركاب للتأكد من عدم حملهم لعبوات ملاصقة للجسم، وإضافة مراقبين أمنيين إلى صالات الطيران لمراقبة تحركات الركاب، ومراقبة المناطق الخفية في المطار خاصة دورات المياه من خلال مراقبين أمنيين، كما يتضمن التفتيش استخدام أجهزة إشعاعية تظهر الجسد عارياً للمسافر، كما يمنع من خلال هذه الإجراءات الجديدة حمل الأمتعة إلى داخل الطائرة باستثناء قطعة

صغيرة واحدة، وإذا هبطت الطائرة في أي محطة مؤقتة لا يسمح بفتح غرفة الأمتعة المختومة من محطة الانطلاق الأصلية، ويعد تفتيش الطائرة والركاب في المحطة المؤقتة، كما لا يسمح لهم بالغياب عن رقابة عناصر أمن الطائرات، وأن تكون الطائرات ذات أبواب غير قابلة للفتح إلا من داخل غرفة الربان، وأن تشمل الطائرات على كاميرات مراقبة صغيرة لحماية غرفة ربان الطائرة، وألا يتغذى الركاب تحت الأغطية بشكل يعيق مراقبتهم. من جانبه أكد رئيس الدائرة الإعلامية في وزارة الخارجية السعودية أن الاتصالات بين الخارجية السعودية والحكومة الأمريكية لا تزال قائمة لمتابعة خلفيات القرار الأمريكي وأن الحكومة السعودية تعتبر ما يمس كرامة المواطن السعودي في أي مكان هو مساس بكرامتها، وتعمل لضمان حرية تحركهم وعدم المساس أيضاً بخصوصيتهم، وأنها تتابع بحرص شديد تطورات هذا الملف.



ضيق السكن أحد الأسباب الرئيسية للعنف الأسري .. واللفظي الأكثر شيوعاً

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 22 يناير 2010
217611 http://www.al-madina.com/node/

عبدالله الزهراني - الدمام
كشفت نتائج دراسة ميدانية عن أن كبر عدد أفراد الأسرة والسكن الضيق من العوامل الأساسية للعنف الأسري. وبينت الدراسة التي قام بها مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، أن 39.5% من جملة أفراد عينة الدراسة يسكنون في الشقق، وأشارت إلى ارتفاع نسبة من يقيمون في شقق وفيلات حيث يشكلون ما نسبته 69% من أفراد العينة وهي نسبة مرتفعة تعني أن هؤلاء الأفراد ربما ينتمون إلى ما يمكن أن يُطلق عليه الطبقة الوسطى ذات الدخل المتوسطة والمرتفعة قليلاً والتي تعد أحد سمات المجتمع السعودي. الدراسة حملت عنوان (العنف الأسري بين المواجهة والتستر) وتصدر قريباً ضمن سلسلة البحوث والدراسات عن مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، وهو مركز غير ربحي يقدم حلولاً عملية لتنمية المجتمع من خلال بحوث منهجية متعددة الجوانب تتميز بتأصيل شرعي. وقد تناولت الدراسة العنف الأسري في المجتمع السعودي بهدف معرفة أنماطه الشائعة، ودرجة انتشار كل نمط، وأسباب العنف، وما ينجم عنه من آثار سلبية، وطرح بعض الحلول التي قد تخفف من وطأته، وغطت معظم مناطق المملكة بحيث تألف المبحوثون من عدة فئات لكل منها خصائص متميزة لخدمة أهداف الدراسة منها 1900 مفردة من المترددين والمترددات على مراكز الرعاية الصحية الأولية تم جمع البيانات منهم عن طريق الاستبيان، و 50 مفردة من الخبراء والخبيرات عن طريق المقابلة، و 90 مفردة من ضحايا العنف من الجنسين من مختلف الفئات العمرية ليصبح مجموع مفردات الدراسة 2040 مفردة. وأوضحت نتائج الدراسة أن معظم أنماط العنف الأسري الشائعة والمعروفة كالعنف اللفظي والبدني والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي والجنسي والحرمان والإهمال تنتشر في المجتمع السعودي، إلا أن بعض تلك الأنماط تعد أكثر شيوعاً مقارنة بالمجتمعات الأخرى. ولوحظ بهذا الصدد أن العنف اللفظي يأتي في المركز الأول كأحد أنواع العنف الأسري، ثم العنف الاقتصادي، وفي المركز الثالث العنف النفسي يليه العنف الاجتماعي ويأتي في المركز الخامس الإهمال والحرمان. أما العنف البدني (الجسمي) فإنه يأتي في المركز السادس يليه العنف الجنسي ثم العنف الصحي في المركز الثامن والأخير. وقدمت الدراسة صوراً ونماذج لكل نوع من أنواع العنف السابقة. وبينت الدراسة أن أكثر الأفراد ممارسة للعنف الأسري كانوا الأزواج وأنهم يمارسون العنف ضد زوجاتهم، وذلك من واقع بيانات الدراسة مع وجود آخرين يمارسون العنف كالزوجات ضد الأزواج والأبناء ضد آبائهم وأمهاتهم. أسباب العنف الأسري

وفي ما يتعلق بأسباب العنف الأسري فقد بينت الدراسة أنها عوامل دينية، واجتماعية، واقتصادية، ونفسية ووجدانية وأخيراً عوامل جنسية، وأن هذه العوامل تتباين أهميتها وترتيبها حسب مناطق المملكة وعلى أساس ريفي وحضري فالعامل الاجتماعي كأحد أسباب العنف الأسري يكون شديد الحضور في المجتمعات الحضرية مقارنة بالمجتمعات الريفية، مع التذكير بأن العامل الاقتصادي يعد قاسماً مشتركاً في جميع المناطق.

أما الآثار السلبية للعنف الأسري فقد كانت متباينة لعل أهمها : طلب الزوجة الطلاق، والتسبب في أمراض نفسية، وتأخر الطلاب دراسياً، وتعاطي المخدرات، والانحراف الأخلاقي والسلوكي، وتمرد الأبناء على والديهم، وتغيب الزوج عن المنزل، وحدوث عاهات وإعاقات دائمة وأحياناً القتل بدافع الانتقام. وقد كان هناك شبه اتفاق بين الباحثين في مختلف المناطق حول ترتيب الآثار السابقة. وأشارت نتائج الدراسة بشكل عام إلى انتشار العنف الأسري في المجتمع السعودي، وخاصة العنف اللفظي والعنف الاقتصادي، وأن الإجراءات القائمة للتعامل معه لا تزال قاصرة ما يعني ضرورة بذل مزيد من الجهد للتخفيف من حدة المشكلة والتعامل معها بكل شفافية.

ثلاث قضايا رئيسية

وخرجت الدراسة بجملة من التوصيات توجه إلى عدة قطاعات حكومية منها وزارة العدل، والداخلية، والشؤون الاجتماعية، والتعليم العالي، والتربية والتعليم، والإعلام. بهدف معالجة ثلاث قضايا رئيسية تتمثل في وقاية المجتمع والجماعات والأسرة والأفراد من ظاهرة العنف المتفاحم بوضوح، وتحديد أساليب التعامل معه، ومعالجة آثاره بعد حدوثه.

والدة فاطمة "ضحية اللعان" ترفض الاسم الوهمي لابنتها

المصدر: جريدة الوطن الاحد 1431-01-09 هـ الموافق 2010-01-24 م العدد 3401 - السنة العاشرة
133616&id=3404http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

نجران: صالح آل صوان

رفضت "أم فاطمة" ضحية اللعان منح ابنتها اسماً وهمياً بغية تسهيل إجراءاتها الرسمية إلى حين حسم أمرها، وذلك بعد أن حرّمها والدها "المفترض" من الانتساب إليه عقب أن قاد والدتها إلى المحكمة في "قضية اللعان" التي شهدتها محكمة ظهران الجنوب عام 1420 وانتهت إلى التفريق بين الزوجين.

وقالت الأم، رداً على اقتراح عدد من إخوة فاطمة بمنح الأخيرة اسماً وهمياً لإصدار هوية وطنية لها مما يمكنها من مواصلة دراستها، إن الاقتراح سيقوض كل مساعيها في إثبات أبوة زوجها السابق لابنته.

وأضافت: ليست فاطمة فحسب، بل إن حقي الذي أطالب به يتمثل في إثبات كافة أبنائي من زوجي السابق لوالدهم، حفاظاً على كرامتي واسترداداً لحقوقهم المعنوية.

وفيما لا تزال الطفلة في الحادية عشرة من عمرها خارج مقاعد الدراسة رسمياً بسبب عدم وجود اسم كامل لها، خاصة مع رفض الأب إجراء تحليل حمض نووي من المفترض أن يحسم القضية، تواصل "أم فاطمة" متابعة دعاها القضائية مكررة طلبها بتنفيذ حد الرجم عليها إن أثبت التحليل عدم انتساب الطفلة إلى والدها المفترض، أو إلحاقها بوالدها إن ثبت العكس.

رفضت "أم فاطمة" ضحية اللعان منح ابنتها اسماً وهمياً بغية تسهيل إجراءاتها الرسمية إلى حين حسم أمرها، وذلك بعد أن حرّمها والدها "المفترض" من الانتساب إليه عقب أن قاد والدتها إلى المحكمة في "قضية اللعان" التي شهدتها محكمة ظهران الجنوب عام 1420 وانتهت إلى التفريق بين الزوجين. وقالت الأم، رداً على اقتراح عدد من إخوة فاطمة بمنح الأخيرة اسماً وهمياً لإصدار هوية وطنية لها مما يمكنها من مواصلة دراستها، إن الاقتراح سيقوض كل مساعيها في إثبات أبوة زوجها السابق لابنته.

وأضافت: ليست فاطمة فحسب، بل إن حقي الذي أطالب به يتمثل في إثبات كافة أبنائي من زوجي السابق لوالدهم، حفاظاً على كرامتي واسترداداً لحقوقهم المعنوية.

وفيما لا تزال الطفلة في الحادية عشرة من عمرها خارج مقاعد الدراسة رسمياً بسبب عدم وجود اسم كامل لها، خاصة مع رفض الأب إجراء تحليل حمض نووي من المفترض أن يحسم القضية، تواصل "أم فاطمة" متابعة دعاها القضائية مكررة طلبها بتنفيذ حد الرجم عليها إن أثبت التحليل عدم انتساب الطفلة إلى والدها المفترض، أو إلحاقها بوالدها إن ثبت العكس.

وجاءت مساعي عدد من إخوة فاطمة في الحصول على اسم مؤقت لشقيقتهم في محاولة للحاق بما تبقى من العام الدراسي، إذ باتت المدارس ترفض تسجيل فاطمة التي لا تزال باسم واحد فحسب، في حين يعد حصولها على اسم فاتحة لحصولها على دعم من الضمان الاجتماعي يعين أسرته على تحمل مصاريفها.

من جانبه، قال عوض، الأخ الأكبر لفاطمة، إن مديرة المدرسة الثالثة للبنات في محافظة ظهران الجنوب أكدت أنها لن تمكن فاطمة من الالتحاق بالصف الخامس للعام الدراسي القادم إذا لم تحضر ما يثبت هويتها، مشيراً إلى أن فاطمة "تدرس حالياً مستمعة في الصف الرابع الابتدائي، حيث باتت أكبر طالبة مستمعة في المملكة".

معلمو الابتدائية يرفضون ملاحظة الثانويات ويصفون قرار التعليم بالمتعجل

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 يناير 2010
218204http://www.al-madina.com/node/

أثار التعميم الصادر من مكتب تعليم غرب الطائف بإلزام معلمى «الابتدائية» بالملاحظة في المدارس الثانوية والليلية خلال فترة اختبارات نهاية الفصل الدراسي الأول لهذا العام سخط العديد من معلمي الصفوف الأولية، وقال معلمون إن هذا الإجراء تم اتخاذه لإراحة معلمي المدارس الثانوية خصوصا وأن طلاب المرحلة الابتدائية سيبقون داخل مدارسهم خلال فترة الاختبارات حيث يتم إعداد برامج تقوية للضعفاء الذين لم يتقنوا مهارات الحد الأدنى في المواد وبالتالي فإن تكليفهم بالملاحظة داخل المدارس ينسف جميع جهودهم وبرامجهم التي يعدونها خلال أسبوعي الاختبارات. ووصف عدد من معلمي المرحلة الابتدائية هذه التكاليفات بغير المنطقية خاصة وأن أعمالهم بمدارسهم لم تنته والطلاب متواجدون بالمدارس خلال فترة الاختبارات.

وكانت إدارة تعليم الطائف قد أصدرت - مطلع الأسبوع المنصرم - تعميما وجه لجميع المدارس الابتدائية التابعة لمكتب الإشراف بأن يتم تكليفهم بالملاحظة في المدارس الثانوية والليلية خلال فترة الاختبارات حيث تم توزيع جميع المدارس الابتدائية على المدارس الثانوية والليلية وأن يقوم مدير المدرسة بالتنسيق مع المعلمين بتكليفهم بذلك بجدول يتم توزيعه على جميع معلمي الابتدائية وبواقع يومين لكل معلم وشدت التعميم على مديري المدارس بمنع المعلمين الذين يتم تكليفهم من التوقيع في مدارسهم.

من جهته قال مدير الإدارة العامة للاعلام التربوي بوزارة التربية والتعليم الدكتور فهد الطياش «للمدينة» إن الوضع مختلف بالنسبة للمرحلة الابتدائية حيث أن الطلاب سيكونون موجودين بمدارسهم أيام فترة الاختبارات والأعمال قائمة من برامج وما إلى ذلك خاصة للطلاب الضعفاء، ونحن نتوقع ألا يكون هناك تكاليفات كبيرة. وقال الطياش إن ما حدث لا يعدو كونه اجتهادات لسد العجز في بعض المدارس.

الشورى يناقش شمول مستحقي الضمان والمعاقين بالتأمين الصحي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 يناير 2010
218204http://www.al-madina.com/node/

يناقش مجلس الشورى شمول التأمين الصحي التعاوني للفئات المستحقة للضمان الاجتماعي وذوي الظروف الخاصة غداً الاثنين ضمن تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 1428/1429 هـ. وبينت اللجنة سبب طرحها للتوصية في رأيها بأن جهود وزارة الشؤون الاجتماعية مع وزارة المالية وجهات العرض والتنفيذ بشأن تطبيق برنامج التأمين الصحي لمستفيدي الضمان الصحي، بحاجة إلى المضي قدماً في هذا التوجه، ورأت اللجنة ضرورة شمول مستحقي الضمان الاجتماعي لهذا النوع من التأمين الصحي. ويبن التقرير أن عدد المستفيدين من الرعاية المؤسسية لعام التقرير في ازدياد حيث بلغ 20879 من الذكور مقارنة مع العام الماضي للتقرير 17371، أما الإناث فسجل انخفاضاً بلغ عددهم 5310 مقارنة بالعام الماضي 5484، وفي دور الحضانه بلغ عددهم 1284 حضانه والمسجلين فيها من الذكور وصل الى 243 ومن الإناث 296، وفي دور التربية الاجتماعية بلغ عددهم 692 من الذكور، و 301 من الإناث، أما دور التوجيهية فبلغ عدد الذكور فيها 180 ودور الملاحظة الاجتماعية وصل عدد النزلاء فيها الى 15042 نزياً. أما عن مؤسسات رعاية الفتيات فبلغت أعدادهن 1741، و 110 من الذكور في مؤسسات رعاية الأطفال المشلولين وينقصهم الإناث بأربعة حيث بلغ عددهم 106، أما دور الرعاية الاجتماعية فبلغ عدد الذكور فيها 419 و 268 للإناث، و 166 من الذكور في مراكز التأهيل المهني و 89 للإناث. أما مراكز التأهيل الشامل فبلغ عدد الذكور فيهم الى 4027 و 2509 للإناث و 1284 للحضانه، أما مراكز الرعاية النهارية الحكومية والأهلية فوصل مجموع الجنسين الى 4078.

النائب الثاني يرفع ندوة مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات

المصدر: جريدة الحياة الأحد 24 يناير 2010
100953 <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/>

يرعى النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز، «الندوة الإقليمية الأولى في مجال مكافحة المخدرات وتبادل المعلومات»، التي تنظمها المديرية العامة لمكافحة المخدرات في العاصمة الرياض خلال الفترة من 27 إلى 29 أيار (مايو) المقبل.

ويشارك في الندوة دول عربية وإسلامية ومنظمات دولية وخبراء دوليون ومختصون في مجال مكافحة المخدرات من دول العالم.

وأوضح المدير العام لمكافحة المخدرات المشرف العام على الندوة اللواء عثمان بن ناصر المحرج، أن إقامة الندوة برعاية الأمير هو تأكيد على حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي العهد، والنائب الثاني، ونائب وزير الداخلية ومساعدته للشؤون الأمنية على حماية أبناء هذا الوطن من أضرار المخدرات ومخاطرها على الفرد والأمة، وتعزيز جهود مكافحتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية كافة، في إطار سعي المملكة إلى تعميق التعاون المشترك بين دول العالم في سبيل حماية النشء، وتبادل الخبرات في مجال التخطيط الاستراتيجي للتعامل الدولي مع هذه الآفة الخطرة ومواجهة أساليب تهريبها وترويجها، وإساءة استعمالها وتفعيل الاتفاقات الثنائية والدولية في هذا الخصوص.

وأفاد أن هذه الندوة ستكون تحت مظلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كجهة إشرافية دولية وذلك لتفعيل الاتفاقات الدولية والثنائية في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتبادل الخبرات وإبراز دور المملكة في هذا المجال.

ولفت إلى أن الندوة ستستمر ثلاثة أيام يتخللها عقد ورش عمل مكثفة، وسيطرح خلالها العديد من أوراق العمل تختص بمكافحة المخدرات، وآخر المستجدات الدولية في المجالات الأمنية والوقائية والعلاجية والتأهيلية، بما يخدم العمل المشترك في مواجهة جريمة المخدرات ومرتكبيها.

انفجار زائدة يضع تخصصي الطائف على طاولة تحقيق الوزارة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 يناير 2010
/madina218018http://www.al-madina.com/node/

تحقق وزارة الصحة في تعرض مواطنة لإهمال طبي نتج عنه انفجار الزائدة الدودية بمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي وتعود تفاصيل الحادثة حسبا جاء في شكوى الزوج (والتي حصلت المدينة على نسخة منها) ان زوجتي تعرضت لآلام شديدة ببطنها فذهبت بها لمستوصف شرق الحوية والذي احالني بدوره الى مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي ، ووفقا لتشخيص الطبيبة الاولى بأن هذه الآلام عبارة عن تلاحق في الأمعاء قامت بصرف بعض الادوية وخرجنا من المستشفى ، وازاف والحسرة بادية في حديثه في اليوم التالي زادت الآلام وذهبت للمستشفى والذي قرر اجراء عملية لاستئصال الزائدة "ولكن الاهمال وتركها قرابة الـ4 ساعات دون تدخل جراحي تسبب في انفجار الزائدة " وبعدها ادخلت زوجتي غرفة العمليات واجريت لها العملية ، ولكن بعد ذلك زادت الامور سوءا لدرجة انها اصببت بالتهاب بالقولون العصبي ، ورغم كل هذا الاهمال لم اجد من يستمع لي من مسؤولي المستشفى بتاتا ، وناشد الزوج مسؤولي الصحة بإعطائه كامل حقوقه بسبب ما تعرضت له زوجته من اضرار صحية لايعلم بها سوى الخالق . من جانبه قال مصدر بوزارة الصحة إن شكوى المواطن قيد المتابعة والتحقيق مبينا انه سيتم النظر فيها والبت بعد ذلك في حيثياتها.

نزلاء أمل جدة يشكون سوء معاملة الأطباء وأغلب العلاج بـ البنادول

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 يناير 2010
218173http://www.al-madina.com/node/

بسام بادويلان – جدة

اشتكى عدد من النزلاء والمراجعين لمستشفى الأمل بجدة من تعامل بعض الأطباء الوافدين والفنيين معهم بأسلوب غير لائق، ومنعهم من زيارة ذويهم، كما اشتكوا من عدم زيارة الأطباء لمرضاهم إلا نادرا، لافتين إلى أن معظم الأدوية عبارة عن مسكنات كـ " البنادول"، مع غياب أي برامج علاجية أو ترفيهية. وقال ز. خ أحد نزلاء المستشفى - فضل عدم ذكر اسمه كاملا - : " إن معاملة بعض الأطباء الوافدين للمرضى وكذلك المدير المناوب غير لائقة، ولا توجد رقابة ولا كاميرات، والأطباء مقلون في زيارة المرضى، والبرامج العلاجية سيئة، وإذا طلبنا العلاج نادوا رجال الأمن وأعطونا "حبة فيفادول" وذات الشكوى تتكرر على لسان نزيل آخر (و. ز) حيث يقول : " تم تنويمي بالمستشفى لمدة أسبوعين بسبب إدمان "حبوب الكبتاجون وتعبت من معاملة بعض الأطباء، فهم يمنعونني من زيارة الأهل، ولا يقدمون علاجا مناسباً، ووضعوني في غرفة معزولة، فكان دخولي إلى المستشفى في شهر ذو القعدة الماضي بعد تحويل مقر عملي من محافظة الطائف إلى محافظة جدة، ولم تتحسن حالتي الصحية، بالإضافة إلى قلة برامج الترفيه التي لا تقدم سوى من قناتين هما : " القناة الأولى، والمجد"، بدلا من تقديم برامج وثائقية، بالإضافة إلى التعامل غير اللائق من قبل الأطباء والمرضين، وكل ذلك يؤثر سلبا على علاج المريض، كما أن الدخول للمستشفى بالواسطة، وهنا يختلف الحال عن مستشفى الطائف الذي يقدم خدمات علاجية جيدة وتعاملا راقيا مع المرضى". وأبدى (س. م) أحد المرجعين استياءه من تعامل بعض منسوبي المستشفى وذلك من خلال تجربته الخاصة، حيث أهملوه وضيّعوا ملفه الطبي، وقال : "جاءت إحالتي من مرجع عملي بمدينة أبها إلى مستشفى الأمل بجدة لتشخيص حالتي والتنويم والعلاج إن استدعى الأمر، ومنذ ثلاثة شهور وأنا أراجع وأخذ مواعيد، وأفادوني بأنه سيتم استخراج النتيجة النهائية بعد 6 تحاليل لإفادة مرجع عملي بالأمر، كما أنني لاحظت رفض استقبال عدد من المواطنين المدمنين الذين يرغبون في العلاج بحجة عدم وجود أسرة كافية. وأعتذر المشرف العام على برنامج مستشفى الأمل بجدة للمرة الرابعة عن الرد على استفسارات "المدينة"، غير أنه إكتفى هذه المرة بكلمة واحدة "لا تعليق"، بينما كان في السابق يجيب بأنه ممنوع من التصريحات من مديرية الشؤون الصحية بجدة.

إمارة مكة توقف ترحيل النزليات.. والحناكي: الترحيل لمن انتهت محكوميتهن

المصدر: جريدة اليوم الاحد 24 يناير 2010
218278http://www.al-madina.com/node/

علمت «المدينة» انه صدرت توجيهات إمارة منطقة مكة المكرمة بإيقاف ترحيل النزليات من مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة لحين استكمال كافة إجراءات التحقيق في الحادثة التي شهدتها المؤسسة قبل عشرة أيام. من جهة أخرى قال مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور علي بن سليمان الحناكي انه جرى ترحيل عشر نزليات من منسوبي مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة ممن انتهت فترة محكوميتهن إلى عدة مناطق بالمملكة، مشيراً إلى ان هذا الترحيل يأتي ضمن جهود الوزارة لتسليمهم إلى ذويهم و استكمال مراحل تأهيلهم بعد انقضاء المحكومية. وأضاف: ان هذا الإجراء قد يساعد الأسرة على استلام ابنتها نظرا لرفض كثير من أولياء الأمور استلام بناتهم من المؤسسة بمكة المكرمة.

ومن جهة ثانية أوصت اللجنة الخماسية المكلفة بالتحقيق بتشكيل لجنة نسائية مستقلة وخاصة في الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة تكون مكلفة بمتابعة الإشراف على الجانحات في الدور و المؤسسات الاجتماعية و متابعة أوضاعهن و حل مشكلات النزليات أولا بأول إضافة إلى القيام بالجولات الميدانية.

إلى ذلك استقبلت المؤسسة أمس ثلاث نزليات جديدات في قضايا مختلفة، وجرى إيداعهن المؤسسة بعد إجراء دراسة حالة من قبل الأخصائيات.

توقيع أول عقد لمقاواة التربية بدعوى "التمييز" بين المعلمين والمعلمات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 01-1431- 9 هـ الموافق 2010-01-24 م العدد 3401 - السنة العاشرة
133580&id=3404http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

جدة: حسن السلمي
وقعت ممثلة حملة المعلمات ضد التمييز بينهن وبين زملائهن المعلمين منى العبد العزيز أمس "كطرف أول"، ومكتب المحامي والمستشار القانوني عدنان بن سليمان العمري "كطرف ثان" أول عقد لرفع دعوى "التمييز" قضائيا ضد وزارة التربية. وتضمن عقد الدعوى تفويض الطرف الأول الذي يمثل المعلمات للطرف الثاني بكامل الصلاحيات المتعلقة بالتراجع ضد وزارة التربية وفق اللوائح النظامية والقانونية المعمول بها في نظام المرافعات القضائية في المحاكم السعودية. يأتي ذلك استعدادا لبدء التراجع في القضية أمام ديوان المظالم بالرياض اعتبارا من الأسبوع المقبل. وقالت المتحدثة الرسمية باسم حملة المعلمات للمطالبة بالمساواة مع المعلمين في الحقوق الوظيفية منى العبد العزيز إنها مثلت زميلاتها المعلمات منظمات الحملة في توقيع عقد التراجع القضائي أمس ضمن دعوى "طلب المساواة بالمعلمين" في احتساب سنوات البند 105 التي بقيت فيها لسبع سنوات خلافاً للمعلمين الذين بقوا عليها لسنتين فقط، والمطالبة بتعديل أوضاعهن من ناحية الدرجة الوظيفية والراتب المساوي لرواتب المعلمين، وما يترتب على ذلك من أثر رجعي عن السنوات الماضية.

وأوضحت أن القضية التي سترفع بديوان مظالم منطقة الرياض تتعلق بدعوى دفعات المعلمات اللاتي تم تعيينهن ابتداء من عام 1415، وحتى عام 1425 بسبب ظهور فوارق جلية بين رواتبهن ورواتب نظرائهن المعلمين حتى بعد دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات مع وزارة المعارف آنذاك في العام 2002. وأكدت أن هذه الفوارق تتضمن انقاص 5 سنوات من خدمة هؤلاء المعلمات رغم تعيينهن على وظائف رسمية، إضافة إلى 7 سنوات أخرى منتقصة تم تعيينهن فيها على البند 105، وأن معلمات دفعة 1418 على سبيل المثال ينتقص من خدماتهن 4 سنوات عملن خلالها على هذا البند، ولم تحتسب لهن كخدمة، وأنه حتى بعد تثبيتهن على وظائف رسمية عام 1422 لم تتم مساواتهن بنظرائهن معلمي الدفعة 1422، وبهذا انتقصت منهن 4 درجات وظيفية أخرى بدون وجه حق، وتم إعطاؤهن الدرجة الرابعة بدلا من إعطائهن الدرجة " 7 أو 8" التي تعتبر على الأقل موازية لدرجات نظرائهن المعلمين حاليا.

وقالت "إن الحقيقة لن يستطيع أحد أن يحجبها، وبالرغم من المحاولات المتكررة من بعض المسؤولين لثنيها حتى لا نأخذ حقوقنا، إلا أن القريب العاجل سيظهر شمسنا، وتظهر معها حقوقنا بإذن الله". من جانبها، أشارت منظمة الحملة غيداء الأحمد إلى أن أحقيتهن في طلب المساواة لا يمكن حجبها بغربال على حد تعبيرها. وقالت: "نحن نستند في مطالبتنا على قرارات نظامية تعدت اللوائح الداخلية لوزارة الخدمة المدنية التي تؤكد على وجوب المساواة بين الجنسين التي تقرها القوانين، وتمنع التمييز العنصري بينهما".

من جانبها، أكد محامي المعلمات، والمفوض بالتراجع نيابة عن الحملة عدنان العمري أن ملف القضية على وشك الانتهاء، وأنه يستعد لاستكمال بعض الإجراءات القانونية التي تتطلبها خطوات التراجع القضائي، وأن بدء التراجع في القضية أمام ديوان المظالم بالرياض سيبدأ اعتبارا من الأسبوع المقبل.

عبدالوهاب بن مجتل: تقارير بعض الجهات الحكومية لمجلس الشورى عديمة الفائدة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 يناير 2010
/madina218018http://www.al-madina.com/node/

قال عبد الوهاب بن مجتل عضو مجلس الشورى إن بعض التقارير الحكومية التي تستنزف وقت اعضاء المجلس في دراستها حالياً عديمة الفائدة وذلك لرجوعها عدة سنوات للوراء مطالباً بالمزيد من الصلاحيات للمجلس حتى لا يتحمل اخطاء الآخرين . وطالب في حوار خاص لـ «المدينة» بتشكيل لجنة لمراقبة جميع المشاريع الحكومية والحد من المبالغت في تكلفة المشاريع مؤكداً أن ذلك يلتهم ميزانية الدولة ويؤثر على حقوق الاجيال المقبلة . وانتقد وزارة العمل لتجاهلها السعودية في عشرات المجالات والتركيز على قطاع المقاولات فقط . واصفاً في الوقت ذاته دعم صندوق الموارد البشرية للسعودية بأنه «جعجة مزعجة» . وطالب بإلغاء الصندوق والاستفادة من خدمات الموظفين المعطلة فيه . وأشار الى عدم تنفيذ مشاريع بمليارات الريالات لاسباب لا يستوعبها العقل . منوها بإعلان خادم الحرمين الشريفين الحرب على الفساد مؤخراً . وقال ليس من المنطق إعلان اسم سارق خروفيين والتشهير به وإخفاء اسماء سارقي الملايين . وقال إن مجلس الشورى لا يعاني من ضعف في القدرات والصلاحيات لكن لوائحه تحتاج الى تعديل وتحديث . مشيراً إلى أن الموافقة على زيارة اعضاء المجلس لاهياء جدة المنكوبة بكارثة السيول لم تصدر حتى الآن . وأشار أيضاً إلى أن المجلس يستضيف المسؤولين ولا يستدعيهم ويستمتع ولا يحقق .. فإلى تفاصيل الحوار :

تقارير عديمة الجدوى

* أكدتم في مداخلة تحت قبة «الشورى» أن المجلس إذا لم يعمل بفعالية أكثر فإن كثيراً من أوجه القصور والفساد في المجتمع ستستمر.. أين تكمن عدم الفاعلية برأيك؟

- مداخلتني في إحدى جلسات المجلس الأخيرة لم تكن اتهاماً أو تجريحاً بعدم فعالية المجلس أو انتقاصاً من الدور الذي يقوم به، بل دعوة واضحة وصريحة إلى المزيد من الصلاحيات التي تمكنه من معالجة العديد من القضايا بشكل تشريعي ورقابي أكبر، وخاصة القضايا الإصلاحية التي تمس سمعة وتنمية «الوطن»، إضافة إلى تعزيز دور المجلس وفقاً لما ينشده ويتطلع إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - وبما يضمن تحقيق الهدف المنشود، وحتى لا يتحمل المجلس مسؤولية بعض التجاوزات والأخطاء التي قد تحدث في الجهات الحكومية خاصة أن بعض المواطنين يجهلون طبيعة عمل الأعضاء، ودائماً ما يحملون مجلس الشورى كل تجاوز وكأنه السبب في كل شيء، في حين أن ما أعنيه أنه من غير المنطقي أن يظل المجلس يخصص وقتاً كبيراً لدراسة تقارير من العام 1422هـ، فيما نحن الآن في العام 1431هـ، إلى جانب أن بعض التقارير التي ترد للمجلس عديمة الفائدة، وليس لها من اسمها نصيب، إذا ما علمنا أنها تقارير سنوية، ومع ذلك لا تصل إلى المجلس إلا بعد مرور بضع سنين، وهنا مكمن الخلل الذي أطالب بمعالجته وأن تحسم مناقشة ورصد ملاحظات تقارير الجهات في نفس السنة، ومساءلة الجهة التي تتأخر في الالتزام بذلك، أو التي لم ترسل تقاريرها أصلاً، أضف إلى ما سبق أن معظم قرارات المجلس وتوصياته يتأخر تنفيذها من قبل بعض الوزارات والمصالح الحكومية، وهناك توصيات لا يتم تنفيذها ولا يعلم المجلس عن مصيرها، ولو تم تنفيذها سريعاً لشعر المواطنون فعلاً بفاعلية المجلس، وأرى أن تزويد وسائل الإعلام بكافة المعلومات التي يحتاجونها يحد كثيراً من بعض التجاوزات التي تخلق صورة عكسية عن الصورة الحقيقية لأعمال المجلس.

* على ماذا بنيتم وجهة نظركم بأن بعض ما ينشر في وسائل الإعلام يعد سخرياً من المجلس؟

- الإعلام والإعلاميون لعبوا دوراً أقول عنه بكل صدق وأمانة بأنه فاق كل التوقعات، إذ أدوا ما عليهم بكل اقتدار، وخصوصاً بعد أن أعلن خادم الحرمين الشريفين الحرب على الفساد والمفسدين ورفع راية الشفافية، وفتح الأبواب على مصاريعها لسلطة صاحبة الجلالة لتفضح وتجلد كل مفسد أو متجاوز أو متهاون في أداء واجبه الوظيفي، ولكن بعض

وسائل الإعلام تستغل أحياناً اجتهاد أحد أعضاء المجلس في تصريح صحفي لتأويله لما يزيد ويضعاف من عوامل الجذب والتسويق لها، كما أن خطأ فردياً غير معتمد قد ينسف جهود كافة الأعضاء، وهنا لابد أن تنقل وسائل الإعلام كل الحقائق بلا تزيف أو تجريح، ودليل على ذلك ما نشر في بعض وسائل الإعلام المقروءة من عبارة جلسة «نادرة» للشورى على حد وصفهم حول غياب مداخلات الأعضاء، وفرض كلمة «موافقون» أثناء مناقشة مواد مشروعات الأنظمة القضائية الثالثة، وهذا الأمر غير صحيح إذ شهدت الأنظمة ذاتها مداخلات متعددة للأعضاء تجاوزت بكثير الـ 250 مداخلة. قيود على المجلس

* ما هي القيود التي ترونها تمنع مجلس الشورى من القيام بدوره كاملاً؟

- لا يوجد قيود تمنع أو تحد، إلا أن المجلس يحتاج إلى تطوير بعض لوائحه لمواكبة مستجدات العصر من جهة، ومنحه المزيد من الصلاحيات من جهة أخرى، وخصوصاً ما يتعلق بالدور الرقابي، وبما يكفل له اتخاذ قرارات حازمة وحاسمة، وبما يضمن تنفيذها، ولنا في تقرير ديوان المراقبة العامة الأخير، والذي اطلعت عليه القيادة عبرة وموعظة.. إذ إنه تضمن ملاحظات عن تقصير بعض الجهات في تنفيذ مشروعات حيوية وتدني الجودة في مشروعات أخرى ولاشك أن هذا التقصير والتعثر في المشروعات لا يتفق مع توجيهات القيادة بأخذ المشاريع التي تهم المواطنين بمنتهى الاهتمام. استدعاء مسؤولين عن كارثة جدة

* لماذا نفى المجلس استدعاء مسؤولين عن كارثة جدة رغم أن ذلك من صميم عمله؟!

- يجب أن نعلم أنه ومنذ أن أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتشكيل لجنة تقصي الحقائق في كارثة سيول جدة، صرح رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ لوسائل الإعلام أن المجلس وخبرات جميع أعضائه تحت تصرف اللجنة، وفي هذا تفاعلاً من المجلس مع المستجدات الداخلية.

وحول نفي الخبر فما حدث أن بعض الصحف نشرت أن المجلس استدعى بعض المسؤولين عن كارثة جدة والتحقيق معهم، وهو كلام غير منطقي في ظل وجود لجنة مكلفة بالتحقيق بأمر خادم الحرمين الشريفين.. ثم وهذا هو المهم فإن المجلس وفقاً لأنظمتهم يستضيف ولا يستدعي ويستمع ولا يحقق، وهذا هو السبب الحقيقي لنفي الخبر.. وهذا من جهة ومن الأخرى فإنه ومن وجهة نظري لم يكن هناك داع للنفي من الأساس، لاسيما ونحن ننتظر من وسائل الإعلام أن تتابع تصريحات بعض المسؤولين الذين يصرحون بأن هناك مشاريع تنموية عملاقة ثم لا نرى شيئاً، ومنها المشروع الخدمي في محافظة جدة الذي أعلن أنه سيبدأ في عام 2008م ونحن الآن في عام 2010م ولم يبدأ حتى اللحظة! .

جولة تفقدية للأحياء

* من وجهة نظركم.. لماذا لم تتم الجولة التفقدية المقترحة لأحياء جدة المتضررة من الكارثة؟

- طالبنا بتنفيذ جولة لبعض الأعضاء على الأحياء المنكوبة لرصد الأضرار التي خلفتها موجة الأمطار والسيول وإعداد تقرير عنها، إلا أن الموافقة لم تصدر حتى الآن، في الوقت الذي سجل بعض الأعضاء زيارات فردية للمواقع المتضررة وشاركوا مع الفرق التطوعية لمساعدة المتضررين.. وفي رأبي أن الزيارة إذا كانت للاستعراض كما فعل البعض فإنه لا داعي لها..

إلغاء صندوق الموارد البشرية

* لماذا تخلف المجلس عن أداء دوره التشريعي والرقابي في قضايا ملحة مثل الأسعار والبطالة والسعودة؟

- المجلس يقوم بدوره التشريعي والرقابي وفقاً للوائح المنظمة له، كما يصدر العديد من القرارات والتوصيات في العديد من القضايا، إلا أن بعض الجهات تتأخر كثيراً وبشكل مزعج في تنفيذ التوصيات، واندكر انني في احدى التوصيات طالبت بأن يتم اسناد حماية المستهلك الى وزارة الداخلية وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، خاصة ان دور وزارة البلديات ووزارة التجارة والصناعة الرقابي اثبت للأسف انه يعاني من قصور واضح، كما ان الاخيرة لم تستطع السيطرة على المستغلين من التجار والصناعيين، والزيادات المتسارعة في الاسعار دليل على استغلال هؤلاء لضعف الرقابة والمتابعة والحماية، واندكر انني كتبت مقالاً في احدى الصحف قبل عشرة اعوام عن سبب فرض الفنادق والمطاعم وغيرها نسبة 15% كضريبة وخدمات اضافية مع انه لا يوجد لدينا ضريبة ولا يقدم للمستهلك أي خدمات اضافية.. ولا زالت منفذة حتى الآن، والى ما شاء الله.. وفي تحدٍ صارخ لكل انظمة التجارة والصناعة والبلديات.

اما قضية السعودة فهي قضية شائكة ومعقدة وتشرف عليها بعض الجهات واللجان، الا انه في بدء أولى جلسات المجلس في دورته الخامسة «الحالية» جرى مناقشة آلية معالجة المعوقات التي تحد من استمرار زيادة نسبة العاملين السعوديين بالانتقال الى اسلوب تحديد نسبة مئوية للسعودة لكل قطاع والبدء في سعودة مهن معينة في قطاعات معينة، ولعل التركيز على السعودة في مجالات دون اخرى ساعد على صعوبة حل هذه المشكلة، وساهم في تفاقمها.. وكدليل.. ان تقارير وزارة العمل، عندما يتم مناقشتها في المجلس نلاحظ التركيز على السعودة في قطاع المقاولات وهو نشاط مؤقت وفقاً لعقوده، ويتم تجاهل الاف الانشطة، وبنظرة سريعة نجد ان هناك آلاف الوافدين يعملون في مجالات من اهمها بيع العطور

والاقمشة والملابس النسائية والمطاعم والفنادق وورش ومعارض السيارات والصيدليات والقطاعين الصحي والتعليمي الخاصين، والنقل بجميع وسائله وغيرها وغيرها من آلاف المجالات المتاحة لكل الوافدين، في الوقت الذي نجد ان معظم طالبي العمل من المواطنين محرومون منها، كما ان لدينا مشكلة ويجب معالجتها سريعاً وهي ان الوافد يظل في المملكة لسنين طويلة.. وهذه لها سلبيات كثيرة ومن الامثلة الباكستاني الذي استقدمه كفيله على مهنة سائق... وامضى ثلاثين عاماً خلف خلالها 82 طفلاً... اضافة الى اسلوب «دعهم يترزقون الله» والذي ينتهجه بعض المواطنين وهو خطأ جسيم.. الضحية الاولى الوطن ثم المواطن.. ولذلك فإنني اتادي بضرورة تحديد مدة بقاء الوافد لدى القطاع الحكومي والخاص وخصوصاً العمالة العادية والفنية.. اما ما نسمعه من دعم صندوق الموارد البشرية فإنه «جعجعة مزعجة»، وأرى انه حان الوقت لالغاء هذا الصندوق لعدم جدواه.. والاستفادة من خدمات الموظفين المعطلة في هذا الصندوق.

رئاسة المجلس

* هل تعتقدون أن القيود المفروضة على أداء الأعضاء ترجع إلى رئاسة المجلس؟
- لا اعتقد ذلك فرئيس المجلس ونائبه والامانة وبقية الاعضاء يقومون بدورهم على أكمل وجه، كما أنه لا يوجد أي قيود تفرض علينا كأعضاء إطلاقاً، فالجميع ملتزم بالحقوق والواجبات المنوطة به، كما أن المجلس إحدى سلطات الدولة التي حددها النظام الأساسي للحكم ويقوم على الاعتصام بحبل الله والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي، ويحرص أعضاؤه على خدمة الصالح العام، والحفاظ على وحدة الجماعة، وكيان الدولة، ومصالح الأمة، وبذلك يتضح أن لا قيود على المجلس، وهو يحمل كل هذه المزايا.. إلا أن المجلس يحتاج إلى تطوير وتحديث للوائح كما سبق وذكرت.

* هل ترون اختلافاً جذرياً في إدارة المجلس الحالية مقارنة بالإدارة السابقة له؟
- هذه هي الدورة الأولى بالنسبة لي، وتعد تجربة جديدة في المجلس للعمل نحو خدمة الوطن والمواطن، كما أن إدارة المجلس السابقة والحالية مؤهلة للقيام بالمهام المناطة بها، وتتفق في الإخلاص والوفاء للقيادة ثم للوطن والمواطن، وللرئيسين السابق والحالي مكانة كبيرة في قلوب الجميع، وقدما إنجازات كبيرة في كل المهام التي أنيطا بها.

صلاحيات المجلس

* هل الأزمة تكمن في ضعف صلاحيات المجلس أم جمود الأعضاء ورغبتهم في العزلة؟
أي أزمة تقصد، ما أعرفه ان المجلس لا يعاني من ضعف في قدراته وصلاحياته، يصل لحد الأزمة بل تحتاج المزيد من التطوير والتحديث والتجديد لمواكبة المرحلة التي نعيشها، وحتى يؤدي مهامه على أكمل وجه، ومن ذلك إيجاد حلول لتسريع إجراءات وتفعيل بعض القرارات والتوصيات التي يصدرها خاصة التي ترتبط بمصالح الشعب، ورفع تقارير شهرية للملك. خصوصاً حول ما يتعلق بالشأن العام، وأؤكد أن كل عضو في المجلس أهل للثقة ويحرص على تحقيق تطلعات من اختاره لهذا المنصب، وقد يكون هناك بعض الأمور التي يتطلب الأمر إعادة النظر فيها، وليس سراً إذا قلت إن من بين ذلك أن معظم أعضاء المجلس يتطلعون إلى تحسين أوضاعهم بما يتناسب مع طبيعة العمل والمهام الجسيمة التي أوتئنا عليها نحو خدمة الوطن والمواطن في شتى المجالات.. وعلى حد علمي فإن عضو مجلس الشورى في المملكة هو في أدنى مرتبة بالنسبة لأعضاء معظم البرلمانات ومنها البرلمانات الخليجية.. كما أنه يعامل معاملة الصف الخامس بالنسبة لموظفي الدولة من المدنيين والعسكريين في المملكة.. أما الرغبة في العزلة وكما ذكرت في سؤالك.. فلا أظن أن أحداً من هذا النوع بيننا، لأن اختيار العضو بني على الثقة والنزاهة والخبرة والفاعلية وغيرها.

هيبة المجلس

* ما هو المطلوب من وجهة نظركم حتى نعيد الهيبة لدور مجلس الشورى التشريعي والرقابي؟
- ما أعلمه ان للمجلس هيئته وكلمته، وأن ما يقوم به من دور رقابي وتشريعي لا يقتصر عليه فقط، بل يمتد للجهة التي يتخذ لها القرار، المسألة تتعلق بتحديث الأنظمة، وتفعيل القرارات والتوصيات بشكل أسرع، كما أن تحديد ناطق باسم المجلس من الأعضاء يضمن الحد من اجتهادات بعض ممثلي وسائل الاعلام ويسهل الحصول على المعلومة وعلى مدار الساعة.

* هل تعتقدون بوجود «لوبي» من القطاع الخاص يعرقل أعمال المجلس؟

- لا اعتقد بوجود مثل هذا (اللوبي) الذي تسميه، وحتى إن وجد فالمجلس يرئسه واعضائه كفيل بكشفه والحد من تجاوزاته، والرفع للجهة المختصة لمعاقبته.
قيادة المرأة للسيارة

* هل تعتقدون بإمكانية فتح ملفات مثل قيادة المرأة للسيارة في المجلس، أم أن هناك حظراً على هذا الموضوع؟
- في الوقت الذي اشغلنا أنفسنا بقضايا الحجاب والنقاب وقيادة المرأة للسيارة، استغل المفسدون كل هذه القضايا الجدلية

وتفرغوا لممارسة ألاعيهم التي تعود بمردود سلبي على مدخرات ومقدرات الوطن، وبات علينا الآن ان نهتم بالقضايا الإصلاحية والتنمية أكثر، بدلاً من اختلاق جدل لا يسمن ولا يغني من جوع.. واعتقد ان المسألة مسألة وقت وستنتزع حواء «السعودية» جميع حقوقها من آدم «السعودي» وقد نجحت حتى الآن في انتزاع الكثير والكثير من حقوقها.. والتي حرمتها منها شقيقها الرجل لا لشيء.. إلا لكونها امرأة فقط.

ولعلي اجدها فرصة ان أشير إلى ضرورة توفير وظائف نسائية لاستيعاب طاقات النصف الاخر، فقطاع بيع المستلزمات النسائية من أهم القطاعات التي يجب التحرك فعلياً لتأنيثها، إذ انه من غير المعقول ان تجد شاباً أو وفتداً هو من يقوم بعرض الملابس النسائية في محل تجاري فيما يظل الطلب للمعظم المواطنين، هو التقيد بتعاليم الدين الإسلامي حفظاً للاعراض وتمشياً مع كل التقاليد والاعراف وان تبيع المرأة للمرأة ملابسها وليس الرجل ايأ كان.

لجنة لمراقبة المشاريع

* كثر الحديث عن تشكيل لجنة بالشورى لمراقبة المشاريع التطويرية في قطاع التعليم.. هل تعتقدون بأن النسيان سيكون مصير هذه المشاريع؟

- عندما كنت عضواً في مجلس منطقة عسير اذكر اننا نادينا بتشكيل لجنة واقترحنا ان يكون اسمها «لجنة متابعة المشاريع»، حيث وافق وقتها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير آنذاك.. على هذه الفكرة، ووجه بتنفيذها فوراً، واشترك فيها جميع أعضاء المجلس من الأهالي وللأمانة فقد كانت النتائج عظيمة ومبهجة، إذ أدت اللجنة دورها كاملاً وشاملاً بمختلف محافظات ومراكز المنطقة، ولذلك اعتقد ان إنشاء مثل هذه اللجنة بمجلس الشورى سيكون ذا فاعلية، إذا كان شاملاً لمراقبة كل مشاريع الدولة، دون تحديد قطاع من غيره، وان تجد دعماً بلا حدود من القيادة لتحقيق الهدف المنشود.. بل واقترح ان يكون من بين مهامها مراقبة أسعار المشاريع والتي يتم المبالغة فيها.. وتلتهم ميزانية الدولة وتستنزف خيراته والتي يجب ان تبقى للأجيال القادمة أو لمواجهة أي ظروف طارئة لا سمح الله.. وعلى سبيل المثال تكاليف مشروع قبل عشر سنوات كانت في حدود عشرة ملايين والآن نجد ان تكاليفه تخطت حاجة المئتي مليون.. وكذلك مراقبة المشاريع العيضية مثل السفلة المؤقتة والحفر والدفن وغير ذلك.. والتي لا يوجد لها مثيل في معظم دول العالم.

هدر المليارات على الدولة

* يؤدي التأخير في تنفيذ المشاريع إلى هدر مليارات الريالات على الدولة.. لماذا لم يتحرك مجلس الشورى لمحاسبة المقصرين بعد اطلاعه على الملفات السنوية؟

- لا يستطيع المجلس محاسبة احد الا من خلال الرفع للسلطات العليا باتخاذ اجراء ضد المتسبب في عرقلة المشروعات أو هدر الأموال، واجزم ان المجلس بحاجة ماسة إلى التفاعل مع قضايا من هذا النوع لاتخاذ قرارات وتوصيات تمنع كل التجاوزات والعمل على كشف ورصد المقصرين، كما انه من غير المعقول ان تخصص الدولة مليارات الريالات لانجاز مشروعات خدمية ونتفاجأ انها لم تنفذ أو تعثرت لأسباب قد لا تستوعبها العقول، فكلمة خادم الحرمين الشريفين خلال إعلان الميزانية الأخيرة للوزراء تحمل تأكيداً ان هناك تقصيراً في تنفيذ المشروعات، حيث قال حفظه الله: «هناك مشاريع ما بينت»، وفي هذه العبارة رسالة موجزة وواضحة وصریحة لتلافي مثل هذه الاشكالات.

رفض الاعتراف بالفساد

* ألا ترون أن تجنب المجلس إثارة القضايا الساخنة نتاج لثقافة المجتمع التي كانت ترفض الاعتراف بالفساد لسنوات طويلة بدعوى خصوصية المجتمع؟

- من قال إن الفساد من خصوصية المجتمع، فالمعلوم ان الفساد اختراق لمبدأ النزاهة وإساءة استعمال السلطة العامة، أو الوظيفة للكسب الخاص، ثم ان المجلس لا يتحرك إطلاقاً في معالجة أي ظاهرة قد تؤثر على سمعة الوطن، أو قد تؤدي لتعطيل قطار التنمية ومصالح المواطنين وكم أتمنى ان يتم بث جلسات مجلس الشورى على الهواء مباشرة ليرى الجميع كيف يؤدي المجلس دوره بأمانة وصدق وبكل كفاءة واقتدار، كما ان توجهات الملك عبدالله بن عبدالعزيز الإصلاحية واعلانه الحرب على الفساد دليل كبير على ضرورة ان يستشعر كل مسؤول وكل مواطن ما يشكله داء «الفساد» من خطورة كبيرة، مع ضرورة ان تعلن كافة وسائل الاعلام بمختلف قنواتها أسماء المتورطين ومخالفاتهم والعقوبات الصادرة بحقهم، إذ ليس من المنطق ان نعلن اسم سارق خروفيين ونشهر به ونخفي اسم من سرق الملايين وأساء استخدام السلطة الوظيفية.. وبهذا ومن وجهة نظري سنقضي على مواقع ومكانم الخلل المؤدي لانتشار الفساد.

تقنية الطائف ترفض دخول 100 طالب بـ الموازي لقرها بسبب الرسوم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 يناير 2010
218291 http://www.al-madina.com/node/

رفضت الكلية التقنية بمحافظة الطائف من دخول أكثر من 100 طالب من طلاب التعليم الموازي المسائي لعدم تسديدهم رسوم الدراسة وتذمر الطلاب من استثنائهم من مكرمة خادم الحرمين الشريفين بإعفائهم من الرسوم الدراسية دعماً منه، يحفظه الله، لفئة طلاب التعليم الموازي.. "المدينة" التقت عدداً من الطلاب وأوضح الطالب غازي العصيمي بأنه وزملاءه صُدموا من استثنائهم من مكرمة خادم الحرمين التي منحها لجميع طلاب التعليم الموازي ولكن يبدو أن المسؤولين في التعليم الفني حجبوا عنا بحجة أننا موظفون وكان من الأولى ان يكون الإعفاء لنا فنحن نعمل في الصباح وندرس في الفترة المسائية وهذا يعكس اتجاهاتنا الايجابية لتطوير أنفسنا وباسمى وباسم جميع الدارسين ارفع دعوانا وتظلمنا لوالد الجميع خادم الحرمين ليشملنا إعفاؤه يحفظه الله . ويضيف كل من سلطان الغامدي ومحمد السفياني: إن خادم الحرمين الشريفين، وجه بإعفاء طلاب وطالبات التعليم الموازي بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني من الرسوم الدراسية وهنا في توجيهه يحفظه الله لم يحدد بل شمل جميع طلاب التعليم الموازي فلماذا تفرق بيننا المؤسسة؟؟ أما ثامر العديني وعبيد الله القرشي فيؤكدان ان عدد الطلاب الذين لم يشملهم التوجيه الكريم ما يقارب 200 طالب ويدفع كل طالب مبلغ 3000 ريال في الفصل الدراسي لثلاثة فصول دراسية والآن أصبحت أربعة فصول دعماً للدخل المالي للمؤسسة وهذا ما كنا ننتظره من توجيه خادم الحرمين الشريفين الإعفاء ولكن المؤسسة لم تنفذ ذلك بل زادت عدد الفصول الدراسية طمعا منهم في الربح على حساب طموحنا .

من جانبه قال رئيس مجلس التعليم بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمدينة المنورة د. عيد الراددي لـ "المدينة" - في تصريح سابق- إن المسؤولين بالمؤسسة رفعوا خلال الفترة الماضية إلى المقام السامي للنظر في إمكانية إعفاء المتدربين والمتدربات بالتعليم الموازي من الرسوم ، وقد صدرت الموافقة من خادم الحرمين الشريفين على ذلك ، مشيراً إلى أن المكرمة الملكية ستسهم في استيعاب أعداد كبيرة من طلاب وطالبات التعليم الموازي بالكليات التقنية والمعاهد العليا بدون إلزامهم برسوم دراسية .

التربية : اختبارات القياس شرط أساسي لتعيين المعلمين الجدد

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 يناير 2010
218226http://www.al-madina.com/node/

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

أكد مدير شؤون المعلمين بوزارة التربية والتعليم د. راشد بن غياض الغياض أن اجتياز اختبارات القياس شرط أساسي لتعيين المعلمين الجدد هذا العام مشيراً إلى أن اشتراط وضع درجة تقدير الأداء الوظيفي للمعلمين للعام الماضي في حركة النقل الخارجية جاء بناء على دراسة أعدتها الوزارة رأت من خلالها انه من الأفضل الاعتماد على الدرجة السابقة لان العام الجديد عادة لا يكون مضى عليه إلا أكثر من شهرين فقط وعلى اعتبار ان أداء المعلم لا يتغير سنويا في الاغلب. وقال الغياض لـ «المدينة» إن الوزارة تضع احتياجها السنوي من المعلمين والمعلمات بناء على أعداد المدارس مشيراً إلى وجود قاعدة بيانات للخريجات الراغبات في التقديم على الوظائف التعليمية. وأضاف إن الوزارة حريصة كل الحرص على تلبية رغبات المعلمين والمعلمات في الحركة.. مشيراً إلى أن تغيير الرغبات أو تعديلها يؤثر على سنة التقديم بالنسبة لطلب النقل. وأبان أن الوزارة تقوم حالياً بمطابقة بيانات خريجي كليات المعلمين من دفعة 1427- 1428 هـ لمعرفة التخصصات وأعدادها ومعرفة من سيتم تعيينهم وفق احتياج الوزارة لهذا العام. مشيراً إلى أن هذه هي آخر دفعة تم السماح لها بالتقديم في برنامج التعيينات. ولفت إلى أن وزارات الخدمة المدنية والمالية والتربية والتعليم انتهت من دراسة وضع خريجات المعاهد ورفعت التوصيات إلى لجنة عليا للبت في أمر تعيينهم.

وذكر مدير شؤون المعلمين انه تم وضع ضوابط بالنسبة لتجديد عقود معلمات محو الأمية السنوية من أهمها أن تكون حاصلة على تقدير أداء وظيفي لا يقل عن جيد جدا وأن يكون هناك حاجة لدى الوزارة للمعلمات وفقا لأعداد الدارسات من الأميات. وأشار إلى أن الوزارة تعكف حالياً على إعداد التنظيمات الأساسية الخاصة بمجالس المعلمين الاستشارية التي أقرتها الوزارة تمهيدا لاعتمادها والعمل بها مع مطلع الفصل الدراسي الثاني من العام الحالي مشيراً إلى أن هذه المجالس من الخطوات الرائدة والتي تهدف إلى مشاركة المعلم في تطوير العملية التعليمية ومشاركته في صناعة القرار.

أمانة جدة تطالب 90 موظفا بإعادة 5 ملايين صرفت على تدريبهم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 يناير 2010
218202http://www.al-madina.com/node/

طالبت امانة محافظة جدة 90 موظفا بإعادة مبالغ تصل الى خمسة ملايين ريال كانت قد صرفتها عليهم من البند الخاص كمكافآت وحوافز ودورات تدريبية.

جاء ذلك على خلفية تحقيقات اجرتها هيئة حكومية اتضح من خلالها صرف خمسة ملايين ريال خلال الستة اعوام الماضية من ادارة البند الخاص على مصاريف لم تعرف طبيعتها. واكدت مصادر لـ "المدينة" ان ادارة ترتيب الميزانية في الأمانة بدأت منذ الاسبوع الماضي في توجيه خطابات الى التسعين موظفا الذين صرفت عليهم هذه المبالغ من البند الخاص كحوافز ومكافآت ودورات انخرطوا فيها لتحسين ادائهم الوظيفي وذلك بعلم الادارة العليا، ويشمل القرار موظفين ما دون الامين ووكلائه ورؤساء الادارات في الامانة وشملت قيمة الدورات ومصاريف خاصة.

واشعرت الامانة موظفيها بضرورة اعادة المبالغ واعتبارها كسلف تحسم من رواتبهم، وهي تتراوح ما بين الثلاثة الاف وحتى المائة الف ريال صرفت كحوافز ودورات خارجية ومكافآت تشجيعية، بعضها تصرفت فيها قيادات لصالح موظفيها.

من جهته وصف احد الموظفين في امانة جدة قرارها بـ "الغريب" خاصة وان هذه المبالغ صرفت قبل عدة سنوات على حوافز تشجيعية ودورات تدريبية من البند الخاص، مشيرا الى ان الموظفين تفاجأوا بايتميلات من الادارة تدعوهم فيها لمراجعتها، ولا زلنا بانتظار تفسير لهذه الايتميلات وكيف تحسب كسلفه في حين انها صرفت عن طريق قيادات الامانة لتطوير وتشجيع موظفيها.

اليوم كشفت تضارب مهام الدعوة و هيئة الخبر منذ عام الشرطة: القبض سلطة الأجهزة النظامية وردع أي جهة تنتهك حق المواطن

اتفاق المكتب والمجمع التجاري مخالف للأنظمة

المصدر: جريدة اليوم الاحد 24 يناير 2010

5&G=1&P=13372http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=

أكد الناطق الأمني مدير العلاقات والإعلام بشرطة المنطقة الشرقية العميد يوسف بن أحمد القحطاني لـ «اليوم» ان الشرطة لا تقبل استلام أي مقبوض عليه إلا من الجهات المخولة بالقبض فقط ليس بينها مكتب الدعوة والإرشاد. أما ما يختص بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو من مهمة رجال «الهيئة» ويتم التعامل معهم حسب اختصاصهم ويتواجد معهم في جميع مهامهم رجل أمن وبالتالي أي مقبوض عليه في المجمعيات التجارية والأسواق لا يتم استلامه ما لم يقبض عليه من قبل رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وأوضح أن أي جهة غير مخولة تلقي القبض على أي مواطن سوف تتحمل أي أضرار تقع على المقبوض عليه. وحول ما حدث مساء الخميس الماضي في مجمع الظهران، اشار القحطاني الى عدم تلقي أي بلاغ بتضرر أي مواطن وحسب علمي فان إدارة المجمع أبرمت اتفاقية مع مكتب الدعوة والإرشاد يتسلم بموجبها رجال المكتب عملية الأمر بالمعروف في المجمع نظرا لكبر حجمه وهذا بلا شك مخالف لما هو معمول به في المملكة وسبق ان حضر إلينا مدير المجمع المذكور ومدير الأمن الصناعي بالمجمع وشرحا موقفيهما وتبين مخالفة ما يقومون به ولا أعلم لماذا استمر المجمع في المخالفة حيث سبق ان أحضر رجال الدعوة بالمجمع شابين القوا القبض عليهما وتم رفض استلامهما وإفهامهما من قبل شرطة الظهران ان الجهة المخولة بالقبض على أي مخالف في المجمعيات التجارية والأسواق هي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأضاف القحطاني أنه في حالة تعرض أي مواطن للضرر في المجمع ستتحمل إدارته المسؤولية والشرطة لن تتردد في توجيه الاتهام إلى أي جهة متى ما رأت ضرورة لذلك، وفي حال تقدم مواطن بشكوى من ضرر وقع عليه جراء ما تم اتخاذه ضده من إجراءات في المجمع أكد القحطاني ان الشرطة لم تقر أو تصرح في الأساس للمجمع او مكتب الدعوة والإرشاد بالقيام بمثل هذه المهمة التي من اختصاص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإذا تبين وقوع الضرر فلن تتردد في اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه أي جهة تنتهك حق المواطن.

إخلاء مسؤولية

وأكد رئيس مجلس إدارة مكتب الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات رئيس محكمة الخبر الشيخ الدكتور صالح اليوسف ان المكتب أخلى مسؤوليته مسبقا من مجموعة المحتسبين الذين يعملون بمجمع الظهران التجاري بعد ممارستهم تصرفات خاطئة وتجاوزات مخالفة لضوابط التوجيه والنصح التي تم تحديدها لهم للموافقة على عملهم بعيدا عن القبض على الزوار وتوقيف الشباب، مشيرا إلى أنه بناء على هذه الشروط وافقتنا على طلب إدارة المجمع ومجموعة المحتسبين على إدراجهم تحت مظلة مكتب الدعوة والإرشاد، لكن لمخالفة هذه الشروط أعلن مكتب الدعوة والإرشاد إخلاء مسؤوليته عن عمل هؤلاء المحتسبين.

واستبعد الشيخ اليوسف تدخلهم مستقبلا لإيقاف عمل المحتسبين بمجمع الظهران التجاري، مؤكدا أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي الجهة الوحيدة القادرة على التدخل وإلغاء تواجدهم بالمجمع نتيجة الصلاحيات الممنوحة للهيئة في مثل هذه الإشكاليات التي تنعكس سلبيا على زوار المجمع.

تضارب مهام
وكانت «اليوم» قد كشفت بداية عام 2009 م الماضي عن تضارب مهام اللجنة الدعوية التابعة لمكتب الدعوة والإرشاد في الخبر التي تم تشكيلها العام الماضي مع «الهيئة» وإثارة اشكاليات لزوار مجمع تجاري بالظهران بعد أن تقدم مواطن بشكوى لهيئة الظهران ضد أفراد اللجنة الدعوية الذين صادروا شالا أسود كان يرتديه طفله 12 عاما بحجة أنه بدعة، مهددين بتوقيفه. وأُخلت «الهيئة» مسؤوليتها وأوضحت للمواطن عدم وجود علاقة تربطها باللجنة رغم التعاون بين الجهتين للقضاء على المخالفات الشرعية التي يرتكبها بعض زوار المجمع التجاري في الوقت الذي أكد فيه الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة الشرقية العميد يوسف القحطاني مخالفة اللجنة الدعوية حسب القانون الأمني باعتبارها لا تعمل تحت إدارة رسمية تمكنها من ضبط وتوقيف الزوار المخالفين.

شكوى شخصية
واتهم القحطاني صراحة إدارة المجمع بمخالفة القانون والسماح للجنة الدعوية بممارسة أعمال ليست من مسؤوليتها. مشددا على اتخاذ الجهات الأمنية كافة العقوبات تجاه إدارة المجمع واللجنة في حالة وجود شكوى شخصية تثبت ارتكابهم أخطاء وتجاوزات تجاه زوار المجمع. وأضاف أن شرطة الظهران تلقت خطابا من إدارة المجمع تطلب فيه الموافقة على عمل اللجنة الدعوية التابعة لمكتب الدعوة والإرشاد بالخبر داخل المجمع ومتابعتها الزوار ، وتم رفض طلبها لوجود جهات اختصاص بذات الموقع، فيما افاد مصدر بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالظهران أن اللجنة تعمل بشكل مستقل تحت إدارة مكتب الدعوة والإرشاد بالخبر ، حيث تقوم بمراقبة سلوكيات الزوار معترفا بوجود خلافات معها مع بداية عملها نتيجة عدم الإلمام بدورها في التوعية والإرشاد وتجاوزها أحيانا إلا أن ذلك تم علاجه. وتتابع إدارة المجمع إشرافها على اللجنة عن طريق رجال الأمن العاملين لديها.

شال أسود
من جانبه نفى رئيس اللجنة الدعوية بالمجمع ابراهيم العبد العظيم في ذلك الوقت وجود تجاوزات من قبلهم تجاه زوار المجمع، مشيرا إلى أن الشكوى التي تقدم بها مواطن لهيئة الظهران جاءت إثر قيام أفراد اللجنة الدعوية بمصادرة شال أسود كان يرتديه مراهق بعد أن انتشرت مؤخرا هذه الشالات بين الشباب والفتيات بألوان مختلفة ترمز إلى فراق الحبيب والحزن وغيرها من الحالات، حيث تمت مناصحة الشاب بأسلوب طيب بعيدا عن التشدد وطلب منه التوجه لاسترداد الشال عند مغادرته المجمع، لكن والده رفض ذلك متوعدا باتخاذ اجراءات. وأكد وجود تعاون يربط اللجنة مع هيئة الظهران من خلال تحويل الحالات المضبوطة إليهم بهدف علاج الإشكاليات وفقا للتعليمات والأنظمة، وأضاف العبد العظيم أن عمل اللجنة بالمجمع جاء بناء على طلب تقدمت به إدارة المجمع للمكتب التعاوني بالخبر بهدف توفير كوادر دعوية تساهم في توجيه وإرشاد أفراد المجتمع والحد من المشاكل والمخالفات التي عجزت إدارة المجمع عن السيطرة عليها .

دعوى جديدة لمعلمات 1415هـ للمطالبة بالمساواة مع المعلمين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 يناير 2010
http://www.al-madina.com/node/218205

تعتزم حملة المعلمات لطلب المساواة الوظيفية مع المعلمين رفع دعوى جديدة في ديوان المظالم بالرياض تخص دفعات المعلمات المعينات منذ عام 1415هـ وحتى عام 1425هـ بعد ان ظهرت فوارق جلية بينهن وبين نظرائهن المعلمين حتى بعد دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات مع وزارة المعارف عام 2002م. وتبين انتقاص 5 سنوات من خدمة هؤلاء المعلمات رغم تعيينهن على وظائف رسمية. وتم امس توقيع عقد القضية مع المحامي عدنان بن سليم العمري بدعوى "طلب مساواة المعلمات بنظرائهن المعلمين" في احتساب سنوات البند 105 التي يقين فيها لسبع سنوات خلافاً للمعلمين الذين بقوا عليها لسنتين، والمطالبة بتعديل أوضاعهن من ناحية الدرجة الوظيفية والراتب لهم وما يترتب على ذلك بأثر رجعي. وقالت المتحدثة الرسمية للحملة منى عبدالعزيز إن «الحقيقة لن تحجب بالرغم من المحاولات المتكررة لبعض المسؤولين لثنيها حتى لا نأخذ حقوقنا». وأشار المحامي العمري إلى اكتمال ملف القضية وأنه سيشرع الترافع في القضية من الاسبوع المقبل.

الشورى يؤجل مناقشة صرف إعانات لـ العاطلين عن العمل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 يناير 2010
101301 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أجل مجلس الشورى مناقشة توصية صرف إعانات مالية شهرية للسعوديين العاطلين عن العمل إلى جلسة مقبلة، وذلك بعد ان زحفت مواد جدول الأعمال على وقت الجلسة، ولم يسعف الوقت أعضاء المجلس لمناقشة التوصية «التاريخية» لكونها جاءت في آخر جدول الأعمال. وكانت لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض في المجلس قدمت التوصية إلى أمانة المجلس من أجل مناقشتها في القريب العاجل، وتنص التوصية التي تقدم بها العضو سالم المري على «صرف إعانات مالية شهرية للسعوديين العاطلين عن العمل المسجلين لدى وزارة العمل لفترة محددة أو حتى يجدوا فرص العمل المناسبة على أن يحدد المقدار والضوابط في نظام أو لائحة تصدرها وزارة العمل»، عملاً بالمادة (23) من نظام مجلس الشورى.

وكان كثير من أعضاء المجلس جهّزوا مداخلات «ساخنة» حيال هذا الموضوع ولكنهم فوجئوا بتأجيله إلى جلسة مقبلة. وكانت «الحياة» كشفت من مصادر مقربة في المجلس عن أنه في حال إقرار التوصية من الأعضاء، فإنه سيتم صرف مبلغ ألف ريال شهرياً، وذلك بعد رفع التوصية إلى مجلس الوزراء، ومن ثم تكليف وزارة العمل بحصر العاطلين عن العمل الذي يصل عددهم إلى ما يقارب 500 ألف عاطل كما تشير التقارير الأخيرة في «الشورى». وكان المجلس في جلسته أمس قد أبعد الصحافيين من متابعة وقائع الجلسة، وذلك بعد البدء في مناقشة تقرير اللجنة الخاصة التي شكلها المجلس لدراسة تعديل أنظمة التقاعد المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية، وهو المقترح الذي تقدم به أعضاء المجلس المهندس محمد القويحص واللواء الدكتور محمد أبو ساق ويوسف الميمني، وينص على إضافة مادة جديدة إلى أنظمة التقاعد الثلاثة بالصيغة الآتية: «يصرف للمتقاعد علاوة سنوية تعادل نسبة التضخم السنوية على ألا تقل عن 5 في المئة».

وقال عضو المجلس الدكتور عبدالعزيز النصر الله: «إن المقترح الذي أوصت لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض بعدم ملاءمة دراسته وعارضها المجلس صوت عليه الأعضاء بالموافقة بالغالبية على ملاءمة دراسته». وأضاف: «القرار يوضح مدى اهتمام الدولة بالمتقاعدين والعناية بهم في ضوء القرارات والسياسات التي اتخذتها حكومة خادم الحرمين الشريفين، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتوزيع المتقاعدين والمستفيدين من الورثة من حيث الأعداد وحجم الاستفادة المالية بحسب مناطق المملكة».

وناقش المجلس أمس تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن مشروع اتفاق تعاون علمي وتقني بين حكومة المملكة وحكومة جنوب أفريقيا، وبعد المداولات وافق المجلس بالأغلبية على مشروع الاتفاق.

إعادة 712 طفلاً متسولاً إلى بلدانهم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 يناير 2010

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20100125328803/Con20100125>

أعلن مركز إيواء الأطفال المتسولين في جمعية البر في جدة، أنه أعاد العام الماضي 712 طفلاً متسولاً من الجنسين إلى بلدانهم بالتعاون مع الجهات الأمنية وسفارات بلدانهم.

وأوضح رئيس مجلس إدارة جمعية البر في جدة مازن محمد بترجي، أن مركز إيواء الأطفال المتسولين أوى 788 متسولة ومتسولاً في مركز إيواء المتسولين التابع للجمعية العام الماضي، قدمت لهم كافة الاحتياجات الإنسانية من تغذية وكسوة ورعاية تربوية وصحية.

وأشار بترجي إلى أن 16 من الأطفال المتسولين سلموا لذويهم بعد أن تلقوا برامج تأهيلية وتوعوية عدة؛ بهدف تغيير سلوكهم عن طريق حلقات تحفيظ القرآن الكريم وبرامج رياضية وثقافية وترفيهية ودروس توجيهية وتدريب الفتيات المتسولات مهنة الخياطة والتطريز.

وأفاد رئيس مجلس الإدارة أن مبنى مركز إيواء الأطفال المتسولين يستوعب نحو 500 طفل، ويضم قسمين؛ رجاليا ونسائيا، مجهزة ومدعمة بكافة الوسائل المطلوبة.

وبين بترجي أن متوسط عدد الأطفال المودعين في المركز شهريا يتراوح بين 70 إلى 170 طفلاً، فيما تتولى إدارة البحث الجنائي في شرطة جدة حراسة مقر الإيواء وتوفير إجراءات الأمن اللازمة.

وذكر رئيس مجلس الإدارة أن جمعية البر بجدة وقعت اتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة (اليونيسيف) لتطوير وتدريب الموظفين في مركز الإيواء بهدف تقديم الاحتياجات الإنسانية؛ وفقا للأساليب التربوية والنفسية التي تعزز من تغيير سلوك المتسول.

حولت القضية إلى قاض آخر وطالبت بإنهاء الحقوق الخاصة محكمة التمييز ترفض حكم الـ 26 عاما ضد المتهمين الثلاثة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 يناير 2010
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20100125328831/Con20100125>

محمد حضاض - جدة

رفضت محكمة التمييز حكما ضد ثلاثة من ملاك شركة «لحوم المرعي» الوهمية التي هرب مالكيها بأموال المساهمين فيها قبل ستة أعوام وعاد مساء أمس الأول، وردت الحكم إلى القاضي مع ثلاث ملاحظات أهمها أن القاضي حكم في الحق العام قبل الحكم في الحق الخاص، ورأت أن الحق الخاص فرع من الحق العام وقررت تحويل القضية إلى قاض آخر لدراسة القضية.

وكان القاضي الأول وبعد مداوات طويلة أصدر حكما، العام قبل الماضي، بالسجن والجلد لثلاثة من ملاك الشركة الوهمية وهم إبراهيم ك. شقيق المتهم الهارب إلى خارج المملكة والثاني محمد. م. ب مدير الاستثمار والمتهم الثالث حسن. ب.

وبلغ مجموع أحكام السجن على المتهمين الثلاث 26 عاما بواقع 10 أعوام لكل من المتهم الأول والثاني وستة أعوام للثالث وجلد كل واحد منهم 800 جلدة مفرقة على عدة سنوات ، إضافة إلى تغريمهم مبلغ مليون وخمسمائة ألف ريال بالتساوي بينهم ودفع هذا المبلغ لخزينة الدولة.

وشمل الحكم أيضا منعهم من السفر إلى الخارج لمدة خمسة أعوام عقب انتهاء محكومياتهم ومصادرة كل أموالهم النقدية والعينية والتشهير بهم في الغرف التجارية الصناعية في المملكة. وفي نفس الوقت أعلن القاضي براءة اثنين من المساهمين اللذين اتهما بوجود علاقة بينهما وبين الشركاء وقاموا بترويج المساهمة واستدراج باقي المساهمين. وكان شقيق مالك الشركة خرج من السجن بكفالة حضورية غرامية بعدما وعد بالمساهمة في حل المشكلة.

نزيلة بدار فتيات المحبة بالطائف تتعرض للضرب بأمر المشرفة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 يناير 2010
218452http://www.al-madina.com/node/

تعرّضت نزيلة في دار المحبة للفتيات بالطائف الى ضرب مبرح على ايدي اثنتين من زميلاتها بايعاز من احدى المشرفات . وفيما اشتكت النزيلة من عدم حسم الشكوى منذ شهرين قللت مديرة الاشراف النسائي بمنطقة مكة من شأن المشكلة التي وقعت وقالت: تم اجراء الصلح في حينه بين الطرفين لعدم حدوث ضرر جسدي . وروت الفتاة التي تعرضت للضرب تفاصيل الحادث قائلة : إن نظام الشللية الذي وضعته بعض المشرفات يعد اساس المشكلة لما احدثت من عداوة بين الجميع . وازافت في يوم الحادث تعرضت لي إحدى أخواتي في الدار بكلمات بها سخريّة وتهكم وسط رضا إحدى المشرفات ، وعندما ذهبت لكي أتفاهم معها وألفت نظرها لخطئها استدرجتني للغرفة الخاصة بها واغلقت الباب لتنفرد بي مقيمتان بالدار وتعديان علي بالضرب المبرح وبعدها نقلت إلى المستشفى وطلبت فتح تحقيق في الواقعة وبالفعل تم التحقيق معي في المستشفى واستدعي بعدها الفتيات اللاتي قمن بالتعدي علي ووقعن على تعهدات تفيد بعدم التعرض لي مرة أخرى و إلا سوف يتم نقلهن من الدار و لكن لم يتغير الوضع بل استمرت الإهانات ودوما ما نسعم الجملة الشهيرة (إذا كنت في بيت اهلك أتصرفي على كيفك) أو (لو أطعمنا كلبا لأثمرت فيه العشرة أكثر منك) . وعندما توجهت (المدينة) بالسؤال لإحدى المشرفات بالدار - تحتفظ (المدينة) باسمها - اكدت صحة الواقعة مشيرة أيضا ان المشرفات عندما يختلفن مع بعضهن يبدأن بتحريض الفتيات على المشرفات الأخريات وباختصار أصبح الأطفال هم العصا التي يضرب بها بعض المشرفات . من جانبها قالت مدير عام الإشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة مكة المكرمة نورة بنت عبد العزيز آل الشيخ: إن الواقعة كانت مجرد شجار بين الفتاة وفتاتين بالدار في غرة ذى الحجة الماضي وقد قامت المراقبة بمرافقتها إلى المستشفى حيث قدمت شكوى و طلبت إجراء محضر بالواقعة ولأن المشاجرة لم ينتج عنها ضرر جسدي فقد اكتفى بإجراء صلح من جانب ممثل الوزارة في مدينة الطائف الذي تابع الواقعة في حينه .

الجوازات تشكل لجنة لتصحيح أوضاع أبناء المقيمين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 يناير 2010
218464http://www.al-madina.com/node/

أوضح مدير جوازات منطقة مكة المكرمة العميد سالم الزهراني أن هناك لجنة مُشكلة من المديرية العامة للجوازات لتصحيح أوضاع أبناء المقيمين إقامة نظامية ولم يتم استخراج إقامات لهم بعد تعدي السن القانونية، لافتا إلى أنه يشترط أن يكون الابن من مواليد المملكة وبياناته تدعم ذلك. وشدد العميد الزهراني على المقيمين أو أبنائهم بسرعة مراجعة اللجنة في إدارة الوافدين بجدة لتفادي الوقوع تحت طائلة المخالفة لنظام الإقامة والتي قد تصل فيها العقوبة إلى حد الإبعاد. وأضاف أن الجوازات تقصد من هذه اللجنة تصحيح أوضاع الأبناء الذين لا يحملون إقامات وهم من مواليد البلد أساساً، بحيث كان البعض منهم يرغب في الجنسية وآخرون منعتهم المادة من استخراج الإقامات، وقد تكون هناك أسباب أخرى تمنعهم من استخراج الإقامة، فبقوا مقيمين بطريقة غير نظامية. وأكد مدير جوازات منطقة مكة المكرمة على أن اللجنة تعمل وفق أنظمة معينة ويتقدم إليها الأب أو الأبناء ويتم دراسة الوضع وإصدار القرار باستخراج الإقامة من عدمه حسب الأنظمة بعد أن يتم أخذ بصماتهم والتأكد من سجلاتهم، مبينا أن الإقامة ستكون لمدة سنة أو سنتين وسيكون الابن مقيماً على كفالة والده .

القضية في مكتب العمل منذ 8 سنوات الخبر : تأجيل الحكم في شكوى 400 موظف سعودي ضد شركة بريطانية

متضررون لـ اليوم : نواجه ظلماً والشركة تتلاعب بالعقود

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 25 يناير 2010

#1&sT=1DE&sS=%6http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E

أجل مكتب العمل في الخبر أمس الحكم في الشكوى المرفوعة من موظفين سعوديين ضد الشركة البريطانية للطيران والفضاء بالظهران والتي يعمل بها أكثر من 400 موظف إلى شهر جمادى الأولى بعد 3 أشهر على إثر طلب محامي الشركة تأجيل القضية حتى ينظر في مستندات الأدلة التي تقدم بها الموظفون في الجلسة الأخيرة وأتهم الموظفون الشركة بمخالفة نظام العمل والعمال والتلاعب بعقود موظفيها على مستوى المملكة الذين يعملون لديها بموجب عقود عمل غير محددة المدة منذ سنوات طويلة إضافة إلى التمييز بينهم وبين العمالة البريطانية وغيرها من العمالات الأجنبية مؤكداً في دعواهم مماثلة الشركة البريطانية في تنفيذ قرار مكتب العمل الذي صدر مؤخراً من اللجنة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بالمنطقة الشرقية وتضمن إلزام الشركة بالأنظمة وصرف العلاوات المجمدة بأثر رجعي ودمجها مع الراتب الأساسي وعدم المساس بتغيير العقود إضافة إلى إعداد نظام للتعيينات والترقيات والعلاوات والمزايا وتحويل الرواتب بالإيداع المباشر لدى البنوك حسب المتبع.

تعسف منذ سنوات:

وابدى لـ«اليوم» عدد من الموظفين المتقدمين بالشكوى استياءهم من المعاملة والتمييز الذي يمارس بحقهم منذ سنوات حيث قالوا «لا يزال الموظفون السعوديون في الشركة البريطانية مجهولي الهوية لما يجدونه من تعسف في القرارات والعقود التي تخالف بها الشركة أنظمة العمل والعمال مشيرين إلى أن قضيتهم بدأت قبل أكثر من 8 سنوات وأصدر مكتب العمل أحكاماً في صالح الموظفين ضد الشركة ولكن الأخيرة رمت بالأحكام عرض الحائط حيث رفضت تنفيذها وعلى إثره قمنا بتقديم شكوى أخرى تتضمن العديد من التجاوزات الخطرة التي تمارسها الشركة ضد الموظفين السعوديين ، وأضافوا : إن الشركة مع تكرار مطالبه الموظفين بحقوقهم في الاجتماعات الدورية أصدرت ما أسمته دليل سلم الرواتب الجديد للموظفين السعوديين حيث إن هذا السلم يمتد إلى 15 سنة بزيادة سنوية في أول 5 أعوام ثم زيادة 2 بالمائة كل سنتين لباقي العشرة أعوام وتم العمل بهذا السلم من بداية 2008 م وأخبرت موظفيها أن جميع الموظفين الذين لهم أكثر من 4 أعوام في الشركة ستبدأ الزيادة من السلم الخامس وذلك بتوافق الراتب مع السلم علماً بأن معظمنا يعمل بهذه الشركة منذ أكثر من 20 عاماً ولازلنا على نفس الوظيفة حيث إن الزيادة متوقفة منذ عام 1996م حتى عام 2006 م.

ليس مقدساً:

من جهته رفض محامي الشركة ما جاء به وكيل الموظفين مؤكداً على أن الموظفين يعملون في مشروع تابع لوزارة الدفاع والطيران مستنكراً طلبات الموظفين العديدة لأنهم ضمن عقود عمل والعقود ليست مؤبدة ومن الممكن إلغاؤها أو تعديلها حسب النظام بإعتبار العقد يخضع لرضا الطرفين وليس ميثاقاً مقدساً يبقى على وجه الدوام ، ونفى محامي الشركة

المساس بحقوق الموظفين من الأجور أو غيرها مؤكداً على مساواة الجميع في التعامل وعدم التمييز بين السعوديين والجنسيات الأخرى.

وتعتبر الشركة البريطانية التي تعمل في الطيران بالظهران قد أصدر فيما يخص عملها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام قراراً يقضي بإيقاف استقبال طلبات التوظيف عن طريق القيادات والجهات ذات العلاقة وإسناد جميع أعمال التوظيف والاختيار للشركات المتعاقدة إضافة إلى الموافقة على قيام المقاول الرئيس للبرنامج السعودي البريطاني للتعاون الدفاعي بكافة الأمور المتعلقة بالمتعاقدين التابعين للبرنامج وانتقال جميع الوظائف إلى الشركة وإيقاف التوظيف عن طريق البرنامج بسبب انتقاله إلى الميزانية العامة للدولة وعدم قدرة البرنامج على التوظيف



الشورى يناقش تأخر منح السجل المدني لأبناء غير السعوديات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 يناير 2010
218461 http://www.al-madina.com/node/

كشفت تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 1429/1428 هـ عن عجز الوزارة في حل مشكلة تأخير منح الأطفال مجهولي الأبوين رقم السجل المدني ما أدى إلى تعطيل استخراج الأوراق الثبوتية لهم بهدف حصولهم على خدمات صحية وتعليمية. وقال التقرير إن الأحوال المدنية سبب هذا التأخير مع أن التعليمات واضحة وصريحة، مع أن أكثر ما يعاني من هذه المشكلة هم الأبناء المولودون من أم غير سعودية. وبين التقرير الذي يناقشه مجلس الشورى اليوم الاثنين أن تأخر استخراج رقم سجل مدني صعب طرق تنقل مجهولي الهوية المكفولين لدى الأسر، والذين يشكلون 80% من الأيتام المسجلين لدى الوزارة، وكذلك تأخر صرف الإعانة الشهرية. وأشار التقرير إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعاني من ارتفاع كلفة إيواء المعاقين والمسنين والتي تبلغ 50 ألف ريال للفرد الواحد إضافة إلى عدم كفاية الأدوية المخصصة للمرضى ولاسيما النفسيين، كما رأت الوزارة أنها غير قادرة على توفير وظائف للمعاقين المؤهلين تناسب قدراتهم. وفيما يخص مكافحة التسول اعترفت وزارة الشؤون الاجتماعية بضعف إمكانياتها وخصوصاً في مكاتب مكافحة التسول البشرية والمادية في عملية القبض على المتسولين واستضافة الخادمت، مشيراً إلى أنها تكافح التسول من خلال 8 مكاتب في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى 4 مكاتب للمتابعة الاجتماعية والتي قبضت على (22085) متسولاً من مجموع (3431) متسولاً سعودياً خلال عام واحد وتقدر بنسبة (19%) للسعوديين. ورأت الوزارة أن النساء أكثر جراً على التسول من الرجال السعوديين لصعوبة القبض على المرأة أو المساس بها، أو التعرف عليها نظراً لعادات المجتمع وتقاليد. كما لاحظت الوزارة أن سبب ارتفاع أعداد المتسولين ترجع إلى التأثير الوجداني والعاطفي الذي يقومون به لاستمالة أصحاب القلوب الرحيمة، خاصة النساء والأطفال، ومن يدخل البلاد بتأشيرة عمل ويلجأ إلى التسول. وبين التقرير أن عدد الخادمت اللاتي استضافتهن مكاتب مكافحة التسول ومراكز رعاية شؤون الخادمت القادمات عن طريق المطار ومراكز الشرطة (47596) عاملة، منهن (14201) جنن عن طريق الشرطة، و (33395) عن طريق الجوازات. وخرجت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بـ 3 توصيات على التقرير طالبت فيها الوزارة بضرورة القيام بإجراء دراسات مسحية شاملة لتحديد الاحتياجات الاجتماعية (الكمية والنوعية) لكل منطقة من مناطق المملكة، إضافة إلى ضرورة قيام الوزارة بتعريف المجتمع بالخدمات التي تقدمها، والفئات التي تستهدفها، وكيفية الاستفادة من هذه الخدمات، إضافة إلى شمول التأمين الصحي التعاوني للفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، وذوي الظروف الخاصة

منح المحامين حق الاطلاع على كافة معلومات وتعليمات وزارة العدل

مصادر لـ"الوطن" : المحامون شركاء عدليون للقضاء

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 10 صفر 1431 - 25 يناير 2010 العدد 3405 - السنة العاشرة
133729&id=3405http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

الرياض: فداء البديوي

منح وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى المحامين حق تزويدهم بكافة المعلومات والتعليمات التي تصدرها الوزارة، وذلك عبر قرار رسمي وجه به كافة القطاعات المختصة.

وقالت مصادر لـ"الوطن" إن المحامين شركاء عدليون للقضاء، وأن العيسى يستهدف عبر هذه الخطوة تفعيل الارتباط المهني بين "العدل" بكافة أجهزتها والمحامين، لكونهم يمثلون الركن الأساس للمرفق القضائي، وأدوارهم تدخل في مجال عون القضاة والمساعدة في إيصال الحقوق لأصحابها.

وأصدرت وزارة "العدل" بياناً أمس، أكدت فيه تفاعلها بشكل دائم مع ما يطرحه المحامون من رؤى ومقترحات عبر عدة قنوات، مشيداً بما تنتم به تلك الآراء من طرح علمي ومؤصل، ما يدل على وجود ملكات علمية رصينة لدى المحامين.

وأكد البيان تزويد كافة المحامين المسجلين في سجلات وزارة العدل بالتعليمات والتعاميم الصادرة عنها أسوة بما يتم إبلاغه للقضاة وكتاب العدل، وفقاً لاختصاص كل منهم، إلى جانب تزويدهم بأعداد مجلة العدل العلمية التي تضم بحوثاً ودراسات عدلية تتناول بالشرح والعرض مواد الأنظمة والأحكام القضائية وغيرها مما يثري ثقافة المتلقي العدلية.

ونبهت الوزارة جميع المحامين المسجلين في قوائمها لضرورة تحديث معلوماتهم المسجلة لدى الإدارة العامة للمحاماة أو تعديل ما طرأ عليها من تغييرات.

من جهة أخرى تم أمس تدشين ورشة التخصصية لعرض مسيرة مشروع خادم الحرمين الشريفين "عدل" وأهم مخرجاته، وذلك بفندق ماريوت الرياض.

وأكد وزير العدل في كلمته التي ألقاها نيابة عنه المستشار في مكتب الوزير الدكتور عبدالملك آل الشيخ على أهمية مشروع تطوير مرفق القضاء والتوثيق "عدل" والخطوات الكبيرة التي خطتها الوزارة في تفعيله.

وقال إن نطاق المشروع في المملكة يشمل كافة الجهات التي تشرف عليها وزارة العدل مع الأخذ في الاعتبار جميع العلاقات والارتباطات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل الوزارة.

من جانبه استعرض مدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الدكتور خالد بن صالح السلطان في كلمته الأهداف الأساسية من المشروع والمحاور التي روعي تفعيلها من محاور الموارد البشرية والهيكل التنظيمية والإجراءات والنظم والنماذج والبيئة العدلية والثقافة العدلية.

وقدم مدير المشروع الدكتور عمر السويلم عرضاً لأهم مخرجات المشروع وأهدافه الأساسية وخططه التنفيذية. يذكر أن الورشة يشارك بها عدد من أصحاب الاختصاص والخبرة في وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء وديوان المظالم ومجلس الشورى وهيئة التحقيق والادعاء العام والمعهد العالي للقضاء وعمداء الكليات الشرعية والأنظمة والقانون وعدد من المتخصصين.

نائب رئيس الشورى: لا علم لي عن نظام التحرش بعد خروجه من اللجنة الإسلامية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 يناير 2010
/madina218463http://www.al-madina.com/node/

أكد نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر الحجار أنه لا علم له بمسار مشروع النظام الجديد الخاص بالحماية من التحرش الجنسي في بيئة العمل لـ (الجنسين)، بعد خروجه من لجنة الشؤون الإسلامية القضائية وحقوق الإنسان. وقال في إجابته عن سؤال لـ "المدينة" عن التطورات الجديدة لملف هذا المشروع الذي من المنتظر مناقشته في جلسة عامة تحت قبة الشورى، "أنا عضو في الأمانة العامة، والأمانة هي التي تجيز عرض المواضيع على المجلس، وهذا الموضوع تحديداً لم يصل إلى الأمانة حتى الآن".

وبتكرار السؤال عليه عن المسار الجديد الذي من المنتظر أن يسلكه هذا المشروع قال: "والله العظيم ما أدري وين راح!" وكانت مصادر موثوقة قد أكدت لـ "المدينة" سحب المشروع من لجنة الشؤون الإسلامية القضائية وحقوق الإنسان ليتم عرضه مباشرة في جلسة عامة للتصويت عليه من قبل الأعضاء، وذلك بسبب تأخر اللجنة في مناقشته وعرضه. وكشفت المصادر أن مقدمي المشروع وصانعي مواده القانونية (محامون) التقوا برئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ وشرحوا له أن المشروع لا يتعارض مع قوانين المملكة التي تحكم بالشريعة، وأن النظام مستقى أصلاً من الشريعة الإسلامية، وأكدت أن الرئيس بدأ مقتنعاً بالفكرة على أن تناقش قريباً في المجلس، لافتة إلى أن نائب الرئيس الدكتور بندر الحجار كان حاضراً الاجتماع المصغر لحل أزمة (مشروع التحرش الجديد) وبدأ أكثر اهتماماً به - بحسب حديث المصادر -.

المؤيدون أكثر من نصف الأعضاء

وأكد مقدم المشروع الدكتور مازن بليلة عضو مجلس الشورى لـ "المدينة" أن مشروعه الجديد كان مجمداً لدى لجنة الشؤون الإسلامية وانتقل إلى رئيس المجلس بعد لقائه به مؤخراً بحضور المحامي فيصل يمانى الذي راجع نصوص مواد المشروع.

وعن التوصيات التي قدمت لرئيس المجلس من لجنة الشؤون الإسلامية عن المشروع قال "تحرك الموضوع بعد لقائي الرئيس وأكد لي أنه سيتم أخذه وتحويل مساره ليكون متحركاً أفضل من أن يتوقف".

وأوضح أن أساس الدراسة التي قدمها للجنة الشؤون الإسلامية بالمجلس، تركز على أن قوانين التحرش الجنسي وأنظمتها موجودة في معظم دول العالم ولن تكون المملكة مستثناءة، لأن طبيعة البشر واحدة في كل زمان ومكان، وعند الرجوع إلى دول متقدمة نجد أن هذه القوانين قد فرضت وجودها لتأخذ مساحتها، وأيضاً بعض الدول الإسلامية مثل ماليزيا وإندونيسيا، وكذلك تونس ومصر «كدولتين عربيتين» وبعض دول الخليج، أخذت بصورة من صور مكافحة التحرش الجنسي قد يكون بعضها قانوناً كاملاً وقد يكون بعضها فقرات من قانون العمل ولكنها لم تغفل هذه القضية.

وعن إمكانية إقرار مثل هذا النظام في المملكة أشار د. بليلة إلى أن أكثر من نصف الأعضاء مؤيدون لهذا النظام وعند طرحه للنقاش سوف يزيد عدد المؤيدين له داخل المجلس.

وفي ما يخص العقوبة التي من المنتظر أن تطال المتحرشين «نساءً ورجالاً»، أوضح أن العقوبة محددة في النظام وواضحة ومأخوذة من أنظمة مشابهة على أن تكون عادلة وراعية.

آل مسبل بيرر

"المدينة" سألت رئيس لجنة الشؤون الإسلامية القضائية وحقوق الإنسان عازب بن سعيد آل مسبل عن أسباب تعطيل المشروع لمدة عام دون مناقشته، فأفاد بأن مشروع التحرش الجنسي كان موجود لدى لجنته وخرج منها، مضيقاً أنه لوحظ أن هناك نظاماً يدرس حالياً في المجلس لدى لجنة الأسرة والشباب يتعلق بالإيذاء والعنف أو شي من هذا القبيل

والتحرش جزء من هذا النظام، فرأت اللجنة أن يكتفى بالنظام الذي يدرس حالياً (الإيذاء والعنف) لأنه شامل للموضوع نفسه.



أخوها استلم نصيبها من راتب والدها المتوفى بعد بلوغها

منذ ١٤ عاماً

ديوان المظالم يسقط الولاية بعد البلوغ وينصف مواطنة أمام مؤسسة التقاعد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 يناير 2010
<http://www.alriyadh.com/article25/01/2010/html492635>

تحقيق- أسامة الجمعان
بعد ١٤ عاماً من وفاة والدها؛ اكتشفت إحدى المواطنات أن المؤسسة العامة للتقاعد تصرف لأخيها استحقاقها من معاش والدها المتوفى بعد بلوغها سن الرشد، حيث كان من المقرر على المؤسسة التوقف عن الصرف لأخيها بمجرد بلوغها، لأن ولاية أخيها تنتهي بمجرد بلوغ سن ١٥ عاماً، ولكن المؤسسة رفضت طلبها .
ولجأت المواطنة إلى ديوان المظالم، ورفعت دعوى تطالب إلزام المؤسسة بصرف المبالغ التي سبق صرفها لأخيها من تاريخ بلوغها سن الرشد، وحكم الديوان لصالحها (حصلت " الرياض " على نسخة من الحكم)، حيث تم إلزام المؤسسة بإعادة جميع حقوقها من معاش والدها منذ بلوغها .
وكانت مؤسسة التقاعد قد ردت على الدعوى بأن أخيها هو وكيلها ووليها بموجب صك الولاية، وأن إجراءات الصرف سليمة، وأجابت المدعية بأنها لا تعترض على الصرف قبل تاريخ بلوغها سن الرشد إنما بعد انتهاء الولاية عليها .
التأخر في رفع القضية
وتنص قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم؛ على أنه بعد مرور خمس سنوات من نشوء الحق لا تقبل الدعوى إلا بعذر شرعي تقتنع به المحكمة، وفي هذه القضية رأت المحكمة أن تأخر المواطنة في رفع الدعوى له ما يبرره من كونها امرأة صغيرة في السن، إلى جانب الحياء مما قد منعها من اللجوء إلى القضاء .
ويؤيد موقف المحكمة تفريق الفقهاء بين المرأة البرزة وغير البرزة في بعض الأحكام أمام القضاء، وهو التفريق الذي يبين عظمة الفقه الإسلامي الذي لاحظ أدق أشكال مراعاة التعاون النفسي بين الناس .
رأي المحكمة في موضوع القضية
وبعد دراسة القضية رأت المحكمة أن الولاية على القاصرة تنتهي بمجرد بلوغها سن الرشد وهو الخمسة عشر عاماً، حيث إن صرف مؤسسة التقاعد استحقاق المدعية لأخيها بعد بلوغها سن الرشد لا يعتبر وفاء بما تستحقه المدعية، ويعد هذا تفريطاً من المؤسسة، والمفروض وفقاً للقاعدة الشرعية أولى بالخسارة، إذ كان الواجب عليها أن تتحرى الدقة في صرف

الحقوق وإيصالها إلى أهلها وعدم قبول أي مستند فاقد لقيمتها الشرعية والنظامية، فصك الولاية وما بني عليه من وكالات تنتهي قيمته بمجرد بلوغ سن الرشد وهو ما أكدته وزارة العدل بخطاب وجهته إلى مؤسسة التقاعد .
انتهاء الحجر

وأست المحكمة لما انتهت إليه على ما هو مقرر في الفقه الإسلامي من أن الحجر نوعان، هما: حكمي وآخر قضائي، فالحجر الحكمي يشمل من كان محجوراً عليه لذاته، وهذا الحجر لا يحتاج إلى حكم قضائي لأنه يثبت بالشرع، ومن يشملهم الحجر الحكمي صغار السن من الذكور والإناث الذين لم يدركوا سن البلوغ الذي يفترض فيه أن الصغير قد استكمل عقله وهو عند جمهور أهل العلم بلوغ سن الخامسة عشر، ويرتفع الحجر في هذه الحالة عند البلوغ من غير حاجة إلى حكم حاكم، لأن هذا الحجر إنما ثبت في حقهم بنص الشارع وليس حكم الحاكم .
وقد ثبت هذا الحجر لعلة معينة وهي الصغر فوجب سقوطه بمجرد انتفاء هذه العلة، وذلك بثبوت البلوغ أو بلوغ خمس عشرة سنة، وأما قول من قال بأنه قد يبلغ سفيهاً فهذا أمر آخر، وسبب جديد يحتاج إلى عرض الأمر على القاضي ليقرر ذلك، فالحجر على الصغير ينتهي بمجرد البلوغ وليس هناك تلازم بين الصغر والسفه، والغالب في حال الصغار عند البلوغ الصلاح وليس السفه، بدليل أن الشارع حكم وجعل البلوغ علامة على التكليف وهذا هو الذي يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إذ الأصل أن بلوغ الشخص دليل على اكتمال أهليته وإبقاء الحجر سلب لولايته على نفسه، وفي ذلك إهدار لأدميته وإحاقه بالبهايم كما يقول "ابن الساعات" في كتابه شرح مجمع النهرين، وفي هذا إضرار بالإنسان وسلب لحقوقه دون موجب، وتتضح صورة هذا السلب في حالة تمتع الولي بنفوذ أدبي أو مادي بحكم الإنعام أو الاعتبار أو الهيمنة، وفي هذه الصورة ضرر كبير وخطر عظيم على كرامة الإنسان وأدميته فيتوجه القول بانتهاء الحجر على الصغير ببلوغه، وإذا تبين للولي وجود سبب آخر للحجر رفع الأمر للقضاء، يقول صاحب "الروض المربع": (وإذا أتم الصغير خمس عشرة سنة حكم ببلوغه... أو عقل المجنون ورشد) أي من بلغ وعقل، (أو رشد سفيه زال حجرهم) لزوال علقته، قال تعالى "فإن أنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم" (بلا قضاء) حاكم لأنه ثبت بغير حكم فزال لزوال موجه بغير حكم)

واستأنست المحكمة بأن المؤسسة العامة للتقاعد قد أصدرت دليلاً حول إجراءات استلام المعاش التقاعدي بينت فيه سريان صكوك الوكالات والولايات، وهي :

١ - الوكالات: تعتبر سارية المفعول ما لم يطرأ عليها أحد الأسباب التالية: (فسخ الوكالة، وفاة الموكل، انتهاء مدة الوكالة المحددة بمدة، مضي خمس سنوات على تاريخ صدور الوكالة).

٢ - الولاية: يستمر الصرف بموجبها حتى بلوغ القصر سن الخامسة عشرة ما لم يصدر من المحكمة ما يفيد باستمرار الولاية عليه، وبالنسبة للبالغ فاقد الوعي يشترط تجديد الولاية بعد مضي خمس سنوات على تاريخ صدورها .
وإذا تقرر صحة قول جمهور أهل العلم في أن الولاية على الصغير تسقط بمجرد بلوغه سن الرشد، وأن صرف الحقوق يبنى على التثبيت، وأن المدعى عليها (مؤسسة التقاعد) قد صرحت لعموم المستفيدين أن الولاية تنتهي ببلوغ الصغير سن الخامسة عشر، وأن الاستناد إلى وكالة أصلها فاسد أمر غير معتبر وينافي مبدأ التثبيت في الوفاء بالحقوق، تبين أن ما قامت به المدعى عليها (مؤسسة التقاعد) من صرف استحقاق المدعية لأخيها مخالف لأحكام الشرع والنظام، وتحمل المؤسسة نتيجته وتلزم بصرف استحقاق المدعية لها مباشرة أو لو كليل توكله بعد بلوغها سن الخامسة عشر، ولها الحق في مطالبة من استلم المبالغ بغير وجه حق .

وقد طعنت المؤسسة في الحكم أمام هيئة التدقيق وطلبت نقضه فحكمت الهيئة برفض الطعن وتأييد الحكم الذي صدر لصالح المواطنة .

التماس إعادة النظر في الحكم ..

بعد أن أصبح الحكم نهائياً طعنت المؤسسة على الحكم بالطريق الاستثنائي وهو الالتماس بإعادة النظر، وقالت ان سبب الالتماس وجود دليل جديد في القضية وهو خطاب رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم ١/٢٩٤٦ وتاريخ ١٢/١/١٤٢٥ المتضمن ان إلغاء صك الولاية على الصغير لا بد من عرضه على القضاء، وانتهت المحكمة إلى رفض الالتماس على أساس أن هذا الخطاب لا يأخذ صفة النظام أو الأحكام القضائية إنما هو من قبيل الفتاوى التي ليس لها صفة الإلزام، فضلاً عن أنه يخالف ما ورد في خطاب وكيل وزارة العدل الذي اعتمد على قرار الهيئة القضائية العليا وهي أعلى سلطة في القضاء العام في المملكة- في ذلك الوقت- ولقراراتها قيمة نظامية تجعلها أولى بالاعتبار، بالإضافة إلى انه يخالف ما اعتمده المدعى عليها من تعليمات فيما يتعلق بصكوك الولاية فكيف تعلن للناس مبدأ ثم عند مخالفته لمصلحتها ترفض الاعتداد به، وأوضحت المحكمة في نهاية الحكم قائلة "إذا تقرر ما سبق علم أن الخلاف في المسألة وارد وقد وقع بين علماء الشريعة، ورجحت الدائرة ما رأته محققاً للعدالة وما فيه الاحتياط لأدمية الإنسان وحقوقه ولا ترى المحكمة أن ما قدم يعتبر من الأدلة الجديدة ."

قضايا الإنصاف كثيرة

وأكد الخبير القضائي الشيخ د. عبدالله السعدان على أن هذا الحكم ليس الوحيد الذي أعلنت فيه محاكم الديوان في المملكة أصالة مبادئها ودقة نظرها، إنما هذا مجرد مثال أكد فيه ديوان المظالم أصالة مبدأ حماية حقوق الإنسان في النظام والقضاء السعودي، مشيداً بما انتهت إليه المحكمة من الأفق الواسع والدقيق لمسائل الخلاف عندما نصت في الحكم على أن "الخلاف في المسألة وارد ولكنها رجحت ما رأته محققاً للعدالة وأدمية الإنسان".

وقال: إن هذا الحكم كشف عن عمق الطرح الفقهي الشرعي، مما سجل لذلك الفقه الريادة بمصدره الكتاب والسنة، والتأكيد على التزام هذه البلاد بتطبيق الشريعة الإسلامية كمنهج حياة نسير عليه جميعاً، وهو ما يدعو إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله-، وأتى ثماره في تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع .

المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية

وعلق القاضي في وزارة العدل الشيخ ابراهيم الهويمل على استناد الحكم إلى قرار الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى، وقال: إن السبب هو أن "الهيئة الدائمة" تعتبر أعلى هيئة قضائية في المملكة وكانت تختص بنظر القضايا المتعلقة بالقتل والرجم والقطع التي ترفع إليها مباشرة بعد التصديق عليها من قبل محكمة التمييز، ويعتبر قرار الهيئة الدائمة نهائياً، وكذلك تختص الهيئة بنظر القضايا والمسائل التي تحال إليها من قبل ولي الأمر، ثم تقوم بدراستها وإصدار قرارها ويعتبر هذا القرار نهائياً قابلاً للتنفيذ غير قابل للطعن وقرارات الهيئة تصدر بالأغلبية أو بالإجماع، مشيراً إلى أن المحكمة العليا حلت الآن محل الهيئة الدائمة حسب نظام القضاء الجديد وتقوم باختصاصاتها في الوقت الحاضر حتى يصدر نظام المرافعات الذي سوف يحدد طريقة وآلية رفع القضايا إليها.

بالتعاون مع الجامعة العربية والبنك الإسلامي والصندوق الكويتي المجلس العربي للطفولة والتنمية ينظم مؤتمراً حول واجب المجتمع تجاه الأطفال المعاقين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 يناير 2010
http://www.alriyadh.com/article26/01/2010.html492954

القاهرة - مكتب الرياض، أحمد إبراهيم

انتهى المجلس العربي للطفولة والتنمية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز من وضع كافة الترتيبات لعقد المؤتمر العربي الذي ينظمه المجلس بعنوان (واجب المجتمع تجاه الطفل ذي الإعاقة) وذلك خلال الفترة من 2 إلى 4 فبراير المقبل بالتعاون مع جامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية. يشارك في المؤتمر نخبة من الخبراء والمتخصصين وممثلي الجمعيات الأهلية العاملة في مجالات الإعاقة من 20 دولة عربية بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

وقال المجلس في بيان وزعه أمس إن المؤتمر الذي يقام تحت شعار (ليس هناك مستحيل (يهدف إلى الكشف عن طاقات الطفل ذي الإعاقة والتعريف بقضية دمجها في المجتمع ووضعها ضمن الأولويات التي يجب أن تنال اهتمام الرأي العام وتحظى برعايته ومشاركته العملية وتوعية كادر إعلامي وثقافي للتعامل مع القضية بشكل إيجابي ونشر الوعي الخاص باحتياجات وحقوق الطفل ذي الإعاقة وتأهيل العاملين معه لاكتشاف مواهبه وعكس قدراته للمجتمع وإدماجه مع غيره من الأطفال في المؤسسات التعليمية والثقافية المختلفة كلياً أو جزئياً بقدر ما تسمح قدراته وبقدر تهيئته نفسياً وتهيئة المحيطين به من الأهل والمدرسين وزملاء الدراسة لقبوله وتشجيعه على مشاركتهم والاندماج معهم .

وسيناقش المؤتمر عدداً من الموضوعات منها حقوق ذوي الإعاقة في المواثيق الدولية والعربية والإعاقة في الإعلام والموروث الشعبي ودلالاتها وصحة الأطفال ذوي الإعاقة ودمج وتعليم الأطفال من ذوي الإعاقة ونشر ثقافة التطوع ودور المجتمع المدني في تنمية الوعي بدمج الطفل ذي الإعاقة إلى جانب عرض تجارب عملية في مجال الإعاقة من مختلف الدول العربية وذلك بمشاركة 40 خبيراً عربياً يمثلون 13 دولة عربية.

3 شركات تنتظر اعتماد مجلس الوزراء

دراسة لقائمة بأسعار العمالة المؤجرة في الاستقدام الموحد

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 26 يناير 2010

1&sT=1DE&sS=%6http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E

أكد عضو اللجنة الوطنية للاستقدام علي بن صالح بوسبيت، عدم وضوح ملامح نظام الاستقدام الى الآن ، فيما تشير المعلومات المتوافرة الى أنه نظام للشركات على مستوى المناطق بألية موحدة لعملية الاستقدام ونظام ممتاز من ناحية المساواة في التكاليف، وكشف عن نظام تجري دراسته خلال الفترة الحالية عبارة عن بناء مساكن للعاملين والعمالات في المملكة وبعد تهيئته يتم استقدامهم داخلياً، وبين بوسبيت أنه لا يوجد رفع لرواتب العاملين كما يتردد وإنما مجرد نظام موحد لمكاتب الاستقدام قائمة أسعار وفي السياق نفسه تدرس شركات الاستقدام الموحد حالياً تحديد قائمة بأسعار الأيدي العاملة التي ستؤجرها للمواطنين والمقيمين، ومن المنتظر أن يوافق مجلس الوزراء قريباً على نظام عمل تلك الشركات. أوضح رئيس لجنة الاستقدام الأهلية في المملكة محمد الحميدي في تصريح سابق أن هناك 3 شركات موحدة للاستقدام في كل من الرياض وجدة والدمام لديها القدرة على بدء العمل مباشرة في حال اعتماد مجلس الوزراء عمل شركات الاستقدام الموحد ولا يوجد ما يمنع عمل أكثر من 7 شركات في المدن والمحافظات الأخرى. وبين أن السوق السعودية يمكنها أن تستوعب عددا أكبر من الشركات الثلاث وهذا ما سيكون عليه الحال . وعن أسعار الأيدي العاملة التي ستوفرها تلك الشركات وهل ستكون أقل مما هي عليه الآن أكد أن ذلك يعود لدراسة الجدوى التي تجريها الشركات حالياً رافضاً توقع قائمة الأسعار، وحول مصير لجنة الاستقدام الوطنية بعد السماح للشركات الموحدة بالعمل قال ان هذا أمر تحدده الجهات المعنية والمسؤولون عن اللجنة.

تضارب المواعيد

ويقول المواطن محمد الشباعة إن النظام الجديد يسهل علينا نحن كمستقدمين الكثير من الوقت لاسيما أن النظام السابق طالما عانينا معه بسبب التأخر وعدم المصداقية في الكثير من المواعيد ، إلا أن حسب ما ذكر لنا من علاوة رواتب العمالة سواء كانت المنزلية أو غيرها فهذا يحتم علينا الصمود أمام هذا النظام وعدم التعاون في مسألة مضاعفة الراتب الذي بات يتزايد يوماً بعد الآخر.

توحيد الرواتب

ويضيف المواطن عبدالعزيز الحربي : إن النظام جاء لمصلحة شركة لا للمواطن بحيث إن توحيد رواتب العمالة ومساواتهم يأتي فيه نوع من الريبة بمسألة الرواتب الموحدة، فبالتالي نحن بالأساس نخسر من ناحية استقدام العمالة فخذ مثلاً نحن كنا نعطي الخادمة الاندونيسية وكذلك الفلبينية رواتب 700 ريال حتى وصلت الى 800 لتكسر حاجز الارقام بهذا النظام وتصل الى 1500 حسبما يتداول في المجالس وهو امر غير مقبول ويجب اعادة النظر فيه . خطوة تطويرية

واعتبر المواطن عبدالحميد الأحمد النظام الجديد خطوة تطويرية ولكنها تصب في مصلحة الشركة على حساب المواطن رافضاً في الوقت نفسه التعدي على حقوق المواطنين واستغلالهم خاصة ان هناك العديد من العائلات تحتاج خادمة أو سائقاً لأن من يتواجد بالمنزل هو شيخ عاجز وامرأة لا تستطيع القيام بالواجبات المنزلية .

مدير صحة جدة : 7 توصيات لتلافي هروب نزلاء مستشفى الأمل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 يناير 2010
218770http://www.al-madina.com/node/

بسام بادويلان - جدة
كشف مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة المكلف الدكتور تركي بن صالح الشريف عن سبع توصيات انتهت إليها اللجنة العاجلة التي تم تشكيلها بعد هروب النزلاء الـ 15 من مستشفى الأمل للوقوف على الطبيعة والاطلاع على كافة المستندات النظامية المتعلقة بهذه الحادثة ودراسة الأسباب المؤدية لها وإيجاد الحلول المناسبة لتلافي تكرارها مستقبلاً.
وبين في إيضاح خص به "المدينة" أن التوصيات تضمنت الإسراع في إيجاد مبنى حكومي ذي سعة سريرية أكبر يتناسب مع عدد النزلاء وعدد المناطق المستفيدة من خدمات المستشفى، لافتاً إلى أن هناك مستشفى جديداً للأمل والصحة النفسية بجدة سيتم إنشاؤه مستقبلاً.
كما تضمنت التوصيات إعادة توزيع النزلاء بالأجنحة حسب نوع الحالة ونوعية العلاج المقدم لها، تطوير عمل الكاميرات الموجودة وزيادتها، إنشاء باب آخر للعيادات الخارجية تحت رقابة الأمن خلال 24 ساعة لمنع الهروب باستغلال هذا الممر الذي هربوا منه، زيادة عدد كادر التمريض ليتناسب مع طبيعة الخدمة التي يجب تقديمها للنزلاء، دعم المستشفى بعدد من الوظائف الأمنية، وتطوير قسم الأمن والسلامة ودعمه بالتجهيزات التي ترفع كفاءته وفعاليتها.
وأوضح أن اللجنة كانت قد قامت فور تشكيلها بزيارة المستشفى وأجرت العديد من التحقيقات مع كل الأطراف التي لها علاقة بعملية الهروب، وخلصت إلى العديد من النتائج والتوصيات التي سترفع إلى الوزارة للنظر فيها، مشيراً إلى أن من أهم هذه النتائج أن جناح ب الذي حدث فيه الهروب يتواجد به عدد كبير من النزلاء يقدر بحوالي 62 مريضاً وهو ما جعل من الصعوبة السيطرة عليهم من قبل هيئة التمريض، مضيفاً أن الفيلم المصور من قبل كاميرات المراقبة يوضح أن الهاربين تسلقوا البوابة الخارجية والبعض منهم عن طريق بوابة صغيرة مخصصة لدخول وخروج المراجعين بعد مقاومتهم لرجال الأمن، وكان هروبهم بمحض إرادتهم حيث دبروا له بايهام العاملين بوجود حريق بالجناح مما سهل لهم عملية الهروب مستغلين دخول عربية وجبة العشاء في ذات الأثناء، لافتاً إلى أن المريض الذي لا يشكل خطراً يدخل المستشفى بمحض إرادته وفي سرية تامة ويخرج بمحض إرادته طالما أنه لا يشكل خطراً على نفسه أو مجتمعه.
وزاد أن جميع كاميرات المراقبة في الجناح ب تعمل بصورة جيدة، وتتوفر بالجناح جميع وسائل الترفيه بالجناح، وقد تم أخذ إفادة عدد من النزلاء أشادوا جميعهم بالخدمات العلاجية المقدمة لهم، فيما لم يتسن أخذ إفادة آخرين لكونهم يمرون بالمراحل الأولى من العلاج ولا زالوا تحت تأثير الأعراض.
وأشار إلى وجود 14 ممرضا على رأس العمل داخل الجناح، وسبعة من رجال الأمن على البوابات.
واختتم د. الشريف إيضاحه مؤكداً تقديرهم للدور الهام والفعال الذي تؤديه وسائل الإعلام في إبراز المنجزات الحضارية لهذا الوطن المعطاء، والمشاركة في تحقيق أهداف التوعية الصحية وبرامجها، وقال: "نحن نرحب بالنقد الهادف الموضوعي إذا كان معتمداً على حقائق ومعلومات صحيحة وموثقة ومستقاة من مصادرها الأصلية، ونعلم أن الصحافة تمثل المرأة التي يرى المسؤول من خلالها مواطن القصور ومواقع الخلل والعمل على حلها، كما أننا نتعامل مع وسائل الإعلام بشفافية تامة ووضوح كامل خاصة إذا كان النقد هدفة الإصلاح بعيداً عن الإثارة والتهويل".

الوزارة توقف مكافآت مبتعثات بلا محارم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 يناير 2010
218856http://www.al-madina.com/node/

بدأت وزارة التعليم العالي في إيقاف مكافآت المبتعثات غير المتقيدات بشرط المرافق وكذلك إيقاف مكافأة المرافق. ونهت الوزارة الملحقيات الثقافية السعودية بجميع دول العالم بالتأكد من وجود محارم المبتعثات معهن خلال فترة الابتعاث حتى في قاعات الدراسة وعدم التساهل والنظر في فرار الابتعاث لمن تخالف تنفيذ هذا الشرط بثبوت عدم وجود المحرم علمًا بأن المحرم المرافق إما أن يكون الأب أو الابن أو الأخ أو الجد أو العم أو الخال بالإضافة إلى الزوج، جاء ذلك بعد أن رصدت الملحقيات الثقافية عدم تقيد بعض المبتعثات بشرط وجود المحرم وأن المحرم قام بإيصالها فقط لتلك الدولة وعاد إلى المملكة.

خالد الفيصل يتسلم تقرير حادثة فتيات مكة الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 يناير 2010
218847http://www.al-madina.com/node/

كلف وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، وكيل الوزارة الدكتور عبدالله اليوسف بتسليم تقرير لجنة التحقيق في حادثة مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة إلى صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة.

وعلمت "المدينة" أن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية سوف يسلم التقرير لسمو الأمير خالد الفيصل مطلع الأسبوع المقبل، متضمنًا كافة التحقيقات التي أجرتها اللجنة مع النزليات والعاملات والأخصائيات ومديرة المؤسسة والمرئيات والحلول التي وضعتها اللجنة والتي من شأنها الحد من تكرار حادثة الشغب مرة أخرى . من جهة أخرى بدأت لجنة من هيئة التحقيق والادعاء العام بمكة المكرمة ممثلة في قسم مراقبة الدور والسجون أمس في الاستماع إلى شكاوى نزليات المؤسسة من الفتيات اللاتي شاركن في أحداث الشغب . وترأس اللجنة إبراهيم الغامدي الذي استمع إلى شكاوى النزليات المتعلقة بأمور الإعاشة والتغذية وطريقة المعاملة والتعاملات غير الإنسانية من قبل العاملات في المؤسسة وتمت عملية استجواب النزليات في مقر غرفة المهارات والخياطة بحضور الأخصائية المختصة. يذكر أن مديرة الإشراف الاجتماعي النسائي نورة آل الشيخ قد تواجدت أمس في المؤسسة لمتابعة مجريات التحقيق مع النزليات وتزويد اللجنة بالمعلومات التي تحتاجها .

مجلس الوزراء يقر لجنة وزارية لحصر المخططات اشتراط إكمال مدة الاشتراك لاستحقاق المعاش التقاعدي قبل الستين عدم جواز الجمع بين المعاش وراتب الوظيفة المشمولة بنظامي التقاعد المدني والعسكري

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 26 يناير 2010
1&P=13374http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله) الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر امس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض. وفي بدء الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات التي أجراها مع دولة رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان خلال زيارته للمملكة. وثمن أيده الله عمق العلاقات بين البلدين، وحرصهما المشترك على تنميتها في جميع المجالات بما يحقق التطلعات نحو تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ويخدم المصالح المشتركة. كما أطلع (حفظه الله) المجلس على الاتصالات، والمشاورات التي تمت خلال الأسبوع الماضي مع عدد من قادة الدول حول مجمل الأحداث وتطوراتها على الساحة الدولية ومنها الرسالة التي تسلمها من فخامة رئيسة جمهورية فنلندا تاريا هالونين وقام بتسليمها معالي وزير الخارجية الكسندر ستاب واستقباله دولة رئيس الوزراء البريطاني السابق ميعوث اللجنة الرباعية الدولية الخاص إلى الشرق الأوسط توني بلير. وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه عقب الجلسة أن المجلس استمع بعد ذلك إلى تقارير عن تطورات الأحداث عربياً وإقليمياً ودولياً.

وبيّن أن المجلس استعرض بعد ذلك جملة من الموضوعات في الشأن المحلي حيث أطلع على ما صدر عن اجتماع المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن الذي عقد برئاسة خادم الحرمين الشريفين يوم أمس وتناول أوضاع السوق البترولية من تأكيد على حرص المملكة على مصلحة الدول المنتجة والدول المستهلكة، وما أبداه من ارتياح لسير العمل في استثمارات المملكة لتوسعة طاقة إنتاج الزيت الخام وطاقة التكرير لديها للمساهمة في تلبية الطلب العالمي وأنها تسير بإذن الله حسب الجدول الزمني المخطط لها مع ما تبذله المملكة من جهد في مجال حماية البيئة. وقدر المجلس عالياً موافقة خادم الحرمين الشريفين على تمديد فترة برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي لمدة خمس سنوات قادمة اعتباراً من العام المالي 1432/1431 هـ لأبنائه الطلاب والطالبات بهدف رفع كفاءتهم وتزويدهم بشتى أنواع المعارف والعلوم في مختلف التخصصات والتطبيقات العلمية والنظرية.

كما نوّه بتصدّر المملكة العربية السعودية الدول العربية في مجال الإبداع والابتكار وتحقيقها المركز السابع عالمياً في هذا المجال وفقاً لما جاء في التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية الذي يصدر سنوياً عن مؤسسة الفكر العربي، وما سجله التقرير للمملكة من حرص على التطوير والرقى بالتعليم والاتجاه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، حيث حققت المركز الأول عربياً والثامن عالمياً في الإنفاق على التعليم.

وتطرّق المجلس كذلك إلى بدء أعمال منتدى التنافسية الدولي في دورته الرابعة الذي تنظمه الهيئة العامة للاستثمار في الرياض تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين وما تم خلاله من مناقشات لأبرز القضايا والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي مؤكداً أن هذا المنتدى أصبح منيراً عالمياً يتم من خلاله بلورة الأفكار والرؤى المختلفة حول مفاهيم التنافسية وأن أكثر دول العالم تنافسية هي الأكثر تحقيقاً لمعدلات النمو والتطور والرخاء لشعوبها. وأفاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

أولاً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير التجارة والصناعة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب القطري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي بين المملكة العربية السعودية وحكومة دولة قطر والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار وذلك في إطار مجلس التنسيق السعودي القطري ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الندوة العالمية للشباب الإسلامي حول مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية والندوة العالمية للشباب الإسلامي ومشروع (البروتوكول) المرافق له في ضوء الصيغتين المرفقتين بالقرار والتوقيع عليهما، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية في شأن وضع آلية مناسبة لتوصيل الخدمات إلى مخططات المنح أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها ما يلي:

أولاً : قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية بحصر المخططات المراد إيصال الخدمات إليها (الطرق والمياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات) على مستوى مناطق المملكة وعرضها على اللجنة المشار إليها في البند (ثانياً) أدناه .

ثانياً : تشكيل لجنة في وزارة الشؤون البلدية والقروية - على مستوى وكيل وزارة - من: وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة المياه والكهرباء، ووزارة النقل، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، تكون مهماتها ما يلي:

- 1 إعداد معايير وأسس لتحديد الأولويات لتطبق بشكل واضح على جميع المخططات لإيصال الخدمات إليها.
- 2 إعداد خطة عامة كل خمس سنوات تتضمن التكاليف اللازمة وأخرى سنوية تتضمن المخططات ذات الأولوية التي تقرر توصيل الخدمات إليها خلال العام المالي التالي بحسب الأولوية وترفع إلى وزارة المالية لتعتمد وفقاً للإمكانات المتاحة وقواعد إعداد الميزانية.

رابعاً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير المالية - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية سنغافورة لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ومشروع البروتوكول المرافق له في ضوء الصيغتين المرفقتين بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لكل منهما لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً:

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (14 / 17) وتاريخ 5/14301 / هـ قرر مجلس الوزراء تعديل الفقرة (6) من المادة (الثالثة) من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 53) وتاريخ 1424/7/23 هـ لتكون بالنص الآتي:

- 6 - ألا تكون مدد الاشتراك المضمومة مدداً مكتملة لاستحقاق معاش التقاعد قبل بلوغ سن الستين في النظام الأخير، وإنما يجب على المشترك إكمال المدة التي يتطلبها هذا النظام ما لم تكن أسباب الضم ناتجة من التخصيص أو كان انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز أو التنسيق من الخدمة .. ولا يجوز في حالة الضم الناتجة من التخصيص الجمع بين المعاش التقاعدي وراتب الوظيفة المشمولة بأي من نظامي التقاعد المدني والعسكري أو نظام التأمينات الاجتماعية .

مواطن يتهم مستشفى بعدم استقبال ابنه بسبب الواسطة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 يناير 2010
218820http://www.al-madina.com/node/

طالب المواطن فهد العتيبي المسؤولين والقائمين على المستشفيات في مكة المكرمة بتوفير حضانة لابنه الذي يبلغ عمره 14 يوماً ويعانى من تشنج مستمر . واتهم مستشفى الولادة والأطفال برفض استقبال ابنه لعدم وجود واسطة لديه على حد زعمه . وقال ان المستشفى اكتفى باستقبال ابنه في الطوارئ ومخاطبة مستشفيات اخرى افادت بعدم وجود امكانية لاستقباله هي الاخرى مشيراً الى مخاوفه من اصابة ابنه بالعدوى في حال عدم انتقاله من الطوارئ من جهته اوضح نائب مدير مستشفى الولادة بمكة المكرمة الدكتور فريد بوقري أن ما يقوله المواطن يمثل في الحقيقة مشكلة نعاني منها منذ سنوات نتيجة لعدم وجود اسرة وحضانات موضحة ان الطفل داخل المستشفى حالياً ويتلقى الرعاية الطبية في الطوارئ وان كانت ليست بالشكل العلاجي المطلوب نظراً لعدم وجود حضانات وعدم مناسبة المكان لمثل سن هذا الطفل.

واضاف خاطبنا عدة مستشفيات لكن الردود كانت تأتينا بعدم توفر اسرة كما خاطبنا مستشفيات خاصة وجاءت الاجابة بنفس الرد .



90 سوطا والسجن شهرين مقابل إهانتها

مديرة مدرسة الجبيل تتمسك بجلد طالبة أمام المعلمات

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 26 يناير 2010
1&P=13374http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=

أكدت مديرة المدرسة المتوسطة الثانية في الجبيل والتي قضت المحكمة لصالحها بجلد طالبة إهانتها 90 جلدة وسجنها شهرين أن خروج المشكلة للمحكمة يخصها كمواطنة وليس كمديرة مدرسة نظراً لتلقيها تهديداً ووعيدا بالقتل من الطالبة البالغة من العمر 19 عاماً أمام مسمع ومرأى المشرفات ورئيسة التوجيه والإرشاد، وأكدت أن المشكلة التعليمية قد تمت معالجتها عن طريق الادارة واما خروجها للمحكمة فهو حفاظاً على نفسها كمواطنة من كافة التهديدات التي تلقتها، ورفضت المديرة التنازل عن حقها وبشدة لتكون الطالبة عبرة لغيرها ممن تسول لهم أنفسهم بارتكاب المشاكل والخلافات داخل أسوار المدارس وتمنت تنفيذ الحكم داخل أسوار المدرسة أمام زميلاتها وأمام الكادر التعليمي حفظاً لحقها وحفظاً لكرامة المكان التعليمي والعاملين به. وبينت ان قاضي المحكمة قد خيرها بتنفيذ الحكم إما ان يكون هي التي تنفذ حكم الجلد او إحدى قريباتها او من ينوب عنها إلا انها رفضت طلب القاضي وقالت هذا موكل للقضاة وما يروونه يناسب تنفيذ الحكم.

يذكر ان ادارة التربية والتعليم بنات قد سمحت للطالبة بالعودة مرة أخرى للدراسة بعد فصلها كطالبة منازل في مدرسة اخرى لهذا العام حتى تكون مؤهلة للتعليم المنتظم الا ان الطالبة رفضت وطلبت ان تكون طالبة منتظمة .

ناقش الواقع والاتجاهات وسبل تعميق العلاقات بين سكان الأحياء ملتقى التنمية الاجتماعية يوصي بتفعيل دور المرأة وصندوق تمويل مشترك

تجديد المطالبة بمنح أراض لمراكز أحياء المخططات الجديدة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 26 يناير 2010

2&G=1&P=13374http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=

أوصى الملتقى الرابع للجان التنمية الاجتماعية بالشرقية، بإنشاء صندوق التمويل المشترك بين اللجان لتوحيد الجهود المبذولة في الحصول على الدعم مع وضع آلية مناسبة لإدارة الصندوق وتفعيل دور المرأة في اللجان لخدمة البرامج النسائية بالمجتمع وتشكيل لجنة عليا للجان التنمية على مستوى المنطقة الشرقية تضم أعضاء من لجان التنمية وأكاديميين وبعض رجال الأعمال.

واقع واتجاهات

وشهد الملتقى - الذي اختتم فعالياته أمس - عددا من جلسات العمل الحوارية شاركت في إثرائها نخبة من أصحاب الفضيلة والمسؤولين والأكاديميين ورجال الأعمال، واشتملت موضوعات عديدة منها على موضوع تشخيص واقع واتجاهات عمل لجان التنمية وموضوع مستقبلية عمل لجان التنمية الاجتماعية بالمملكة وموضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الوطنية تجاه دعم عمل لجان التنمية الاجتماعية والدور الإعلامي في دعم لجان التنمية الاجتماعية ومعايير التقييم للبرامج والمشروعات الاجتماعية وآليات الدعم المالي لعمل لجان التنمية الاجتماعية وبناء المجتمع مسؤولية الجميع وتجارب محلية في مجال عمل لجان التنمية الاجتماعية، إضافة لورش تدرسية بعنوان «مهارات الثقة والمحاسبية لبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية».

شكر وتقدير

وأوضح رئيس لجنة العلاقات العامة والإعلام وعضو اللجنة المنظمة أحمد العباسي ان المشاركين في الملتقى بدورته الرابعة تحت شعار «لنرتقي» رفعا برقيات شكر وتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية على توجيهاته وحرصه على أهمية إقامة الملتقى. كما رفعا شكرهم لصاحب السمو الأمير جلوي بن عبد العزيز بن مساعد نائب أمير المنطقة الشرقية على رعايته حفل افتتاح الملتقى.

دعم وتقييم

وبعد مناقشات مطولة في الجلسات الحوارية وورش العمل التي تركزت على أهم الأمور المتعلقة بلجان التنمية الاجتماعية توصل المشاركون إلى عدد من التوصيات تضمنت حث القطاع الخاص على الدعم المستمر للجان التنمية الاجتماعية إيمانا بأهمية دعمها والاستفادة من الشركات والمؤسسات ذات الخبرة والممارسة في التخطيط لوضع برامج اللجان وتقييمها وتدريب أعضائها في دورات متخصصة وحث لجان التنمية على إيجاد موارد مالية ثابتة ومستمرة لدعم برامجها ذاتيا والاستفادة من جميع الطاقات البشرية المتخصصة في مختلف المجالات لإنجاز برامج اللجان ومطالبة الجهات الرسمية بتحفيز القطاع الخاص على إيجاد برامج خاصة بالعمل التطوعي داخل منشأتها والاستفادة من وحدة العمل التطوعي بجامعة الملك فهد في التخطيط المنهجي للأعمال التطوعية وإدارة المتطوعين وحث روح العمل التطوعي

في المجتمع وأهمية وجود علاقة بين وزارة الاعلام ووزارة الشؤون الاجتماعية وتنسيق آلية واضحة في إبراز نشاطات وأعمال لجان التنمية ومطالبة الإعلام بتخصيص صفحة أسبوعية لبرامج وأخبار اللجان والتعريف بنشاطاتها ودورها في دفع عجلة التنمية.

فترة مسائية

كما تضمنت التوصيات قيام الوزارة بوضع نظام يشجع على حضور الملتقيات الهامة من خلال احتساب نقاط بعدد الحضور وربطها بالدعم المادي السنوي لكل لجنة بهدف الاستفادة المثلى من الملتقيات. كما أوصى بعقد ملتقيات اللجان المقبلة في الفترة المسائية لاتاحة الفرصة لمشاركة عدد أكبر من الحضور والتأكيد على التوصية السابقة للملتقى الماضي التي تؤكد على أهمية منح أراض لمراكز الأحياء في المخططات الجديدة وزيادة مساحتها وإيجاد حلول للمخططات القديمة ولا يكون ذلك إلا بتعاون الجهات المعنية في الوزارات وتبادل الزيارات الدورية بين اللجان لرصد النماذج الناجحة والاستفادة منها وحث اللجان على تعميق علاقة أفراد الحي ببيئتهم المشيدة وتشجيعهم للحفاظ على المرافق والمنشآت ونظافة البيئة وأن تكون برامج اللجان نابعة من احتياجات المناطق التابعة لها وأهمية التعاون المشترك بين إدارة التكافل الأسري ولجان التنمية بحكم الأهداف المشتركة بينهم .

ملفات تسويقية

واشتملت التوصيات على أن تحرص لجان التنمية على إعداد ملف تسويقي يحتوي على معلومات مفصلة عن كل برامج اللجنة ووجود آلية مكتوبة عند كل مؤسسة خيرية توضح خطوات الحصول على الدعم المادي وقيام اللجان بتطوير المفاهيم المرتبطة بالدعم المادي ليشمل كل ما يخدم تحقيق الأهداف وإنشاء صندوق التمويل المشترك بين اللجان لتوحيد الجهود المبذولة في الحصول على الدعم مع وضع آلية مناسبة لإدارة الصندوق وتفعيل دور المرأة في لجان التنمية لتخدم البرامج النسائية بالمجتمع وتشكيل لجنة عليا للجان التنمية على مستوى المنطقة الشرقية مكونة من أعضاء من لجان التنمية وبعض الأكاديميين وبعض رجال الأعمال .



ابن معمر: تدريب 40 ألف إمام مسجد على ثقافة الحوار

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 26 يناير 2010

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/101725>

كشف الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني فيصل بن معمر، النقاب عن خطة لتدريب 40 ألف إمام مسجد في المناطق كافة على «ثقافة الحوار والاتصال»، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، بعدما بدأ في مشروع مماثل لمنسوبي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقال في مقر المركز في الرياض أمس: «مركز الملك عبدالعزيز ليست لديه عصا سحرية لحل كثير من المشكلات، لكنني لا أبالغ في أن نشر ثقافة الحوار كان من الأساليب الناجحة لمكافحة التطرف والعلو بشهادة جهات عدة، وهذا يعد من أنبل الوسائل التي تسهم في خدمة المجتمع.»

ولفت إلى أن المركز نسّق مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لإطلاق مشاريع لتنمية مهارات الحوار والاتصال، مشيراً إلى أن المركز سيصل إلى 8 ملايين نسمة بعد مرور ثلاثة أعوام.

اليمن: 85 % من عمليات تهريب الأطفال إلى المملكة تتم بعلم أسرهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثني 25 يناير 2010
http://www.aleqt.com/article_26/01/2010.html339771

طاهر حزام من صنعاء
أكد تقرير حديث لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمنية أن 85 في المائة من عمليات تهريب الأطفال إلى المملكة تتم بعلم الأسر. جاء ذلك بعد أن أكدت أجهزة الأمن اليمنية إحباط تهريب 1500 طفل يمني إلى الأراضي السعودية حتى عام 2009 م.
وأفادت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمنية في تقريرها (تحتفظ «الاقتصادية» بنسخة منه)، بأن الأطفال الذين حاول مهربون يمنيون تهريبهم إلى الأراضي السعودية هم دون سن السابعة عشرة، خلال الفترة من 2004 إلى 2009 ووصل إلى 1500 طفل.
وحسب التقرير الذي تشرف عليه منظمة اليونيسيف، فإن ظاهرة تهريب الأطفال شهدت تراجعاً خلال العام الماضي بنسبة 50 في المائة، حيث بلغت حالات التهريب فيه 400 حالة، بينما تم تهريب 900 طفل إلى السعودية خلال عام 2007 ومثلهم في عام 2008.
وأشار التقرير إلى دراسة أعدتها المنظمة توصلت إلى أن عملية تهريب هؤلاء الأطفال غالباً ما تتم بعلم الأهل وموافقتهم، حيث اعترف 82.4 في المائة من سكان مناطق حجة والمحويت بأن لهم أطفالاً يعملون في السعودية، كما توصلت الدراسة إلى أن 84.3 في المائة من السكان يعترفون بوجود تهريب للأطفال في المنطقة، وتبين أن أكثر من 62 في المائة من الأطفال الخاضعين لعملية التهريب والذين شملتهم الدراسة ينحدرون من عائلات فيها ثمانية أفراد على الأقل وتحاول أسرهم البحث عن مصادر رزق جديدة.
وحسب التقرير، فإن السلطات السعودية تقوم يومياً بتوقيف ما يزيد على عشرة أطفال يمنيين أثناء محاولتهم العبور بشكل غير شرعي من اليمن إلى السعودية عبر الخط الحدودي الطويل.

معلمون يهددون بالشكوى - المظالم و حقوق الإنسان بعد تحويلهم لأعمال إدارية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 يناير 2010
219041 http://www.al-madina.com/node/

علي بن نمران - الطائف

يعتزم العشرات من المعلمين المحولين لأعمال إدارية والذين اقتضت المصلحة التعليمية العامة إبعادهم عن التدريس وتحويلهم من الكادر التعليمي إلى أعمال إدارية وتم وضعهم على مراتب أقل من التي يستحقونها إلى رفع قضية للمطالبة بمستحقاتهم الوظيفية ، وتحسين أوضاعهم و ذلك بعد موافقة مجلس الوزراء على قرار مجلس الخدمة المدنية المتضمن معالجة أوضاعهم بناء على المصلحة التعليمية والعامة والصادر قبل أكثر من ثلاث سنوات مبددين استغرابهم من تأخر تفعيل ذلك وقالوا بأنهم سوف يلجأون لديوان المظالم وحقوق الإنسان لتحريك قضيتهم ووضع حد لمعاناتهم ومعالجة أوضاعهم وإعطاؤهم المراتب المستحقة نظاما والفروقات المالية . وأجمع عدد من المعلمين أنهم يعيشون أوضاعا نفسية سيئة للغاية في ظل إهمال وزارتهم لهم وتركهم في رحلة بحث عن حقوقهم واستحقاقاتهم المهضومة. من جانبه أوضح المدير العام للشؤون الإدارية والمالية بوزارة التربية والتعليم صالح بن عبدالعزيز الحميدي بأنه تم تقييم خدمات المعلمين المحولين لأعمال إدارية بالمرتبة والدرجة المناسبة لهم وتم تحسين وضع الأغلبية مما يقارب نسبة 80% وبقي القليل منهم في وضع الانتظار وفي حال توفر وظائف شاغرة ومناسبة لمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية فسيتم إعطاؤهم إياها في اقرب وقت .

ابن حميد: الأجهزة القضائية ستعالج زواج القاصرات.. و مدونة القضاء ستصدر قريبا

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 يناير 2010
219207http://www.al-madina.com/node/

لطفي عبد اللطيف - الرياض

كشف رئيس المجلس الاعلى للقضاء الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد عن صدور "مدونة القضاء" قريبا والتي ستعالج قضايا مهمة منها زواج القاصرات التي تتولى علاجها الأجهزة القضائية. ولفت ابن حميد إلى أن القضاء سيتفقد من الخبرات المحلية والدولية والانظمة القضائية في العالم، نافيا فضيلته انقطاع القضاة عن العمل الآن، وقال من كانوا منقطعين عن العمل في السابق سوف تعالج قضاياهم وفق ظروفهم، مؤكدا الاستعداد الآن للمحاكم المتخصصة العمالية والتجارية ومحاكم المرور والاسرة التي تحتاج إلى تدريباء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس المجلس الأعلى للقضاء عقب الجلسة الافتتاحية للملتقى الأول للقضاة الذي بدأ أعماله أمس تحت عنوان "تأهيل القضاة رؤية مستقبلية"، بحضور عدد كبير من القضاة في قاعة الامير سلطان بن عبد العزيز بفندق الفيصلية بالرياض، والذي يختتم أعماله مساء اليوم. و أكد ابن حميد على استقلال القضاء في أداء دوره وقال: اننا نعمل على تطوير وتأهيل اداء القضاة ، للوصول الى ما ننشده جميعا ، لتحقيق مصلحة الوطن والمواطن ، و اضاف: ان قضاءنا بخير ، ولا يعني التدريب والتأهيل ان هناك نقصا او قصورا ، بل اننا نريد المزيد من التطوير والتحسين في الاداء ، وهدفنا قضاة المستقبل من الملازمين القضائيين الذين التحقوا الآن بسلك القضاء. و أكد ابن حميد ان القضاء السعودي بخير ، ويقومون بأعمالهم على اكمل وجه ، ونستعد الان للمحاكم المتخصصة العمالية والتجارية ومحاكم المرور والاسرة ، وهذه المحاكم تحتاج الى تدريب وتأهيل للقضاة الذين يعملون في هذه المحاكم ، مؤكدا جاهزية القضاة في هذه الجوانب ولكن نتطلع الى المزيد.

ونفى الشيخ صالح بن حميد وجود قضاة منقطعون عن العمل الان ، وقال "ان هذا الامر انتهى " ، وعن الذين كانوا منقطعين عن العمل في السابق قال "كان هناك ظروف لهم ، والان اما ان يستجيبوا ويعودوا الى أعمالهم ، او ينسحبوا " مؤكدا دراسة ظروف هؤلاء ، ونفى ان تكون هذه ظاهرة. وفي سؤال لـ "المدينة" عن علاج ظاهرة زواج القاصرات ، قال الشيخ صالح بن حميد ان كل هذه الامور ستعالج وفق الليات الاجهزة القضائية ، وسوف تصدر "مدونة الاحكام القضائية" ستحل الكثير من الامور ، مضيفا : ان هذه القضايا تعالج وفق منظومة شاملة ، و أكد على الاستفادة من الانظمة القضائية في العالم ، في رده على سؤال "المدينة" عن سفر وفود قضائية سعودية لفرنسا ولدول اخرى اوربية وعربية ، وقال الشيخ ابن حميد "نستفيد من جميع الانظمة القضائية في العالم ولكن لنا ثوابتنا.

وأكد ان حركة تنقلات القضاء لها ضوابطها المحددة ، وتعلن في اوقاتها وان هناك حركة تنقلات في شهر جمادى الثاني. و ثمن الشيخ صالح بن حميد في كلمته في الجلسة الافتتاحية الدعم الكبير الذي يلقاه القضاة من خادم الحرمين الشريفين وقال: لقد استمرت العناية السامية بالقضاة والقضاء من الملك المؤسس إلى أن اكتمل عقد التطوير الشامل لمرفق القضاء على يدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وسدد خطاه بموافقة الكريمة على نظام القضاء الجديد واليته التنفيذية مع ما سبق من أنظمة إجرائية، مؤكداً على استقلالية القضاء ووحدة التقاضي والأخذ بمبدأ التخصص النوعي من خلال إنشاء المحاكم المتخصصة في القضاء التجاري والعمالي والجزائي والأحوال الشخصية ودوائر الإنهاءات وقضايا المرور ورفع مستوى الضمانات القضائية بإنشاء محاكم الإستئناف والتدقيق أمام المحكمة العليا واهتم بحفظه الله بقضاء التنفيذ وإعادة هيكلة المجلس الأعلى للقضاء وإنشاء المحكمة العليا هذه من أبرز الملامح الرئيسية لهذه المرحلة العظيمة في تطوير مرفق القضاء لهذا الملك الصالح وهي تسجل لكل متابع المستوى الرفيع والاستقلال التام لقضائنا المستمد من شريعتنا السمحة.

واضاف ابن حميد: استشعاراً من المجلس الأعلى للقضاء لعظم الأمانة والمسؤولية الملقاة عليه في الإشراف على المحاكم والقضاة وأعمالهم وتأسيساً على ما وضعه مشائخنا الذين سبقونا في قيادات القضاء وريادته ، فقد حرص المجلس أن تكون مسيرته في تطوير مرفق القضاء من خلال تحديد الأهداف ورسم السياسات وإعداد الخطط والبرامج وفق رؤية استراتيجية شاملة يشارك فيها كافة أعضاء السلك القضائي على اختلاف درجاتهم من خلال ورش العمل وحلقات النقاش التي عقدها ويعقدها المجلس في تطوير أعماله الإدارية وإعداد اللوائح والقواعد وإجراءات العمل تنفيذاً للمادة السادسة من نظامه.

وأضاف: في هذا السبيل أكمل المجلس إعداد التصور لهيكلية المجلس الإدارية وأنشأ عدداً من الإدارات منها ما يهتم بتقديم الخدمة للقضاء ومنها ما يتعلق بالمراجعين، كما أكمل إصدار عدد من اللوائح وقواعد العمل من أهمها لائحة التفتيش القضائي وقواعد واختصاصات رؤساء المحاكم ومساعديهم وقواعد تنظيم حركة النقل للقضاة ولائحة التفرغ للدراسات العليا ولائحة الحج والعمرة ، وفي إطار إنشاء المحاكم انشأ المجلس ثلاث عشرة محكمة استئناف في مناطق المملكة يتم افتتاحها وفق برنامج زمني مدروس. وقال : إيماناً من المجلس بأهمية الاستعانة بالخبرات فقد تم الاستعانة بعدد من الخبرات الإدارية والعلمية من جامعات المملكة وبيوت الخبرة المحلية والدولية في إعداد دراساته وخطته وبرامجه والتي من أهمها الخطة الزمنية لإنشاء محاكم الاستئناف والمحاكم المتخصصة في مناطق المملكة وتحديد احتياجاته من القضاة والخطة التطويرية لهيكل المجلس وأعماله الإدارية والخطة الاستراتيجية لتدريب القضاة. و اضاف بن حميد : نلتقي اليوم في برنامج من برامج المجلس التطويرية والذي يهتم بالتواصل مع القضاة وهم الشركاء في صنع القرارات ورسم الخطط والبرامج لتطوير مرفق القضاء، وتأكيداً من المجلس على عظم الأمانة الملقاة عليهم. فقد اختار المجلس أن يكون الموضوع الأول لملتقى القضاة ((تأهيل القضاة – رؤية مستقبلية)) لما للتأهيل من أهمية بالغة في العملية التطويرية لمرفق القضاء فالحكم بين الناس أمر عظيم، فهو يتطلب معرفة بتطبيق النص الشرعي على الوقائع والمنازعات مما يستلزم العلم بنص الشارع وفهم المراد منه وتحديد محل النزاع واستنباط الحكم بالبيّنات والقرائن والأمارات والفراسات.

ونظراً لهذه الأهمية واستشراً للمرحلة القادمة من تاريخ القضاء في المملكة جاء اختيار تأهيل القضاة أول موضوع في القضاء لأول ملتقى للقضاة بهدف التعرف على الاحتياجات التدريبية للقضاة والصعوبات والمعوقات التي تواجه التدريب بما يمكن المجلس من إعداد وتنفيذ خطته وبرامجه التدريبية للقضاة.

مؤكدین على أهمية التعاون والشراكة العلمية والعملية بين الجهات القضائية والجهات ذات الاختصاص والإهتمام بالشأن القضائي والعدلي من الفقهاء والقانونيين والمستشارين والمحامين والمتقنين ومجتمع رجال الأعمال والإعلام والمؤسسات العامة والخاصة ومراكز البحوث والدراسات، مما يحقق الاستفادة المنشودة من أهل العلم والخبرة ، وإننا على يقين بأن هذه الملتقيات وورش العمل وحلقات النقاش تجعل القاضي أكثر مهنية وكفاءة مما يرفع درجة الرضى المهني ويعين على تحديث المعلومات والخبرات الشرعية والنظامية ومتابعة المستجدات في البنية القضائية مع الإنفتاح على آفاق وممارسات جديدة ومواكبة المتغيرات في القضايا الاجتماعية والسلوكية ومتغيرات الأعراف والعادات.

وقال الامين العام للمجلس الاعلى للقضاء الشيخ عبد الله اليحيى انه لا يوجد اي تعارض بين المجلس الاعلى للقضاء ووزارة العدل ، ولا توجد اي تجاذبات ، ولكن هناك اختصاصات مشتركة بين المجلس والوزارة ، وشكلت لجان لتحديد اختصاصات كل طرف ، وأكد على العمل على جذب خريجي الكليات الشرعية وتأهيلهم للعمل في القضاء ، ونفى ان يكون الامر مقتصر على خريجي كلية الشريعة بجامعة الامام فقط ، مؤكدا ان الفرص متاحة بالتساوي امام جميع خريجي كليات الشريعة في الجامعات السعودية ، وأشار الى وجود معايير جديدة في اختيار القضاة وانه تم اعتمادها ويجري العمل بها. وفي الجلسة الأولى للملتقى استعرض الشيخ صالح الحصين الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الورقة التي أعدها حول "التأهيل القضائي" وشهدت الجلسة انتقادات حادة للصحف والكتاب السعوديين الذين يتعرضون للقضايا المنظورة أمام القضاء ، وقال الشيخ الحصين ان هذا لا يجوز ، وانه يمس القضاء ويؤثر عليه ، ولا يوجد بلد في العالم يسمح بالتعليق على الاحكام المنظورة أمام القضاء ، او النيل من الاحكام القضائية ، مطالباً بضرورة ان يكون الاعلام عند مسؤولياته ويعرف ان هذا خطر كبير.

التربية تستغرب الحملة ضد الحكم على الطالبة المعتدية على مديرتها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 12 صفر 1431 - 27 يناير 2010 العدد 3407 - السنة العاشرة
0&groupID=134018&id=3407http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

الرياض: محمد آل مطر
أعلنت وزارة التربية والتعليم إيمانها باستقلالية القضاء وأنها لا تتدخل في ما يصدر عنه من أحكام شرعية في إطار ما أوكل له من مهام، وتستغرب في الوقت نفسه الحملة التي تشن ضد الحكم الشرعي الصادر بحق إحدى الطالبات في المنطقة الشرقية والذي نص على السجن لمدة شهرين والجلد 90 جلدة على خلفية الاعتداء على مديرة مدرستها أثناء الدوام الرسمي للمدرسة، دون النظر في خلفيات إصدار الحكم.
وأوضح المشرف العام على الإعلام التربوي بوزارة التربية والتعليم الدكتور فهد بن عبد الله الطياش، أن الوزارة تؤكد إيمانها باستقلالية القضاء وأنها لا تتدخل فيما يصدر عن القضاء من أحكام شرعية في إطار ما أوكل له من مهام، وتستغرب في الوقت نفسه الحملة التي تشن ضد هذا الحكم الشرعي دون النظر في خلفيات إصدار الحكم، حيث أن الطالبة من مواليد 23/5/1410 وهي تدرس في تعليم الكيبرات في مدرسة متوسطة في مدينة الجبيل، ورصدت الإدارة عدداً من الملاحظات المتعلقة بسلوكها ومن منطلق الحرص على استكمال مراحلها الدراسية وفق رغبتها التي أبدتها، تم تحويلها إلى نظام المنازل وذلك خوفاً من التأثير على بقية الطالبات و بما يضمن عدم التماذي في السلوكيات غير المقبولة.
وفي أحد الأيام الدراسية حضرت الطالبة إلى مدرستها وتوجهت للمديرة واعتدت عليها بقذف جهاز (جوال) على وجه المديرة وكذلك (دلة القهوة) إضافة إلى اشتباكها معها، وتلفظها على مديرة المدرسة بكلام لا يليق تعرضت فيه لمديرة المدرسة وللوطن، إضافة إلى التهديد بالقتل وهو ما لا يقبل عقلاً وقانوناً، وعلى إثر ذلك قامت مديرة المدرسة والمعلمات بإبلاغ الجهات المعنية وتم تسليمهم الطالبة بحضور ولي أمرها وأطلق سراحها بعد ذلك. وتظلمت مديرة المدرسة لدى إمارة المنطقة الشرقية وأوضحت أنها تعرضت للضرر الجسماني والنفسي ومكثت في المستشفى للعلاج 5 أيام، وأحيلت الشكوى إلى الشرطة ثم إلى إدارة التربية والتعليم التي أحالت الموضوع للمحكمة باعتبارها قضية جنائية خارجة عن حدود صلاحيات وزارة التربية والتعليم، و صدر الحكم على الطالبة بالسجن شهرين والجلد 90 جلدة وحظيت بتخفيف الحكم إلى النصف بعد عودة سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز سالما إلى أرض الوطن ومن المقرر تنفيذ الحكم داخل السجن ولم ينفذ حتى الآن، ويتخفيف الحكم يسقط الحق العام أما الحق الخاص وهو حق مديرة المدرسة والمتمثل بالأضرار اللاحقة بها فهي باقية ولن تسقط إلا بتنازل مديرة المدرسة.
وفي هذا الإطار تؤكد وزارة التربية والتعليم أن هذا التصرف لا يمثل ظاهرة أو سلوكاً عاماً لدى أبنائنا وبناتنا، وأن هذه التجاوزات ليست إلا حالة خاصة استلزمت التصرف وفق ما يقتضيه الموقف.

عالم سعودي يكشف عن انتشار الإيذاء النفسي والجنسي بالمدارس دعا رجال التربية والتعليم إلى الابتعاد عن العنف والإهانة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 12 صفر 1431 - 27 يناير 2010 العدد 3407 - السنة العاشرة
134041 &id=3407http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueuo=

القفذة: عبد الرحمن الغبيشي، محمد المجدوعي
قال أستاذ التوجيه والإرشاد، رئيس قسم علم النفس بجامعة أم القرى، المشرف العام على مركز أمل جدة للمتخلفين عقليا والتوحد الدكتور عبد المنان علا إن إيذاء الأطفال نفسيا منتشر انتشارا كبيرا في مدارسنا، بسبب تهاون المعلمين في استخدام بعض الألفاظ التي تؤثر على نفسية الطفل. وأكد الدكتور عبد المنان أن الإيذاء النفسي من أخطر أنواع الإيذاء التي يتعرض لها الأطفال كالبدني والجنسي... ، مشيراً إلى أن استخدام كلمات فيها إهانات أو احتقار أو شتم أو استهتار من الأمور التي زرعت مشاكل في مدارسنا، من أهمها التأخر الدراسي والتلعثم في الحديث.
جاء ذلك أول من أمس في ملتقى الحد من إيذاء الأطفال الذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم في محافظة القنفذة بحضور أكثر من 500 مدير مدرسة ومرشد طلابي ومشرف تربوي. وأضاف الدكتور عبد المنان أن الطلاب في بعض المدارس يتعرضون للاعتداء الجنسي سواء من زملائهم أو حتى من معلمهم، وأن هناك حالات سجلت في بعض المدارس وهي قليلة إلا أنها مؤثر خطير في دولتنا الرشيدة التي تدعو للحوار والتفاهم وعدم الإيذاء. وقال في محاضراته التي حملت عنوان (دور التربية في الحد من إيذاء الأطفال) إنه كم من طالب انحرف في سلوكه لأنه تعرض لموقف إيذاء في المدارس.
وحول الإحصائية العامة للأطفال الذين تعرضوا للإيذاء، قال عبد المنان إنه لا توجد إحصائية خاصة بعدد الأطفال الذين تعرضوا للإيذاء وذلك لعدة أسباب من أهمها أن بعض الحالات لا تصل إلى الجهات المختصة وهي كثيرة وذلك بسبب الحرج أو العيب، إضافة إلى أن عددا كبيرا من الحالات تم اكتشافها عن طريق بعض المعلمين في المدارس والذين يحتكون بالأطفال في مدارسهم.
وعن السن التي تكثرت فيها عمليات الإيذاء للأطفال، قال الدكتور عبد المنان إنها المرحلة الابتدائية. ووصف الإيذاء بأنه اغتيال للطفولة. وذكر بما قاله الرسول في تعاملاته مع الأطفال في المدينة آنذاك.
ودعا رجال التربية والتعليم إلى التخلي عن تلك الأمور التي تدعو للعنف معتبرا أن حمل العصا في المدرسة هو إيذاء نفسي لأي طالب حيث تزرع فيه الرغبة في الهروب من المدرسة، كما تحدث في الملتقى الشيخ مشعل الفلاح عن حقوق الطفل في الإسلام.

طلب الحضانة يعيد طفلة عنيزة لساحات القضاء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 يناير 2010
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20100127329245/Con20100127>

سليمان النهابي - عنيزة

تنظر المحكمة العامة في محافظة عنيزة اليوم، قضية أحقية حضانة طفلة عنيزة ذات الأعوام التسعة التي فسخ عقد زواجها قبل عام من رجل في الخمسينيات من عمره، بعد أن أجبر على ذلك بالتراضي. وتعد جلسة اليوم بعد أن تقدم والد الطفلة بطلب حضانتها من أمها التي انفصل عنها منذ أكثر من عام، إذ حدد القاضي عبد الرحمن المطرودي صباح اليوم؛ لبدء النظر في قضية الحضانة التي يطالب فيها الأب ومعرفة دوافع طلبه. يشار إلى أن الطفلة أصبحت معروفة للرأي العام في قضية طفلة عنيزة، التي أثارها «عكاظ» قبل نحو عامين وتداولتها وسائل الإعلام المختلفة، عندما عقد والد الطفلة قران ابنته على رجل في الخمسينيات من عمره، وتقدمت والدتها بطلب لفسخ عقد القران في المحكمة العامة، ليتم لها ذلك بعد جلسات عدة وتدخل أهل الحل والرأي، ليسدل الستار نهائيا عن قضية الزواج غير المتكافئ، لكن طلب الأب لحضانة ابنته أعاد طفلته مجددا إلى ساحات القضاء

عكاظ تتواصل مع فتيات دار رعاية مكة وتنقل التفاصيل الغضب ينصب على المديرية والاختصاصية والمراقبات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 يناير 2010
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100127329251.htm201001

القرار القاضي بنقل ثلاث فتيات من دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة إلى دار أخرى في تبوك بعد حادثة الشغب الشهيرة، أخرج النزليات من حالة الخوف إلى حالة المواجهة والتحدث عن الأوضاع المعقدة التي كانت تدور خلف ستار من السرية، لتتكشف من جديد وقائع على لسان فتيات النقتهن «عكاظ» تظهر المعاملة التي كن يتلقينها، ورغم أن الأمور هادئة في تبوك إلا أن جرح ما حدث في مكة ما زال ينزف.

تقول (ز. ي) إحدى نزليات الدار التي شهدت الواقعة، «مراقبات الدار يفتشنا بطريقة سيئة، بعد ذلك يقمن بحجز كل فتاة في غرفة صغيرة فيها دورة مياه واحدة تختلف عن غرف الحجز الجماعي الخالية تماما من دورات المياه، ونلجأ في كثير من الأحيان إلى قضاء الحاجة في علب الماء الفارغة».

وتفصل النزيلة (ز. ي) ما كان يحدث من خفايا في دار رعاية الفتيات في مكة «تتم معاقبتنا لأسباب عدة وبأساليب متنوعة من بينها أسلوب التحنيط، وهو أن نقف لثماني ساعات متواصلة بسبب تأخرنا عن أداء الصلاة وبعدها الركعات، بالإضافة إلى أنه عند استيقاظنا من النوم في وقت متأخر يتم إيقافنا مع حمل الأغذية التي كنا ننام بها».

وعن ليلة حادثة الشغب التي حدثت في دار الفتيات في مكة، تروي الفتاة التي كان تتحدث إلى «عكاظ» هاتفيا التفاصيل، قائلة «محمل ما حدث، أنه بعد انتهائنا من الأكل، خرج بعض الفتيات لرمي النفايات وواحدة منهن تعاني أساسا من مرض في القلب والأخرى صغيرة في العمر، أحسسن بشيء ما فتخوفت المريضة وسقطت على الأرض، فاستدعينا المراقبة لطلب الإسعاف، لكنها رفضت متهمة النزيلة بالكذب والتمثيل، ونادت أحد المسؤولين عن الدار، فدخل علينا دون إذن وضر بنا دون معرفة ما المشكلة واستخدم هاتفه الجوال مع رفيق له في تصوير الفتيات أثناء التهجم والضرب».

ويصعب حديث النزيلة (د. و) وهي إحدى نزليات دار رعاية الفتيات في مكة التي شهدت انطلاق شرارة الأحداث مع حديث زميلتها، إذ تقول «كل الممارسات التي كانت تمارس ضدنا ذكرناها لفريق هيئة التحقيق والادعاء العام، كما أننا ذكرنا في التحقيق أن هناك تلاحقا في ملفات النزليات».

وتسهب (د. و) في سرد وقائع ما حدث في دار رعاية الفتيات في مكة «على الدوام، كان وضع المراقبات مريبا، وكثيرا ما ظهر عليهن تصرفات غير طبيعية».

وعما تلا حادثة الشغب من زيارات لمعنيين بمتابعة سير القضية ممن ينتمين لوزارة الشؤون الاجتماعية، تقول (د. و) «إن السيدات اللاتي قدمن إلى الدار واجتمعن بنا بدا وكأنهن أتين لإغلاق القضية لا إلى إنقاذنا من الجحيم» وتؤكد النزيلة أن مندوبة من هيئة الرقابة والتحقيق (تحتفظ الصحيفة باسمها) قدمت إلى الدار واجتمعت على أفراد بالنزليات ومكنت تحقق لمدة ثلاثة أيام، وكان كل تحقيق مع كل فتاة ينتهي بتوقيع الفتاة على أقوالها.

وكشفت النزيلة (د. و) أن عدد النزليات في الدار 61 فتاة ولا يوجد سوى عنبرين فقط، وأن من عمد إلى تمزيق المحاضر هي الاختصاصية الاجتماعية الداخلية (تحتفظ الصحيفة باسمها) التي كانت موجودة في ذلك اليوم كون المحاضر تحتوي على تفاصيل تدين العاملات في الدار. على حد قولها.

وأوضحت إحدى مشرفات الدار (تحتفظ الصحيفة باسمها) أن الحالة النفسية للفتيات صعبة للغاية وهن ضعيفات إلى الحد الذي يجعل الفتاة الواحدة تقبل بتنظيف العنبر من أجل قطعة شوكولاته. وكشفت المشرفة أنه لا توجد نزيلة في الدار متمردة أو لديها روح العدوانية، مبينة أن الدار لا تحتوي على أنشطة تخرج منها النزيلة بفائدة ولا برامج تدريب تعطي الفتاة شهادة تحملها.

وتضيف المشرفة «الجو العام داخل الدار كئيب وسيئ للغاية ليس على النزليات بل علينا أيضا كمسؤولات».

وعن شكوى الفتيات من ممارسات المراقبات تقول مشرفة الدار «عند أداء الصلاة يفتش المراقبات الفتيات للتأكد بأن لديهن العذر الشرعي لترك الصلاة، وهذا الأمر لا يرضي الإنسانية، والفتيات يتعرضن للإهانة سواء في التفتيش أو المعاملة».

من جانبه فضل مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي، عدم التعليق على الاتهامات التي ساقتها نزيلات دار الرعاية في العاصمة المقدسة، على خلفية حادثة الشغب، مكتفياً بالقول: «إن الدار تعيسة». وزاد الحناكي: لا ناقة لي ولا جمل في الأمر، والدار تتبع القسم النسائي في وزارة الشؤون الاجتماعية ولدى الوزارة مشروع لتطويره.

من جهة ثانية، طالبت 35 مراقبة وممرضة وأخصائيات من العاملات في دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة برد اعتبارهن جراء ما تعرضن له من إساءة سمعة، نتيجة التحقيق معهن في ممارسات لا علاقة لهن بها، وإيقاف بعضهم عن العمل، على حد قولهن.

وأكدن في خطاب تقدمن به إلى وزارة الشؤون الاجتماعية أن ما نسب إليهن من ممارسات (بعضها لا أخلاقي)، عارية عن الصحة، واصفينها بأنها اتهامات زور وظلم، موضحات أنهن لا يتحملن أية مسؤولية عن تردي الحالة النفسية التي اعترت نفسية النزيلات، وأن سوء أوضاع النزيلات نتيجة تخلي أسرهن عنهن ورفض استلامهن لسنوات طويلة رغم انتهاء محكومياتهن.

وحملت 18 مراقبة وعاملة خياطة وثلاث ممرضات وثمانى أخصائيات وست من منسوبات إدارة الدار، مسؤولية حادثة الشغب لجهات حكومية ورقابية مسؤولة - بحسب تعبيرهن -، كونها لم تتحرك طيلة السنين الماضية لمعالجة واحدة من أعقد المشكلات التي واجهت نزيلات دار الرعاية في عموم المملكة، وما حدث في مكة يمكن أن يتكرر في جميع دور الرعاية.

وأكدت عاملات الدار أن الأوضاع استقرت في دار رعاية فتيات مكة المكرمة، إثر تحرك الجهات ذاتها بحل ما تواجهه الدار من إشكاليات عبر تسليم 14 نزيلة لأسرهن ونقل أخريات لدور اجتماعية في مناطق أخرى.

ولم تخف منسوبات الدار أن ما ذكرته النزيلات للجان التحقيق، ما هو إلا إضافة للمشكلة الأساسية التي واجهت عاملات الدار صعوبة في تخفيفها وهي تنصل الجميع من تحمل المسؤولية، لنتحملها نحن، مؤكدات أن التهم التي نسبت إلينا جاءت من الجميع، بمن فيهم مسؤولون في وزارة الشؤون الاجتماعية رغم علمهم الكامل بتفاصيل ما يحدث داخل فناء الدار.

إلى ذلك، بدأت إدارة الدار تجهيز المبني المجاور لنقل النزيلات إليه مطلع الأسبوع المقبل في أول تحرك بعد الحادثة لإنهاء معاناة النزيلات مع المبني الضيق اللواتي يعيش فيه منذ أن بدأ مشروع ترميم المبني قبل ثلاثة أعوام.

معلمة تقتل خادمتها بأدوات المطبخ في تنومة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 12 صفر 1431 - 27 يناير 2010 العدد 3407 - السنة العاشرة
134027&id=3407http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

أبها: محمد مانع

أقدمت إحدى المعلمات بمركز تنومة شمال أبها أمس على قتل خادمتها مستخدمة أدوات المطبخ عقب خلافات سابقة بين الطرفين. واستخدمت القائلة أدوات المطبخ لتنفيذ جريمتها، وبأشر رجال الأمن بمركز الشرطة الحادثة بقيادة العقيد عثمان بن علي الشهري. وأكد الناطق الإعلامي لشرطة منطقة عسير العقيد عبدالله بن عائض القرني، إلقاء القبض على المعلمة وإحالتها للتحقيق، وتم ايداع جثة المتوفاة ثلاجة مستشفى بللسمر العام، لافتا إلى أنه من السابق لأوانه تحديد المسببات على اعتبار أن المعلمة تمر بمرحلة صعبة حاليا.

وأشار إلى صدور توجيهات مدير شرطة المنطقة اللواء عبيد بن عباد الخماش إلى تشكيل فريق عمل للتحقيق في القضية من جميع جوانبها وكشف ملامساتها. من جهته علق رئيس قسم الطب النفسي بالمستشفى السعودي الألماني بعسير الدكتور رامز طه على الحادثة قائلا: إن ثقافة التعامل مع الخدم غائبة عن أذهان الكثيرين والتي كان من أسبابها حدوث مثل هذه الجريمة، معتبرا أن التعامل الراقي بين الطرفين ومعرفة حقوق وواجبات كل طرف كفيلان بجعل العلاقة بينهما جيدة تسودها المحبة والاحترام.

وأشار طه إلى أن تهيئة أجواء نفسية مريحة للخدم وتقديم الهدايا لهم بين الحين والآخر سيسهمان إلى حد كبير في قيامهم بأداء مهامهم بكل أمانة وارتياح وكذلك ما سيقومون به من رعاية فائقة للأبناء في حال غياب ربة الأسرة عن المنزل لظروف العمل فيما اعتبر أن المعاملة القاسية ستؤدي إلى نتائج عكسية ومن أمثلة ذلك ما تعرضت له بعض الأسر من انتقام من الخدم سواء بالسحر أو بالاعتداء

الفقه الإسلامي وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس، 21 يناير 2010
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100121328176.htm

زكي الميلاد

بين الفقه وحقوق الإنسان هناك ارتباط وثيق، لدرجة قد يعتبر موضوع حقوق الإنسان من موضوعات الفقه الأصلية، وهذا ما يراه بعض الفقهاء الذين وجدوا أن هذا الموضوع متداخل مع جملة من مباحث الفقه كالعبادات والمعاملات من العقود والإيقاعات والأحكام وغيرها، وإذا كان هذا الموضوع حديث الأفراد إلا أنه قديم الموضوع والبحث، ولذا أكثر الفقهاء من ذكر الحقوق في مختلف الكتب.

ومن وجه آخر لهذه العلاقة، وفي سياق دفاعه عن نظام الحقوق في الإسلام يرى الدكتور مراد هوفمان في كتابه (الإسلام كبدل) الصادر سنة 1993م، أن من الخطأ الاستنتاج أن هناك نقصاً في الحماية القانونية للفرد في الفقه الإسلامي، فعدم تسليط الضوء نظرياً على مسألة حقوق الإنسان في الفقه الإسلامي يعود إلى طريقة التنظيم، وإلى تقاليد هذا الفقه، فيما أن لكل الحقوق في الفقه الإسلامي المستنبطة من القرآن الأهمية نفسها، فلا يوجد لها في العادة فصل مستقل في كتب الفقه ومصادره، بل نجدها منتشرة في الفصول المختلفة تبعاً لموضوعها، مثلاً في قانون الأحوال الشخصية، وفي القانون الجنائي والقانون الاقتصادي.

وفي ساحة الفكر الإسلامي المعاصر هناك من يؤيد الطريقة السائدة والقديمة في الفقه الإسلامي حيث تتوزع مسائل الحقوق وحقوق الإنسان على مختلف أبواب الفقه، وهناك من يؤيد تخصيص باب مستقل لهذا الموضوع يدرس ضمن أبواب الفقه المتعددة.

يأخذ بالرأي الأول البحث المصري الدكتور جمال الدين عطية الذي يجد في هذه المنهجية أنها توفر إمكانيات للتطبيق، وحسب قوله: لا نجد باباً خاصاً في كتب الفقه الإسلامي أو السياسة الشرعية أو غيرها من علوم الشريعة مختصاً بحقوق الإنسان، ذلك أن الشريعة قد اهتمت بمعالجة كل حق في موضعه من الباب الفقهي الذي يتعلق به، حتى يأخذ وضعه العملي في جسم الشريعة، وبالتالي في التطبيق في حياة الناس وهو المقصد الأساس للشريعة.

ويأخذ بالرأي الثاني الشيخ محمد مهدي شمس الدين إلى جانب آخرين، وفي هذا الشأن يرى الشيخ شمس الدين أن موضوع حقوق الإنسان لم يتبلور في بحث فقهي واحد، وفي باب من أبواب الفقه كما هو متعارف في تصنيف الفقه وتقسيماته، ومن هنا نقترح أن تقوم المعاهد والجامعات العلمية في مستوياتها الدنيا والعليا بالتوفر على مثل هذا البحث بعنوان كتاب حقوق الإنسان.

ولا شك في أهمية وضرورة أن يأخذ هذا الموضوع مكانته الحيوية في منظومة الفقه الإسلامي ويخصص له باب يعنى به، وذلك لأهميته المتعاضمة عالمياً من جهة، ولارتباطه الوثيق بأي مشروع حضاري إسلامي معاصر من جهة ثانية، ولكثرة الابتلاء به في المجال العربي والإسلامي من جهة ثالثة.

ويتأكد هذا الموقف عند معرفة أن الفقه الإسلامي له إسهاماته وإضافاته المهمة والثرية في مختلف مجالات العلوم وقضايا الحياة، ويمثل ثروة ضخمة جداً تعتبر من أهم كنوز المعرفة الإسلامية والحضارة الإسلامية، ولعله حسب رأي الدكتور عبد المجيد الشرفي في كتابه (الإسلام والحداثة) الصادر سنة 1991م، أنه لا توجد حضارة ركزت على الناحية التشريعية تركيز الحضارة الإسلامية، حيث كانت جميع أعمال المسلم البالغ وحركاته وسكناته تخضع لأحكام الحلال والحرام والمندوب والمكروه والمباح.

وهذا يعني أن بإمكان الفقه الإسلامي أن يمثل رافداً حيوياً لموضوع حقوق الإنسان، وكل ما يتصل به من قضايا ومفاهيم.

في الوعي بحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 يناير 2010
http://www.alriyadh.com/article26/01/2010/html492903

محمد محفوظ

تعددت النصوص والمواثيق الدولية والإقليمية، التي توضح حقوق الإنسان، وتناقلت الإعلانات من مختلف المواقع الأيدلوجية والثقافية والسياسية، التي تبرز رؤيتها وتصورها لشرعة حقوق الإنسان. ولكن وفي مقابل هذا التعدد والتناهي ازدادت طرق انتهاك حقوق الإنسان، وتتنوع صور تجاوز هذه الحقوق سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات. وأضحت مجتمعاتنا من جراء ذلك، تعيش مفارقة مذهلة على هذا الصعيد. نصوص راقية ورائعة وجميلة توضح حقوق الإنسان، ووقائع وصور سياسية واجتماعية يندى لها الجبين، تنتهك فيها كل هذه المواثيق والإعلانات المنادية بصيانة حقوق الإنسان. واللجوء إلى جمال النصوص وروعة المواثيق، لا يغير من الواقع السيئ على هذا الصعيد. لذلك فإن المشكلة الكبرى التي تتوجه إلينا جميعا هي كيف نردم الهوة والفجوة بين النص والواقع، بين المواثيق والوقائع، بين الأقوال والأفعال، بين المقولات الأيدلوجية والثقافية، والممارسات السياسية والإدارية؟ وبإمكاننا أن نحدد الخطوات التي تساهم في ردم الفجوة في النقاط التالية:

- [طالب بحقوقك: فلا يمكن أن تردم الفجوة، إلا بأن يتحرك أبناء المجتمع للمطالبة بحقوقهم.. فلو عمل كل إنسان على المطالبة الدائمة والملحة بحقوقه، فإن قدرة المجتمع على ردم الفجوة، ستكون أقوى وأكثر فعالية.. لذلك نجد أن المسافة تكون طويلة بين القول والفعل على مستوى حقوق الإنسان، في تلك المجتمعات التي لا تطالب بحقوقها، أو لا تسعى لتطوير آليات حفظ مكاسبها وحقوقها.

إننا نعتقد أن المجتمع الذي يطالب بحقوقه، ويلج عبر الوسائل المدنية والمشروعة للمطالبة بها، هو الذي يقبض على حقوقه، ويعيش في رحابها وبركاتاتها. أما المجتمع الصامت والخامل والذي لا يطالب بحقوقه، فهو سيعيش القهقري، ولن يتمكن من القبض على حقوقه؛ فالحقوق بكل مستوياتها، بحاجة إلى وعي دائم بها، ويقظة مستمرة للحفاظ عليها وتطويرها.. من هنا جاءت أهمية نشر الوعي الحقوقي بين أفراد المجتمع بكل فئاتهم وشرائحهم، حتى تتوفر لديهم إمكانية المطالبة بحقوقهم العامة، ويحافظوا على كل مكاسبهم على هذا الصعيد فالمجتمعات الحية والفاعلة، هي القادرة على نيل حقوقها أو الحفاظ عليها. أما المجتمعات الميتة والراكدة فإنها لن تتمكن من الحفاظ على حقوقها فضلا عن المطالبة بها وتذليل العقبات أمام امتلاكها فالمجتمعات التي نالت حقوقها العامة، هي تلك المجتمعات التي طالبت بحقوقها وعملت من أجلها، ونشرت الوعي الحقوقي بين أفرادها للحفاظ عليها.

فالوعي بالحقوق هو الذي يقود إلى نصرته هذه الحقوق، وبالوعي والنصرة تتطور مفاهيم وحقائق حقوق الإنسان في المجتمعات الإنسانية. وينقل التاريخ أنه قبل البعثة النبوية الشريفة بعشرين عاما دخل رجل من قبيلة زبيد مكة، وعرض بضاعته للبيع فاشترها منه العاص بن وائل، وحبس عنه حقه فاستعدى عليه الزبيدي بعض بطون قريش فأبوا أن يعينوه، فأوفى على جبل أبي قبيس المشرف على الكعبة، وصاح بأعلى صوته:

يا آل فهر لمظلوم بضاعته
بيطن مكة نائي الدار والنفر
ومحرم أشعث لم يقض عمرته
يا للرجال وبين الحجر والحجر
إن الحرام لمن تمت كرامته
ولا حرام لثوب العاجز القذر

فأثارت هذه الأبيات حمية رجال قريش، فقام الزبير بن عبدالمطلب، وعزم على نصرته، وأيده في ذلك آخرون، فاجتمعوا في دار عبدالله بن جدعان فتعاقدوا، وتعاهدوا على أن لا يجدوا بمكة مظلوما من أهلها وغيرهم، ممن دخلها من سائر الناس، إلا قاموا معه وكانوا على من ظلمه حتى ترد عليه مظلته. ثم مشوا إلى العاص بن وائل فانترعوا منه سلعة الزبيدي وردوها إليه .

وسميت قريش هذا الحلف بحلف الفضول، وشارك النبي الأكرم (صلى الله عليه وسلم) فيه وروي عنه قوله (لقد شئت في دار عبدالله بن جدعان، حلفا ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو دعيت به في الإسلام لأجبت .) فلو صمت الزبيدي لضاعت حقوقه . ولو تخلف الواعون عن نصرته لتعمم الظلم والاضطهاد.. لهذا فإن المطالبة الدائمة بالحقوق، هي طريق نيلها والقبض عليها .

"ولا شك في أن مشاركة الرسول (صلى الله عليه وسلم) في هذا الحلف ، وقوله المأثور في مدحه ، يعبران عن تأييد الإسلام لكل سلوك قويم يمارسه البشر انطلاقا من فطرتهم التي فطرهم الله عليها ، وتبنيه لكل قيمة خيرة تكتشفها عقولهم ، وتتمخض عنها تجربتهم ، لأن الإسلام في الواقع ، لم يأت إلا لتدعيم كرامة الإنسان التي أودعها الله فيه ولضمان حقوقه ، ودعوته إلى ممارستها ، وحمائتها من تجاوز الغاشمين وظلم المستكبرين الذين يريدون العلو على الناس والفساد في الأرض " . (راجع كتاب المنهاج ، حقوق الإنسان في الإسلام ، تأصيل ومقارنة ، ص 45 ، مجموعة من الباحثين .) والتجارب التاريخية لكل الأمم والشعوب ، تثبت لنا ، أن صيانة حقوق الإنسان ، وبناء المجال العام وفق مقتضياته ، لم يبنَ أو تصل إليه المجتمعات المتقدمة ، إلا بالتأصيل والوعي والمطالبة المستديمة ، ومحاصرة كل بؤر التعدي على الحقوق ، وتحفيز الناس للدفاع عن حقوقهم وتجسيدها في المجالين الخاص والعام .

-2-التربية الديمقراطية: فسيادة حقوق الإنسان في المجال العام ، ليست ادعاء يدعى ، وإنما هي مرحلة تبلغها الأمم والمجتمعات بعملها وكفاحها وسعيها الحثيث في هذا السياق .

ولا ريب أن التربية الديمقراطية، وإشاعة ثقافة الحرية والحقوق، من الروافد الأساسية لبلوغ مرحلة سيادة قيم حقوق الإنسان في المجال العام. من هنا تنبع أهمية أن تسود هذه التربية وآلياتها كل مؤسسات وأنشطة المجتمع، وذلك حتى يتشبع أبناء المجتمع بهذه القيم، ويتدرب الجميع على أسس الحوار والتعددية وصيانة حقوق الإنسان . والتربية الديمقراطية بحاجة إلى جهود مترامية، حتى تفضي في المحصلة النهائية، إلى أن تصبح هذه القيمة جزءا من النسيج الاجتماعي والثقافي. وذلك لأنه على حد تعبير عمانوئيل كانت : ثمة اكتشافان إنسانيان يحق لنا اعتبارهما أصعب الاكتشافات : فن حكم الناس ، وفن تربيته .

فالطريق إلى التربية الديمقراطية ، ليس معبدا أو سهلا ، وإنما هو مليء بالصعوبات والعقبات والمشاكل . وإصرار أبناء المجتمع على هذا الخيار ، وسعيهم الحثيث لتجاوز كل الصعاب ، هما السبيل لإنجاز هذا المفهوم في الفضاء الاجتماعي ، وعليه فإن كل واحد فينا ، يتحمل مسؤولية مباشرة في هذا المشروع ، بحيث يثق نفسه ثقافة ديمقراطية ، ويتعامل في كل دوائر محيطه وفق مقتضيات ثقافة الحرية والحقوق ، ويشجع أجواءهما في دوائر حركته المتعددة.

قضية سيول جدة

متضررون : لا نجد ما نؤثت به منازلنا.. فكيف نعود؟!

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 يناير 2010
217925http://www.al-madina.com/node/

تعجب عدد من المتضررين بالأحياء المنكوبة من مطالبات " المدني " بإعادتهم السريعة لمنازلهم متسائلين عن كيفية العودة فيما لم تصرف التعويضات حتى اليوم وقالوا إن الجدران لازالت مشبعة بالمياه الأمر الذي يستحيل معه طلاؤها وأكمل المتحدثون قائلين ان الجهات المختصة سحبت معداتها من المواقع بينما الغبار يغمر الأحياء ويخنق الصدور وعبر المتضررون عن إستيائهم من بيروقراطية العمل في تقدير الأضرار وحجمها وآلية صرفها في الأزمة التي أضحت على مشارف الشهر الثالث دون أن يكون هناك بوادر أو تحركات تبشر بالخير " حسب وصفهم " ، فالمتضررون الذين أعييتهم كثرة مطاردة اللجان باستفسارات لم تجد الجواب الشافي أشاروا بأنه لم يعد بمقدورهم العودة لمنازلهم إلا بعد أن تصرف لهم التعويضات أو مساعدات لإعادة تأهيل منازلهم وتأثيرها المدينة النقت الأهالي واستمعت الى مطالبهم. تعاطف بلا عمل

محمد بن عيد الزهراني قال : الأمر غريب وكأن الأزمة لم تعني شيئاً لغير المتضررين فكل ما شاهدنا من تعاطف وأحاديث عن مساعدات وتعويضات يبدو أنها أحاديث للإعلام فقط فلم نشاهد منها شيئاً فقد كلفني إعادة تأهيل منزلي أكثر من 60 ألف ريال دفعت جلها عن طريق السلفة من الأقارب والأصدقاء بعد أن ضاقت بي غرفتين في إحدى الشقق المفروشة اجتمعت فيها بأسرتي المكونة من 9 أشخاص ضاقت بهم جدران تلك الشقة ويضيف الزهراني : اضطرت أنا والعائلة لمزاحمة ابني العريس في شقته رغم أنه لم يكمل شهوره الأولى من الزواج حتى أنهى الاستعداد للعودة لمنزلي ويشير الزهراني إلى أن التعويضات حسب تقدير اللجان لم تشمل الأسوار الخارجية للمنزل والتي كلفته كثيراً التعويضات والأضرار

صالح مجدوع الغامدي قال سجل المتضررون من مستأجري عمارتي الشقق التي كانوا يسكنون فيها وخرجوا من الشقق بغير عودة وبالتالي سيأخذون التعويضات وتبقى لي الأضرار التي خلفها السيل بعمارتي لأصلحها من حسابي الخاص فقد خسرت المستأجرين وكذلك لا أستطيع أن أفعل شيئاً حيال الأضرار التي لحقت بعمارتي من خراب دهانات الجدران وتكسر الأبواب والنوافذ والكهرباء والسباكة في تلك الشقق ولا أستطيع حالياً تأجير تلك الشقق بهذه الحالة ولذلك أمل أن يكون التعويض منصفاً ويعطى كل ذي حق حقه وأضاف الغامدي لا شك أن السيل قد أتى على أغلب الممتلكات ونحن راضين بقضاء الله وقدره ولكن كنا نأمل أن تكون وقفة الجهات المعنية فيما يخص تقدير وصرف التعويضات متناسبة مع حجم الكارثة التي حلت بالأحياء التي تضررت من سيل الأربعاء الأسود فالأمر لم يكن هيناً وألحق بالسكان أضراراً كبيرة قد لا يستفيقون منها قبل وقت طويل وقال لقد حاولنا إعادة تأهيل منازلنا لكن تشعب الجدران بالمياه حال دون دهانها حيث لازالت الجدران رخوة ولا يمكن تثبيت الدهان عليها .. فكيف نعود والحال كذلك. مهلة أخيرة

عبد العزيز عايش قال : فاجأتنا لجان الدفاع المدني بتحديد مهلة أخيرة لصرف الإعاشة وفترة السكن في الشقق المفروشة بحجة أن المنازل التي تضررت من السيول صالحة للسكن رغم أن أغلب السكان اضطروا للدفع من جيوبهم لتنظيف المنازل لكي لا تبقى منازلهم عرضة للتلوث وتلحق بهم أضراراً صحية بعد ذلك وبعضهم استخدم بعض ما يأتيه من مبالغ مالية للإعاشة للعمل في منزله وإجراء بعض الإصلاحات مع بعض المبادرات الخيرة من قبل بعض الجهات ولكن من المؤكد أنه مهما صرف من إعاشة وكل المساعدات التي قدمت للمتضررين لن تعيد ولو جزء يسير مما فقد هؤلاء المتضررين ولذلك كان لا بد من بقاء الأسر في الشقق والاستمرار في صرف الإعاشة حتى يتم صرف التعويضات والتأكد من تأهيل المتضررين لمنازلهم بشكل كامل لضمان عودتهم لحياتهم الطبيعية . للذباب والبعوض

أحمد الرفاعي قال استغرب من إجبار السكان على العودة قبل صرف التعويضات وقيل تأهيل الأحياء حيث يرتفع الغبار بشكل يهدد الصحة في وقت سحبت فيه كل الجهات معداتها وتركت الأحياء للأوبئة والمستنقعات والذباب والبوض .



لجنة مختصة لبحث إمكانية تأجيل العودة الجبرية لسكان المتضررة

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 يناير 2010
217928http://www.al-madina.com/node/

المدينة - جدة

علمت "المدينة" ان لجنة مختصة من عدة جهات في جدة تم تشكيلها لبحث امكانية تأجيل العودة الجبرية لسكان الاحياء المتضررة من السيول بعد ان حددت العودة بيوم الخميس المقبل عدا المنازل التي ثبت عدم صلاحيتها انشائيا. وكانت اللجنة الفنية للكشف على المساكن قد حددت 6644 اسرة تم الكشف على منازلهم وثبت صحة بياناتها وتم صرف الاعاشة والسكن لهم وهناك مجموعة متبقية لم تثبت مساكنها الى الان، وبلغ عدد المساكن التي وقفت عليها اللجنة الفنية (1670) مسكنا قررت اللجنة عدد (1259) مسكنا صالحا للسكن وعدد (411) مسكنا غير صالح للسكن ومتضررة انشائيا وسيتم لهم للمرحلة الرابعة. وقررت اللجنة تحديد يوم الثالث عشر من الشهر الحالي كموعداً اخيراً لعودة الاسر التي ثبتت ان منازلهم صالحة للسكن وسيتم قطع صرف الاعاشة لهم. يذكر أن عدد العقارات التي تم تقديرها حتى الان (7505) عقارات والمتبقي (4294) عقارا اما بالنسبة لتقدير السيارات فلم يتم تحديد موعد بدء تقدير السيارات ولكن ستبدأ فور الانتهاء من تقدير العقارات.



جداوي : إسكان المتضررين مقصور على من يثبت عدم صلاحية منزله

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 يناير 2010
217930http://www.al-madina.com/node/

أكد مدير عام الدفاع المدني بمحافظة جدة العميد عبدالله جداوي ان اسكان المتضررين من سيول جدة سيقصر في المرحلة الرابعة التي تبدأ في الثالث عشر من شهر صفر الحالي على من يثبت عدم صلاحية منازلهم انشائيا فقط. و اضاف في تصريح لـ "المدينة" امس ان تحديد الاسر التي سيستمر اسكانهم في الشقق المفروشه من مهام اللجان العاملة الان في المناطق المتضررة والتي ستحددها خلال الايام القليلة المقبلة وبين مدير الدفاع المدني بجدة بأن اللجان سترفع بتقاريرها في تحديد الاسر خلال ايام وفي ضوءها سوف يستمر تقديم الاعاشة لهم الى حين تهيئة منازلهم لتكون صالحة للسكن.

المدني: فرق البحث تواصل عملياتها في المتضررة ولا جثث جديدة

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 يناير 2010
218003http://www.al-madina.com/node/

أنور السقاف - جدة
أكد العميد محمد القرني أن فرق البحث التابعة للدفاع المدني تواصل عملياتها بمشاركة 74 ضابطاً من الدفاع المدني و 424 فرداً وعدد 109 معدات وآليات مستعينة بالكلاب البوليسية من أجل البحث عن المفقودين، وقد تم تقسيم المناطق المحددة للبحث الى مربعات وذلك بعدد 11 منطقة وتستمر عملية البحث من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة السادسة مساءً مع استمرار فرق الإنقاذ والآليات الثقيلة في الموقع على مدار الساعة. حيث بلغ ملخص حالات الوفيات (122) حالة بينما بلغ عدد بلاغات المفقودين (32) حالة، وأضاف القرني أن هناك مشاركة فاعلة للحرس الوطني بالقطاع الغربي بعدد ضابطين و 50 فرداً لمساندة الدفاع المدني للقيام بعملية البحث والتمشيط للبحث عن المفقودين، لافتاً الى مشاركة وحدات معهد الدفاع الجوي بعدد (1) ضابط وعدد (49) فرداً لمساندة الدفاع المدني للقيام بعملية البحث والتمشيط.



كشف 82 مواطناً لا يمتلكون منازل متضررة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 23 يناير 2010
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100123328430.htm

أكد لـ «عكاظ» مدير المركز الإعلامي للحالات الطارئة في جدة العميد محمد القرني، كشف 82 شخصاً ثبت عدم وجود مساكن متضررة لديهم من سيول جدة، داعياً في الوقت ذاته أصحاب المنازل المتضررة إلى مراجعة لجان الكشف لتفادي استبعادهم من القوائم.
وأوضح القرني أن المنازل المستبعدة من القوائم تعني لدى اللجان بأنها جاهزة للسكن، إذ سيوقف إسكان أصحابها بعد منحهم الفرصة الكافية للمراجعة.
وأفاد مدير المركز الإعلامي أن عودة السكان المتضررين من جراء سيول جدة، والذين ثبت عن طريق المعاينة جاهزية منازلهم سيعودون إليها مع صرف الإعانات المخصصة لهم.
وأشار القرني إلى وجود تنسيق مع وزارة الصحة وأمانة جدة للتأكد من تهيئة المناطق التي سيعود إليها السكان بيئياً وصحياً، إذ إن لجنة إسكان المتضررين عقدت اجتماعها برئاسة مدير عام فرع وزارة المالية في منطقة مكة المكرمة اتفق فيه على تمديد المرحلة الثالثة التي بدأت في الـ 12 محرم الماضي حتى الأربعاء المقبل.

ويبين مدير المركز الإعلامي أن عدد المساكن التي تم الوقوف عليها وصل إلى 2247 مسكناً، قررت اللجنة أن 518 منها غير صالح للسكن، فيما بلغ عدد الأسر التي يصرف لها بدل الإعاشة والسكن للمرحلة الثانية 7146 أسرة، في حين وصل عدد العقارات التي تم تقديرها 8044 عقاراً



الدفاع المدني: لجنة لحصر المباني الآيلة للسقوط شرق جدة... تمهيداً لعودة السكان

المصدر: جريدة الحياة السبت، 23 يناير 2010
100536http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أعلن مدير مركز الطوارئ في إدارة الدفاع المدني العميد محمد القرني تكوين لجنة خاصة تضم عدداً من «المهندسين» التابعين لجهات حكومية مختلفة، بهدف الوقوف على المنازل الآيلة للسقوط من جراء «سيول الأربعماء الأسود» لتحديد وضع سكانها من حيث إمكان العودة إليها أو ضرورة البقاء في الشقق المفروشة المخصصة لإسكانهم بحسب المرحلة الرابعة من خطة الطوارئ في جدة.

وكشف أن لجنة الكشف على المنازل المكونة من ثلاث جهات حكومية تضم مهندسين معماريين تابعين لأمانة محافظة جدة وآخرين تابعين لإدارة الدفاع المدني ووزارة المالية.

وقال: «ستحدد أعداد المتضررين الذين سيعودون لمنازلهم يوم الخميس المقبل، وهو اليوم المقرر لعودتهم، إذ لا تزال هناك أيام عدة ستواصل فيها اللجان الكشف على المنازل كافة». موضحاً أن أصحاب المنازل غير المؤهلة للسكن، خصوصاً تلك الآيلة للسقوط لن يعادوا إليها، وسيستقيدون من المرحلة الرابعة لإسكان المتضررين». ولفت إلى أن أصحاب المنازل التي ثبتت صلاحيتها للسكن سيعودون إليها، وفي حال رفضهم ذلك ستوقف الإعانات عنهم، وستحسب عنهم الإعاشة والسكن أيضاً.

وفي المقابل، أكد مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي بن محمد باداود إعادة تأهيل المراكز الصحية بما يمكنها الآن من العودة لتقديم الخدمات الطبية لأهالي وسكان المناطق المتضررة من السيول، مشيراً في حديثه إلى «الحياة» إلى استمرار تواجد خمس فرق ميدانية بأطقمها التمريضية والطبية كافة، طوال أيام الأسبوع كعيادات متنقلة داخل الأحياء المنكوبة لتقديم الخدمة الطبية لسكانها.

وقال: «إن الفرق الاستقصائية والاستكشافية ستواصل أعمالها في التعرف على أماكن تجمع ومصادر المياه، تفادياً لانتشار أمراض ناجمة عن مستنقعات المياه الراكدة، كالكبد الوبائي وأمراض الكوليرا.»

في ما وصف أستاذ البيئة في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة الدكتور علي عشقي الوضع في أحياء جدة الشرقية «بالمناسب للعودة»، وقال لـ«الحياة»: «تعد البيئة صالحة للسكن في أحياء جدة الشرقية بنسبة 60 في المئة، خصوصاً بعد الانتهاء من أعمال ترميم وتنظيف المنازل والشوارع.»

ونوه إلى أن سبب عدم صلاحية 40 في المئة من بيئة تلك المناطق المنكوبة يعود إلى وجود المستنقعات المنتشرة في غالبية أرجاء تلك الأحياء، ما صيّر لها بيئة خصبة لتكاثر الحشرات ومصدراً مثالياً لانتشار الأمراض الوبائية، كحمى الضنك وغيرها. وشدد على أن مشكلة تلك المستنقعات في جدة لن تزول إلا بزوال بحيرة الصرف الصحي، وقال: «لا يزال الوضع البيئي غير آمن 100 في المئة، خصوصاً في ظل انتشار المستنقعات في تلك المناطق الشرقية من المحافظة.»

فيما بلغت أعداد الوفيات 122 والمفقودين 32.. وإيواء 9076 شخصاً الدفاع المدني يحصر 11799 عقاراً و10913 مركبة غير صالحة بجدة

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس، 21 يناير 2010
<http://www.al-jazirah.com/d.html/In119404>

«الجزيرة» - أحمد القرني
وأصل الدفاع المدني عملية البحث عن المفقودين بمشاركة (74) ضابطاً من الدفاع المدني وبعده (424) فرد و عدد (109) معدات وآلية بمشاركة القوات الخاصة بالوسائل الرقابية (الكلاب البوليسية)، وقد تم تقسيم المناطق المحددة للبحث إلى مربعات وذلك بعدد (11) منطقة وتتواصل عملية البحث من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة السادسة مساءً مع استمرار فرق الإنقاذ والآليات الثقيلة في الموقع على مدار الساعة. حيث بلغ ملخص حالات الوفيات (122) حالة بينما بلغ عدد بلاغات المفقودين (32) حالة.
أوضح ذلك مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بمحافظة جدة العميد محمد بن عبدالله القرني وقال إن اللجنة الفنية للكشف على المساكن لا تزال تقوم بتنفيذ مهامها في مرحلتها الثالثة من خلال عشرين لجنة؛ حيث بلغ عدد المساكن التي تم الوقوف عليها (2007) مساكن. قررت اللجنة أن عدد (1524) صالح للسكن، وعدد (483) مسكناً غير صالح للسكن.. مشيراً إلى استمرار مشاركة الحرس الوطني بالقطاع الغربي بعدد (2) ضباط وعدد (50) فرداً لمساندة الدفاع المدني للقيام بعملية البحث والتمشيط للبحث عن المفقودين، وذلك طبقاً لتنفيذ خطة تدابير الدفاع المدني، واستمرار مشاركة وحدات القوات البرية بعدد (2) ضباط وعدد (50) فرداً لمساندة الدفاع المدني للقيام بعملية البحث والتمشيط للبحث عن المفقودين، وذلك طبقاً لتنفيذ خطة تدابير الدفاع المدني، واستمرار وزارة المالية بصرف بدل الإعاشة والسكن للمرحلة الثانية اعتباراً من السبت الموافق 9-1-1431 هـ حيث بلغ إجمالي عدد (6644) أسرة، واستمرار لجنة التقدير والتي ترأسها وزارة الداخلية وعضوية وزارة المالية والمكونة من عشرين عضواً في أداء مهامها، وقد بلغ عدد العقارات التي تم تقديرها لهذا اليوم بعدد (269) عقاراً وإجمالي عدد (7774) عقاراً. وبين إلى أن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة تواصل أعمالها بإصدار التقارير الخاصة بحالة الطقس الحالية والمستقبلية، كما أنها تقوم بإصدار التنبيهات والتحذيرات الخاصة ببعض الظواهر الجوية.
وأوضح العميد القرني أنه تم إنجاز أعمال الحصر النهائي للعقارات والمركبات المتضررة ويتم يومياً تدقيق الاستثمارات من قبل لجنة الكشف ومراجعة عدد أفراد الأسر وفق المستندات الرسمية لذلك عدد الأفراد قد يزيد أو ينقص حسب من يتم إسقاطهم أو إضافة أفراد جدد، كما يسر المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بمحافظة جدة استقبال استفسارات المواطنين والمقيمين على هاتف رقم (026571619).

بعد أن أنهت اللجنة عملية الترميم والتجهيز منازل الأحياء المتضررة من السيول تستقبل أهلها الخميس المقبل

المصدر: جريدة الرياض الخميس، 21 يناير 2010
<http://www.alriyadh.com/html491634/article21/01/2010>

جدة/ ياسر الجاروشة

أكد ل"الرياض" العميد محمد بن عبدالله القرني مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بمحافظة جدة أن الخميس القادم 1431/2/12هـ موعد تسليم المتضررين من سيول جدة منازلهم المؤهلة بعد الكشف عليها من لجنة المساكن ولجنة تقدير الأضرار والتأكد من سلامتها بشكل كامل يجعلها مؤهلة لعودة أصحابها لها في هذا التاريخ . أما المنازل الغير مؤهلة إنشائياً أو المتضررة بشكل كبير وليست مؤهلة للسكن فسوف يتم تمديد عودة أصحابها لها إلى المرحلة الرابعة والتي تم تمديد فترتها من قبل وزارة المالية والدفاع المدني . وحث القرني أصحاب تلك المنزل المتضررة سرعة إنهاء إجراءاتهم لكي يتسنى لهم تسلم مساكنهم في أسرع وقت ممكن . وقد استمرت اللجنة الفنية للكشف على المساكن بتنفيذ مهامها في مرحلتها الثالثة من خلال عشرين لجنة حيث بلغ عدد المساكن التي تم الوقوف عليها (1846) مسكناً قررت اللجنة عدد (1390) صالحاً للسكن وعدد (456) مسكناً غير صالح . واستمرار وزارة المالية بصرف بدل الإعاشة والسكن للمرحلة الثانية اعتباراً من السبت الموافق 9/1/1431 هـ حيث بلغ إجمالي عدد (6644) أسرة . واستمرار لجنة التقدير والتي ترأسها وزارة الداخلية وعضوية وزاره المالية والمكونة من عشرين عضواً في أداء مهامها وقد بلغ عدد العقارات التي تم تقديرها لهذا اليوم بعدد (277) عقاراً وإجمالي عدد (7505) عقارات . وبلغ عدد الأسر التي تم صرف إعاشة لهم في المرحلة (الأولى) 9075 و عدد الأشخاص الذين تم صرف إعاشة لهم المرحلة (الأولى) 31137

الأسبوع الأخير يشعل خلاف التقييم بين المتضررين ولجان الدفاع المدني

المصدر: جريدة المدينة الأحد 24 يناير 2010
218178http://www.al-madina.com/node/

أيام قليلة تفصل بين الخروج الإجباري لمتضرري سيول جدة من الشقق المفروشة وعودتهم إلى منازلهم، وهو ما جعل مراكز لجان الدفاع المدني للإعاشة والسكن تتحول إلى ما يشبه خلية النحل، حيث تعج بالعديد من المشاكل والمفارقات التي يعيشها المتضررون يومياً.

وقد تحدث لـ"المدينة" عدد من المواطنين موضحين أن هناك عملاً عشوائياً من قبل بعض اللجان في تحديد صلاحية المنازل للسكن من عدمها، كما أن هناك مشكلات كبيرة حدثت في عمليات التسجيل وصرف الإعاشة وتسكين المتضررين، وقد عادت هذه المشكلات إلى السطح ثانية مع إعلان الدفاع المدني يوم الخميس المقبل موعداً أخيراً لخروج المتضررين من الشقق المفروشة.

مماثلة لجان الكشف مصطفى عثمان إدريس اشتكى من مماثلة لجان الكشف على المنازل المتضررة قائلاً: أتيت لمقر اللجنة بحي قويزة وسجلت بياناتي لديها، فقالوا لي "سنتصل بك يوم الأربعاء الساعة التاسعة صباحاً"، إلا أنه لم يتصل بي أحد حتى الواحدة ظهراً، وأنا أنتظرهم في المنزل وبعد ذلك راجعتهم فأعطوني رقم المسؤول الذي أوضح لي بأنه موجود في حي الخمرة، فطلبت منه المرور على منزلي بحي المصفاة، ولكنه رفض وطلب مني الاتصال يوم الخميس بعد الساعة التاسعة صباحاً، حاولت الاتصال به في الوقت المحدد ولكني وجدت جواله مغلقاً، فعدت إلى المركز حيث تعاطف معي مسؤول في اللجنة وكتب أسمى الأول في الكشف وبعد محاولات مضنية سجلوني ومعني اثنان آخران من حي المصفاة لدى لجنة تكشف على حي آخر، وطلب منا مسؤول هذه اللجنة أن نحضر إليه في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً، فلما أتصلت أفادني بأنني ليس تابعاً للجنة التي يقودها، رغم أنه وافق في البداية على تولي هذه المهمة.

وأضاف مصطفى: منزلي غير صالح للسكن واستلمت الإعاشة مرة واحدة فقط، وفي الحقيقة تعبت من طرد اللجان دون أن أتوصل إلى نتيجة.

الحال هو الحال

إبراهيم الحكمي يقول: أنا أعيش مشكلة حقيقية في ظل بُعد منزلي، حيث أسكن في مراكز الإيواء، وأفاجأ بين الفينة والأخرى بأن اللجان تطلبني للكشف، علماً بأن بيتي غير صالح للسكن، وهو مسجل كذلك في أجهزة لجان الكشف، ولكن مسألة أن يأتي الشخص مرة، وأخرى وثالثة للكشف على نفس المنزل الذي لم يتغير من حاله شيء طالما أنه غير صالح للسكن، كذلك لم نستلم التعويضات لحل هذه المعضلة، فلماذا لا يكون صرف الإعاشة وتجديد السكن تلقائياً بدلاً من التنقل من مكان لآخر والتعب والجري خلف سيارات اللجان والحال هو الحال.

مراجعات متعددة دون فائدة

عباس الشهري قال: إخواني من سكان الحرازات من متضرري السيول وقام الدفاع المدني بإسكانهم في الشقق المفروشة بحي الشاطئ، ومن سكن في الشقق هو أحد إخواني متأهل ومعه أولاده، إضافة إلى اثنين من إخواني مرافقين، وبعد أن سكن في الشقق أخذ في المراجعة كل يوم من أجل الإعاشة، ولكن منذ وقت السيول إلى الآن لم يصرف لهم شيء، وقد أصيب بالمرض من كثرة المراجعات دون أن يحصل على شيء.

وأوضح الشهري أن هناك لخبطة حدثت في البداية بأن عقد الشقق تم تسجيله باسم أحد إخواني الصغار المرافقين مع أخي المتزوج، ولم يحصل على شيء ولم تصرف له إعاشة نهائياً، والآن أصحاب الشقق يهددهم بالخروج رغم أن البيت لم تكتمل إصلاحاته، ولا توجد لدينا إمكانيات لإصلاحه.

لم يوافقوا على التمديد
عبدالله جبريل الزبالي: قال بعد أن قمت بتنظيف البيت الذي أسكنه عن طريق الإيجار من حسابي الخاص طالبي مالك
المنزل بإخلائه، وأضطررت لتسليمه وأستأجرت شقة جديدة والآن أنا أتيت لتحديث بياني، طلبت منهم تمديد فترة السكن
ولو لأسبوع فقط لكي أتمكن من ترتيب وضعي، ولكن لم يسمحوا لي بذلك، وقالوا ”لا بد أن تخرج للجنة للكشف على
المنزل الذي سلمته لمالكه“ ولم يسمح لي بأن أخذ اللجنة إليه مرة أخرى، وكنت أتمنى فقط تمديد السكن أو صرف
التعويضات بسرعة للعودة للسكن بعائلتي وعدم الجلوس على البلاط في بيت جديد دفعت فيه دفعة إيجار كانت من إعاشة
أطفالي.

سلمت أمري لله

صالح فقيهي قال: أول مرة كشفت اللجنة قالت إن المنزل غير صالح للسكن، والآن كشفوا عليه للمرة الثالثة وأفادوا بأنه
صالح للسكن، رغم أنهم لم يدخلوا إليه من الداخل ولم يستجيبوا لمطالبتي بذلك بحجة أن البيت يبان من خارجه، فذهبوا
وتركوني وحدي، وقد سلمت أمري لله وعدت لتنظيف المنزل فوجدت أن الخزان قد اختلط بمياه الصرف الصحي فعدت
وأبلغتهم، فقالوا لي ”أكتب خطاباً لترجيح المعاملة“ وأنا الآن طلبت إعادة المعاملة للكشف مرة أخرى رغم أنهم قالوا لي
”صلح سكنك وأسكن فيه“.

اصرفوا التعويضات

وأخيراً يقول عبداللطيف الحربي: للأسف أن اللجان تريد منها أمّا أن تترك المنازل على حالتها السابقة من أثار السيل
والتلوث الذي يحيط بها أو عدم التجديد، فكل من حاول العمل في بيته ودفع من جيبه لإعادة تأهيله لم يجدوا له أو جددوا
له للمرة الأخيرة مع أنه من المفترض أن يتم إسكان المتضررين وصرف الإعاشة لهم حتى يتم صرف التعويضات، وإذا
كانوا لا يريدون أن يتحملوا مبالغ إضافية تصرف للمتضررين فليصرفوا التعويضات، ويريحوا أنفسهم، ويريحوا
المتضررين.

ويضيف الحربي: حتى اللجان التي تخرج قد لا تدخل المنازل وإذا دخلتها تتحكم الأهواء في عملية التقييم، حتى أن أحد
أفراد اللجان قال لأحد أقاربي ”منزلك أفضل من منزلي“، هكذا كانت عملية التقدير التي من المفترض أن تتم وفق
ضوابط معينة متروكة لتقدير الأعضاء حتى لا يظلم البعض.

جدة: الكارثة تعيد رسم ملامح العروس... وتنعش الشمال!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 يناير 2010
100923 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

تكهن اختصاصيون سعوديون بأن تسهم «كارثة السيول» في إعادة رسم خارطة جدة، مشيرين إلى أن غالبية الأهالي لن يجازفوا بالشراء في المناطق المتضررة شرق جدة، بل ربما يسرعون من وتيرة التسابق نحو الشمال الذي بدأ منذ فترة. ولفتحوا إلى أن التوسع في شرق المحافظة افتقد الدارسة المتأنية والقراءة الواضحة للمكان، مرجعين تهافت الناس على الشراء في أحياء قويزة وكيلو 14 والحرايات إلى أسعار العقارات المغرية، ما أدى إلى اكتظاظها ونموها سريعاً. وتوقع الباحث المهندس خالد عليمي أن تسهم الأضرار التي لحقت بالمناطق المنكوبة في شرق جدة، نتيجة الأمطار التي هطلت على المحافظة الساحلية في أواخر تشرين الأول (نوفمبر) الماضي، في إحداث سلسلة تغيرات في المنطقة تطاول المساحة والموقع، مشيراً إلى أن «الجدوايين» باتوا يتوقعون أن تتكرر المأساة، في المستقبل، في حال لم تتخذ الإجراءات والتدابير الاحترازية.

وقال لـ«الحياة»: «ربما تسهم كارثة نوفمبر في تغيير وجه جدة ورسم ملامح مغايرة عن الوضع الحالي لأجزاء واسعة من شوارعها وأحيائها»، موضحاً أن وجود أكثر من 30 حياً في شرق جدة كفيل بعدم منح فرص جديدة للتمدد هناك، ما يسهم في تسريع وتيرة الاتجاه نحو الشمال.

وطالب بإيقاف البناء في المساحات والأراضي الخالية في المنطقة، حتى تلك الأراضي التي سبق أن تحصل ملاكها على تصاريح للبناء عليها، معتبراً التمدد العمراني الذي تعيشه المحافظة نحو الشمال أمراً طبيعياً وفعالاً من الناحية الهندسية، نظراً لوجود المساحات الكافية، وإمكان توافر الخدمات، في تلك المناطق.

واتفق الخبير العقاري محمد الناصر مع المهندس عليمي فيما يتعلق بحتمية التمدد العمراني نحو الشمال في جدة بعد كارثة نوفمبر، مشيراً إلى أن الأسر في جدة باتت تخشى الاقتراب من مصبات السيول وبطون الأودية. وأكد الناصر لـ«الحياة» صرف كثيرين ممن كانوا يعتزمون شراء أراض في شرق جدة النظر عن ذلك، عقب ما أحدثته السيول من مأس في المخططات الشرقية من المحافظة الساحلية، لافتاً إلى أن غالبية الراغبين في الشراء توجهوا إلى المناطق الشمالية، غير مكثرين لموجة ارتفاع الأسعار هناك.

سكان المتضررة: كيف نعود لأحياء تعجّ بالغبار والمستنقعات والبعوض!!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 يناير 2010
218176http://www.al-madina.com/node/

برر عدد من سكان الأحياء المتضررة مسألة تخوفهم من العودة إلى الحي في الوقت الحالي إلى عدة مشاكل قد تواجههم أبرزها مشاكل صحة البيئة من حيث انتشار الغبار والبعوض والذباب وتخوفهم من نقل الأمراض عن طريقها، عدم وجود تحسن ملحوظ في شوارع الحي وطرقاته والجهات الخدمية، نقص السيولة المادية التي تمكنهم من إعادة تأهيل منازلهم، بالإضافة إلى تخوفهم من أن الاستعجال في إعادة تأهيل المنازل قد تعود عليهم سلباً في ظل بقاء آثار المطر على جدرانها وأساساتها.

حفر وأتربة

عبدان حامد الزهراني مدرس بمدرسة عبد الرحمن الناصر الابتدائية قال: رجعنا إلى منازلنا ولكن الحي تنقصه أشياء كثيرة فالشوارع تعاني من الحفر والأتربة والغبار والقاذورات التي لا يتم رفعها بشكل يومي كالسابق، بل أصبحت تزيد بمعدل كبير نظراً لعمليات التنظيف المستمرة من قبل سكان الأحياء والتي من المفترض أن يتم معها زيادة طاقة سيارات النظافة والعمالة كذلك لمواجهة التلوث الذي قد يلحق أضراراً صحية كبيرة بسكان هذه الأحياء.

لا حياة لمن تنادي

جمعان الزهراني قال: نحن بفضل الله ثم جهود حكومتنا الرشيدة في خير، ولكن هناك فئات مثل البلدية كانت تستعرض بآلياتها أمام العدسات بعد السيل، والآن نضطر للوقوف على أبوابهم من أجل رفع الأنقاض وخلافها ولكن لا حياة لمن تنادي.

وأضاف: لم تتم السفلة إلا في شوارع معدودة يستخدمها المسؤولون في جولاتهم فقط والبقية ظلت على ماهي عليه حتى أنه لم يتم تنظيفها على الأقل، فأولادي لديهم مرض الربو لا يتحملون الغبار المنتشر بكثافة في الحي. مبدأ " دبر نفسك"

وأشار إلى أن مسألة التعويضات لا خبر عنها، ولذلك يظل الحال معتماً وغير واضح، وهناك أيضاً مشكلة تواجهنا خاصة في ظل فقداننا لسياراتنا فنضطر للجوء إلى سيارات الأجرة التي تكلفنا الكثير من المال، يضاف إلى كل ذلك عدم تقدير الجهات التي تعمل بها للظروف الحالية، فكل جهة تطالب الموظف بالعمل وتنسى أنه يعيش في أزمة فقدان منزله وسيارته، وكذلك السعي لإعادة تأهيل المنزل أو الذهاب والقدوم بأبنائه بعد أن تغيرت مدارسهم وذهبت كل شركات نقل الطلاب في الحي لغرق سياراتها في السيل، وتتعامل الجهات التي تعمل بها معنا بمبدأ " دبر نفسك"، دون اعتبار للظروف التي يعيشها المتضررون من كارثة السيول. عودة على البلاط

مشاري آل محمد قال: عدت أمس إلى منزلي وتمكنت من توفير بعض الأثاث، ولكن هناك جيران لا يملكون مالا لشراء الأثاث، وبالتالي إن صح خبر (الخروج الاجباري) من الشقق المفروشة نهاية الأسبوع الحالي، ستكون عودتهم على البلاط، وهذا وضع لا أعتقد أنه يرضي الجهات المعنية التي تريد أن يعيش المواطن حياة كريمة ويتجاوز الأزمات التي تحدث له خاصة إذا كانت فوق طاقته، وأعتقد أن تأخير العودة إلى ما بعد صرف التعويضات هي الحل الأمثل لهذه المشكلة، خاصة وأن أغلب سكان الأحياء على (قد حالهم).

الوضع البيئي والصحي

وأضاف كذلك الوضع البيئي والصحي في الحي ليس سليماً وقد يتسبب بمشاكل صحية جمة خاصة للأطفال والمرضى وكبار السن الذين لا يتحملون لسعات البعوضات والذباب التي قد تحمل معها أمراضاً خطيرة في ظل انتشار المستنقعات في الحي بشكل واضح وقريب من أغلب المنازل. وحتى الآن لم نحصل على أي تعويضات حتى أخي الذي توفي في

السيل لم يجدَ أي جديد بشأن صرف تعويض المليون !!، وتوقف الأمر على عبارة "سنتصل عليكم !!".
وأردف : أغلب الناس كما تعلم في هذه الأزمة فقدوا سياراتهم وأضطروا للاستئجار الذي قضم ظهورهم، فارتفع أسعار
إيجار السيارات وضعف الرواتب ومحاولة إصلاح ما أفسده المطر، كلها ضغوط ترهق ميزانية سكان هذه الأحياء التي لا
تحتل من الأساس أي ضغوطات أخرى.
استعجال غير مبرر

وتواصل الشكوى مع بندر المطيري حيث يقول : هي عوامل مرتبطة ببعضها البعض، فالعودة تحتاج إلى أن يكون
الوضع كله مطمئناً حتى نضمن أن تكون عودتنا سريعة لحياتنا السابقة، وفي ظل الوضع الحالي لا نستطيع ذلك، فلا توجد
لدينا سيارات للتنقل بين السكن الذي نقطنه وبين منازلنا المتضررة وما نوفره من سيارات عن طريق الاستئجار أو
الفرجة من الأقارب بالكاد يكفي لمشاويرنا الخاصة والمدارس والمستشفيات والطلبات الأخرى، ولو توفرت تلك السيارات
فالشوارع متكسرة وتملأها الحفر والأتربة والغبار يتطاير في كافة أرجاء الحي ويدخل المنازل ويتسبب بالعديد من
المشاكل الصحية، وكذلك المنازل التي يطالبوننا بإعادة تأهيلها والسكن فيها، فبالإضافة إلى عدم توفر السيولة الكافية
لإعادة تأهيلها، فهي لا تصلح لإعادة التأهيل خاصة مع تخوفنا من انهيارات أو تصدعات فيها، فضلاً عن عدم تمكننا من
طلاء الجدران بالدهان مرة أخرى لتثبيتها بالمياه وبالتالي فإنه لا فائدة من كل ما نقوم به في ظل هذا الاستعجال غير
المبرر من بعض الجهات رغم طول نفسها في مسألة تقدير وصرف التعويضات .

الدفاع المدني يواصل عمليات البحث عن المفقودين في سيول جدة.. و74 ضابطاً يقودون العمليات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 يناير 2010
<http://www.alriyadh.com/2010/01/25/article492710.html>

جدة - ياسر الجاروشة تصوير - ناصر محسن
تواصل فرق الدفاع المدني عمليات البحث عن المفقودين جراء سيول جدة بمشاركة 74 ضابطاً من الدفاع المدني و424 فرداً و109 معدات وآليات وبمساندة القوات الخاصة بالوسائل الرقابية .
وأفاد مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالات الطارئة بمحافظة جدة العميد محمد بن عبدالله القرني أنه تم تقسيم المناطق المحددة للبحث الى مربعات بواقع 11 منطقة وتتواصل عملية البحث من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة السادسة مساءً مع استمرار فرق الإنقاذ والآليات الثقيلة في الموقع على مدار الساعة .
مشيراً إلى أن ملخص حالات الوفيات بلغ 122 حالة بينما بلغ عدد بلاغات المفقودين 32 حالة .
وأكد العميد القرني استمرار اللجنة الفنية في الكشف على المساكن بتنفيذ مهامها في مرحلتها الثالثة من خلال عشرين لجنة إذ بلغ عدد المساكن التي تم الوقوف عليها 2405 مساكن قررت اللجنة أن 1875 سكناً صالح للسكن و 530 مسكناً غير صالح للسكن .
يشار إلى أن وزارة المالية مستمرة بصرف بدل الإعاشة والسكن للمرحلة الثانية اعتباراً من السبت الموافق 1431/1/9هـ حيث بلغ عدد الأسر لهذا اليوم 7437 أسرة .

تمديد إقامة متضرري سيول جدة في الشقق المفروشة أسبوعاً

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثني 25 يناير 2010
http://www.aleqt.com/article_25/01/2010.html339018

أكد العميد محمد القرني مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة في جدة، تمديد مدة إقامة بعض المتضررين من السيول في الشقق المفروشة للأسبوع المقبل، وربطها بصرف التعويضات. ويأتي هذا بعد اخذ الموافقة من محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد في اجتماع أمس، بصدد هذا الموضوع، وتأخيرهم إلى أن يتم صرف التعويضات بعد الانتهاء من تقديرات العقارات .

وبيّن القرني أنه تم الانتهاء من 8500 عقار من أصل 11799 عقار وستم الانتهاء من التقديرات بنهاية الأسبوع المقبل، إن شاء الله، ورفعها إلى وزارة المالية ووزارة الداخلية لوضع آلية لبدء صرف التعويضات .

وحول بدء صرف تعويضات السيارات، أشار العميد عبد الله جداوي مدير الدفاع المدني في جدة، إلى أن الحاسب سجل 10913 مركبة متضررة منها 500 مركبة عليها ملاحظات لا بد من استكمال أوراقها سواء من المخالفات الأمنية والرخصة الخاصة بالمركبة، حتى يتم تسجيلها بالحاسب ويتم رفعها إلى الجهات المعنية، التي تحدد حجم التعويضات بحجم الضرر الذي لحق بالسيارة وتختلف حسب نوع السيارة .

وحول مواصلة البحث على الجثث أشار جداوي، إلى أن البحث مستمر ولم يتم الكشف عن أي جثة جديدة إلى الآن، فقد تقلص العدد إلى 32 مفقوداً .

يُنسار إلى أن مراكز الدفاع المدني عجت بعدد من المراجعين منذ إبلاغهم بقرار إخلائهم للشقق يوم الخميس الموافق 1431/2/13 هـ، الذي أعدته آخر يوم لهم في الشقق المفروشة، وانتت تساؤلاتهم حول كيفية إخلاء الشقق المفروشة والرجوع إلى منازلهم في ظل عدم صرف التعويضات لهم .

كما أشار عدد من المتضررين، إلى أن ظروفهم لا تسمح بالرجوع للمنازل الخاوية من أي سبل الحياة بها، إضافة إلى من فقدوا منازلهم.

تقصي الحقائق تدقق خطابات الأمانة إلى كتابات عدل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 يناير 2010
101252http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

علمت «الحياة» أن لجنة تقصي الحقائق في «فاجعة السيول» التي ضربت جدة قبل شهرين، بدأت أمس تقصي ومراجعة الخطابات الواردة من أمانة جدة إلى كتابة عدل في المحافظة. وكشفت مصادر مطلعة أن اللجنة التي استدعت أخيراً مسؤول كبير في كتابة العدل لسماع إفاداته حول ما يتعلق بعدد من المخططات السكنية التي اعتمدت وتم إفراغها من قبل كتابة العدل من دون التثبت من استكمالها الشروط، بدأت في تتبع تلك الخطابات الصادرة من «أمانة جدة» أولاً، قبل الانتقال إلى سجلات الصكوك الصادرة لعدد من الأحياء في المحافظة الساحلية، مشيرة إلى أن الخطابات التي ستتم مراجعتها تتعلق بالإفراغات.

وكشفت مصادر، اعترام «تقصي الحقائق» مراجعة بعض الإفراغات التي جرت لمخططات عدة، خصوصاً أن بعضاً منها تم من دون «كروكيات»، وأخرى لديها «كروكيات» لكن معاملات غير مكتملة نظامياً أو غير واضحة. وأكدت لـ«الحياة» أن اللجنة ستبحث في التساهل وبعض التجاوزات التي تمت في بعض المشاريع التي لم تستوف الشروط اللازمة لها وغير مكتملة نظامياً أساساً، إذ ستعمل «تقصي الحقائق» على مراجعتها وتحديد المسؤول.

وكان عضو لجنة تقصي الحقائق ووكيل وزارة العدل الشيخ عبدالمحسن آل مسعد طلب الاستعانة بكتاب العدل من «وزارته» لرصد وكشف عدد من المخالفات في صكوك صادرة عن كتابات عدل جدة، وفحص سجلاتها وتدقيق المعلومات ومطابقتها للسجلات الأصلية في الكتابات، خصوصاً تلك الأراضي التي تقع في شرق المحافظة.

الفاوجة تخلص 61 حالة اضطراب بعد كرب

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 يناير 2010
101099http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

كشفت الاختصاصية في الطب النفسي الدكتورة منى الصواف لـ«الحياة» أن 61 شخصاً من متضرري سيول جدة، راجعوا العيادات النفسية للعلاج من اضطرابات ما بعد الكرب، موضحة أن 37 امرأة وتسعة رجال و15 طفلاً خضعوا للعلاج في عيادات الطب النفسي خلال الفترة المنصرمة.

وأفادت أن السيول وما أحدثته من دمار وكوارث في المنطقة أدخلت نسبة من الناس في حال من الصدمة الشديدة، لاسيما الذين شاهدوا ذويهم يموتون وديارهم تتحطم، مشيرة إلى أنهم يصابون بتوتر شديد بمجرد تلبذ السماء بالغيوم. وأوضحت أنها عايشة حالات كثيرة تتوجس من الماء، لاسيما الأطفال، مؤكدة أنها شهدت صغيراً يرفض الاستحمام عقب أن كان يفرح بالمطر، وفتاة رفضت شرب الماء حتى أصيبت بالجفاف الشديد.

وقالت: «تسهم الكارثة في إحداث كثير من الاضطرابات لدى الإنسان، وبمجرد وقوعها يدخل في حال من عدم التصديق، وتجده متخشياً غير مدرك ما حدث، بعدها يعيش نوبة القلق عن مصير ذويه»، لافتة إلى أنه يتجاوز تلك المرحلة ليعاني قلقاً من نوع آخر، يتمثل في تعويض الخسائر التي تكبدها، «وحول مصيره متسانلاً عن سيعوضه المأوى الذي فقده والمطعم والمشرب.»

وبيّنت أن اضطرابات ما بعد الكرب تبدأ من شهر إلى شهرين بعد وقوع الكارثة، موضحة أنها تظهر على هيئة ذكريات مثل شريط السينما، «ويعيشون الكارثة بكل مشاعرهم من خوف يصاحبه قلق وحزن واكتئاب.»

ولفتت إلى أن أعلى حال اكتئاب سجلت نتيجة الكوارث استمرت 35 عاماً، رافضة إرجاع ما حل بالأهالي من أضرار نتيجة الكارثة إلى «الغضب»، معتبرة أن ذلك يفاقم معاناة المتضررين.

المخرج ممدوح سالم: أتمنى الحصول على مساعدة الدفاع المدني

فيلم وثائقي سعودي عن كارثة السيول في افتتاح مهرجان جدة السينمائي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 يناير 2010
<http://www.alriyadh.com/2010/01/25/article492681.html>

يعكف مدير مهرجان جدة السينمائي المخرج السعودي ممدوح سالم هذه الأيام على إعداد فيلم وثائقي عن "كارثة سيول جدة" وما ترتب عليها من قرارات تاريخية لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تقضي بتعويض المتضررين ومحاربة الفساد في وقفة حكيمة وحازمة شكلت منعطفاً إدارياً كبيراً في مسيرة نهضة الوطن بحسب تعليق الخبراء والمتابعين .

ومن المنتظر عرض الفيلم للمرة الأولى في ليلة افتتاح الدورة المقبلة من مهرجان جدة السينمائي . وقد أنهى ممدوح سالم الجزء الأكبر من الفيلم ولم يبق سوى بعض الوثائق الفوتوغرافية التي يأمل في الحصول عليها من إدارة الدفاع المدني متمنياً مساعدة المسؤولين في هذه المهمة الإنسانية التي توثق حدثاً كبيراً تفاعل معه جميع أبناء الوطن. ويقول سالم للرياض: "أحتاج إلى بعض الصور التي توثق اللحظات الأولى للكارثة وهي موجودة لدى أرشيف إدارة الدفاع المدني، وقد علمت أنه لكي أحصل عليها فإنه سيلزمني الكثير من الوقت لذا أتمنى أن يساعدني المسؤولون في هذا القطاع الهام خاصة وأن الفيلم الذي سأقدمه يتناول حدثاً وطنياً بكل ما يحمله من ألم وأمل ."

وقال ممدوح سالم إن رحلة إعداد الفيلم تطلبت منه النزول بكاميرته إلى موقع الحدث وتسجيل لقاءات مع سكان الأحياء المنكوبة لرصد مشاعرهم تجاه القرارات التاريخية التي أصدرها الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله. ويرى سالم بأن هذه اللحظات الإنسانية التاريخية لابد من توثيقها "حتى تحتفظنا الذاكرة السعودية بكل تفاصيلها ."

أما عن عرضه في ليلة افتتاح الدورة المقبلة لمهرجان جدة السينمائي فيقول سالم بأن هذا تأكيد على دور السينما في التعاطي مع قضايا المجتمع وإبراز جوانبه الإنسانية إضافة إلى أنه تأكيد على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه المهرجان في الفترة المقبلة "حيث نسعى إلى تعزيز مكانته كنافذة عرض مستقلة للمخرجين الشباب لكي يعطوا رأيهم في قضايا مجتمعهم بالشكل الذي يحترم ثقافتنا وتقاليدنا". وأكد سالم بأن التوجه الدائم للمهرجان هو تعزيز المواقف الوطنية مُذكراً باختيارات أفلام الدورة الماضية والتي احتوت على أعمال تحارب الإرهاب وتثني على الإنجاز الكبير للمملكة في مكافحتها الفئة الضالة.

التحقيق مع 88 مواطناً احتالوا على لجان حصر أضرار كارثة السيول

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 26 يناير 2010
101705http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

وجه محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز بالتحقيق مع 88 شخصاً بتهمة ادعائهم أنهم من متضرري كارثة السيول التي حدثت أخيراً في المحافظة وإحالة قضيتهم إلى رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام والجهات المختصة بالمحافظة.

وأوضحت المحافظة أن لجان الكشف على المساكن، المشكلة من عدد من الجهات الرسمية توصلت من خلال تحقيقاتها المتواصلة وتحرياتها إلى أن المنازل التي ادعى أصحابها أنهم يسكنون بها كانت في الأساس مهجورة أو تحت الإنشاء، أو استراحات تم تأجيرها على بعض العمالة، أو أنها غير مهيأة للسكن أصلاً.

وألحقت إلى ضلوعهم أيضاً في الحصول على الإعاشة التي وضعتها الجهة الرسمية للمتضررين من دون وجه حق، فضلاً عن استعادة بعضهم من السكن داخل الفنادق والشقق التي وفرتها الحكومة لإسكان من تعرض منزله للتخريب أو الدمار.

وكشفت مصادر لـ«الحياة» أن معظم المنازل التي ادعى أصحابها أنها تعد مساكن يقطنون بها، سجلت في الأساس من الجهات الرسمية أثناء وقوع الكارثة عشوائياً، كونها تقع في المناطق المتضررة، لافتة إلى أن غالبية تلك المنازل تقع في حي الصواعد شرق محافظة جدة.

وأوضحت تلك المصادر أن المتلاعبين في كشوفات التسجيل وممن سجلت اسمائهم في قضية التلاعب استغلوا وجود بعض الاستراحات التابعة لهم في ذات الحي (الصواعد)، إضافة إلى أحواش ذات مساحات شاسعة، والتي لا تحتمل صكوكاً نظامية أساساً.

وكانت لجنة حصر أضرار سيول جدة أعلنت إنهاءها حصر الأضرار أخيراً، بعد أن رصدت ما يقارب 23 ألف عقار ومركبة خلال عملها منذ بداية الكارثة، فيما أتمت لجنة التقدير المكونة من وزارتي الداخلية والمالية برئاسة وزارة الداخلية، تقدير ألف عقار ومركبة متضررة.

مصادر قضائية : عقوبات تعزيرية بانتظار من تثبت إدانته

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 يناير 2010
218774http://www.al-madina.com/node/

بين مصدر قضائي لـ «المدينة» ان العقوبات التعزيرية بانتظار كل من تثبت ادانته في قضية التزوير والتحايل للحصول على أموال من خزينة الدولة دون وجه حق في كارثة سيول جدة، حيث تمت احالة ملف القضية من قبل جهات التحقيق إلى المحاكم الشرعية للبت فيها شرعا. وبين انه لا توجد عقوبة محددة في الاحكام التعزيرية وإنما تبنى في هذا الجانب على حيثيات القضية وقرائنها ومسوغاتها ومرئيات ناظرها قبل صدور الحكم التعزيري. وأوضح المحامي خالد ابو راشد لـ «المدينة» ان هذه القضية تتعلق بجانبين اساسيين، اولهما إلزام الاشخاص المذكورين بإعادة المبالغ التي حصلوا عليها وهذا الامر لاغبار عليه، فيما يتعلق الجانب الاخر بالقضية في تقدير العقوبة تجاههم، وهذه المسألة تقررها الجهات القضائية، وعادة تكون عقوبة تعزيرية في مثل هذه القضايا.

المالية : المتلاعبون استولوا على أكثر من مليون ريال

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 يناير 2010
218775http://www.al-madina.com/node/

كشفت مصدر مسؤول باللجنة المالية أن من بين المتهمين بالتزوير، موظفين يعملون في عدة جهات تحايلوا على لجان الاسكان والتغذية في كارثة سيول جدة بتزوير بياناتهم للحصول على مبالغ مالية وصل مجموعها إلى أكثر من مليون ريال. وأضاف أن المزورين أو المتحايلين تمت إحالتهم إلى إمارة المنطقة للنظر في وضعهم من خلال شقين، الأول إداري يتعلق بمعاقبتهم في المحاكم الشرعية، والشق الثاني إعادة الأموال التي حصلوا عليها إلى خزينة الدولة. وأوضح المصدر ان المتلاعبين تم إحضارهم من عدة مدن كالدمام وأبها والرياض والعاصمة المقدسة، للتحقيق معهم حول حصولهم على مبالغ بدل الإعاشة وسكن، بعد تواطؤ بعض الموظفين معهم بالجهات ذات العلاقة في حالات محدودة. اعتبر المصدر المسؤول هؤلاء المتلاعبين بأنهم لا يختلفون عن المتهمين في وقوع كارثة جدة، بل أنهم حصلوا على هذه الأموال من خزينة الدولة بدون وجه حق، بعد الأمر الملكي الكريم بتشكيل لجنة لملاحقة المتسببين في الكارثة



تضارب الآراء بشأن عودة المتضررين بسيول جدة وسط توقعات بالتأجيل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 26 يناير 2010
218744http://www.al-madina.com/node/

يحمل سكان الأحياء المتضررة بجدة يوم الخميس المقبل أمتعتهم مغادرين «المفروشة» إلى منازلهم غير المؤهلة ووصف عدد من أهالي أحياء قويزة والمساعد والكيلو 14 عودة الخميس «بالجبرية» مبددين دهشتهم من الميقات الغريب الذي تخيرته الجهات المعنية لإخلاء الأهالي وإجبارهم على الرجوع إلى منازلهم دون الالتفات لوضعيتها المهترئة. وقال محمد حامد وسعد الجهني إن أحياءهم المنكوبة تمثل مرتعاً خصباً لبعوض الضنك وبيئة لتصدير أمراض الموت للأهالي متسائلين عن دور الصحة وغياب كلمتها عن هذا القرار الغريب وكيف لا يصدر منها تصريحاً واحداً يستهدف سلامة الأهالي ويحول بينهم وبين العودة لسكنى (التهلكة) على حد وصفهم. وأضافوا أن منازلهم تفتقر لأدنى متطلبات العيش الصحي فالجدران لازالت مشبعة بالمياه الأمر الذي لا يسمح بطلائها والأرضيات تسبح في الأسنة هذا بخلاف ما أصاب أسقف البيوت من تأثيرات يصعب مداواتها في يوم وليلة، وشاركهم فهد العتيبي وحسن الغامدي قائلين كيف نستطيع تأثيث منازلنا ونحن لا نملك المال. فالتعويضات لم تصرف بعد وأكثرنا لا يملك ما يسد به عوز البطون وحاجة الأفواه مطالبين الجهات المختصة بالتأني والبحث عن ميقات آخر يناسب أوضاع المتضررين ويلامس واقع الأحياء المتضررة.



إعادة تأهيل 100 منزل متضرر من سيول جدة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 11 صفر 1431 - 26 يناير 2010 العدد 3406 - السنة العاشرة
0&groupID=133838&id=3406http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

الطائف: نورة التقفي
بدأت الندوة العالمية للشباب الإسلامي أول من أمس أعمال الترميم وإعادة التأهيل لـ 100 منزل من المنازل المتضررة في كيلو 14 من فئة "أ"، وذلك ضمن المرحلة الثانية من الخطة التي وضعها القسم لتقديم الدعم النفسي والعيني للأسر المتضررة وتأثيث وإعادة تأهيل أكثر من 150 منزلاً متضرراً من سيول جدة. أوضح ذلك لـ "الوطن" رئيسة القسم النسائي بندرة جدة هالة نصير. وذكرت أنه تم الانتهاء من المرحلة الأولى من خطة القسم التي وضعها لدعم ومساندة متضرري سيول جدة حيث تم تقديم الدعم النفسي لأكثر من 150 أسرة وتأثيث أكثر من 50 منزلاً متضرراً، إضافة إلى دعم حملة "رحماء بينهم"، التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم لدعم المعلمات والطالبات المتضررات. وأكدت أن العمل ما زال قائماً كمرحلة ثانية لإعادة تأهيل أكثر من 100 منزل.

تأخر إدارج الجثث المنتشرة في القوائم للتأكد من وفاتها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 يناير 2010
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100127329389.htm

إبراهيم علوي - جدة

أكد لـ «عكاظ» العميد محمد القرني استخدام الوسائل الرقابية والتي تعرف بالكلاب البوليسية في عمليات البحث عن الجثث، والتي تم الاستعانة بها في الأسابيع الأولى من عمليات البحث عن مفقودي سيول جدة ونجحت تلك الوسائل في الكشف عن بعض مواقع الجثث فيما تم إيقافها عقب ذلك، في ظل انعدام الجدوى منها بسبب انعدام العثور على الجثث القريبة من سطح الأرض والتي دفنتها كميات الطين والطيني، ليتم تغيير الآلية إلى شفط المياه من عدة بحيرات في شرقي جدة وحفرها عن طريق استخدام آليات عملاقة وعدة صهاريج تعمل على شفط المياه من البحيرات، مؤكدا تخفيض منسوب بحيرة الصواعد غير أن الإشكالية كانت في عودة منسوب المياه إلى الارتفاع مجددا، ما يشير إلى وجود مياه جوفية في الموقع «غير أن الجهود مستمرة في شفط كامل المياه بهدف الشروع في البحث داخل البحيرة». وأضاف القرني: التقارير المرفوعة مباشرة وجيدة، حيث تم حتى يوم أمس حصر 9061 عقارا من قبل لجان التعويضات، وعقب الانتهاء من كافة المنازل التي يبلغ عددها الإجمالي 11799 عقارا، سوف يتم رفعها للجهات المعنية، وعقب ذلك تبدأ مرحلة تقدير المركبات والتي يتم حاليا تسليم توزيع بطاقات حصرها في إدارة الدفاع المدني ويتم إدخالها في الحاسب الآلي وتحول إلى لجنة التقديرات..

وأضاف القرني أنه تمت الاستعانة بمصورات جوية بهدف معرفة المواقع التي تعرضت للسيول ومدى الضرر الذي لحق بها وسلوك السيول وكيفية سيرها وتحولها من موقع إلى آخر، وقد كشفت هذه المصورات والتي تعتمد على الأقمار الصناعية طريق السيل بشكل كامل، وأوضحت المواقع التي تعرضت للتغير سواء بالطمر أو الحفر. ونهدف من خلال الاستعانة بهذه التقنية الحديثة، إلى معرفة تلك المواقع بهدف حصر عملية البحث في المواقع المحتمل أن تكون الجثث فيها، والعمل يسير وفق آلية معدة مسبقا يتم تطبيقها عمليا على أرض الواقع بالاشتراك مع القوات البرية، الحرس الوطني، مجموعة الدفاع الجوي الثانية، والقوات البرية والتي تشارك في عمليات البحث.

لمطابقتها على جثث مجهولة في ثلاجة الطب الشرعي سحب عينات DNA لزوج وزوجته من القبر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 يناير 2010
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20100127329386/Con20100127>

شهدت مقبرة الحرازات في جدة صباح أمس رفع عينات الـ DNA من زوج وزوجته مدفونين فيها توفيا جراء السيول التي اجتاحت أحياء شرق جدة في الثامن من ذي الحجة الماضي. وتحدث لـ «عكاظ» مشهور العتيبي شقيق المتوفى، من أمام المقبرة بعد أخذ العينات، أنه تم دفن شقيقه علي وزوجته فوزاء وابنهما شابع وابنتهما رهف، والذين قضوا في السيول، فيما لا زال ثلاثة من أفراد الأسرة مفقودين.

وقال مشهور بنبرة حزن: همنا معرفة مصير بقية المفقودين الهنوف (سبعة أعوام)، صايل (15 عاما)، وسعد (تسعة أعوام) ولا زلنا نبحث، وكنا نتابع مع الجهات المختصة أي جديد عنهم، إلى أن شكلت لجنة لرفع عينات من أخي المتوفى وزوجته لمطابقتها مع العينات المرفوعة من الجثث المجهولة التي لا زالت في ثلاجة الطب الشرعي في جدة، مشيراً إلى أن اللجوء إلى نبش قبري شقيقه وزوجته جاء بعد سحب عينات منه شخصياً، لكنها لم تطابق عينات أي من الجثث التي لا زالت مجهولة الهوية.

وأوضح مشهور، أن ما نتج عن سيول جدة من خسائر بشرية ومادية تمثلت في وفاة شقيقه وزوجته وابنهما وابنتهما شكلت مشهد رعب للأسرة التي استطاعت بإرادة الله أن تتجاوز هذه المحنة، وتتغلب على الظروف الصعبة، لتبقى حالة الطفلة أصيلة وصمتها المتواصل شغلنا الشاغل، لكنها تجاوزت الصدمة وبدأت الاندماج مع من حولها.

جدة: تقصي الحقائق توقف البناء في المنكوبة وكتاب عدل يدرسون صكوكها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 27 يناير 2010
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/101993>

أوقفت أوامر البناء والإفراغات والمنح في المناطق المتضررة من جراء السيول، التي ضربت جدة في الثامن من شهر ذي الحجة الماضي، حتى إشعار آخر. وكشف مصدر مطلع لـ «الحياة» طلب لجنة تقصي الحقائق من كتاب العدل الذين استعين بهم أخيراً، مراجعة صكوك المناطق المنكوبة، إذ تخضع صكوك منطقة «شرق جدة» إلى فحص دقيق. وأشار إلى أن كتاب العدل المستعان بهم يعكفون حالياً على درس جميع صكوك المنطقة المنكوبة، «من جسر ولي العهد شمالاً وعلى امتداد حي الصواعد شرقاً وصولاً إلى منطقة بحرة جنوباً وطريق الحرمين غرباً». وفيما لفت إلى قرار إيقاف أوامر المنح والبناء والإفراغات في أحياء المنكوبة كافة، ألمح إلى أن القرار شمل أحياء عدة، منها: «قوية، وأبو عبيد، والمحاميد، والصواعد، فضلاً عن عدد من الأحياء تقرر إيقاف البناء فيها.» وتوقعت مصادر موثوقة استمرار مهمة عمل كتاب العدل في درس الصكوك أشهراً عدة، موضحة أن اثنين من كتاب العدل الذين تمت الاستعانة بهم جرى انتدابهما من منطقة الرياض، لمدة ثلاثة أسابيع. وأضافت أن نتائج درس سجلات الصكوك التابعة للأحياء المنكوبة الذي يعكف عليه كتاب العدل حالياً، ستبحث ويتحقق منها، من خلال قراءة الصكوك التي أفرغت تلك المخططات بموجبها، إذ سترفع إلى رئيس لجنة تقصي الحقائق، الذي سيرفعها إلى المقام السامي. ونوهت إلى أن التدقيق في الصكوك سيشمل درس بعض التجاوزات التي جرت، سواء في الإفراغات أو غيرها من الأمور التي حدث فيها تجاوز أو مخالفة للنظام من أي مسؤول. وعلى خط مواز، علمت «الحياة» أن وزارة العدل وافقت أخيراً على استقالة أحد كتاب العدل في محافظة جدة، (تحتفظ «الحياة» باسمه)، بعد أن تقدم بها خلال الأيام القليلة الماضية.

وسبق أن أكدت مصادر مطلعة استدعاء «تقصي الحقائق» رئيس كتابة عدل سابقاً أمضى في رئاستها أكثر من 13 عاماً، لسماع إفادته حول بعض الأمور التي تتعلق بعدد من المخططات السكنية، التي اعتمدت وتم إفراغها من قبل الكتابة دون التثبت من استكمالها للشروط. وكان عضو لجنة تقصي الحقائق ووكيل وزارة العدل الشيخ عبدالمحسن آل مسعد، طلب من وزارة العدل الاستعانة بكتاب العدل، لرصد وكشف عدد من الصكوك الصادرة وفحص سجلاتها وتدقيق المعلومات ومطابقتها للسجلات الأصلية في الكتابات، خصوصاً تلك الأراضي التي تقع شرق جدة.

جدة والمجتمع المدني

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 يناير 2010
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100127329328.htm

د. ياسر سلامة

الجمعيات الخيرية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية تقوم بدور كبير قد لا يعلمه الكثيرون. وأكدت أزمة جدة أن هذه الجمعيات والقائمين عليها يمتلكون قدرات وإمكانات (وأقصد هنا الإمكانيات البشرية) مسلحة بالإيمان والإخلاص والعلم والخبرة، وهذه الصفات متى ما اجتمعت كفيلة بأن تجعلنا مطمئنين ومتفائلين رغم ثقافة الإحباط التي يروجها البعض هذه الأيام.

أعلم أن هناك جهات كثيرة، قامت بأدوار مختلفة للمتضررين من سيول جدة بعض هذه الجهات والجمعيات عملت لمساعدة المتضررين، وهم خارج الميدان أي بعيدا عن المناطق المتضررة لأن طبيعة ما كانوا يقدمونه من خدمات لا تحتاج تواجدهم وحضورهم المباشر، والبعض عمل في الميدان، وفي صمت شديد ولم يستعن بكاميرة صحافي أو مايكروفون مذبغ إذاعة أو تلفزيون.

وبحكم قربي من الجمعيات الخيرية الصحية والتجمع المبارك الذي أطلق عليه لجنة الجمعيات الخيرية الصحية التوعوية بالشؤون الاجتماعية في محافظة جدة لمساعدة متضرري السيول في أحياء شرق جدة، فإني أؤكد أن رئيس هذه اللجنة وأعضاءها واللجان الثلاثة المنبثقة منها عملوا في صمت وبهمم عالية وبإحساس كبير بالمسؤولية، وقدموا ما استطاعوا في حدود الممكن وبتنظيم يحتذى به، وبتنسيق كبير ودعم من أهم الجهات المسؤولة وعلى رأسها محافظة جدة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة.

لجنة الجمعيات الخيرية الصحية التوعوية في الشؤون الاجتماعية لمساعدة متضرري السيول في أحياء شرق جدة قامت بواجبها وقدمت خدماتها في عدة اتجاهات أو محاور أهمها العلاج والدعم النفسي والأسري والتوعية والتثقيف وانخرط الجميع تحت كنف هذه المحاور ليقدّموا ما تملّيه عليهم ضمائرهم، فتوحدت الجهود ووجهت الطاقات واستثمرت خير استثمار لتعم الفائدة، وأعتقد أنها المرة الأولى التي تسجل فيها شراكة كاملة وحقيقية بين الجهات المسؤولة وجمعيات المجتمع المدني بعيدا عن الولاءات والانتماءات وكانت النتيجة بحق مشرفة

حقوق الإنسان في العالم

هيومن رايتس في تقريرها السنوي: سجل حقوق الإنسان تحسن في الكويت

المصدر: جريدة القبس الاثنين 2010/01/25

26012010date=&searchText570882http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=

أحمد المسعودي

اعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش أنّ سجل حقوق الإنسان في الكويت قد تحسّن خلال العام الماضي، غير انها اوردت بعض الاتهامات ذات الطابع الشمولي لبعض الفئات المهمشة، بما في ذلك العمالة الوافدة التي تعمل خدمات بالمنزل وفئة «البدون»، مشيرة الى ان المرأة الكويتية ما زالت لا تتمتع بالحقوق المدنية والسياسية بشكل كامل، لا يتمتعن بالمساواة مع الرجل، فضلا عن بعض الانتهاكات في حق التعبير عن الرأي وحق الخصوصية التي ما زالت معرضة للهجمات الحكومية.

جاء في تقرير المنظمة السنوي، الذي خصص جانب منه لحقوق الإنسان في الكويت، واعلنه في مؤتمر صحفي صباح امس في جميع حقوق الانسان، وتحدثت فيه الباحثة في قسم الشرق الاوسط بالمنظمة بريانكا موتا بارثي، والباحث كريستو ويلكي: ان مجلس الامة الكويتي اصدر قانونا جديدا للعمل لم يخلُ من عقوبات مشددة تصل الى الحبس، غير انه لا يغطي نحو 600 الف عاملة هن خدم المنازل في البيوت الكويتية، حيث ما زلن مستبعدات من جميع تدابير الحماية الكافية.

واضاف التقرير: الى الآن، لم يتم منح هؤلاء الخادمت ساعات محددة للعمل وخلو التشريعات الكويتية من آليات واضحة لتسوية النزاع بينهن وبين كفلائهن، مع العلم ان المشرع الكويتي في قانون العمل الجديد اتخذ خطوات مهمة جدا في التصدي للثغرات القائمة في ملف حقوق الانسان، غير انه من المؤسف ان يتم استبعاد عاملات المنازل من جميع تدابير الحماية، وهن الاكثر حاجة لتشريعات تحميهن، الامر الذي يعطي اشارة لاصحاب الاعمال بالاستمرار في مسلسل الاساءة والاستغلال، ويبقى مفتوحا على مصرعيه.

واشار الى ان عاملات المنازل في الكويت معرضات بشكل خاص لخطر الاساءة، بسبب عدم وجود قانون او هيئة حكومية تحميهن عندما يقوم بالاساءة لهن او عدم دفع الرواتب كاملة في مواعيدها، او تعرضهن للعمل ساعات اطول وعدم وجود راحة اسبوعية بالاضافة الى التعرض لتحدي الإقامة في محل العمل ومصادرة جوازات السفر او الحرمان من الطعام.

نظام الكفيل

وفيما يخص نظام الكفيل، اوضح التقرير ان ذلك النظام يعد عائقا يحول دون انصاف العمال اثناء تعرضهم للاساءة، حيث تربط اقامة الوافد على صاحب العمل «الكفيل» ولا يتمكنون من الانتقال من كفيل إلى آخر إلا بموافقة الاول، رغم وجود اصلاح قانوني وضع آخر العام الماضي في هذا الصدد، حرر بموجبه العامل واعطاه حق الانتقال من كفيل إلى آخر بعد مرور 3 سنوات على اقامة متصلة بالكفيل الاول، لكن ذلك غير مطبق، ولفت الى ان خادمت المنازل مستثناة من هذا القرار، ولم يستقن منه، خاصة ان نظام الكفالة يرتبط في أغلب الاحيان بأوضاع سيئة في العمل، بما في ذلك العمل الجبري علاوة على ان العمال الذي يفرون نتيجة هذه المعاملة السيئة، يعتقلون فيما بعد، ويرحلون الى بلادهم لفقدانهم الوضع القانوني في الكويت، ومن النادر ان يقوم المسؤولون في الكويت بتنفيذ القانون، وانصاف تلك العمالة والانتصار لاصحاب العمل الكويتيين الذين افرطوا في استخدام صلاحياتهم ككفلاء.

العنف ضد المرأة

ونوه الى انه لا توجد معلومات متوافرة عن حالات العنف ضد المرأة الكويتية غير انه غالبا ما يتم التقدم بشكاوى لدى مخافر الشرطة في الكويت اذ يرجع ذلك الى ان انصاف المرأة المتعرضة للعنف الاسري عبر نظام القضاء، ما زال صعبا علما بان الجناة نادر جدا ما يتم اعتقالهم حتى وان تقدمت المرأة بشكاوى الى مخافر الشرطة مدعومة بادلة طبية وجنائية لهذا العنف.

نائبات البرلمان

واكد على انه رغم تلك السلبيات والثغرات فان المرأة الكويتية حققت نجاحا في الحصول على اربعة مقاعد في البرلمان بعد ان حصلت على حقوقها السياسية، فضلا على انها في مايو من العام الماضي حققت نجاحا آخر حينما رفضت المحكمة الدستورية دعوى من مواطن طالب فيها بتنازل النائبات عن عضويتهم ما لم يرتدين الحجاب، كما حكمت احدى المحاكم الكويتية بعدم دستورية المادة 15 من قانون الجوازات اذ سمحت لهن الحصول على جواز السفر دون اذن مسبق من الزوج، وهذا يعد نجاحا وانتصارا للمرأة الكويتية.

حرية الرأي والتعبير

وفي ما يخص حرية الرأي والتعبير، أوضح التقرير ان الكويت لديها هامش من حرية التعبير وحق الخصوصية، غير انه في نوفمبر من العام الماضي، تم اعتقال الصحفي محمد عبدالقادر الجاسم بتهمة الفذف والسب والتشهير بحق رئيس الحكومة، لانه اتخذ موقفا معارضا من الاخير، اذ يستدل من ذلك ان هناك قيودا مفروضة على حرية الرأي والتعبير خاصة بعد ان اصدر المدعي العام هذه الاتهامات بناء على دعوى شخصية من رئيس الوزراء ضد الجاسم. وأشار الى انه وفي قضايا اخرى منفصلة عن تلك وتدخل ضمن نطاق كبت الحريات وحرية الرأي والتعبير، غرمت المحكمة نائبين بمبلغ 3000 دينار لكل منهما بتهمة اهانة الحكومة جراء انتقادهما وزير الداخلية اثر معاملته لفئة البدون واخر حول فساد وزارة الصحة، في حين منعت السلطات الحكومية بث برنامج «صوتك وصل» الذي يبث على احدى المحطات الكويتية الخاصة لكونه عرض انتقادات الى مسؤولين فضلا عن نية الحكومة في تعديل قانون الصحافة لعام 2006 ليستبدل عقوبة السجن جراء مخالفة القانون وبغرامات ثقيلة.

قضية البدون

وعرج التقرير الى قضية البدون، اذ اشار الى وجود 120 الف شخص من تلك الفئة لا تقر الدولة حقوقهم المدنية رغم انهم يقيمون منذ فترة زمنية طويلة ومحرومون من حق الحصول على الجنسية أو الإقامة الدائمة ونتيجة لعدم حيازتهم الجنسية فانهم غير قادرين على مغادرة الكويت والعودة اليها، اذ تصدر الحكومة لهم وثائق سفر لمرة واحدة فقط. وتابع: لقد ظهر القانون رقم 2007 الذي منحهم الحقوق المدنية ولكنه لا يمنحهم حق الحصول على الجنسية، فضلا عن عدم قدرتهم على توثيق عقود الزواج والصعوبات التي تواجههم للحصول على عمل واصدار الهويات ومعوقات في الحصول على الخدمات الطبية والعلاجية والتعليم علاوة على ان هناك ضغوطا تمارس عليهم لتوقيع عقود الزواج بصحبة التنازل عن اي مطالبة بالجنسية تصل الى حد الترحيل الى العراق ودول اخرى بصفتهم اجانب غير شرعيين.

حقوق النساء والفتيات

انتقل التقرير الى حقوق المرأة الكويتية، مشيرا الى ان قانون الجنسية الكويتي، ما زال يحرم النساء الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين من حق اطفالهن وازواجهن في الحصول على الجنسية الكويتية، وهو حق يتمتع به الرجل الكويتي دونما النساء والفتيات علاوة على ان القانون يميز النساء عن الرجال فيما يخص حقوق الإقامة ويسمح لزوجات الكويتيين وليس النساء الكويتيات حق التواجد في الكويت والتأهل للجنسية خلال مدة العشر سنوات من الزواج. ولفت الى ان الحكومة تمنح قروض اسكان منخفضة التكاليف والقليلة الفوائد للرجل الكويتي في حين تحرم المرأة الكويتية من ذلك الحق سواء متزوجة او غير متزوجة، مشيرا الى انه لدى حدوث حالة الطلاق فان النساء المتزوجات يفقدن حقهن في المنازل المشتركة عبر هذا البرنامج حتى وان كن هن من يدفع اقساط القرض في حين ان الام المطلقة يمكنها المطالبة بمساعدة لتسديد الايجار فقط ان لم تعترض الزواج مجددا.

حصار للعاملات

قال التقرير: هناك نحو 700 الف عاملة مهاجرة، وتحديدًا من اندونيسيا وسريلانكا والفلبين، يعملن في الكويت كخدم منازل، استبعدن من قانون العمل امام شكاوى منهن بعدم توفير أقصى درجات الحماية، كمرور سنوات طويلة لم يتسلمن رواتبهن، او عدم وجود راحة والتعرض للتحرش الجنسي الامر الذي حدا بهن إلى الفرار من هذه الاوضاع المسيئة، وتحولن الى سفاراتهن ومراكز الترحيل او وكالات الاستقدام، حيث منعت الحكومة الاندونيسية في اكتوبر من العام الماضي هجرة جاليتهن الى الكويت ردا على حصار ما يقرب من 600 عاملة اندونيسية في سفارتها في الكويت.

المأخذ:

1 - العمالة المنزلية لا تزال تتعرض لانتهاكات

2 - المرأة لم تأخذ حقوقها السياسية والمدنية كاملة

3 - «البدون» مشكلة لم تجد حلا

4 - نظام الكفيل يقيد العمالة الوافدة

على الكويت القيام بالتالي:

أوصى التقرير الكويت باتخاذ الخطوات التالية:

1 توسيع ضمانات حماية العمال بحيث يشمل خادمت المنازل.

2 التخلص من المعوقات القانونية والعملية التي تصاحب نظام الكفيل.

3 التحقيق في الاساءات التي تتعرض لها العاملات في المنازل.

4 الملاحقة القضائية للكفلاء الذين انتهكوا حقوق العمال والخادمت في المنازل.

5 اتخاذ خطوات سريعة وفعالة من اجل وضع حد للتمييز ضد البدون وتعديل القوانين الخاصة بالجنسية.

6 وقف الملاحقات القضائية والاعتقالات في تهمة القذف والتشهير والغاء القوانين التي تجرم ذلك.

7 وقف اعتقال الافراد بناء على لبسهم ومظهرهم.

8 وضع حد للتمييز ضد المرأة الكويتية وانصافها في القوانين والتشريعات، كالاقامة وحق التملك وقانون الاسرة.

يفتقر إلى التوازن وعجز عن ذكر الإيجابيات الإمارات: تقرير هيومان رايتس انتقائي ومخادع ولا يعكس الصورة الحقيقية لحقوق الإنسان في الدولة

المصدر: جريدة الاتحاد الاثنين 2010/01/25
http://www.alittihad.ae/details.php?id=2010&y=4931

سامي عبدالرؤوف وام
أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة أن التقرير الذي أصدرته إحدى منظمات حقوق الإنسان قد جاء مفتقراً للتوازن وأورد صورة منافية تماماً للتطور الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وأصدرت منظمة هيومان رايتس واتش أمس في مؤتمر صحفي عقد بدبي تقرير عام 2010، والذي اعترته الكثير من السلبيات، وعجز عن ذكر الخطوات الإيجابية التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2009 وفي الأعوام التي سبقتة إزاء القضايا المرتبطة بأوضاع العمالة ومكافحة الاتجار بالبشر. وأكد مصدر مسؤول بوزارة الخارجية رداً على التقرير أمس التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بلعب دور إقليمي ودولي مهم في معالجة القضايا المرتبطة بظاهرة الاتجار بالبشر. وقال في هذا الصدد: "لا تتردد دولة الإمارات العربية المتحدة في الإقرار بأي إخفاقات إلا أنها تعتبر إغفال أي تقارير صادرة مثل التقرير الذي أصدرته منظمة هيومان رايتس واتش لجهودها المخلصة والنتائج البناءة التي آلت إليها تلك الجهود بمثابة التثبيط لعزيمتها مما ينجم عنه انطباع يتم تحديده بشكل انتقائي ومخادع وبحيث لا يعكس الصورة الحقيقية لوضع حقوق الإنسان في الدولة". وأضاف قائلاً: "من المؤسف أن تقرير منظمة هيومان رايتس واتش قد عمد إلى تكرار القضايا القديمة". كما أنه لا يوثق للتطورات الجديدة أو الاعتراف الدولي الذي حصلت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة للتحسن المتواصل في سجلها الخاص بحقوق الإنسان خاصة في المجالات المرتبطة بالعمالة بما في ذلك اعتماد مجلس حقوق الإنسان بإجماع أعضائه لتقرير دولة الإمارات العربية المتحدة للمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان وذلك خلال الجلسة العاشرة للمجلس والتي انعقدت في مارس 2009 بمدينة جنيف. ودحضت وزارة الخارجية إشارة المنظمة إلى التقرير الصادر عن مقرري الأمم المتحدة حول دولة الإمارات. وأشارت إلى أن زيارات المقررين للدولة جاءت تلبية لدعوات رسمية وجهتها إليهم حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. وأوضح المصدر المسؤول أن دولة الإمارات العربية المتحدة ليس لديها شيء تخفيه. وأضاف "زار اثنان من مقرري الأمم المتحدة أحدهما معني ببيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة والأعمال الإباحية والأخر بالعنصرية والتمييز العنصري والخوف من الأجانب وعدم التسامح دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة منفصلة والتقياً مع العديد من الوزراء ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والمواطنين العاديين في مختلف إمارات الدولة". وفي تصريح له حول مدى "التعاون والانفتاح" الذي تبديه حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة علق المقرر في تقريره المبدئي قائلاً "إن المراجعة الأخيرة لوضع حقوق الإنسان في الإمارات من قبل لجنة مكافحة التمييز العنصري ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تدل على أن السلطات في دولة الإمارات حريصة وراغبة في إيجاد وسائل وطرق لمواجهة التحديات الخاصة بحقوق الإنسان التي يواجهها الناس في دولة الإمارات والتأكيد على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان".

وقال المصدر: "أغفل تقرير منظمة هيومان رايتس واتش ذكر التصريح الذي أدلى به المقرر، وذكر عدداً من التطورات الملموسة التي تحققت وتجاهلها تقرير المنظمة ومنها توقيع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري والتصديق عليهما والتصديق على بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال "بروتوكول باليرمو" وإنشاء ثلاث وحدات مرتبطة بحقوق الإنسان وهي قسم حقوق الإنسان بوزارة الداخلية وهيئة تنمية المجتمع بدبي وفريق العمل الدائم لقضايا الاتجار بالبشر والمكون من المتخصصين خاصة وكلاء النيابة إضافة للافتتاح الرسمي لمركز إيواء للنساء والأطفال في أبوظبي.

وفي إشارة إلى الأخطاء التي صاحبت التقرير بغرض إضفاء مزيد من الإثارة عليه، أوضحت وزارة الخارجية أن إضراب العمال لم يأت نتيجة للأجور المتدنية كما أشار تقرير المنظمة بل نتيجة لـ "أجور العمل الإضافي" وهما أمران مختلفان ضمناً ويرتبطان بالأزمة الاقتصادية العالمية.

وتجاهل التقرير تماماً النظام الفريد لحماية الأجور والذي يتيح تسليم رواتب العمال عبر المصارف وليس عن طريق اليد حيث بدأ تطبيق النظام العام الماضي.

وبحلول شهر نوفمبر من عام 2009 بدأ أكثر من 500 ألف عامل في تسلم أجورهم من خلال ذلك النظام.

وأكدت وزارة الخارجية في بيانها احترام دولة الإمارات العربية المتحدة لكرامة أي شخص مقيم في الدولة.

وقالت في هذا الإطار: "تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة مثلها مثل الكثير من الدول العديد من التحديات المرتبطة بحقوق الإنسان وذلك بانفتاح تام وعزيمة لا تلين حيث تدرك تماماً أن هناك مزيداً من العمل الذي ينبغي إنجازه.. إلا أن تقرير منظمة هيومان رايتس واتش قد فشل تماماً في عكس صورة دقيقة ومتوازنة الشيء الذي يفدح في مدى مصداقية التقرير وصلته بالواقع".

وكانت منظمة هيومان رايتس واتش قد عقدت أمس في دبي مؤتمراً صحفياً للإعلان عن تقرير حقوق الإنسان في إيران والبحرين والعراق والإمارات، تحدث فيها، بحضور الإعلاميين، كل من جو ستورك نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سامر مسقطي الباحثة في المنظمة.

وزعم التقرير وجود تدهور في وضع حقوق الإنسان في الدولة، لاسيما فيما يخص العمالة الوافدة

منظمة دولية تطالب بمراقبين دوليين للانتخابات السودانية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 25 يناير 2010
1&G=732656&I=13373http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أ ف ب - الخرطوم

دعت منظمة هيومن رايتس ووتش أمس السلطات السودانية الى وضع حد " للاعتقالات التعسفية" وطلبت من الاسرة الدولية نشر مراقبين بشكل عاجل في السودان للتحقق من تنظيم انتخابات "حرة" و"ذات مصداقية" في هذا البلد . وتشكل الانتخابات السودانية في نيسان/ ابريل احدى نقاط اتفاق السلام الشامل الذي وضع في كانون الثاني/ يناير 2005 حدا لحرب اهلية بين الشمال والجنوب استمرت عقدين واسفرت عن مليوني قتيل. لكن بحسب المنظمة التي تعنى بالدفاع عن حقوق الانسان فان "الانتهاكات (الاخيرة) للحقوق المدنية والسياسية من قبل قوات الأمن السودانية في كافة انحاء البلاد" تهدد العملية الانتخابية برمتها. وقالت مديرة برنامج منظمة هيومن رايتس ووتش لافريقيا جورجيت غانيون في تقرير ان "حكومة الخرطوم مازالت تستخدم اجهزتها الامنية لمضايقه وسوء معاملة كل الذين يعارضون حزب المؤتمر الوطني الذي يتزعمه عمر البشير . وفي كانون الاول/ ديسمبر فرقت السلطات السودانية بقوة متظاهرين في ام درمان في ضاحية الخرطوم واعتقلت زعماء سودانيين. كما احصت المنظمة حالات "اعتقال تعسفي" لاشخاص وزعوا منشورات معارضة للبشير او كانوا اعضاء في احزاب سياسية تحاول مراقبة عملية تسجيل الناخبين على اللوائح الانتخابية. وانتقدت المنظمة ايضا سلطات الجنوب "للاعتقالات التعسفية" و"عمليات الاحتجاز" و"سوء المعاملة" التي يتعرض لها اعضاء في الاحزاب السياسية المعارضة للحركة الشعبية لتحرير السودان (تمرد سابق) التي تتولى رئاسة حكومة جنوب السودان.

منظمة حقوقية تدين تسليم كمبوديا يوغوريين إلى الصين

المصدر: جريدة اليوم السبت 23 يناير 2010
4&G=732200&I=13371 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

الوكالات - بنوم بنه

حذرت منظمة بارزة لحقوق الانسان امس الجمعة من أن احترام حقوق الانسان في كمبوديا "تدهور بشكل كبير" العام الماضي ودعت الجهات المانحة إلى ممارسة ضغوط على الحكومة للتصدي لذلك. وأشار التقرير الصادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش ومقرها الولايات المتحدة إلى أن بنوم بنه أعادت قسريا إلى الصين 20 طالب لجوء ينتمون إلى العرقية اليوغورية في ديسمبر الماضي. وقال براد أدامز مدير قسم الشؤون الآسيوية بالمنظمة "ترحيل كمبوديا لليوغوريين هو مثال واضح على عدم احترام الحكومة لحقوق الانسان".

وصدر التقرير بينما كان المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حقوق الانسان سوريا سويدي يزور كمبوديا. ويقوم سويدي بزيارة تستمر أسبوعين إلى البلاد لتقييم مؤسساتها ومدى جودة ما تقدمه من خدمات للكمبوديين العاديين. ومن بين المؤسسات التي تفقدها سويدي الهيئة القضائية وهي هيئة ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش أنها تتعرض لسوء الاستغلال من جانب الحكومة لإسكات منتقديها في السياسة والاعلام والمجتمع المدني. وتابع "بينما تنكش المساحة السياسية لحقوق الانسان والجماعات المؤيدة للدفاع عن نفسها هناك مخاوف قاطعة من أن قانونا معلقا يزيد من القيود على المنظمات غير الحكومية سيستخدم لإغلاق الجماعات المنتقدة للحكومة". ولم يتسن الاتصال بمحدثين عن الحكومة الكمبودية على الفور للتعليق على التقرير.

المرأة ووهم الحقوق

المصدر: جريدة القيس الاحد 2010/01/24
26012010 date=&searchText570421 http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=

إيمان شمس الدين

قد يعترى الكثيرون منا الأمل حينما يتداعى إلى مسامعنا عن حركات نسوية حقوقية تطالب بإنصاف المرأة ومساواتها بالرجال، أمل مقترن بعقدة النقص والنزوع نحو الخوف أكثر منه نحو الثقة، وهو ما أدى إلى حالة انكماش ملحوظة للمرأة عن الواقع الاجتماعي والسياسي كرد فعل طبيعي لتلك الحركات المطالبة.

لست ضد الحركات الحقوقية للانسان بما هو إنسان، ولكنني ضد الحركات الحقوقية التي تميز بين جنس وآخر، من دون أساس مبدئي واضح أو مرجعية فكرية ثابتة ومعتبرة لهذا التمييز، ومن دون أيضا أن تأخذ في حساباتها قولبة مطالباتها ضمن منظومة متكاملة شاملة حتى لا تقع فريسة الإعاقة الشكلية لهذه المطالبات فتكون مخرجاتها غير متوازنة وردود الفعل عليها حادة، فنخسر بذلك من جهة المشروع برمته لخروجه عن الأطر السليمة للنهج المطالبي الحقوقي، ومن جهة أخرى تكون هذه المطالبات غير المتوازنة على حساب كينوتها الإنسانية أولا، والأنتوية ثانيا، والأسرية ثالثا وأخيرا الاجتماعية والسياسية.

فترسم لنا هذه المطالبات امرأة من عالم المريخ لا يمكنها أن تعيش بيننا على الأرض وتحلق بعيدا لتجد نفسها فجأة مجردة حتى من جوهرها الإنساني ومبرمجة وفق خطة ومنهج وصورة فقدت فيها بريقها حتى الأنثوي.

إذا ما المطلوب..؟

أعتقد أن أي حراك حقوقي يجب أن يكون منظورا ضمن منظومة شاملة تنظر من الزوايا كافة بعين الانصاف والموضوعية، ولا تغفل دورا لحساب دور آخر ولا حقا لحساب حق آخر، وتكون فيها المرأة جزءا من كل بحيث لا تنفك هذه المنظومة عنها ولا تكتمل إلا بها. والمنظومة الحقوقية للمرأة يجب أن ننظر إليها من زوايا عدة متصلة وليست منفصلة.

أولا: حقوقها ضمن عائلتها كابنة وأخت، وفي الأسرة كزوجة وأم، وفي المجتمع كشريكة للرجل وجزء فاعل ومكافئ له في هذه الفاعلية بمصاديقها كافة.

فلا نطالب بالحقوق السياسية والاجتماعية ونهمل حقوقها الأسرية أو العائلية، ولا نطالب بحقوقها بمعزل عن واجباتها من جهة، وعن حقوق وواجبات الرجل من جهة أخرى، لأن ذلك سيخرج لنا تصورا حقوقيا مشوها ومخلا بالتوازن الاجتماعي السياسي والأسري والعائلي.

إن إلهاء المرأة، وما تمثله كنصف المجتمع وعصبه الحي، بمطالبات حقوقية مجتزأة وغير متوازنة بعيدة عن الواقع وعن مشروع منظومي متكامل هي معركة إيهامية يراد منها اشغال المرأة عن حقيقة دورها المراد منها، وبالتالي تعطيل حقيقي للمجتمع وإفساد واقعي وعملي للأجيال، ثم هيمنة كلية واستخفاف بحاضرنا ومستقبلنا.